إفـادة البريـــة

بالتعليق على شـرح الطحاويـة



الطبعة الأولى (1443هـ -2021م)

يمكنكم طلب الكتب

عبر متجرنا الإلكتروني

حيثما كنت يصلك طلبك

دار طيبة الخضراء

للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

معالم السنن

المملكة العربية السعودية-الرياض-حي الجزيرة-

شارع طلحة بن عبيد الله-مبنى معالم السنن.

هاتف: 00966114450458 – فاكس: تحويلة 105

جوال: 00966552749555 – البريد الالكتروني:

– shkhudheir.com

b00ks@malemassunan.com

dar.taibagreen123 dar.taiba

@dar_tg dar_tg

dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com

012 556 2986 055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه



إفادة البرية بالتعليق على شرح الطحاوية

الجزء الثالث

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سابقًا






بسم الله الرحمن الرحيم

[الإيمان بالبعث والجزاء يوم القيامة]

«قولُه: «ونُؤمنُ بالبعثِ وجزاءِ الأعمال يوم القِيامة والعَرْضِ والحِساب، وقراءةِ الكِتاب، والثَّوابِ والعِقاب، والصِّراط والميزان».

الإيمانُ بالمعاد ممَّا دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردّ علىٰ منكريه في غالب سور القرآن».

الإيمانُ بالبعثِ ركنٌ من أركان الإيمان لا يصحُّ إلا به، فالذي لا يقر بالبعث كافر، كما دلَّتْ علىٰ ذلك النُّصوصُ القطعيَّةُ من كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ، والأدلة علىٰ تقرير المعاد متظاهرة متكاثرة في كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ، ومضىٰ ذكرُ الإيمانِ بأركانِه السِّتَّةِ، ومنها الإيمانُ بالبعثِ، وخصَّه مع ما يتعلق بِه من العَرْضِ والحسابِ وقراءةِ الكتابِ والثَّوابِ والعِقاب والصِّراط والميزان، كلُّها يأتي الكلام عليها بشيءٍ من التفصيلِ مع الأدلَّة.

«وذلك: أنَّ الأنبياءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كلُّهم متَّفِقُون علىٰ الإيمانِ بالآخرة، فإنَّ الإقرارَ بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فِطريٌّ، كلُّهم يقرُّ بالربِّ، إلا من عانَد كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإنَّ منكريه كثيرُون، ومحمد ﷺ لما كان خاتمَ الأنبياء، وكان قد بُعِث هو والساعة كهاتين[١]، وكان هو الحاشر[٢]

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجًا، (٤٩٣٦)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، (٢٩٥٠)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم، (٢٩٥١)، والترمذي، (٢٢١٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم، (٨٦٧)، والنسائي، (١٥٧٨)، وابن ماجه، (٤٥)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) إشارة إلىٰ حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس علىٰ قدمي، وأنا العاقب»، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، (٣٥٣٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، (٢٣٥٤)، والترمذي، (٢٨٤٠).

المقفِّي[1] بيّن تفصيلَ الآخرة بيانًا لا يُوجد في شيءٍ من كتُب الأنبياء؛ ولهذا ظنَّ طائفةٌ من المتفلسِفة ونحوهم أنَّه لم يفصحْ بمعادِ الأبدانِ إلا محمَّدٌ ﷺ، وجعلوا هذه حُجَّة لهم في أنَّه من باب التخيِيل والخطابِ الجُمهوري».

الذي لا يؤمن بالبعث وما يتلوه من الجزاء والحساب والعذاب والنَّعيم، لا شيءَ يحدُوه ويسوقه إلىٰ الإيمان ببقية الأركان، إذا لم يؤمن المرء بهذه الأمور؛ فليصنعْ ما شاء.

«والقرآن بيَّنَ معادَ النَّفسِ عند الموت، ومعادَ البدَن عند القِيامة الكُبرىٰ في غير موضع. وهؤلاء يُنكرون القِيامة الكبرىٰ، ويُنكرون معاد الأبدان، ويقول من يقُول منهم: إنَّه لم يخبر به إلا محمَّدٌ ﷺ علىٰ طريق التخييل!» لا علىٰ طريق الحقيقة، ويرون أنَّ محمَّدا ﷺ إنَّما أخبر أن هناك معادًا وبعثًا وجزاءً وعذابًا ونعيمًا، من أجل أن يلجأَ النَّاسُ ويضطرُّوا إلىٰ العَمل، وإلَّا فلا يوجد شيءٌ من ذلك حقيقةً؛ بل كلُّه تخييلٌ، هكذا زعموا، نسأل الله السلامة والعافية.

«وهذا كذِبٌ؛ فإنَّ القيامة الكبرىٰ هي معروفةٌ عند الأنبياء، من آدمَ إلىٰ نوحٍ، إلىٰ إبراهيمَ وموسىٰ وعيسىٰ وغيرِهم عليهم السلام».

والذي ينكر البعث إنَّما هو يتخذُه وسيلة لإنكار الخالق وما يأمرُ به، وإنكارِ الرسالات، وما جاءت به الرسل عن الله جل وعلا، ولتقريب الصورة نقول: لو أنَّ مدرسة يدرس فيها شبابٌ وأطفالٌ لا يدركون مصلحة العلم، ولا يعرفون فائدته، أو يُدَرَّسون موادًّا لا تنفعهم ولا تفيدهم، ثم قيل: المدرسة لا اختبارات فيها، هل

---

(١) إشارة إلىٰ حديث أبي موسىٰ الأشعري، حيث قال: كان رسول الله ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء، فقال: «أنا محمد، وأحمد، والمقفِّي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة»، أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، (٢٣٥٥)، وأحمد، (١٩٥٢٥)، والمقفِّي بمعنىٰ: العاقب، وهو المتبع للأنبياء. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ٢/ ٢٥٩.

سيذاكرون وهم على الصفة المذكورة؟ الجوابُ معروفٌ، لن يُذاكروا، وهذا شأن من ينكرُ البعث، فإنكارُه معناهُ إنكارُ جميعِ ما أُمر به، وجميع ما نُهي عنه؛ لأنَّه إذا لم يكن هناك حادٍ يحدُوه؛ فما الذي يسُوقُه إلىٰ العمل بالتكاليف، وكفِّ النَّفسِ عمَّا تهواه وتشتهيه؟!

«وقد أخبر الله بها مِن حين أُهبط آدم، فقال تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف:٢٤، ٢٥]، ولما قال إبليسُ اللَّعين: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾[الحجر:٣٦-٣٨].

وأمَّا نوحٌ عليه السلام؛ فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧، ١٨].

وقال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] إلىٰ آخر القصة. وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الآية، [البقرة: ٢٦٠].

وأمَّا مُوسَىٰ عليه السلام؛ فقال الله تعالىٰ لمَّا ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾ [طه: ١٥، ١٦]».

كثُرت الأدلَّة علىٰ البعث لكثرة مُنكرِيه، لكن لا يوجد هناك أدلَّة بهذا المقدار تدلُّ علىٰ الموت؛ لأنَّه لا يوجد من يُنكر الموت، إلا ما يقال عن طائفة من الوثنيين القائلين بالتناسخ.

وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ من مفاد الآية أنَّه لم يُخفها، والنُّصوص كلُّها تدلُّ علىٰ أنَّها لا يعلمُها إلا الله، وهذا كما قال بعض المفسِّرين من

أساليب المبالغة في إخفائها؛ لأنَّ مفاد قوله تعالىٰ: ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾؛ أي: حتَّىٰ عن نفسي، وفيه دلالة علىٰ شدَّة إخفائها[(١)]، إلا أنَّه ﷻ يعلمُها، أمَّا غيره ﷻ؛ فلا يعلمُها منهم أحد، وإخفاؤها عن الخلق أمر مقطوعٌ به، ويدلُّ له قوله ﷺ: «**ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السَّائل**»[(٢)]، فهذا يقولهُ أشرفُ الأنبياء محمَّد ﷺ، لأشرفِ الملائكةِ جِبريلَ عليه السلام، فإذا لم يعلمها محمَّدٌ وجبريل؛ فمن يعلمُها؟!

ومهما بلغ الواحدُ من معرفة علامات السَّاعة؛ فإنَّه لا يستطيعُ أن يتمكَّن من تحديد توقيتِ قيامِها بدِقَّة، نسمعُ بعضهم يحدِّدُ لقيامِها سنةً محدَّدة، ثُمَّ تأتي السَّنة، ولا يقعُ ما تنبَّأ به، وبعضُهم عمَّم فقيَّد قيامَها بمجاوزة الأمَّة علىٰ الألف، وهذا الأمرُ فيه سهل، وبعضهم قال: إنَّ قيامها سنة ألف وأربعمائة، وقال آخرون: إنَّ قيامها سنة ألف وأربعمائة وسبعة، وأخذوا هذا من قوله ﷻ: ﴿لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗ﴾ [الأعراف:١٨٧]، فكلمة: «بغتة» بحساب الجُمل ألف وأربعمائة وسبعة[(٣)]، لكن هذا الكلام غيرُ صحيحٍ، والقيامةُ لم تقم سنة ألف وأربعمائة وسبعة؛ ولذلك فإنَّ حسابَ الجُمل لا يُعتمدُ عليه، ولا يُعوَّلُ عليه في تقرير الحقائق، والواحدُ يمكنُ أن يذكر تاريخ ميلاده الماضي علىٰ حساب الجُمّل علىٰ الطريقة المعروفة، لكن لا يستطيع أن يذكر تاريخ وفاته علىٰ حساب الجُمّل؛ لأنَّه لا يُدركُ هذا الشيءَ ولا يَملكُه. ولما قال اليهود: كيفَ نتَّبعُ نبيًّا مدة بقائه ومدة رسالته إحدىٰ وسبعون سنة؟ استنتجوا ما قالوا من جمعهم الحروف المقطَّعة علىٰ حساب الجُمَّل، فبلغت بعد حذف المكرر

---

(١) هكذا فسَّره سعيد بن جُبير ومجاهد والحسن والثوري وغيرهم، قال ابن جرير: «أكاد أخفيها، من نفسي؛ لئلا يطلع عليها أحد، وبذلك جاء تأويل أكثر أهل العلم». ينظر: تفسير مجاهد، (ص: ٤٦١)، تفسير مقاتل، ٣/ ٢٣، تفسير سفيان الثوري، (ص: ١٩٣)، تفسير ابن جرير، ١٨/ ٢٨٥.

(٢) هذا طرف من حديث جبريل، تقدَّم تخريجه.

(٣) ينظر: تفسير المنار، ١/ ٨٥.

إحدىٰ وسبعين(١)، هكذا فعلوا، فمثلُ هذا لا يُعول عليه ولا يُلتفت إليه.

ومن قال: إنَّ قيامها يكون سنة ألفٍ وأربعمائة، احتجَّ بحديثِ النبي ﷺ: «**مثلُ المسلمين، واليهود، والنصارىٰ، كمثلِ رجل استأجَر قومًا يعملُون له عملا يومًا إلىٰ الليل، علىٰ أجرٍ معلوم، فعملُوا له إلىٰ نصفِ النَّهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلىٰ أجرك الذي شرطتَ لنا، وما عملنا باطلٌ، فقال لهم: لا تفعلوا، أكملُوا بقيَّة عملكم، وخذُوا أجركم كاملا، فأبوا، وتركوا. واستأجر أجيرين بعدهم، فقال لهما: أكملا بقية يومِكما هذا ولكما الذي شرطتُ لهم من الأجر، فعملوا حتىٰ إذا كان حين صلاة العصر، قالا: لك ما عملنا باطلٌ، ولك الأجر الذي جعلتَ لنا فيه، فقال لهما: أكملا بقية عملكما ما بقِي من النهار شيءٌ يسير، فأبيا، واستأجر قوما أن يعملوا له بقيَّة يومهم، فعملوا بقية يومهم حتَّىٰ غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين كليهما، فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا النور**»(٢).

قال هؤلاء: من دخول وقت العصر إلىٰ غروب الشمس خُمس الوقت، والدنيا عمرها سبعة آلاف سنة، فإذا قسمنا سبعة آلاف سنة علىٰ خمسة يطلعُ الناتجُ ألفًا وأربعمائة!! ونقول: أبمثلِ هذا تُقرَّرُ الأمورُ العظامُ كيوم القيامة؟!.

«بل مؤمنُ آل فِرعون كان يَعلمُ المَعاد، وإنما آمن بموسىٰ، قال تعالىٰ حكاية عنه: ﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ٣٢ يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾ [غافر: ٣٢ - ٣٣]، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، إلىٰ قوله: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١/ ٢١٧، تفسير السمرقندي، ١/ ١٥٩، غرائب التفسير، ١/ ١١١.

(٢) تقدم تخريجه ٢/ ١١٢.

ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وقال موسىٰ: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنَّه أرسَلَ الرُّسلَ مبشِّرين ومُنذرين، في آياتٍ من القرآن، وأخبرَ عن أهلِ النَّار أنَّهم إذا قال لهم خزنتُها: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]».

فجميعُ الرُّسُلِ أخبرُوا أُمَمهم عن هذا المعادِ، وعن هذا اللِّقاء في ذلك اليَوم، لكنَّهم أنكروا في الحياة، لكن لما عاينوا وسُئلوا عن الرُّسُلِ وعن تحذيرهم لهم من هذا اليوم: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر:٧١]، لكن لا ينفع هذا الإقرار حينئذٍ؛ بل النفع إنَّما يكون في قبوله في وقت التكليف، أمَّا إذا عاين وصار الأمر عَيانًا، وانتهىٰ الإيمانُ بالغيب، فلا ينفع الإقرار.

«وهذا اعترافٌ من أصنافِ الكفَّار الدَّاخِلين جهنَّم أنَّ الرُّسُلَ أنذرتْهم لقاءَ يومهم هذا، فجميعُ الرسل أنذرُوا بِما أَنْذَر به خاتَـمُهم من عقوباتِ المُذنِبين في الدُّنيا والآخرة، فعامَّة سُور القرآن التي فيها ذُكر الوعدُ والوعيدُ، يذكر ذلك فيها: في الدُّنيا والآخرة».

وقد أمر الله ﷻ في القرآن رسوله ﷺ أن يُقسم علىٰ المعاد في ثلاثة مواضع منها: في سورة يونس، وسورة سبأ، وسورة التغابن، ولم يُؤمر أن يحلف علىٰ شيءٍ إلا في هذه المواضع الثلاثة، وقد ذكرها الشارح، فقال:

«وأمر نبيَّهُ أن يُقسِم به على المعاد، فقال: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ...﴾[سبأ:٣] الآية، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وقال: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، وقال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ١ - ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]».

ولتحقُّق وقُوعِه عُبِّر عنه بالفعلِ الماضِي: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، وإلَّا فالأصلُ أنَّ الماضي لما مضَى وانقضَى، لكن باعتبارِه كالواقع لتحقُّقِ وقُوعه، جاء التعبيرُ عنه بالفعل الماضِي[1].

«وذمَّ المكذِّبين بالمعادِ، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، وقال تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٥٩﴾ [غافر: ٥٩]».

(١) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ١/ ٢٨٨.

بعد هذه النُّصوصِ القطعيَّة الصريحة في إثبات البعثِ كيف يجرُؤ من يزعمُ أنَّه ينتسِبُ إلىٰ الملَّة علىٰ تحريفِها وتأويلِها، ويمشِي كلامُه علىٰ كثيرٍ من النَّاس، ممَّنْ يتَّبعُه علىٰ ضلالِه وجهلِه؟! نسأل الله السلامة والعافية، لكن إذا أخذَ العُقولَ بَارِيها، وتخلَّىٰ الله ﷻ عن عبده؛ فحدِّث ولا حرجَ من الضَّلال والضَّياعِ؛ ولذا رأينا من أمثال هؤلاء من الأقوال والأفعال ما لا يقبلُه عقل ولا نقل، حتىٰ قال أحدهم: سُبحانَ ربي الأسفل[١]، وقال الآخر:

بِـــــذكرِ الله تـــــزدادُ الـــــذُّنوبُ وتـــــنطمِسُ البصـــائرُ والقُلـــوب[٢]

ومع هذه تُدعىٰ لهم الولاية، ويُتبرَّكُ بهم، ويُستسقَىٰ بهم الغَمام علىٰ أنَّهم أولياء؛ بل يعدُّونهم أفضلَ الأمَّة؛ بل يُوجدُ من أتباعهم من يُفضِّلهم علىٰ الأنبياء؛ لأنَّ مقامَ الولاية عندهم لها شأنٌ عظيم، وهم قد وصلوا ببُلوغهم إيَّاها[٣]، ولهم غير ذلك من العقائد الفاسدة التي يَمُجُّها العقل الصريح والفطرة السليمة، ولا تمشِي إلا علىٰ من اجتالتْهُم الشَّياطينُ، نسألُ الله السَّلامة والعافية.

«وقال تعالىٰ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا وَرُفَـٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّـٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٧ - ٩٩].

(١) هذا من كلام بشر المريسي. ينظر: العرش، (٢١٢)، العلو، (٥٣٨)، كلاهما للذهبي.
(٢) البيت منسوبٌ لابن عربي الصوفي. ينظر: ديوان ترجمان الأشواق لابن عربي، (ص: ٤)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، ٢/ ١٠٦١.
(٣) وفي ذلك يقول الصوفي الملحد ابن عربي:

مقـــــام النـــــبوة في بـــــرزخ فـــــويق الرســـــول ودون الـــــوليّ

ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢/ ٢٢١، منهاج السنة، ٥/ ٣٣٦.

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ٤٩ ۞ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ٥٠ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا ٥١ يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ فَتَسۡتَجِيبُونَ بِحَمۡدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٥٢].

فتأمَّلْ ما أُجِيبوا به عن كل سُؤالٍ سُؤالٍ علىٰ التفصيل: فإنهم قالوا أولًا: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا﴾، فقيل لهم في جواب هذا السُّؤال: إنْ كنتُم تزعمُون أنَّه لا خالِق لكُم ولا ربَّ لكم، فهلَّا كُنتُم خلقًا لا يفنيه الموتُ، كالحِجارة والحَديد وما هو أكبرُ في صدورِكم من ذلك؟! فإن قلتُم: كُنَّا خلقًا علىٰ هذه الصِّفة التي لا تقبل البقاء»؛ أي: علىٰ صفتهم المركَّبة من لحم، وعظْمٍ، ودم، وجِلدٍ، وهذه الصِّفة تقبل الفناء؛ والأمر في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾[الإسراء:٥٠]، أمرُ تعجيز.

«فما الذي يحُول بين خالقكم ومُنشئِكم وبين إعادتِكم خلقًا جديدًا؟!

وللحُجَّة تقديرٌ آخر، وهو: لو كنتم من حجارةٍ أو حديدٍ أو خلق أكبرَ منهما؛ فإنَّه قادر علىٰ أن يُفنيكم ويُحيلَ ذواتِكم، وينقُلَها من حالٍ إلىٰ حالٍ، ومن يَقدرُ علىٰ التصرُّفِ في هذه الأجسام، مع شِدَّتها وصَلابتها، بالإفناء والإحالة، فما الذي يعجزُه فيما دونها؟! ثُمَّ أخبرَ أنَّهم يَسألون سؤالًا آخر بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسُومنا وفَنِيت؟

فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ [الإسراء: ٥١]، فلما أخذتْهم الحُجَّةُ، ولزِمَهُم حكمُها، انتقلوا إلىٰ سؤالٍ آخر يتعلَّلون به بِعلل المنقطِع، وهو قولهم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا﴾.

قوله: «فلما أخذتهم الحُجَّة»، يعني: الحجَّة الدامِغَة التي لا يستطيعونُ الجَوابَ عنها، ولزِمَهُم حكمُها، ولا مفر لهم، ولا محيد عن الإقرار، انتقلُوا إلىٰ سؤال آخر يتعلَّلُون به بعلل المنقطع الذي انتهتْ حججُه، ولا يستطيع أن يتكلَّم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾؟ هذا يحتملُ أن يكون استفهامًا عن حقيقة الأمر والواقع، أو يكون استفهامَ استبعادٍ، مثل: أنَّىٰ، فأُجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾؛ أي: ليس المهم وقتُ وقوعه، المهمُّ هو الإيمان، والتصديق به، والعمل بمقتضىٰ هذا الإيمان.

«ومن هذا قولُه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلىٰ آخرِ السُّورة، فلو رام أعلمُ البشر وأفصحُهم وأقدرُهم علىٰ البيان، أن يأتي بأحسنَ من هذه الحُجَّة، أو بمثلها بألفاظ تُشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضْعِ الأدلة وصِحَّة البرهان؛ لما قدر؛ فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحد، اقتضىٰ جوابًا، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ ما وفَّىٰ بالجواب، وأقام الحُجَّة، وأزالَ الشُّبهة».

قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ يعني: لو تذكَّر خلْقَه من بدايته إلىٰ نهايتِه، وتذكَّر ممَّ خُلِق، وكيفَ خُلِق، وكيف نشأ وترعرع في الأطوار؟ ما استطاع أن يسأل هذا السؤال؛ لأنَّ فيه الجواب.

«لما أرادَ سُبحانه من تأكِيد الحُجَّة وزِيادة تقريرِها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فاحتَجَّ بالإبداءِ علىٰ الإعادة، وبالنَّشأة الأُولىٰ علىٰ النَّشأةِ الأُخرىٰ؛ إذ كُلُّ عاقلٍ يعلمُ علمًا ضروريًّا أنَّ من قدِر علىٰ هذه قدرَ علىٰ هذه، وأنَّه لو كان عاجزًا عن الثَّانية؛ لكان عن الأولىٰ أعْجزَ وأعْجزَ. ولما كان الخَلقُ يستلزِمُ قدرةَ الخالق علىٰ مخلوقِه، وعلمَه بتفاصيلِ خلقِه، أتْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]، فهو عليمٌ بتفاصيلِ الخَلقِ الأوَّلِ وجُزئيَّاتِه، وموادِّه وصورتِه، فكذلك الثاني».

ومن أجل الإيضاح والبيان نضربُ مثالا بالدول الضَّعيفة التي لا تستطيع اختراع الآلات الحديثة ابتداء، لكنَّها تستطيعُ الصيانة والتجميع، مما يدل علىٰ أنَّ الفعل ابتداءً أشدُّ من الإعادة، فالذي خلقهم ابتداءً وقدر علىٰ ذلك هو علىٰ إعادتهم أقدرُ.

فهذا التصوير والتمثيل في قُدرة المخلوق الذي تخفىٰ عليه الأمور التي بين يديه، فكيف بالخالق القادر الذي يخلُق الشيءَ بالإرادة، فيخلُقهُ بقوله: «كُنْ» فيكون، ولا يحتاجُ إلىٰ معين، ولا إلىٰ آلات أو أدوات أو ما يتركَّبُ منه هذا المخلوقُ الذي أمر اللهُ ﷻ بقوله: «كن» فكان.

«فإذا كان تامَّ العلم، كامل القدرة؛ كيف يتعذَّر عليه أن يُحيي العِظام وهي رميم؟!

ثُمَّ أكَّد الأمر بحُجَّة قاهرة، وبُرهان ظاهر يتضمَّن جوابًا عن سؤالِ ملحد آخر يقول: العِظامُ إذا صارت رميمًا عادتْ طبيعتُها باردةً يابسةً، والحياة لا بد أن تكون مادَّتها وحاملها طبيعتُه حارَّة رطبة بما يدلُّ علىٰ أمر البعث، ففيه الدَّليلُ والجواب معًا، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سُبحانه بإخراج هذا العُنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبُوسة، من الشَّجر الأخضر الممتلئ بالرُّطوبة والبُرودة».

في قدرةِ البشرِ الشجرُ الأخضر يُطفئُ النار؛ لأنَّه مشتمل علىٰ رطوبة، ولو كسرته لخرج منه ماء، والرُّطوبة ضد النَّار، والأصلُ أنَّ الحياة فيها حرارةٌ ورطُوبة، فأخبر الله ﷻ في قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ أنَّه أخرج من الشجر الأخضر الذي هو في غاية الرطوبة عُنصرَ النار الذي هو في غاية الحرارَة واليبُوسة، فإحياؤه للعظام وهي رميم، مثل ذلك.

قد يقول قائل: إنَّه في حال كون الشجر أخضر لا يُوقد، وإنَّما يُوقد إذا يبس، فكيف تُفسَّر الآية؟ نقول: يحتملُ أن يكون وصفُ الشَّجر بالأخضر باعتبار ما كان، وأنَّه يوقد منه النار إذا يبس، ويحتملُ أن يكون المراد أنَّ هناك أنواعًا من الأشجار يوقد منها وهي خضراءُ رطبة، لكن المؤكَّد أنَّ هذه الآية في مساق الردِّ علىٰ من يستبعِدُ إحياء العِظام وهي رَمِيم، وإن كان ظاهرُ سياقِها الامتنان، فلابد أن نقول ﴿مِّنَ﴾ هذه بيانية؛ لأن الامتنان يقتضي العموم[1].

«فالذي يخرج الشيء من ضدِّه، وتنقادُ له موادُّ المخلوقاتِ وعناصرُها، ولا تَستعصِي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودفعَه، من إحياء العظام وهي رَميم.

ثُمَّ أكَّد هذا بأخذ الدَّلالة من الشيءِ الأجلِّ الأعظم، علىٰ الأيسرِ الأصغرِ، فإنَّ كلَّ عاقل يعلمُ أنَّ مَن قدر علىٰ العظيم الجليل؛ فهو علىٰ ما دونه بكثير أقْدرُ وأقْدرُ، فمن قدر علىٰ حملِ قِنطارٍ؛ فهو علىٰ حمل أوقيَّة أشدُّ اقتدارًا، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، فأخبرَ أنَّ الذي أبدعَ السَّموات والأرض، علىٰ جلالتِهما، وعِظم شأنهما، وكبر أجسامِهما، وسَعتهما، وعَجيب خَلقِهما، أقدرُ علىٰ أن يحيي عظامًا قد صارتْ رميمًا، فيرُدَّها إلىٰ حالتها الأولىٰ، كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

ثُمَّ أكَّد سبحانه ذلك وبيَّنه ببَيانٍ آخر، وهو أنَّه ليس فعلُه بمنزِلة غيره الذي يفعل بالآلاتِ والكُلفة، والتعب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل» فمثلًا،

(١) ينظر: الفوائد السنية في شرح الألفية، ٣/ ٤٠٩، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٢/ ٤١٦.

النجَّارُ الذي لا أدوات عنده لن يستطيعَ أن يُنجز «بل لا بد معه من آلة ومُعِين؛ بل يكفي في خلقِه لما يُريد أن يخلُقَه ويكوِّنَه نفسُ إرادته، وقوله للمُكوَّن: «كُنْ»، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأرادَه.

ثُمَّ ختم هذه الحُجَّة بإخباره أنَّ ملكوت كلِّ شيءٍ بيده، فيتصرَّفُ فيه بفعلِه وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

ومن هذا قوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠]، فاحتجَّ سُبحانه علىٰ أنَّه لا يتركه مهملًا عن الأمر والنَّهي، والثواب والعقاب، وأنَّ حِكمتَه وقدرته تأبَىٰ ذلك أشدَّ الإباء، كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] إلىٰ آخر السُّورة، فإنَّ من نقله من النُّطفة إلىٰ العلَقة، ثُم إلىٰ المُضغة، ثُمَّ شقَّ سمعَه وبصره، وركَّب فيه الحواسَّ والقُوىٰ، والعِظام والمنافع، والأعصابَ والرباطات التي هي أشَدُّه» المرادُ بالرباطات ما يربط بين الأعضاء من الأعصاب وغيرها، «وأحْكَمَ خلْقَه غاية الإحكام، وأخرجه علىٰ هذا الشَّكلِ والصُّورة الَّتِي هِي أتَمُّ الصُّورِ وأحسنُ الأشكال، كيف يعجزُ عن إعادتِه وإنشائِه مرةً ثانية؟! أم كيف تقتَضِي حكمتُه وعنايتُه به أن يتركَه سُدًىٰ؟! فلا يليقُ ذلك بحكمتِه، ولا تعجزُ عنه قدرتُه».

لو خلق الخلق علىٰ الهيئة الموجودة، ثُمَّ تركَهم سُدًىٰ، بلا أمرٍ ولا نهي، ولا بعث ولا جزاء، ولا ثواب ولا عقاب، ولا مؤاخذة للظالم ولا إنصافٍ للمظلوم؛ لكان خلقُهم عبثًا، ولكان مآل حياتهم أن يأكُلَ بعضُهم بعضًا، ولكن الله ﷻ خلقهم، وأرسل إليهم الرُّسل، وأنزل إليهم الكتُب؛ لتَضبِط النِّظام في الحياة، ويُؤخذ الحق من الظالم للمظلوم، ومن لا يتمكَّن من أخذ حقِّه في هذه الدُّنيا، يجد حقَّه في دار الجزاء.

«فانظر إلىٰ هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوَجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتوهَّم أوضحُ منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظُّنُون علىٰ أقرب منه».

هذه طريقة القرآن في الردِّ علىٰ المخالفين، بخلاف الطرق الكلاميَّة والفلسفيَّة التي تُبنىٰ علىٰ مقدِّمات، وهذه المقدمات تحتاجُ إلىٰ إيضاحات، وضربنا مثلًا لبعض كتب الكلام التي هي في نهايتها الحيرة، تُقرأ في السِّنين، وتُفنىٰ فيها الأعمار، وفي النِّهاية لا يحصُلون علىٰ شيء؛ بل يتمنَّىٰ أحدهم أن يموتَ علىٰ عقيدة العجائز، ولو أنَّ أحدًا نظر في شرح «المواقف» مثلًا، وهي في ثمانية مجلدات كبار[1]، عرَفَ أنَّ تقرير مسائل الاعتقاد علىٰ طريقة المتكلمين تطويل وتوعير لا يخرجُ منه القارئ بشيء؛ بل إن آية واحدة من القرآن الكريم تنسفُ كُلَّ ما قالُوه في بابٍ من الأبواب.

«وكم في القُرآن مِن مِثل هذا الاحتِجاجِ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [الحج: ٥] إلىٰ أن قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٢] إلىٰ أن قال: ﴿ثم إنكم يوم القيامة تبعثون﴾ [المؤمنون: ١٦]، وذكر قصَّة أصحابِ الكهفِ، وكيف أبقاهُم موتَىٰ ثلاثمائة سنة شمسيَّة، وهي ثلاثمائة وتسع سنين قمريَّة: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيۡبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١]».

الاختلافُ في مدَّة مكُوث أصحابِ الكهف بين السَّنة الشمسيَّة والقمريَّة سببُه أن السَّنة الشَّمسيَّة تزيدُ علىٰ السَّنة القمريَّة عشرة أيام في كل سنة، وعلىٰ هذا يكون الفرقُ بينهما سنة واحدة في كل ثلاثٍ وثلاثين سنة، ويكون الفرق بينهما ثلاث

(١) تقدَّم الحديثُ عنه، ٢/ ١٤٩.

سنوات في كل مائة سنة، فيكونُ الفرق بينهما في الثلاثمائة سنة تسع سنين(١).

[موقف الفلاسفة من المعاد والرد عليهم]

«والقائلون بأنَّ الأجسامَ مركَّبةٌ من الجَواهِرِ المفرَدة» يعني: لا تفنىٰ ولا تعدم، وتُعاد كما هي، «لهُم في المعاد خبطٌ واضْطِرابٌ، وهم فيه علىٰ قولين:

منهم من يقُول: تُعدمُ الجواهر ثُمَّ تُعاد.

ومنهم من يقول: تُفرَّقُ الأجزاءُ ثم تجتمِع.

فأُورِدَ عليهم الإنسانُ الذي يأكلُه حيوانٌ، وذلك الحيوانُ أكلَه إنسانٌ، فإن أُعيدت تلك الأجزاءُ من هذا، لم تعُدْ من هذا؟».

مقتضىٰ كلام هؤلاء أنَّ الإنسانَ يُبعَثُ كما كان، فالذي مات علىٰ هيئة طفل يبعث كما هو طفلا، والشيخ الكبير الهرم يُبعث كما هو، والشاب القويُّ الفتيُّ يبعث كما هو؛ لأنَّه يُعاد كما كان؛ لأنَّه لا يفنىٰ عندهم، والله ﷻ يقول: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، والواقعُ يشهد بذلك، فلو أتيت إلىٰ الإنسان المقبور بعد مائة سنة لا تجد منه شيئًا، لا يبقىٰ منه إلا عجب الذنب(٢)، وثبت في الأحاديث الصَّحيحة أنَّ الناس يُبعثون علىٰ صفة آدم، طولهم ستُّون ذراعًا، وهذا في الصَّحيحين(٣)، والعرض سبعة

(١) ينظر: تفسير الماوردي، ٣/ ٣٠٠، تفسير البغوي، ٣/ ١٨٨.

(٢) إشارة إلىٰ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حيث قال، قال رسول الله ﷺ: «ليس من الإنسان شيء إلا يبلىٰ، إلا عظما واحدا وهو عَجْب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة»، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨]: زمرا، (٤٩٣٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين، (٢٩٥٥)، وأبو داود، (٤٧٤٣)، والنسائي، (٢٠٧٧)، وابن ماجه، (٤٢٦٦)، واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم -صلوات الله عليه- وذريته، (٣٣٢٧)، =

أذرع وهو في المسند[١]، والسَّبعة مناسبة للستِّين، وجاءت نصوصٌ في أوصاف من يدخلون الجنة وأوصاف من يدخلون النار، منها أنَّ «**أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة قمر ليلة البدر**»[٢]، وجاء أنَّ ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام، وأنَّ ضِرسَ الكافر مثل الجبل الكبير[٣]، ونحو ذلك من النُّصوص، نسأل الله العافية.

لكن هؤلاء لما حادوا عن نُصوص الكتاب والسنة؛ ضلوا وأضلُّوا من صدَّقهم واتبع قولهم، يؤوِّلُون البعث، فلا يقولون بالبعث الذي نعتقده وندين الله به، والأحاديث الصحيحة يتنصلون منها بأنَّها أحاديث آحاد لا تثبت بها العقائد، يقولون هذا من أجل أن يأخذوا راحتهم في إلقاء ما يريدون من الشُّبه علىٰ غوغاء الناس.

= ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، من طريق عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ﵁.

(١) أخرجه أحمد، (٧٩٣٣)، وابن أبي شيبة، (٣٤٠٠٦)، والطبراني في الأوسط، (٥٤٢٢)، وابن بشران في أماليه، (٤٤)، من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «يدخل أهل الجنة الجنة جردا، مردا، بيضا، جعادا، مكحلين، أبناء ثلاث وثلاثين، علىٰ خلق آدم، ستون ذراعا في عرض سبع أذرع»، قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٤/ ٢٠٢٠: «رواه علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وعلي ليس بشيء».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٣٢٤٥، ٣٢٤٦)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، والترمذي، (٢٥٣٧)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٣) إشارة إلىٰ حديث أبي هريرة ﵁ حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «ضرس الكافر، أو ناب الكافر، مثل: أحد، وغلظ جلده مسيرة ثلاث»، أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (٢٨٥١)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٢٨٥١)، والترمذي، (٢٥٧٨)، واللفظُ لمسلم، وفي لفظ البخاري: «وما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع».

«وأُورِدَ عليهم: أنَّ الإنسان يتحلَّلُ دائمًا، فماذا الذي يُعاد؟ أهُو الذي كان وقتَ الموت؟ فإن قيل بذلك؛ لزم أن يُعاد علىٰ صورة ضَعيفة»؛ لأنه عند الموت يكون كبيرا هرما في غاية الضعف، وقل مثل هذا لو مات في أول عمره وهو طفل ضعيف، فماذا عنه لو كان من أهل الجنة وهو علىٰ هذه الصورة الضعيفة، هل يتنعم؟ هل يتلذذ؟ هذا ينافي مقتضىٰ إكرام أهل الجنة وما جاء فيها «وهو خلاف ما جاءت به النُّصوص.

وإن كان غيرَ ذلك؛ فليس بعضُ الأبدانِ بأولىٰ من بعضٍ! فادَّعىٰ بعضُهم أنَّ في الإنسانِ أجزاءً أصليَّة لا تتحلَّلُ، ولا يكون فيها شيءٌ من ذلك الحيوانِ الذي أكله الثاني! والعُقلاء يعلمون أنَّ بدنَ الإنسانِ نفسِه كلُّه يتحلَّلُ، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكرُوه في المعاد ممَّا قوَّىٰ شُبهة المتفلسِفة في إنكار مَعاد الأبدانِ».

صحيحٌ أنَّ كلامهم يُمثِّل درجةً يرتقِي بها من يريدُ إنكارِ البعثِ، ويسهُل الإنكارُ علىٰ من يقُولُ بقولهم، مع أنَّه جاء في الحديث الصَّحيح أنَّه يبقىٰ من الإنسان عجْب الذَّنب، وأنَّه لا يفنىٰ[1]، وذكره أهل العلم ضمن الثمانية التي تبقىٰ ولا تفنىٰ، نظمها بعضهم في قوله:

ثمانيـــــة حكـــــمُ البَقـــــاءِ يعمُّهـــــا ... مــن الخلــق والبــاقون في حيِّــز العــدَم

هــي العـــرشُ والكرســـيُّ نـــارٌ وجنَّـــةٌ ... وعجْــب وأرواحٌ كــذا اللــوحُ والقلَــم[2]

«والقولُ الذي عليه السَّلفُ وجُمهور العُقلاء: أنَّ الأجْسامَ تَنقلِبُ مِن حالٍ إلىٰ حال، فتَستَحيلُ ترابًا، ثُمَّ يُنشِئُها الله نشأةً أُخرىٰ، كما استحالَ في النَّشأة الأولىٰ: فإنَّه

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩.
(٢) ينظر: فتح البيان لصديق حسن خان، ١٠/ ١٦٠، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، ١/ ٩٦، فقد نسباها إلىٰ السيوطي.

كان نُطفةً، ثم صَار علقةً، ثُمَ صار مضغةً، ثم صار عظامًا ولحمًا، ثم أنشأهُ خلقًا سويًّا، كذلك الإعادة: يُعيدُه الله بعد أن يَبْلىٰ كلُّه إلا عجب الذَّنَب، كما ثبت في الصَّحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل ابنُ آدم يبلىٰ إلا عجْبُ الذَّنَب، منه خلق ابن آدم، وفيه يُركَّب»[1].

وفي حديث آخر: «إنَّ الأرضَ تُمطرُ مطرًا كمنيِّ الرِّجال، يَنبُتُون في القُبور كما يَنبُتُ النَّباتُ»[2].

فالنَّشْأتانِ نوعان تحت جنسٍ، يتَّفِقان ويتماثَلان من وجه، ويفترقان ويتنوَّعان من وجه، والمعاد هو الأوَّل بعينه» يعني: أن المعاد هو الجسمُ الأوَّل بعينِه «وإن كان بين لوازِم الإعادة ولوازِم البداءَة فرق، فعجْب الذَّنَب هو الذي يبْقىٰ، وأما سائره فيَستحيلُ، فيُعاد من المادَّة التي استحالَ إليها».

يعني: يكون عجْب الذَّنَب بمنزلة البذرة، تُبذر فينبُت منها الشَّجر بأنواعه.

«ومعلومٌ أنَّ من رأىٰ شخصًا وهو صغيرٌ، ثم رآه وقد صار شيخًا، علم أنَّ هذا هو ذاك، مع أنَّه دائمًا في تحلُّلٍ واستِحالة» الذي يرىٰ الشخصَ وهو طفلٌ في المرحلة الابتدائية، ثم يراه بعد عشرين أو ثلاثين سنة، وقد تَغيَّر تغيُّرًا كبيرًا، ثُمَّ يراه بعد خمسين سنة، وقد تغيَّر أكثر، سيقُولُ في كلِّ ذلك: هذا الشخصُ هو ذاك، ولن يقول: هذا هو غيرُ ذاك.

«وكذلك سائرُ الحيوان والنَّبات، فمن رأىٰ شجرةً وهي صغيرةٌ، ثُمَّ رآها كبيرة،

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩.

(٢) هذا طرفٌ من حديث طويل، أخرجه نعيم بن حماد في الفتن، (١٦٥٧)، وابن أبي شيبة، (٣٧٦٣٧)، والطبراني في الكبير، (٩٧٦١)، والحاكم، (٨٥١٩)، والبيهقي في البعث والنشور، (٦٠٩)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «علىٰ شرط البخاري ومسلم».

قال: هذه تلك. وليست صفةُ تلك النشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النَّشأة، حتَّىٰ يُقال: إنَّ الصفات هي المغيَّرة، لاسيَّما أهل الجنة إذا دخلُوها، فإنَّهم يدخلونها علىٰ صُورة آدم، طوله ستُّون ذراعًا، كما ثبت في الصَّحيحين وغيرهما، وروي: أنَّ عرضَه سبعة أذرع. وتلك نشأةٌ باقيةٌ غيرُ معرَّضَةٍ للآفات، وهذه النَّشأةُ فاسدةٌ معرَّضةٌ للآفات.

وقوله: «وجزاءُ الأعمال»: قال تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، والدين: الجزاء، يقال: كما تَدِين تُدان؛ أي: كما تُجازِي تُجازَىٰ، وقال تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا﴾[النبأ:٢٦]»

والجزاءُ من جنس العمل ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾[الكهف:٤٩].

«وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[الأنعام:١٦٠]».

يقول أهل العلم: خابَ وخسِر من فاقتْ آحادُه عشراته، يعني: فاقتْ سيِّئاتُه التي لا تضاعف علىٰ حسناته التي تُضاعفُ، فالحسنة الواحدة بعشر أمثالها.

«وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٩ - ٩٠]، وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [القصص:٨٤]، وأمثال ذلك».

أقل مضاعفة للحسنات هي أنَّ الحسنة تكون بعشر أمثالها، وتتضاعف إلىٰ سبعمائة ضعف، ويضاعف الله لمن يشاء إلىٰ أضعافٍ أكثر من ذلك، وجاء في

حديثٍ، لكنه مضعّف عند أهل العلم: «**إنَّ الله ليُضاعفُ الحسنة لبعضِ عباده إلىٰ ألفيْ ألفَ ضعفٍ**»[1]، يعني: مليوني ضعفٍ، ولا يستكثر أحدٌ من الجوادِ الكريم أن يُضاعف إلىٰ هذا الحد أو أكثر؛ لأن فضله ﷻ وجوده لا يُحدّان، ولا يقدرهما أحد، لكنَّ العبرة بثبوت الخبر.

«وقال ﷺ فيما يروي عن ربِّه ﷻ، من حديثِ أبي ذرٍّ الغِفاريِّ رضي الله عنه: «يا عبادِي، إنَّما هي أعمالكم أُحْصِيها لكم، ثُمَّ أُوفيكم إيَّاها، فمن وجد خيرًا؛ فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك؛ فلا يلومَنَّ إلا نفسَه»[2]، وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، -إن شاء الله تعالىٰ-».

[الإيمان بالعرض والحساب والكتاب]

«قولُه: «**وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ**».

هذا كله معطوفٌ علىٰ مجرورٍ قبله، وهو البعثُ، فالعبارة الكامِلةُ هي: «ونؤمنُ بالبَعثِ وجزاءِ الأعمال يوم القيامة، والعَرْضِ والحِساب...».

والإيمانُ بالعرض والحِساب من متطلَّباتِ الإيمان باليوم الآخر؛ لأنَّه لا فائدة من البعث إذا لم يكن هناك عرضٌ ومحاسبة للنَّاس علىٰ أعمالهم ومجازاتهم عليها، إذن الثمرة من البعثِ مجازاةُ كلِّ عاملٍ بعمله، المُحسنُ يجدُ ثواب عملِه، والمسيءُ يجدُ جزاء عملِه، إن لم يعفُ الله عنه.

(١) ذكره مقاتل بن سليمان في تفسيره، ١/ ٢٠٤، بدون إسناد، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره، (٥٨٦)، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي العالية، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبان أبي عياش من المتروكين، وأخرجه ابن عدي في الكامل، ١/ ٣٩٨، من حديث ابن عمر، وفي إسناده إبراهيم بن عطية متروك الحديث. ينظر: لسان الميزان، (٢٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، والترمذي، (٢٤٩٥)، وابن ماجه، (٤٢٥٧)، وأحمد، (٢١٤٢٠)، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

«وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ» يُعطىٰ الناس كتبهم بأيمانهم وشمائِلهم ومن وراء ظُهورهم فيقرؤونها، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، مَن يُؤتىٰ كتابه بيمينه فهو ناجٍ، ويكون من أهل اليمين، وهم أهل الجنة، بخلاف الكفَّار والمنافقين، فهؤلاء يُعطون كتُبهم بشمائلهم، أمَّا الفُسَّاق؛ فرأىٰ ابن حزم أنَّهم يعطون الكتاب من وراء ظُهورهم(١)، ولا أعرفُ أحدًا قال بذلك غيرُ ابنِ حزم، والظاهرُ أنَّهم بعد أن يُهذَّبوا ويُنقَّوا يُعطون كتُبَهم بأيمانهم، ويدخلون الجَّنة بعد أن يُحاسبوا علىٰ سيئاتهم وما اقترفوه من محرَّمات، فينجون.

«وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ» الثوابُ هو ثمرة عامل الحسنات، والعقاب ثمرة عامل السيئات.

ثم أورد الشَّارح ﵀ الآياتِ الدالَّة علىٰ ذلك، فقال:

«﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۝١٦ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾»؛ أي: ثمانية من الملائكة العظام، بعضهم يقول: هم أوعال، لكن حديث الأوعال ضعيف(٢)، والصَّواب أنَّهم ملائكة شِدادٌ كرام، وحصل من بعض الغُلاة من الطوائف من زعم ذلك لمتبُوعه؛ حيثُ ادَّعتِ الإسماعيليَّة أنَّ ثمانية منهم حملوا سيدهم علىٰ عرش، وكتبوا الآية عليه، نسأل الله السَّلامة والعافية، والشاهد في قوله تعالىٰ: «﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ۝١٨﴾ [الْحَاقَّة: ١٥ - ١٨] إِلَىٰ آخِرِ السُّورَةِ» وهذا نص قطعي علىٰ ثبوت العرض، «وَقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾» في الآية

---

(١) ينظر: المحلىٰ، ١/ ٣٧.

(٢) تقدَّم تخريجُه ٢/ ٤٦.

السابقة قال: ﴿تُعۡرَضُونَ﴾ وهنا قال: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾، وأمُّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا استشكلتْ المناقَشة والمُحاسَبة التي نتيجتُها حتمًا العذاب في حديث: «مَن نُوقِشَ الحِسابَ عُذِّب»؛ لأنَّها كانت تقرأ قبل ذلك قولَ الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، فذكرتْ ذلك للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال لها: «ذلك العرض»[1]، يعني: المرادُ بالحساب في الآية المذكورة العرضُ، يعني تُعرض عليه أعماله عرضًا مجرَّدًا ولا يناقش، وليس المرادُ مناقشة الحساب، فإنَّ من نوقش الحساب عُذِّب؛ لأنَّه مهما عمل وبذل من الحسنات، فإنَّ كل الحسنات التي عملها في جميع عمره لا تعادل نعمةً من نعم الله جَلَّ وَعَلَا، فماذا عن باقي النعم إذا حُوسب ونُوقش بسببها، ستكون نتيجة المناقشة العذابُ حتمًا.

«﴿وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا﴾ [الانشقاق: ٨-٩]» فرحًا، لاشك أنه سوف يطلعهم علىٰ النتيجة، ومثل هذا مشاهدٌ في الأمور العادية اليسيرة، فالطالب المدرسي حين يأخذ درجات عالية يطير من الفرح، وتطوىٰ له الأرض بحسب سرعته؛ ليصل إلىٰ أهله؛ ليريهم نتيجته، ويقول: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩]، بخلاف الضعيف الذي إذا قيل له: هات الشهادة؟ ربما قال: لم توزَّع الشهادات بعد! وإنما يكونُ قد مزَّقها وقطَّعها.

«﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ١٠ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا﴾» تقدَّم أنَّ ابن حزمٍ يرىٰ أنَّ هذا للعُصاةِ لا للكُفَّار والمُنافِقين، فهو يرىٰ أنَّ ما وراء الظهر منزلة بين المنزلتين، بين اليمين والشِّمال «﴿وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾»؛ أي: نارًا شديدة الاشتعال والتوقُّد.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع فيه حتىٰ يعرفه، (١٠٣)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، (٢٨٧٦)، وأبو داود، (٣٠٩٣)، والترمذي، (٢٤٢٦)، وأحمد، (٢٤٦٠٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

«﴿إِنَّهُۥ كَانَ فِيٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورًا ١٣ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١١-١٤]»؛ أي: ظنَّ أن لن يَرجع، ولن يُبعث، وهذا ليس في حقِّ العُصاة، وإنَّما في حقِّ الكُفَّار: «﴿بَلَىٰٓۚ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق:١٥]».

«﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفّٗا لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةِۭۚ﴾ [الكهف:٤٨]» الشاهد في الآية قوله تعالىٰ: ﴿وَعُرِضُواْ﴾.

«﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾» يقولُون هذا بعد قراءةِ الكِتاب، فهذه الآيةُ أتَىٰ بها المصنِّف بعد أدلَّة العرضِ والحسابِ للاستدلالِ بها علىٰ قراءة الكتاب: «﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف:٤٩]» وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء:٤٠].

«﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [إبراهيم:٤٨]» إذا جاء الجبَّارُ لفصلِ القَضَاء.

«﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ [غافر:١٥] الآية، إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]» قد يُخيَّلُ للبعضِ أنَّ الانتهاء من محاسبة الأعداد الهائلة من الخلائِق ومناقشتهم يحتاجُ إلىٰ وقتٍ طويل، يقول مثلا: المدرس إذا أخذ كراسات الإجابة، قد تكون مائة أو تزيدُ أو تقلُّ عنها، وينتهي الأسبوعُ ولم يكمل التصحيحَ بعد، وهؤلاء الخلائقُ من أوَّلهم إلىٰ آخرهم، من وقت آدم إلىٰ أن تقُومَ الساعة، والذين تبلغ أعدادُهم المليارات، فكم المدة التي يستغرقها حسابهم؟

الجوابُ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [غافر:١٧].

«﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٨١]، وروىٰ البخاري رحمه الله في صحيحه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: «ليس أحدٌ يحاسَب يوم القيامة إلا هلَك، فقلت: يا رسول الله! أليس قد قال الله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-٨]؟! فقال رسول الله ﷺ: إنَّما ذلكِ العَرْضُ» بكسر الكاف في «ذلك»، وبضمِّ ضاد «العرض» خبرٌ «إنَّ» المكفُوفة عن العمل «وليس أحدٌ يناقشُ الحسابَ يومَ القِيامة إلا عُذِّب».

قد يقولُ قائل: هل هذا الحديثُ عامٌّ؟ فلو أنَّ رجلا صالحًا يعملُ الحسنات، ويجتنِبُ السيِّئات منذُ أن كُلِّف إلىٰ أنْ مات، هل سيُعذَّبُ إذا نُوقِش؟

الجواب: أنه لا يدخل الجنَّة أحدٌ بعمله، وإنَّما يدخل الجنة برحمة أرحم الرَّاحمين؛ لأنَّه لو ناقشه وذكر له نعمة السَّمع والبصر وبقيَّة النِّعم التي لا يقومُ الإنسانُ بشكرها لم يَنجُ، فالإنسانُ مهما لهج بالحمد والثَّناء والشُّكر واستعمل جوارِحَه بما يُرضي الله لا يكونُ قد شكَر خالقه علىٰ الوجْه المطلُوب، ولهذا عليه أن يعترِف بالتقصير ويستغفِر عن الزَّلَّات، ويتُوب من خطاياه وسيِّئاته، ثُمَّ تشملُه رحمةُ أرحم الرَّاحمين، وإلا فقد جاء عنه ﷺ أنَّه قال: «**ما مِن أحدٍ مِنكُم يدخُل الجنَّة بعمله**»، **قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال:** «**ولا أنَا، إلا أن يتغمَّدَني الله برحمتِه**»(١).

قد يُقال: فماذا حينئذٍ عن قولِه جل وعلا: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]؛ حيث يفهم منها: أن المؤمنين سيدخلون الجنة بعملِهم؟

وأُجيبَ: بأنَّ الدُّخول يكون برحمة أرحم الراحمين، وبلوغ المنازل في الجنَّة

(١) تقدَّم تخريجه، ٢/ ٢٠٢.

يكونُ بحسب العمل.

«يعني: لو ناقش الله ﷻ في حسابِه لعبيدِه؛ لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولكنَّه تعالىٰ يعفُو ويصفحُ، وسيأتي لذلك زيادةُ بيانٍ -إنْ شاء الله تعالىٰ-.

وفي الصَّحيحِ عن النبي ﷺ: أنه قال: «إنَّ النَّاسَ يُصعقون يوم القيامة، فأكون أوَّل مَن يُفيق، فإذا موسىٰ آخذٌ بقائمة العَرْش، فلا أدري أفاق قبلي أم جُوزي بصَعقةِ يوم الطُّور؟»[(١)] وهذا صعقٌ في موقف القيامة إذا جاء الله لفصلِ القَضاء، وأشرقت الأرض بنورِه، فحينئذٍ يُصعقُ الخلائقُ كلُّهم» يعني: أنه يحصل لهم حالة صعق؛ أي: يُغمىٰ عليهم[(٢)] و«**الخلائق**» نائب فاعل مرفوع.

«فإن قيل: كيف تصنعُون بقوله في الحديث: «إنَّ الناس يُصعقون يوم القِيامة، فأكونُ أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض، فأجد موسىٰ باطشًا بقائمة العرْشِ»[(٣)] قيل:

---

(١) تقدم تخريجه، ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ٤/ ١٠٧٩، الفائق في غريب الحديث، ٢/ ٢٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، (٢٤١٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسىٰ ﷺ، (٢٣٧٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسىٰ آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بصعقة الأولىٰ».

وأخرج مسلم، (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرىٰ، فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسىٰ عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي؟»، لكن البخاري أخرجه من مواضع من صحيحه، منها في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، (٧٤٧٢)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، والأعرج، ثلاثتهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «لا تخيروني علىٰ موسىٰ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسىٰ باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنىٰ الله».

لا ريب أنَّ هذا اللَّفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكالُ، ولكنَّه دخَل منه علىٰ الرَّاوي حديثٌ في حديثٍ، فركَّب بين اللَّفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا، أحدُهما: «إنَّ النَّاسَ يُصعَقُون يوم القِيامة فأكونُ أوَّل من يُفيق»(١)، كما تقدَّم، والثاني: «أَنا أوَّلُ من تنشَقُّ عنه الأرضُ يومَ القِيامة»(٢)، وممَّن نبَّه علىٰ هذا أبو الحَجَّاج المزِّي(٣)، وبعده الشيخُ شمسُ الدِّين بن القيِّم(٤)، وشيخنا الشَّيخُ عماد

(١) تقدم تخريجه، ١/ ٢٤٥.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، (٣١٤٨)، من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»، وفي إسناده ابن جدعان ضعيف، وأخرجه ابن حبان، (٦٢٤٢)، من حديث واثلة بن الأسقع مرفوعا، ولفظه: «فأنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع».

وأخرج مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ علىٰ جميع الخلائق، (٢٢٧٨)، وأبو داود، (٤٦٧٣)، والترمذي، (٣٦١١)، وابن ماجه، (٤٣٠٨)، وأحمد، (١٠٩٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع».

(٣) هو: أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكيّ الكلبيّ المزيّ، محدث الديار الشامية في عصره، وعالم باللغة ومعرفة الرجال، (ت: ٧٤٢ هـ)، له مؤلفات، منها: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، والمنتقىٰ من الأحاديث. ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر، ٥/ ٦٤٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٣/ ٧٤.

(٤) نقله ابن القيم عن المزيِّ ووافقه، قال ابن القيم: «فإن قيل: فكيف تصنعون بقوله في الحديث: «إنَّ الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد موسىٰ باطشا بقائمة العرش»، قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه علىٰ الرواىٰ حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذا والحديثان هكذا:

أحدهما: «إنَّ الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق».

والثاني هكذا: «أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة»، ففي الترمذي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدىٰ لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض =

الدِّين ابن كثير رحمه الله(١)، وكذلك اشْتبه علىٰ بعضِ الرُّواة، فقال: فلا أدري أفاقَ قبلي أم كانَ ممَّنْ استثنَىٰ الله عز وجل؟».

يعني: هل صُعق موسىٰ كغيره وأفاق قبل النبيِّ صلى الله عليه وسلم أو لم يُصعق أصلًا، وجُوزي بصعقة الطُّور حينما تجلَّىٰ الله جل وعلا للجبل فـ ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف:١٤٣]، وكون موسىٰ له مزيَّةُ الإفاقة قبل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني أنَّه أفضل منه صلى الله عليه وسلم، كما أنَّ إبراهيم عليه السلام كونه يُكسىٰ قبله صلى الله عليه وسلم مجازاةً له لمَّا جرده الكفار لإلقائه في النَّار لا يعني أنَّه أفضل منه؛ فالدلائل القطعية تدلُّ علىٰ أنَّ محمدًا صلى الله عليه وسلم أفضل الخلائق؛ ولأنَّ الفضيلة أو المنقبة الواحدة أو المناقب اليسيرة لا تُرجَّحُ علىٰ المناقب الكثيرة التي ليس لأحدٍ منها أقلُّ القليل بالنسبة له صلى الله عليه وسلم، وهذا أمرٌ معروف ومقرَّرٌ، فهناك فضائل ومزايا ومناقب رجح فيها عمر علىٰ أبي بكر رضي الله عنهما، ومع ذلك فإنَّ أبا بكر رضي الله عنه أفضل منه؛ لكثرة فضائله بالنسبة لفضائل عمر رضي الله عنه، ويُقال مثل ذلك

= ولا فخر»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
فدخل علىٰ الراوىٰ هذا الحديث في الحديث الآخر، وكان شيخنا أبو الحجاج الحافظ يقول ذلك.
فإن قيل: فما تصنعون بقوله: «فلا أدرىٰ أفاق قبلي أم كان ممن استثنىٰ الله عز وجل» والذين استثناهم الله إنَّما هم مستثنون من صعقة النَّفخة لا من صعقة يوم القيامة، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، ولم يقع الاستثناء من صعقة الخلائق يوم القيامة؟ قيل: هذا -والله أعلم- غير محفوظ، وهو وهم من بعض الرواة، والمحفوظ ما تواطأت الروايات الصَّحيحة من قوله: «فلا أدرىٰ أفاق قبلي أم جُوزِي بصعقة الطور»، فظنَّ بعض الرواة أنَّ هذه الصعقة هي صعقة النفخة، وأنَّ موسىٰ داخل فيمن استثني منها، وهذا لا يلتئم علىٰ مساق الحديث قطعا؛ فإنَّ الإفاقة حينئذ هي إفاقة البعث، فكيف يقول: «فلا أدرىٰ أفاق قبلي أم جُوزِي بصعقة الطور»، فتأمله، وهذا بخلاف الصعقة التي يصعقها الخلائق يوم القيامة إذا جاء الله سبحانه لفصل القضاء بين العباد وتجلىٰ لهم؛ فإنهم يصعقون جميعا، وأما موسىٰ؛ فإن كان لم يصعق معهم، فيكون قد حوسب بصعقته يوم تجلىٰ ربه للجبل فجعله دكا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضا من صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة». الروح لابن القيم، (ص: ٣٧).

(١) ينظر: النهاية في الفتن والملاحم، ١/ ٣١٢.

فيمن دونهم.

قد يقول قائل: إنَّ الحديثَ الذي دخل فيه علىٰ راوِيه حديثٌ في حديثٍ، أخرجه البخاريُّ في صحيحه؟!

ويُجابُ بأنَّ البخاريَّ خرَّج ما هو صحيح إلىٰ من نُسِبَ إليه، كما قالُوا في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم تزوَّج ميمونة وهو مُحرم»[1]، قالوا: مقطوعٌ بأنَّ ابن عبَّاس قال هذا الكلام، لكن كون ابن عبَّاس وهم في القصة، هذا لا يعني البخاري، والأوهام توجدُ، ومن يعرىٰ عن الخطأ والنسيان؟! المقصود أنَّه ورَدَ بسندٍ كالشَّمس علىٰ شرط البخاري.

«والمحفوظُ الذي تواطأتْ عليه الرِّواياتُ الصَّحيحةُ هو الأوَّل، وعليه المعنىٰ الصَّحيحُ؛ فإنَّ الصَّعْقَ يوم القيامة لتَجلِّي الله لعبادِه إذا جاء لفَصْلِ القضَاء، فمُوسىٰ عليه السلام إنْ كان لم يُصعقْ معهم، فيكونُ قد جُوزِي بصَعْقة يومَ تجلَّىٰ ربُّه للجبل فجعله دكًّا، فجعلتْ صعقةُ هذا التجلِّي عوَّضا عن صعقة الخلائقِ لتجلِّي الربِّ يوم القيامة، فتأملْ هذا المعنىٰ العظيمَ ولا تُهمِلْه[2].

وروىٰ الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدُّنيا[3] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُعرض النَّاسُ يوم القيامة ثلاثَ عرَضات، فعَرْضتان جِدالٌ ومعاذيرُ، وعرضَةُ تطايُرِ الصُّحفِ، فمن أوتِي كتابه بيَمينه، وحُوسب حسابًا يسيرًا، دخَل الجنة، ومن

(١) أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصَّيد، باب تزويج المحرم، (١٨٣٧)، ومسلم، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، (١٤١٠/ ٤٦)، وأبو داود، (١٨٤٤)، والترمذي، (٨٤٢)، والنسائي، (٢٨٣٧)، وابن ماجه، (١٩٦٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ٣٧).

(٣) هو: عبد الله بن محمد بن عبيد الأموي -مولاهم- أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي، قال الذهبي :«المحدث العالم الصدوق ...، صاحب التصانيف»، (ت: ٢٨١هـ)، له تصانيف، منها: العقوبات، وإصلاح المال، وذم الدنيا. ينظر: تاريخ بغداد، (١٠/ ٩٠)، تذكرة الحفاظ، (٢/ ٦٧٧).

أُوتي كتابه بشِماله دخَل النار»[(١)].

وقد روىٰ ابنُ أبي الدُّنيا عن ابن المبارك: أنَّه أنشد في ذلك شِعرًا:

وطارتْ الصُّحْفُ في الأيدي منشَّرةً ... فيها السَّرائرُ والأخبارُ تُطَّلَعُ

فكيف سهوُك والأنباءُ واقعةٌ ... عمَّا قليلٍ، ولا تدري بما تَقعُ

أَفِي الجِنَانِ وفوزٍ لا انْقِطاعَ له ... أمِ الجحيمِ فلا تُبقي ولا تدع

تهوي بساكنِها طورًا وترفعُهم ... إذا رجَوْا مخرجًا من غمِّها قُمِعُوا

طال البكاءُ فلم يرحم تضرُّعُهم ... فيها، ولا رِقَّة تُغني ولا جزَعُ

لينفعِ العلمُ قبل الموتِ عالَمه ... قد سَال قومٌ بها الرُّجْعىٰ فما رجَعُوا[(٢)]

وقولُه: «**والصِّراط**»؛ أي: ونؤمنُ بالصِّراطِ، وهو جسرٌ علىٰ جهنَّم، إذا انتهىٰ النَّاسُ بعد مفارقتِهم مكانَ الموقفِ إلىٰ الظُّلمة التي دُون الصِّراطِ، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «إنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِل: أينَ النَّاسُ يوم تُبدلَّ الأرضُ غير الأرضِ والسمواتِ؟ فقال: «هُم في الظُّلمة دُون الجِسرِ»[(٣)]، وفي هذا الموضع يفترقُ المنافقُون عن المؤمنِين، ويتخلَّفُون عنهم، ويسبِقُهم المؤمنون، ويُحالُ بينهم بِسُورٍ يمنعُهم من الوُصول إليهم.

---

(١) أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق، باب ما جاء في العرض، (٢٤٢٥)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب ذكر البعث، (٤٢٧٧)، وأحمد، (١٩٧١٥)، من حديث الحسن عن أبي موسىٰ رضي الله عنه، قال الترمذي: «ولا يصحُّ هذا الحديث من قِبل أنَّ الحسن لم يسمعْ من أبي مُوسىٰ».

(٢) تاريخ الإسلام، ٤/ ٨٨٢، وفيه في البيت الأول: «والجبار مُطلع»، والبيت الثالث جاء فيه:

«إما الجنان، وعيش لا انقضاء له ... أم الجحيم فلا تبقي ولا تدع».

(٣) هذا طرفٌ من حديث طويل، أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب بيان صفة منيِّ الرَّجُل، والمرأة وأنَّ الولد مخلوقٌ من مائِهما، (٣١٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

وروىٰ البيهقيُّ بسنده عن مسروقٍ عن عبد الله، قال: «يجمعُ الله النَّاسَ يوم القيامة، إلىٰ أن قال: فيُعطونَ نورَهم علىٰ قدرِ أعمالهم، وقال: فمنهُم مُن يُعطىٰ نورَه مثل الجبَل بين يديه، ومنهُم من يُعطىٰ نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطىٰ نوره مثل النَّخلة بيمينِه، ومنهم من يُعطىٰ دون ذلك بيمينِه، حتَّىٰ يكون آخِرُ (ذلك) مَن يُعطىٰ نورَه علىٰ إبهام قدمِه، يضيءُ مرَّةً ويُطفأُ مرَّةً، إذا أضاء قدَّم قدَمه، وإذا طفئ قَام.

قال: فيَمُرُّ ويمرُّون علىٰ الصِّراط، والصراُط كحدِّ السيفِ، دَحْض، مزَلة، فيُقال لهم: امضُوا علىٰ قدرِ نورِكم، فمنهُم مَن يمرُّ كانقضاضِ الكوكب، ومنهم من يمرُّ كالرِّيح، ومنهم من يمرُّ كالطَّرفِ، ومنهم من يمُرُّ كشَدِّ الرَّحلِ، ويرمُل رَمَلا، فيمرُّون علىٰ قدر أعمالهم، حتَّىٰ يمُرَّ الذي نورُه علىٰ إبهام قدمِه، تُجَرُّ يدٌ، وتَعْلَقُ يدٌ، وتُجرُّ رِجلٌ، وتُصيبُ جوانبَه النَّارُ، فيخلُصُون، فإذا خلَصُوا قالوا: الحمد لله الذي نجَّانا منكِ بعد أن أراناكِ، لقد أعطانا الله ما لم يُعْطِ أحَدا»(١)، الحديث.

واختلف المفسِّرون في المراد بالورُود المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظهرُ والأقوىٰ: أنَّه المرور علىٰ الصِّراطِ، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢].

وفي الصَّحيح أنَّه ﷺ، قال: «والذي نَفسي بيدِه، لا يلِجُ النَّارَ أحدٌ بايع

(١) علَّقه ابن كثير في البداية والنهاية، ٢٠/ ٨٢، عن البيهقي، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، (٢٧٨)، والحاكم، (٣٤٢٤)، والطبراني في الكبير، (٩٧٦٣)، من طريق مسروق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ»، وقال الذهبي: «علىٰ شرط البخاري ومسلم»، وقال الهيثمي في المجمع،١٠/ ٣٤٠-٣٤٣: «رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة».

تحت الشَّجرة، قالت حفصة: فقلتُ: يا رسولَ الله، أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]».

الورود لا يعني الدخول، بدليل أنَّ الإبل وسائر الدواب ترِدُ المياه، ولا يلزم من وُرودِها دخولُها.

«فقال: ألم تسمعِيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]»[(١)]، أشار ﷺ إلىٰ أنَّ وُرودَ النَّارِ لا يستلزِمُ دخولها، وأنَّ النجاة من الشرِّ لا تستلزمُ حصُولَه؛ بل يستلزِمُ انعقادَ سببِه، فمن طلبه عدوُّه؛ ليُهلكُوه ولم يتمكَّنُوا منه، يقال: نجَّاه الله منهم» ولا يلزَمُ أن يكونوا قد أمسكوه وأوثقوه وأقدموا علىٰ ضرب عنقه -مثلًا- ثُمَّ نجاه الله؛ بل إذا لم يتمكنوا منه وفاتَهم إدراكُه، صحَّ أن يُقال نجاه الله منهم.

«ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هُودٍ:٥٨]، ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هُودٍ: ٦٦]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هُودٍ: ٩٤]، ولم يكن العذابُ أصابَهم، ولكن أصابَ غيرَهم، ولولا ما خصَّهم الله به من أسباب النَّجاة لأصابهم ما أصابَ أُولئك»؛ لأنَّ الأسبابَ قد انعقدتْ والعُقوبة إذا حصلت عمَّت الصَّالحَ والطالحَ، ثُمَّ بعد ذلك يبعثون علىٰ نياتِهم، لكن هؤلاء الأنبياء خصَّهم الله ﷻ بأسباب خاصَّة من

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم، (٢٤٩٦)، وأحمد، (٢٧٣٦٢)، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أخبرتني أم مبشر، أنها سمعت النبي ﷺ، يقول عند حفصة: «لا يدخل النار -إن شاء الله- من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها» قالت: بلىٰ، يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقال النبي ﷺ: قد قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]، واللفظ لمسلم.

أسباب النجاة فنجَّاهم، ولولا ما خصَّهم الله به من أسباب النجاة؛ لأصابهم ما أصاب أولئك، والعذابُ لم يكن لهم، كما قال الشارح.

«وكذلك حالُ الواردِ في النَّار، يمرُّون فوقها علىٰ الصّراطِ، ثُم ينجِّي الله الذين اتقوا ويذرُ الظَّالمين فيها جِثِيًّا[١]، فقد بيَّنَ ﷺ في حديث جابر المذكور: أنَّ الورُود: هو المرُور علىٰ الصِّراط[٢].

ورویٰ الحافظ أبو نصر الوائلي» السِّجستي من سجستان[٣] «عن أبي هُريرة رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «علِّمِ النَّاس سُنَّتي وإن كرهُوا ذلك، وإن أحببتَ ألَّا تُوقفَ علىٰ الصِّراط طرفة عينٍ حتَّىٰ تدخلَ الجنَّة، فلا تُحْدِثنَّ في دين الله حدثًا برأيك» أورده القُرطبيُّ» في التذكرة[٤]، لكن ابن الجوزي أورده في الموضُوعات[٥].

«ورویٰ أبو بكر بن أحمد بن سليمان النجَّاد[٦]، عن يعلىٰ بن مُنية، عن رسول الله ﷺ، قال: «تقولُ النَّارُ للمؤمِن يوم القِيامة: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأَ نورُكَ لهبي»[٧]. وهذا الحديثُ ضعيفٌ -أيضًا-.

---

(١) جثيًّا؛ أي: علىٰ الركب، لَا يَسْتَطِيعُونَ الْقيام مِمَّا هم فِيهِ، واحدهم جاث. غريب القرآن للسجستاني، (ص: ١٧٩).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٧/ ٤٩-٥١.

(٣) هو: أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، السِّجزي (نسبة إلىٰ سجستان علىٰ غير القياس) الحنفي، إمام حافظ لُقِّبَ: شيخ السنة، توفي سنة (٤٤٤ هـ)، له مصنفات، منها: «الإبانة الكبرىٰ في مسألة القرآن»، و«الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت». ينظر: السير، ١٧/ ٦٥٤، تذكرة الحفاظ، ٣/ ٢١١.

(٤) (ص: ٧٦٥)، وقال: «هذا غريب الإسناد، والمتن حسن».

(٥) ينظر: الموضوعات، ١/ ٢٦٤.

(٦) هو: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، أبو بكر النجاد البغدادي، إمام محدث حافظ فقيه، توفي سنة (٣٤٨هـ)، له مصنفات، منها: السُّنن، والفوائد المنتقاة من أماليه، ومسند عمر بن الخطاب. ينظر: تذكرة الحفاظ، ٣/ ٥٧، سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٥٠٢، المقصد الأرشد، ١/ ١١٠.

(٧) عزاه القرطبي في التذكرة، (ص: ٩٥٧)، إلىٰ أبي بكر النجاد، أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية =

«وقوله: «والميزان»؛ أي: ونُؤمنُ بالميزان، قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٣]».

جاء ذكر الميزان والموازين بالإفرادِ والجمع، ويختلِفُ أهلُ العلم هل هو ميزانٌ واحد؟ أو موازينُ متعدِّدة للجَميع؟ أو لكلِّ واحدٍ عدد من موازين؟

قالوا: ورد جمعُ الموازين باعتبار تعدُّد الموزُونات، كما يجمعُ الفقهاء المياه، فيقولون: باب المياه، والماء اسم جنسٍ يعُمُّ القليل والكثير، فلا يحتاج إلىٰ جمع، لكنهم جمعوا الماء نظرًا لتعدُّد أنواعه[١]، ونحوه المشارق والمغارب؛ ولذا قال المؤلف الطحاوي: الميزان، ولم يقل: الموازين.

«قال القُرطبيُّ[٢]: قال العُلماء: إذا انقضىٰ الحسابُ كان بعده وزنُ الأعمال؛ لأنَّ الوزنَ للجَزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسَبة، فإنَّ المحاسَبة لتقريرِ الأعمال، والوزنَ لإظهار مقاديرِها؛ ليكون الجزاءُ بحسبِها».

= الأولياء، ٩/ ٣٢٩، وأبو سعد المالِيني الهروي في الأربعين، (ص: ١٥١)، وتمام الرازي في فوائده، (٩٦٠)، من طريق منصور بن عمار، عن بشير بن طلحة، عن خالد بن دريك، عن يعلىٰ بن بن أمية، ومنية اسمُ أمِّه، وأعله الهيثمي في المجمع، ١٠/ ٣٦٠، بضعف سليم بن منصور بن عمار، راوي الحديث عن أبيه منصور، وقال البيهقي في الشعب، (٣٦٩): «منكر»، وقال ابن القيسراني في الذخيرة، (٢٤٧٥): «لم يروه عَن بشير غير مَنْصُور، وَهُوَ مُنكر»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة، (٣٤٤): «في سنده منصور بن عمار الواعظ الشهير، قال أبو حاتم: إنه ليس بالقوي، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وأورد له هذا الحديث في كامله، وهو مع ذلك منقطع بين خالد ويعلىٰ، وأرجو أن يكون صحيحا».

(١) ينظر: المطلع علىٰ ألفاظ المقنع، (ص: ١٥).

(٢) ينظر: التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة، (ص: ٧١٥).

قال أهلُ السُّنَّة: إنه ميزانٌ حِسِّيٌّ[1]، له كِفَّتان ولسان، كما سيأتي.

وأنكر بعضُ طوائفِ البدع كالمُعتزلة وجُودَ الموازين، وقالوا: إنَّها موازين معنويَّة، وأن نتائج أعمال الخلائق تظهرُ وكأنها وُزنت وقُررت وانتهت؛ فهو ميزان معنويٌّ لا حسِّيٌّ. وأُولئك -نسأل الله العافية- حكَّمُوا العقلَ، وقالوا: إنَّ الله ليسَ بحاجة إلىٰ وزنٍ ليعرف النتيجَة، ولكن فرقٌ بين أن تكون النتيجة غيبًا وبين أن تكون في عالم الشُّهود، والله تعالىٰ يقول: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء:١٦٥]، ومثاله: أن من الناس من هم من أهل الخرص، يخرصون الزُّروعَ والثِّمار فلا تزيد ولا تنقُص، وجُرِّب فيهم ذلك في الخرص من أجل الزكاة وغيرها، فيصيبون من دون زيادة ولا نقصان، هم أهل خبرة، لكن لو أردت أن تشتري من أحدهم لن تكتفي بخرصه، ولو كانت ثقتك به بالغة ما بلغت؛ بل تقول له: زِنْ لي، تريد أن ترىٰ بعينك، فالخبرُ ليس كالمعاينة.

«قال: وقولُه تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ يحتملُ أن يكونَ ثَمَّ موازينُ متعدِّدة تُوزنُ فيها الأعمال، ويحتملُ أن يكونَ المرادُ الموزُونات، فجمع باعتبارِ تنوُّع الأعمالِ الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السُّنَّة: أن ميزان الأعمال له كِفَّتَانِ حِسِّيَّتان مشاهدَتان».

كِفتان بكسر الكاف تثنية كِفَّة، يقول العلماء: «كل مستدير كِفَّة، وكل مستطيل كُفَّة»[2] بالضم، كِفة الميزان مستديرة، فهي كِفة، وكُفة الثَّوبِ مستطيلة فهي كُفَّة.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ٤٧٢)، الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار، ٣/ ٧٢٠، درء تعارض العقل، ٥/ ٣٤٨.

(٢) عزاه الزجاجيُّ في أخباره، (ص: ١٤٢)، للفرَّاء، وعزاه الخطابيُّ في غريب الحديث، ٣/ ٤١، لأبي العباس ثعلب.

«روىٰ الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحبُلِّي، قال: سمعتُ عبدَ الله بن عمرو يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله سيُخلِّص رجلًا من أُمَّتي علىٰ رُؤوس الخلائقِ يوم القيامة، فينشُر عليه تسعةً وتسعين سِجِلًّا، كل سِجلٍّ مدَّ البصر، ثم يقول له: أتُنكرُ من هذا شيئا؟ أظلمكَ كتَبتي الحافظون؟ قال: لا، يا رب، فيقول: ألكَ عذرٌ أو حسنةٌ؟ فيُبَهتُ الرجل، فيقول: لا، يا رب، فيقول: بلىٰ، إنَّ لك عندنا حسنةً واحدة، لا ظُلمَ اليوم عليك، فتُخرجُ له بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدا رسول الله، فيقولُ: أحضرُوه، فيقول: يا رب، وما هذه البِطاقة مع هذه السِّجِلات؟ فيقول: إنَّك لا تُظلم، قال: فتُوضَع السِّجِلات في كِفَّة، والبِطاقة في كِفَّة، قال: فطاشتْ السِّجِلَّاتُ، وثقُلت البطاقة، ولا يثقُلُ شيءٌ بسم الله الرحمن الرحيم»[(١)].

يعني: أنه لا يرجح شيءٌ بشيءٍ فيه ذكر الله ﷻ، لا سيَّما كلمة التوحيد، وحديث البطاقة هذا معروف عند أهل العلم، وكلامُهم فيه كثير، حسَّنهُ الترمذي وغيره[(٢)].

وجاء عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إنَّ الله حرَّمَ علىٰ النَّار من قال: لا إله إلا الله، يبتغِي بذلك وجهَ اللهِ تعالىٰ»، وفي لفظ: «صادقًا من قلبه»[(٣)]، فلا بد من الإخلاص، ولابد من الإتيان بمتطلَّباتها، وألا ينقُضها ما ينافيها.

«وهكذا رواه الترمذيُّ، وابنُ ماجه، وابن أبي الدُّنيا من حديث اللَّيث[(٤)]، زاد

(١) أخرجه أحمد، (٦٩٩٤)، من طريق إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، عن ابن المبارك، عن ليث بن سعد، عن عامر بن يحيىٰ، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافري الحبلي به، لكن قوله: «ولا يثقُلُ شيءٌ بسم الله الرحمن الرحيم» شاذ، فقد رواه غير أحمد من طريق الليث -كما سيأتي تخريجه- بلفظ: «فلا يثقل مع اسم الله شيءٌ»، وهو كذلك في الزهد والرقائق لابن المبارك، ٢/ ١١٠.

(٢) سنن الترمذي كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩).

(٣) تقدَّم تخريجه ٢/ ٢٣٩.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩)، وقال: هذا «حديث حسن غريب»، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يرجىٰ من رحمة الله يوم =

الترمذي: «ولا يثقُل معَ اسمِ الله شيء» وفي سياق آخر: « تُوضعُ الموازينُ يومَ القيامة، فيُؤتَىٰ بالرَّجُل فيوضَعُ في كفَّة» الحديث(١).

وفي هذا السِّياق فائدةٌ جليلةٌ، وهي أنَّ العامل يُوزن مع عمله.

ويشهدُ له ما روىٰ البخاريُّ عن أبي هُريرة، عن رسول ﷺ قال: «إنَّه ليأتي الرَّجُلُ العظيم السَّمين يوم القيامة، لا يزِنُ عند الله جناحَ بعوضة»(٢)، مما يدُلُّ علىٰ أنَّ صاحب العمل -أيضًا- يُوزن مثل عمله، «وقال: اقرؤُوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]».

وروىٰ الإمامُ أحمد، عن ابن مسعود: «أنَّه كان يجني سِواكًا من الأراكِ، وكان دقيق السَّاقين، فجعلتِ الرِّيحُ تكفَؤُه، فضحِك القومُ منه، فقال رسول الله ﷺ: «مِمَّ تضحكُون؟»، قالوا: يا نبي الله، من دِقَّة ساقيه، فقال: «والذي نفسي بيده، لهُما أثقلُ في الميزان من أُحُد»(٣).

وقد وردت الأحاديثُ -أيضًا- بوزنِ الأعمال أنفُسِها، كما في صحيح مسلمٍ

= القيامة، (٤٣٠٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان، (٢٥٢٤)، والحاكم، (٥٢٩)، وفي ألفاظهم جميعا غير ابن ماجه: «فلا يثقل مع اسم الله شيءٌ».

(١) وتمامُه: «فيوضع ما أحصي عليه، فتمايل به الميزان، قال: فيبعث به إلىٰ النار، فإذا أدبر به إذا صائح يصيح من عند الرحمن، يقول: لا تعجلوا، لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتىٰ ببطاقة فيها: لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتىٰ يميل به الميزان»، أخرجه أحمد، (٧٠٦٦)، عن قتيبة، عن ابن لهيعة، عن عامر بن يحيىٰ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به.

(٢) أخرجه البخاريُّ، كتاب التَّفسير، باب ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ﴾، (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنَّة والنَّار، (٢٧٨٥)، من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد، (٣٩٩١)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه الطيالسي، (٣٥٥)، والبزار، (٢٦٧٨)، وأبو يعلىٰ، (٥٣١٠)، والطبراني في الكبير، (٨٤٥٢)، من طرقٍ عن حماد بن سلمة بالإسناد المذكور، وله شاهدٌ حسنٌ من حديث عليٍّ، وشاهدٌ صحيح من حديث قرة بن إياس رضي الله عنه.

عن أبي مالك الأشعريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الطَّهورُ شطرُ الإيمان، والحمدُ لله تملأُ الميزان»[١] الحديث» لا شكَّ أنَّ الأعمال معانٍ وليست أجسامًا، لكنَّ الله ﷻ قادرٌ علىٰ أن يحوِّلها إلىٰ أجسامٍ تُوزن وتثقُل في الميزان.

«وفي الصَّحيحين، وهو خاتمة كتاب البخاري، قولُه ﷺ: «كلِمتان خفِيفتان علىٰ اللِّسان، حبِيبتان إلىٰ الرحمن، ثِقيلتان في الميزان: سبحانَ الله وبحمده، سبحانَ الله العَظِيم»[٢].

وروىٰ الحافظُ أبو بكر البيهقيُّ، عن أنسِ بن مالك رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُؤتىٰ بابن آدمَ يوم القِيامة، فيُوقف بين كِفَّتَيْ الميزان، ويُوكَّلُ به ملَكٌ، فإنْ ثقُلَ ميزانُه، نادىٰ الملَكُ بصوتٍ يُسمِعُ الخلائق: سَعِدَ فلانٌ سعادةً لا يشقَىٰ بعدها أبدا، وإنْ خفَّ ميزانُه، نادىٰ الملَكُ بصوت يُسمِعُ الخلائق: شقِيَ فلانٌ شقاوةً لا يسعدُ بعدَها أبدا»[٣]».

هذا الحديث من أحاديث كتاب «العقل» لابن المحبر، وهذا الكتاب جميع أحاديثه من الموضوعات[٤]، لكن النتيجة المستخلصة من هذا الحديث صحيحة، فمن ثقلت موازينه لاشك أنَّه سعيد، ومن خفت موازينه لا شك أنَّه شقي.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، (٢٢٣)، والترمذي، (٣٥١٧)، وأحمد، (٢٢٩٠٢).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، (٦٤٠٦)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (٢٦٩٤)، والترمذي، (٣٤٦٧)، وابن ماجه، (٣٨٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الحارث في مسنده، (زوائد الحارث للهيثمي ١١٢٥)، والبزار، (٦٣٤٢)، وأبو نعيم في الحلية، ٦/ ١٧٤، من طريق داود بن المحبر عن صالح المري، عن ثابت البُناني، وجعفر بن زيد، ومنصور بن زاذان، عن أنس رضي الله عنه. وفي إسناده داود بن المحبر متروك، وقد تفرَّد بهذا الحديث، وصالح المري قال الهيثمي في المجمع، (١٨٣٩٤): «مجمع علىٰ ضعفه».

(٤) قال ابن حجر في المطالب العالية، ١٣/ ٧٢٥، مشيرا إلىٰ أحاديث من كتاب العقل: «هذه الأحاديث من كتاب العقل لداود بن المحبر، كلها موضوعة، ذكرها الحارث في مسنده عنه».

«فلا يلتفتُ إلىٰ مُلحدٍ معانِدٍ يقول: الأعمالُ أعراضٌ لا تقبل الوزنَ، وإنَّما يقبلُ الوزنَ الأجسامُ! فإنَّ الله يَقْلِبُ الأعراضَ أجسامًا، كما تقدَّم، وكما روىٰ الإمام أحمدُ عن أبي هريرة ﵁: أنَّ رسُول الله ﷺ قال: «يُؤتَىٰ بالموتِ كبشًا أَغْبَرَ[(١)]، فيُوقفُ بين الجنَّة والنَّار، فيُقال: يا أهل الجنة، فيَشْرئِبُّون[(٢)] وينظُرون، ويُقال: يا أهل النَّار، فيَشْرَئِبُّون وينظُرُون، ويرون أنْ قد جاءَ الفَرَجُ، فيُذبحُ، ويُقال: خُلودٌ لا موتَ»[(٣)].

يعني يقال لأهل الجنة: خلودٌ فلا موت، ويقال لأهل النار -أيضًا-: خلودٌ فلا موت.

«ورواه البخاريُّ بمعناه[(٤)]، فثبت وزنُ الأعمالِ والعاملِ وصحائفِ الأعمال، وثبَت أنَّ الميزان له كِفَّتان، والله تعالىٰ أعلم بما وراء ذلك من الكيفيَّات».

---

(١) الأغبر: هو الذي فيه سوادٌ وبياض. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١١/ ١٦١، فتح الباري، ١٠/ ١٠.

(٢) يشرئبون: هو بالهمز؛ أي: يرفعون رؤوسهم إلىٰ المنادي. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٢٢/ ٥٩٥.

(٣) تقدم تخريجه ١/ ١٥٥.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، (٤٧٣٠)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٢٨٤٩)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، (٣١٥٦)، من حديث أبي سعيد الخدري ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتىٰ بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، فيقول: وهل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩]، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]».

يعني هذا الذي أثبتْناه هو في حُدود ما ورد عن الله ورسوله ﷺ، وما وراء ذلك من تفصيلاتٍ جاءت بها بعضُ الأخبار والأحاديث الموضوعة والآثار الإسرائيلية، هذه لا يُلتفتُ إليها.

«فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القِيامة كما أخبر الشَّارع، لخفاء الحكمة عليه، ويقدَحُ في النُّصوص بقوله: لا يحتاج إلىٰ الميزان إلا البقَّال والفوَّال! وما أحراه بأن يكون من الذين لا يُقيم الله لهم يوم القيامة وزنًا، ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدلِه سبحانه لجميع عبادِه، فلا أحد أحبُّ إليه العذرُ من الله، من أجل ذلك أرسل الرُسُلَ مبشِّرين ومنذِرين، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطِّلاع لنا عليه، فتأمَّل قول الملائكة، لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدَّم عند ذكر الحوضِ كلامُ القرطبيِّ ﵀، أنَّ الحوضَ قبل الميزان، والصِّراطُ بعد الميزان، ففي الصَّحيحين: «أنَّ المؤمنين إذا عبرُوا الصِّراط؛ وقفُوا علىٰ قَنْطرةٍ بين الجنَّة والنار، فيُقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا؛ أُذِن لهم في دخُول الجنَّة»[١].

وجعل القرطبي في التذكرة هذه القنطرة صراطًا ثانيًا للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد في النار، والله تعالىٰ أعلم[٢]».

---

(١) تقدم تخريجه ٢/ ٢١٩.

(٢) ينظر: التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة، (ص: ٧٦٧).

يعني بعد أن يجاوز المؤمنون الصِّراط العام الذي يُنصب لجميع الخلائق يَقفُ المؤمنونَ علىٰ هذه القنطرة يُهذَّبُون ويُنقّون وتُؤخذ المظالمُ من بعضِهم لبعضٍ؛ ولذلك قال في كلام القرطبيِّ: إنَّ الحوضَ قبل الميزان، والصِّراط بعد الميزان، يعني: أنهم يعبرون الصِّراط بعد ظهور النَّتائج.

[الإيمان بخلق الجنة والنار]

«قولُه: «**والجنَّة والنَّارُ مخلُوقتان لا تفنَيان أبدًا ولا تبِيدان؛ فإنّ الله تعالى خلق الجنَّة والنَّار قبل الخلق، وخلَق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنَّة خيراً منه، ومن شاء منهم إلى النَّار عدلاً منه، وكلٌّ يعملُ لما قد فُرغَ له، وصائرٌ إلى ما خُلِق له، والخيرُ والشرُّ مقدَّران على العباد**».

أما قوله: «**إنّ الجنة والنار مخلوقتان**» اتَّفقَ أهلُ السُّنَّة علىٰ أنَّ الجنَّة والنار مخلُوقتان، موجُودتان الآن، ولم يزلْ علىٰ ذلك أهلُ السُّنَّة حتَّىٰ نبغتْ نابغةٌ من المعتزِلة والقدريَّة فأنكرتْ ذلك، وقالت: بل يُنشِئُهما الله يوم القيامة[1]، وحملَهُم علىٰ ذلك أصلُهم الفاسدُ الذي وضعُوا به شريعةً لما يفعلُه الله، وأنَّه ينبغي أن يفعلَ كذا، ولا ينبغِي له أن يفعلَ كذا، وقاسُوه علىٰ خلقِه في أفعالهم، فهُم مشبِّهةٌ في الأفعال، ودخل التجهُّم فيهم فصاروا مع ذلك معطِّلةً، وقالوا: خلقُ الجنَّة قبل الجزاء عبثٌ؛ لأنَّها تصيرُ معطلةً مددًا متطاولة، وردوا من النصوص ما خالف هذه الشَّريعة الباطلة التي وضعوها للربِّ تعالىٰ، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضلَّلُوا وبدَّعُوا من خالف شريعتَهم».

قول الإمام الطحاويِّ: «**والجنَّة والنَّار مخلُوقتان**» هذا محلُّ إجماع بين أهل السّنة، وخالفهم بعض طوائف البدع، كالجهمية والمعتزلة، ولم يوافقهم من

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ١١، ١٥)، وأورد ابن القيم في هذا الموضع الأدلة الدالة علىٰ ذلك.

أهل السُّنة أحدٌ علىٰ هذا إلا ما يُذكر عن منذر بن سعيد البلوطي موافقته للجهمية في هذا[١]، وهو محسوبٌ ومعدودٌ علىٰ أهل السّنَّة، والعالم إذا حصلت له هفوة أو زلَّة ووافق المبتدعة في رأيٍ، فإنَّه لا يُنسبُ إلىٰ هذه البدعة بجملتها، وإنما يقال: فيه كذا، يعني ممَّا يوافق فيه هؤلاء المبتدعة، مثلما يُقال: فيه شركٌ، فيه جاهليَّةٌ، فيه تجهمٌ، فيه أشعريةٌ، ولا يوصف بالأشعرية لكونه وافقهم في مسألةٍ أو مسائلَ معدودة، وكذلك لا يقال: جهمي حينما يوافق الجهمية، ولكنَّها طامَّةٌ من الطَّوام؛ لأنَّها مخالفةٌ لنصوصٍ قطعيةٍ صريحةٍ أو كالصريحة، لكن مع ذلك لا يخرج من المذهب بمسألةٍ واحدة.

والجنة مخلوقة قبل الخلق، ففي حديث القبضتين المعروف، أنَّ الله ﷻ لمّا خلق الخلق قبض قبضة فقال: «**هؤلاء للجَنَّة ولا أبالي، وهؤلاء للنَّار ولا أبالي**»[٢].

والمعتزلة إنما قالت بهذا القول لمذهبِهم الفاسد، وهو إيجاب الأصلح علىٰ الله ﷻ[٣]، فقالوا: الجنة والنار غير موجودتين في الدنيا، وإنما ينشئهما الله في الآخرة

(١) ينظر: تفسير ابن كثير، ١/ ٢٠٢، وتفسير القرطبي، ١/ ٢٣٦.

(٢) أخرجه أحمد، (١٧٥٩٣)، والبزار، (٢١٤٢)، من طريق الجريري، عن أبي نضرة: «أن رجلًا من أصحاب النبي ﷺ يقال له: أبو عبد الله، دخل عليه أصحابه يعودونه وهو يبكي، فقالوا له: ما يبكيك؟ ألم يقل لك رسول الله ﷺ: «خذ من شاربك، ثم أقِرَّه حتىٰ تلقاني»؟ قال: بلىٰ، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قبض بيمينه قبضة، وأخرىٰ باليد الأخرىٰ، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي»، فلا أدري في أي القبضتين أنا»، اللفظ لأحمد، وله شواهد من حديث عبد الرحمن بن قتادة، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) قال الشهرستاني: «قالت المعتزلة: الحكيم لا يفعل فعلًا إلا لحكمة وغرض، والفعل من غير غرض سفه وعبث، والحكيم من يفعل لأحد أمرين؛ إما أن ينتفع أو ينتفع غيره، ولما تقدس الرب تعالىٰ عن الانتفاع تعين أنه إنما يفعل لينفع غيره، فلا يخلو فعل من أفعاله من صلاح، ثم الأصلح هل تجب رعايته، قال بعضهم: تجب كرعاية الصلاح، وقال بعضهم: لا تجب؛ إذ الأصلح لا نهاية له، فلا أصلح إلا وقوفه ما هو أصلح منه». نهاية الإقدام، (ص: ٣٩٧-٣٩٨).

لما يأتي موعد دخول أهل الجنةِ الجنةَ ودخول أهل النارِ النارَ؛ لأن وجودهما قبل ذلك ضربٌ من العبث، فليس من الأصلح الذي يُوجبونه علىٰ الله ﷻ أن تبقىٰ النار أمدًا طويلًا ومددًا متطاولةً يحّطم بعضها بعضًا من دون أن يُجازىٰ بها أحدٌ من أهلها، أو يبقىٰ نعيم الجنة ملايين السِّنين بدون أن يُجازىٰ به أحد، -تعالىٰ الله عن قولهم علوًا كبيرًا-.

فالنُّصوصُ القطعيَّة من الكتاب والسنة دلَّت علىٰ وجود الجنَّة والنَّار الآن، والنَّبي ﷺ رأىٰ الجنة والنَّار[١]، وثبت في السنة أنَّ الميِّت إذا مات وكان من أهل الجنَّة فُتح له بابٌ إلىٰ الجنة، وإذا كان من أهل النَّار فُتِح له بابٌ إلىٰ النَّار[٢]، ممَّا يدُلُّ دلالةً قطعيةً علىٰ وجودهما قبل القيامة.

«فَمِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عِمْرَان: ١٣٣]، وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحَدِيد: ٢١]، وعن النَّار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣١]» «أُعِدَّ» فعل ماضٍ، يدلُّ علىٰ أنَّه فُرغ من إعداد الجنَّة للمتَّقين، ومن إعداد النار للكافرين.

«وقولُه: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾ [النَّبَأ: ٢١، ٢٢] . وقال تعالىٰ:

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب كُفران العشير، (٥١٩٧)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض علىٰ النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، (٩٠٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خَسَفَت الشمسُ علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فصلىٰ، قالوا: يا رسول الله، رأيناك تناولت شيئًا في مقامك، ثم رأيناك تَكَعْكَعْتَ، قال: «إني أُريتُ الجنَّة، فتناولتُ منها عُنقُودا، ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النَّار، فلم أر كاليوم منظرًا قط، ورأيتُ أكثر أهلها النِّساء ... »، وجاء -أيضًا- من حديث جابر، وأنس، وغيرهما رضي الله عنهم.

(٢) تقدَّم تخريجه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ١/ ١٥٥.

﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ [النَّجم: ١٣: ١٥]» حصل هذا حين أُسرِيَ بالنبي ﷺ.

«وقد رأىٰ النبيُّ ﷺ سِدرة المُنتهىٰ، ورأىٰ عندها جنَّة المأوىٰ، كما في الصَّحيحين من حديث أنس رضي الله عنه في قصَّة الإسراء، وفي آخره: « ثُمَّ انطلقَ بي جبرائيل، حتَّىٰ أتىٰ سِدرة المُنتهىٰ، فغشيَها ألوانٌ لا أدري ما هي، قال: ثُمَّ دخلتُ الجنَّة، فإذا هي جنابِذُ[1] اللُّؤلؤ، وإذا ترابُها المسكُ»[2].

يقول بعض أهل العلم: إذا كان تراب أهل الجنة المسك، والعادة أنَّ الكنزَ يكون أثمنَ من التُّراب، فماذا يكون كنزها؟ وقد ورد أن «لا حول ولا قوة إلا بالله» كنزٌ من كنوزِ الجنَّة[3].

«وفي الصَّحيحين من حديثِ عبد الله بن عُمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ أحدَكم إذا مات عُرِض عليه مقعدُه بالغَداة والعشيِّ، إن كان من أهل الجنَّة؛ فمن أهل الجنَّة، وإن كان من أهل النَّار؛ فمن أهل النَّار، يُقال: هذا مقعدُك حتَّىٰ يبعثك الله يوم القيامة»[4].

---

(١) الجنابذ: جمع جُنبذة، وهي القبة. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٣٠٥.

(٢) هذا طرفٌ من حديث الإسراء والمعراج الطويل، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ذكر إدريس عليه السلام، (٣٣٤٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلىٰ السموات، وفرض الصلوات، (١٦٢)، من طريق الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) إشارةً إلىٰ ما أخرجه البخاريُّ، كتاب الدَّعوات، باب قول: «لا حول ولا قوَّة إلا بالله»، (٦٤٠٩)، ومسلم، كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب استحبابِ خفضِ الصَّوْتِ بالذكرِ، (٢٧٠٤)، وأبو داود، (١٥٢٦)، وابن ماجهْ، (٣٨٢٤)، من حديث أبي موسَىٰ الأشْعريِّ رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هُريرة، وأبي ذرٍّ، وزَيد بن ثابت، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشىٰ، (١٣٧٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، (٢٨٦٦).

وتقدَّم حديث البراء بن عازب ﷺ وفيه: «يُنادي مُنادٍ من السَّماء: أنْ صدق عبدي، فأَفرِشُوه من الجنَّة، وافتحُوا له بابا إلىٰ الجنَّة، قال: فيأتيه من روحها وطِيبها»[(١)]: «أفْرِشُوه» علىٰ وزنِ «أكرِمُوه» من باب الإفعال، والمعنىٰ: افرُشُوا له.

«وتقدَّم حديثُ أنسٍ بمعنىٰ حديث البراء[(٢)].

وفي صحيح مسلم عن عائشة ﵂ قالت: خَسَفت الشمسُ في حياة رسول الله ﷺ فذكرت الحديثَ، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «رأيتُ في مقامِي هذا كلَّ شيء وُعِدتُم به، حتَّىٰ لقد رأيتُني آخُذُ قِطْفًا من الجنَّة حين رأيتُمُوني أُقدِّمُ، ولقد رأيتُ جهنَّم يُحطِّم بعضُها بعضًا حينَ رأيتُموني تأخَّرت»[(٣)].

وفي الصَّحيحين -واللَّفظُ للبخاريِّ- عن عبد الله بن عبّاسٍ قال: انخسفتْ الشمسُ علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله، رأيناك تناولتَ شيئا في مَقامك، ثُم رأيناكَ تَكَعْكَعْتَ[(٤)]؟ فقال: «إني رأيتُ الجنَّة، فتناولت عُنقودًا، ولو أصبتُه؛ لأكلتُم منهُ ما بقيت الدُّنيا، ورأيتُ النَّار، فلم أرَ منظرًا كاليوم قطُّ أفْظَعُ، ورأيتُ أكثرَ أهلها النِّساءُ»، قالوا: بِم يا رسُولَ الله؟ قال: «يكْفُرنَ»، قيل: أيكفُرنَ بالله؟ قال: «يكفُرنَ العشِيرَ، ويكفُرنَ الإحسانَ، لو أحسنتَ إلىٰ إحداهُنَّ الدَّهرَ كُلَّه ثُم رأتْ منكَ شيئًا، قالت: ما رأيتُ خيرًا قطُّ»[(٥)].

(١) تقدم تخريجه، ١/ ١٥٥.
(٢) ينظر: ٢/ ٤٣٩.
(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: «أما بعد»، (٩٢٢)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض علىٰ النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، (٩٠٥)، والنسائي، (١٤٧٢)، من حديث عائشة ﵂.
(٤) تَكَعْكَعْتَ؛ أَيْ: أَحْجمتَ وتأخَّرت إلىٰ وراء. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٤/ ١٨٠.
(٥) تقدَّم تخريجه قريبا، ٢/ ٢٦٨.

وفي صحيح مُسلمٍ من حديث أنسٍ: «وايمُ الذي نفسِي بيِده، لو رأيتُم ما رأيتُ؛ لضحكتُم قليلًا وبكيتُم كثيرا»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رأيتُ الجَنَّة والنَّار»(١).

بعض الكُتَّاب يُردِّدُ في الصُّحفِ ووسائل الاتِّصال أنَّه لا داعي لتخويف النَّاسِ وتكدير الحياة عليهم بمثل هذه الأمور، وأنَّ الناس مع ضغوط الحياة بحاجة إلىٰ أن يُنفَّس عنهم، فينبغي ألَّا تلقىٰ عليهم هذه المواعظ المؤثرة التي تجعل من في قلبه شيءٌ من الحياة يبكي!

وبعضُ النَّاس ينظُر إلىٰ مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ [التوبة:٤٠]، ويُهمل قوله: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص:٧٦]، ويرىٰ أنّ هذا ينافي السَّعادة في الحياة، ولا يدري أنّ الخوفَ من الله والوَجَلَ الذي يبعثُ علىٰ العمل، ويبعثُ علىٰ الانكفاف عن معاصي الله وما حرَّمه الله، هو الذي يقُود إلىٰ السعادة الحقيقيَّة.

«وفي الموطأ والسُّنن من حديث كعب بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إنمَّا نَسمة المؤمن طيرٌ يعلَقُ في شَجر الجنَّة، حتَّىٰ يرجِعها الله إلىٰ جسده يوم القيامة»(٢)، وهذا صريحٌ في دخول الرُّوح الجنَّة قبل يوم القيامة» وقد تقدَّم الكلام

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، (٤٢٦)، والنسائي، (١٣٦٣)، وأخرج بنحوه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، (٤٦٢١)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك، (٢٣٥٩)، والترمذي، (٢٣١٢)، من حديث أنس رضي الله عنه، قال: خطب رسول الله ﷺ خطبة ما سمعت مثلها قط، قال: «لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتُم قليلا، ولبكيتُم كثيرا»، قال: فغطىٰ أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم لهم خنين، فقال رجل: من أبي؟ قال: فلان، فنزلت هذه الآية: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]»، واللفظ للبخاري، وليس فيه: «رأيت الجنة والنار».

(٢) تقدم تخريجه ٢/ ٤٢٦.

علىٰ الأرواح ومستقرِّها[١].

«وفي صحيح مسلمٍ والسُّنن والمسنَدِ من حديث أبي هُريرة ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لـمَّا خلَق الله الجنَّة والنَّارَ، أرسل جبريل إلىٰ الجنَّة، فقال: اذهبْ فانظُرْ إليها وإلىٰ ما أعددتُ لأهلِها فيها، فذهب فنظَر إليها وإلىٰ ما أعدَّ الله لأهلِها فيها، فرجع، فقال: وعِزَّتِك» هذا قسم «لا يسمعُ بها أحدٌ إلا دخلها، فأمَر بالجنَّة، فحُفَّت بالمكارِهِ، فقال: ارجعْ فانظرْ إليها وإلىٰ ما أعددتُ لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثُمَّ رجع فقال: وعزَّتكَ، لقد خشيتُ ألَّا يدخلَها أحدٌ».

ولولا هذه المكاره التي حُفَّتْ بها الجنة لم يُوجد شيءٌ يمنعُ المؤمن المصدِّق بكلام الله وكلام رسوله من العمل الصالح الذي رُتِّب عليه الثواب العظيم، لكنَّها حُفَّت بما تكرهُه النُّفوسُ ويشُقُّ عليها؛ ولذلك تجدُ من أهل الخيرِ والفَضل؛ بل من أهل العلم من يبقىٰ حياتَه كلَّها في جهاد مع نفسه، ولا يصل إلىٰ مرحلة وصل إليها أولياءُ الله من التلذُّذ بهذه العبادات، ممَّا يؤكد مسألة المكاره التي حُفَّت بها الجنة، والله المستعان.

«قال: ثُمَّ أرسلهُ إلىٰ النَّار، قال: اذهبْ فانظُرْ إليها وإلىٰ ما أعددتُ لأهلِها فيها، قال: فنظَر إليها، فإذا هي يَركبُ بعضُها بعضًا، ثُمَّ رجعَ فقال: وعِزَّتكَ، لا يدخلُها أحدٌ سمِع بها، فأمَر بها فحُفَّتْ بالشَّهوات، ثُمَّ قال: اذهبْ فانظُر إلىٰ ما أعددتُ لأهلِها فيها، فذهَب فنظر إليها، فرجَع، فقال: وعِزَّتكَ، لقد خشيتُ ألَّا ينجُوَ منها أحدٌ إلا دخَلها»[٢]، ونظائر ذلك في السُّنةِ كثيرَة.

---

(١) ينظر: ٢/ ٤٤٩.

(٢) أخرجه بطوله أبو داود، أول كتاب السنة، باب في خلق الجنة والنار، (٤٧٤٤)، والترمذي، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات، (٢٥٦٠)، والنسائي، كتاب الأيمان والنذور، الحلف بعزة الله تعالىٰ، (٣٧٦٣)، وأحمد، (٨٦٤٨)، من حديث أبي هريرة ﷺ. =

وأما على قول من قال: إنَّ الجنَّة الموعُودة بها هي الجنَّة التي كان فيها آدم ثُمَّ أُخرِجَ منها؛ فالقولُ بوجودها الآن ظاهرٌ، والخلافُ في ذلك معروفٌ».

هل الجنة التي أُخرج منها آدم هي جنة الخُلد؟ أم هي جنَّةٌ في الدنيا أُعِدَّت في وقته ودخلها وتنعَّم بها ثُمَّ أكَل من الشَّجرة فأُخرج منها؟ بسط ابن القيم الخلافَ في هذه المسألة بإفاضة في «مفتاح دار السعادة» في كلام طويل جدا، ذكر فيه أدلَّة الفريقين[١].

[شبهات القائلين: إن الجنة والنار لم تخلقا بعد، وردّها]

«وأمَّا شُبهة من قال: إنها لم تُخلق بعد، وهي أنَّها لو كانت مخلوقة الآن؛ لوجب اضطرارًا أن تفنَىٰ يوم القيامة، وأن يهلكَ كلُّ من فيها ويموت؛ لقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: ٨٨]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٥]» يعني: أن الجنة والنار لو كانتا موجودتين وقت تنزيل الآيتين؛ لشملهما العموم الذي فيهما.

نقول: هي من الثمانية المعروفة التي لا يلحقها العدم، نظمها الشاعر في هذين البيتين:

ثمانيـــة حكـــم البقـــاء يعمهـــا	مــن الخلــق والبــاقون في حيــز العــدم
هــي العــرشُ والكرســيُّ نــارٌ وجنَّــةٌ	وعجْــب وأرواحٌ كــذا اللــوحُ والقلــم[٢]

= وأخرجه البخاري، كتاب الرقاق، حجبت النار بالشهوات، (٦٤٨٧)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (٢٨٢٢)، من حديث أبي هريرة مختصرا بلفظ: «حجبت النار بالشهوات، وحجبت الجنة بالمكاره»، واللفظ للبخاري، وأخرجه مسلم في الموضع السابق مختصرا -أيضا-، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٢١-٢٥).

(٢) تقدم عزو البيتين ٢/ ٤١٨.

«وقد روىٰ الترمذيُّ في جامعه من حديث ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لقيتُ إبراهيمَ ليلة أُسرِي بي، فقال: يا محمد، أقرئْ أُمَّتك منِّيَ السَّلامَ، وأخبرهم أنَّ الجنَّة طيِّبةُ التُّربة، عذبةُ الماء، وأنَّها قيعانٌ، وأنَّ غِراسَها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، وقال: هذا حديثٌ حسن غريب[1]».

وهذا ثوابٌ عظيم، وفضل من الله كبير، علىٰ هذه الكلمات التي لا يستغرق النطق بها إلا ثواني معدودات، واليومَ لو أراد شخصٌ أن يغرس شجرة وينتظر ثمرتها لاسيما النَّخل، يحتاج إلىٰ سنين طويلة، فالنَّخل مثلا بعد وضع البذرة يحتاج إلىٰ خمس سنوات علىٰ أقل تقدير، وقد تزيد المدَّة، وقل مثل هذا في سائر الأشجار، وقد يصلُ بعضُها في مدَّة أقل من ذلك.

لكن العبد إذا قال: سبحان الله، غرست له بهذه الكلمة شجرة في الجنة، فإذا قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، غرست له أربع شجرات، وله أن يقول هذه الكلمات ما شاء من المرات، فتغرس له أشجار بعدد ما قال، ولا يحتاج ذلك إلىٰ وقت، كما هو شأن غرس الشجر في الدنيا.

يمكن المرء أن يقول: «سبحان الله وبحمده» مائة مرَّة، في مدة لا تتجاوزُ الدَّقيقة ونصفَ الدقيقة، فتُحطُّ عنه ذُنُوبُه وإن كانت مثل زبَد البحر[2]؛ فالذِّكرُ من أيسر الأمورِ وأفضلِ الأعمال، وفي الحديث: «سبقَ المفرِّدُون: الذَّاكرُون الله كثيرًا والذَّاكرات»[3].

---

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب، (٣٤٦٢)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه عن ابن مسعود»، وأخرج نحوه أحمد، (٢٣٥٥٢)، من حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ١٨١.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب الحث علىٰ ذكرِ الله تعالىٰ، (٢٦٧٦)، والترمذيُّ، (٣٥٩٦)، من حديث أبي هُريرة ﷺ.

وقد حُرم كثيرٌ من النَّاس عن مثل هذا الذِّكر اليسير السَّهل الجليل، وعن الأجور العظيمة التي تترتَّبُ عليه، تجده مستعدًّا للتحدُّث بالنُّكت والسواليف والطرائف إلىٰ منتصف الليل أو آخره، ثمَّ يشُقُّ عليه أن يقولَ: سُبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، يشقُّ عليه أنْ يُزوِّد نفسه بالباقيات الصالحات.

ومن الذكر عظيم الأجر ما جاء في حديث النبي ﷺ: «**كلمتان خَفِيفتان علىٰ اللِّسان، ثقِيلتَان في الميزانِ، حبيبَتان إلىٰ الرَّحمن: سُبحانَ الله وبحمدِه، سبحانَ الله العظيم**»[١]، وقد أدركنا بعضَ الشُّيوخ يقولها، وهو يأكلُ أو يشرب، ويقولها مضطجِعًا وجالِسًا وماشِيًا، كما يقولها في أثناء كلامه، وهو جالسٌ يعلِّم الناسَ العلم، لكنَّ الحرمان لا نهاية له، وهي عقوباتٌ، والله المستعان.

«وفيه -أيضًا- من حديث أبي الزُّبير عن جابرٍ عن النبي ﷺ: أنَّه قال: «من قال: سُبحان الله وبحمده، غُرِسَتْ له نخلةٌ في الجنَّة»، قال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح[٢]» حسَّنه الترمذي علىٰ عادتِه؛ بل صحَّحه، وهو في هذا متساهل، ولعله اطلع علىٰ طريقٍ فيه تصريح أبي الزبير عن جابر بالتحديث، وإلا فعنعنة أبي الزبير غير مقبولة إلا ما جاء منها في الصَّحيح؛ لأنَّها محمولة علىٰ الاتصال[٣].

(١) تقدم تخريجه ١/ ١٥٦.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب (٣٤٦٤)، والحاكم، (١٨٤٧)، من طريق عن حجاج الصواف، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير عن جابر»، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلم، ولم يخرِّجاه».

(٣) قال ابن حجر: «في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالعنعنة، وقد جزم المصنف في موضع آخر وتبعه النووي وغيره بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول علىٰ ثبوت سماعه من جهة أخرىٰ». النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، ٢/ ٦٣٥.

«قالوا: فلو كانت مخلُوقة مفروغًا منها لم تكن قِيعانًا» معنىٰ كونِها قيعانًا: أنَّ فيها فراغات، وهي بحاجة إلىٰ ملئها بالغراس، قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغًا منها؛ لكانت جاهزة لا تحتاج إلىٰ مزيد.

لكن يُردُّ عليهم بأنَّ هذا لا يصلح دليلا لمدَّعاكم؛ لأنَّ كونها كذلك لا يعني أنَّها غيرُ موجودة؛ بل يعني أنَّها موجودةٌ، وفيها فراغٌ يكمل بأعمال الناس.

«ولم يكن لهذا الغِراس معنًىٰ، قالوا: وكذا قولُه تعالىٰ عن امرأةِ فِرعونَ أنَّها قالت: ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ [التَّحْرِيم: ١١]، والجوابُ: إنَّكم إنْ أردتُم بقولِكم: إنَّها الآن معدُومةٌ بمنزلةِ النَّفخِ في الصُّورِ، وقِيام النَّاسِ من القُبور» يعني: إنْ أردتُم بقولِكُم، أنَّ الجنَّة والنَّار لم تُوجد إلىٰ الآن كما لم يوجدُ النَّفخُ في الصُّور، وقيام الناس من القبور إلىٰ الآن؛ «فهذا باطلٌ، يردُّه ما تقدَّم من الأدلَّة وأمثالها ممَّا لم يُذكر، وإنْ أردتُم أنَّها لم يكمل خلْق جميع ما أعدَّ الله فيها لأهلِها، وأنَّها لا يزالُ الله يحدِثُ فيها شيئًا بعد شيءٍ، وإذا دخلها المؤمنون؛ أحدَث الله لهم فيها عند دخُولهم أمورًا أخر، فهذا حقٌّ لا يُمكن ردُّه، وأدلَّتُكم هذه إنَّما تدلُّ علىٰ هذا القدر.

وأمَّا احتجاجُكم بقولِه تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾؛ فأُوتيتُم من سُوء فهمِكم معنىٰ الآية، واحتجاجُكم بها علىٰ عدمِ وُجود الجنَّة والنَّار الآن نظير احتجاجِ إخوانكم بها علىٰ فنائِهما وخرابِهما وموتِ أهلهما؛ فلم تُوفَّقوا أنتم ولا إخوانُكم لفهم معنىٰ الآية، وإنَّما وُفِّق لذلك أئمَّةُ الإسلام؛ فمِن كلامِهم: أنَّ المرادَ كلُّ شيءٍ ممَّا كتبَ الله عليه الفَناء والهلاك هالكٌ، والجنَّةُ والنَّارُ خُلِقتا للبقاء لا للفَناء»[1].

(١) ممن قال بهذا الإمام أحمد. ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، ٣/ ١٣، وانظر: حادي الأرواح، (ص: ٤٨).

ولذا ذُكرتَا من الثَّمانية التي لا تَفْنىٰ.

«وكذلك العرشُ؛ فإنَّه سقفُ الجنَّة[١]، وقيل: المراد إلا مُلكه، وقيل: إلا ما أريد به وجهُه، وقيل: إنّ الله – تعالىٰ –: أنزل: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهلُ الأرض، وطمِعوا في البقاء، فأخبر تعالىٰ عن أهْلِ السَّماء والأرض أنَّهم يمُوتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾؛ لأنَّه حيٌّ لا يموتُ، فأيقنت الملائكةُ عند ذلك بالموت»[٢].

قولهم في تفسير قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ أنَّ المراد بالاستثناء ملكه، أو ما أريدَ به وجهُه، هل يجوزُ التفسير بمثل هذا أو لا بدَّ من تفسيره علىٰ أنَّه يدلُّ علىٰ صفة الوجه لله تعالىٰ؟ وهل هذا التفسير منهم يُعتبرُ تأويلًا أم معنًىٰ صحيحا للآية؟

نقول: إن قلنا: إنَّه معنىٰ صحيح للآية؛ فحينئذٍ لا تكون من آيات الصفات، لكن لا يقبل مثل هذا التفسير إلا إذا كان الآخذ به ممَّن يُثبت الوجه لله ﷻ بأدلةٍ أخرىٰ، وإن كان ممن ينفي الوجه، كما هو مذهب الجهميَّة، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم؛ فهذا التفسير منه مردودٌ.

ومثل هذا يُقال في نظائرها من الأدلَّة، كقول النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده»[٣]، فإنْ فُسِّر بـ«روحي في تصرُّفه» –وهو تفسيرٌ صحيحٌ؛ إذ لا أحد تخرُجُ نفسُه وروحُه عن تصرُّفِ الله ﷻ–، وكان صاحب هذا التفسير يتوصَّل بذلك إلىٰ نفي اليد التي هي الصِّفة المجمع عليها عند أهل السّنة والجماعة، فيُقال: «أنتَ مبتدِعٌ ضالٌّ مُؤوِّل»، أما الذي عُرِف بالإثبات، والتسليم بأنّ لله يدًا تليقُ بجلاله وعظمته، وأنَّ له

(١) قال الإمام أحمد. ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٤٨).
(٢) ينظر: المصدر السابق.
(٣) تقدم هذا اللفظ في أحاديث سابقة، ٣/ ٣٤.

وجهًا يليقُ بجلاله وعظمتِه، وأنَّ هذه الصِّفات ثابتةٌ بالنُّصوص القطعيَّة من القرآن والسُّنة؛ فمثل هذا يُقبل منه هذا التفسير؛ لأنه جاء باللازم.

«وإنَّما قالوا ذلك توفيقًا بينها وبين النُّصوصِ المُحكمة الدالَّة علىٰ بقاء الجنَّة وعلىٰ بقاء النَّار -أيضًا-، علىٰ ما يُذكر عن قريبٍ -إن شاء الله تعالىٰ-».

يقرِّر بعضُهم أنه لا يوجدُ في القُرآنِ عمومٌ محفوظٌ من التَّخصيص إلا في أربعِ مواضِع، وردَّ عليهم شيخُ الإسلام، وأثبت في أوَّل ورقة من القرآن أكثر من عشرين عُمومًا محفُوظًا، فكيفَ فِي غيرِها؟!(١).

[الجنة والنار لا تفنيان ولا تبيدان]

«وقولُه: «**لا تفنَيان أبدًا ولا تَبِيدان**» هذا قول جُمهورُ الأئمَّة من السَّلف والخلَف، وقال ببقاء الجنَّة وفناءِ النَّار جماعةٌ، منهم من السَّلف والخلَف، والقولان مذكوران في كثيرٍ من كتب التَّفسير وغيرها(٢)».

قوله: «**لا تفنَيان أبدًا، ولا تبِيدان**» بمعنىٰ: أنهما لا أمد لهما، ولا نهاية لهما، ولا تفنيان.

القولُ بفناء النَّار قولٌ معروفٌ عند أهل السنة، قال به البعضُ منهم، ونُسب لبعضِ الصَّحابة علىٰ ما سيأتي، كعُمر، وابن مسعُود، وابن عبَّاس رضي الله عنهم(٣)، لكن هذا

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٦/ ٤٤٢-٤٤٤.

(٢) ينظر: حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح، (ص: ٣٦٤).

(٣) قال ابن جرير الطبري، ١٥/ ٤٨٣، عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٦-١٠٧]: «حدثت عن المسيب عمن ذكره، عن ابن عباس: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾، لا يموتون، ولا هم منها يخرجون ما دامت السموات والأرض، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، قال: استثناءُ الله. قال: يأمر النار أن تأكلهم. قال: وقال ابن مسعود: ليأتين علىٰ جهنَّم زمان تخفِقُ أبوابُها، ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها =

القول ضعيفٌ، غير مقبول؛ لضعفِ أدلَّته.

وللمُناوي في تعليقه علىٰ حديث: «**من يدخل الجنة يَنعَم فيها لا يبأس، لا تبلىٰ ثيابُه، ولا يفنىٰ شبابُه**»(١) كلامٌ حطَّ فيه علىٰ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة وابن القيِّم من أجل ما نسبه إليهما من القول بفَناء النار.

قال المناوي: «**من يدخل الجنة يَنعَم**» بفتح الياء والعين؛ أي: يصب نعمه، ويدوم نعيمه «فيها»، فكأنَّه مظنة أن يقال: كف(٢)، فقال: «لا يبأس» بفتح الهمزة؛ أي: لا يفتقر، وفي رواية بضمها؛ أي: لا يحزن ولا يرىٰ بأسا، قيل: والصواب الأول وذا تأكيد لما قبله، وإنما جيء بالواو للتقرير علىٰ وزان: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، «لا تَبلىٰ» بفتح حرف المضارعة واللام «ثيابُه»؛ لأنَّها غير مركبة من العناصر، «ولا يفنىٰ شبابُه» إذْ لا هرم ثَم ولا موت: ﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]؛ أي: يبقون أبدا علىٰ شكل الولدان وحدِّ الرصانة، وهذا صريح في أنَّ الجنة أبديَّة لا تفنىٰ، والنار مثلها، وزعم جهم بن صفوان أنهما فانيتان؛ لأنَّهما حادثتان ولم يتابعه أحدٌ من الإسلاميين؛ بل كفَّروه به، وذهب بعضُهم إلىٰ إفناء النَّار

= أحقابًا. حدثنا ابن حميد قال، حدثنا جرير، عن بيان، عن الشعبي قال: جهنم أسرع الدارين عمرانًا، وأسرعهما خرابًا».

وأورد الحافظ السيوطي هذه الأخبار في الدر المنثور، ٤/ ٤٧٨، وزاد عليها، قال: «وأخرج ابن المنذر عن الحسن عن عمر رضي الله عنه قال: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم يوم علىٰ ذلك يخرجون فيه»، وأخرج إسحاق بن راهويه عن أبي هريرة قال: «سيأتي علىٰ جهنم يوم لا يبقىٰ فيها أحد»، وقرأ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ الآية».

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في دوام نعيم أهل الجنة وقوله تعالىٰ: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾، (٢٨٣٦)، وأحمد، (٨٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هكذا في فيض القدير، ٦/ ٢٤١، وفي التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/ ٤٤٨: «فكان مظنة أن يقال: كيف».

دون الجنّة، وأطال ابن القيِّم كشيخِهِ ابن تيميَّة في الانتِصار له في عدَّة كراريس، وقد صار بذلك أقرب إلىٰ الكُفر منه إلىٰ الإيمان؛ لمخالفته نصَّ القرآن، وختم بذلك»؛ أي: ختم ابنُ القيِّم بما نقله من القولِ بفناء النار «كتابَه الذي في وصف الجنان»؛ أي: كتاب «حادي الأرْواح»، «فكان» ما فعل «من قَبِيل خبر: «إنَّ أحدكم يعمل بعمل أهل الجنَّة، حتَّىٰ ما يكون بينه وبينها إلا قدرُ ذراعٍ، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعملُ بعملِ أهل النَّارِ، فيدخُل النَّار»[1].

وما قاله المناوي في حقِّ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة وابن القيِّم كلامٌ قبيحٌ جدًّا، ما كان يجوزُ له أن يقوله، ثم إنَّ نسبتَه إلىٰ شيخِ الإسلام القول بفناء النار فيها نظر، فقد ذكر ابن القيم في شِفاء العَليل أنَّه سأل شيخَ الإسلام عن هذه المسألة فتوقَّف، ثمَّ اطَّلع ابنُ القيِّم في تفسير عبد بن حميد علىٰ النُّصوصِ الَّتي تدلُّ علىٰ بقاء النار، فعلَّم عليها، وبعث بها إلىٰ الشَّيخ في آخر حياته، فقال ببقاء النَّار[2]، ثم إنَّ رأيه القديم في المسألة سبقه إليه بعضُ الصَّحابة، فهي مسألة اجتهادية، ونحن نرىٰ أنَّ نصوص الجنَّة مقرونة بالتأبيد بخلاف ما جاء في النار، فمِمَّا جاء من ذلك في النَّار قولُه تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، قالوا: إن هذا الاستثناء يدلُّ علىٰ فناء النار، لكن حمله آخرون علىٰ النار التي يُعذب بها

(١) فيض القدير، ٦/ ٢٤١.

(٢) نقل ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٢)، عن شيخ الإسلام أن في أبدية النار ودوامها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروفٌ عن التابعين، وقال ابن القيم في شفاء العليل، (ص: ٢٦٤): «وكنت سألت عنها شيخ الإسلام -قدس الله روحه-، فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضىٰ علىٰ ذلك زمن، حتىٰ رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار التي ذكرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير، وعلَّمت علىٰ ذلك الموضع، وقلت للرسول: قل له: هذا الموضع يشكل عليه ولا يدري ما هو، فكتب فيها مصنفه المشهور -رحمة الله عليه-، فمن كان عنده فضل علم فليحدثه؛ فإنَّ فوق كل ذي علم عليم».

الموحّدون، دون نار الكفار، فهي أبدية[١].

لكنَّ القولَ الراجح المعتمد عند أهل السُّنة أنَّهما لا تفنيان[٢]، ويبقىٰ أن القول الآخر اجتهادٌ صادرٌ ممَّن هو أهلٌ له، ولا يُظَنُّ به سوء؛ لأنَّه لم يبنِ اجتهاده علىٰ قواعد باطلة مثل الجهميَّة وغيرهم، علىٰ أنَّه يمكنُ تأويل ما ورد عن بعضِهم ممَّا يُستدلُّ به علىٰ فناء النار.

[أقوال الناس في فناء الجنة والنار]

«وقال بفَناء الجنَّة والنَّارِ الجهمُ بن صَفْوان إمامُ المعطِّلة[٣]، وليس له سلَفٌ قطُّ لا من الصَّحابة ولا من التابعين لهم بإحسانٍ، ولا من أئمَّة المسلِمين ولا من أهل السُّنَّة، وأنكره عليه عامَّةُ أهل السُّنة، وكفَّرُوه به، وصاحُوا به وبأتباعِه من أقطارِ الأرض، وهذا قاله لأصلِه الفاسد الذي اعتقدَه، وهو: امتناعُ وُجودِ ما لا يتَناهىٰ من الحوادِثِ».

يعني: أنه يرىٰ أنَّ التسلسُل في المستقبل ممتنِعٌ كالتَّسلسُل في الماضي، مع أنّ تسلسُل الماضي محلُّ خلاف؛ إذ ذكر شيخ الإسلام أنَّه ممكن[٤]، وأنّ الله ﷻ منذ

---

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، ٦/ ٢٠٨٨، تفسير الطبري، ١٥/ ٤٨١، تفسير السمرقندي، ٢/ ١٧١.

(٢) قال ابن حزم في الملل والنحل، ٤/ ٦٩: «اتفقت فرق الأمة كلها علىٰ أن لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا الجهم بن صفوان».
وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ، ١٨/ ٣٠٧: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة علىٰ أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنىٰ بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع سلف الأمة وأئمتها».

(٣) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٨)، وانظر: الحاشية السابقة.

(٤) ينظر: الصفدية ١/ ١٠.

أن كان غيرُ معطَّلٍ عن الفعل، ولا يلزم من هذا أن تكون كلُّ المحدثات قديمة، لكن صفة الفعل أصلُها قديم، والتَّسلسُلُ في المستقبل لا يُوجدُ ما يمنعُ منه -أيضا-[١].

«وهُو عُمدة أهلِ الكلام المذمُوم، التي استدلُّوا بها علىٰ حُدوث الأجسام وحُدوثِ ما لم يخلُ من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتَهم في حدُوث العالم، فرأىٰ الجَهْمُ أنَّ ما يمنعُ من حوادث لا أوَّل لها في الماضي يمنعُه في المستقبل، فدوامُ الفعل عنده علىٰ الربِّ في المستقبل ممتنعٌ، كما هو ممتنعٌ عنده عليه في الماضي، وأبو الهُذيل العلَّاف شيخُ المعتزِلة[٢] وافقهُ علىٰ هذا الأصل، لكن قال: إنَّ هذا يقتضي فناءَ الحرَكات، فقال بفناء حركاتِ أهل الجنَّة والنَّار، حتَّىٰ يصيروا في سكونٍ دائم، لا يقدِر أحدٌ منهم علىٰ حركة»[٣].

علىٰ كلام أبي الهُذيل العلَّاف: الأجسامُ باقية، لكنّ حركاتها تتعطل فجأة، كما تتعطل السيَّارة عن الحركة إذ انتهىٰ فيها الوقود، والإنسانُ من أهل الجنَّة قد يرفع اللُّقمة فلا تصل إلىٰ فمه، هكذا زعم، والقول بفناء الحركات نسبةُ إليه شيخ الإسلام وابن القيم في النُّونية وغيرهم، وكلامُه في غاية البطلان؛ بل لا يليق بعاقل.

والتسلسُل في الماضي يُمثِّلون له بالنيّة، وأنَّ مقتضىٰ التسلسل في الماضي حاجةُ النية إلىٰ نية، وهذه النية المحتاج إليها تحتاجُ إلىٰ نيةٍ، وهذه النية تحتاج إلىٰ

(١) تقدم الكلام علىٰ هذه المسألة، ١/ ١٦٨.

(٢) هو: محمد بن الهذيل بن عبيد الله، البصري، أبو الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة، ومصنف الكتب في مذاهبهم، قال الخطيب: «كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله ﷻ؛ إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها؛ فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم، والله تعالىٰ يقول: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾، وجحد صفات الله التي وصف بها نفسه، وزعم أنَّ علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، فجعل الله علما وقدرة، تعالىٰ الله عما وصفه به علوا كبيرا»، (ت: ٢٣٢ هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ٤/ ٥٨٢، مرآة الزمان، ١٤/ ٣٣٢.

(٣) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٦٣)، مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ٣٠٤، الكافية الشافية، (ص: ٣٥٠).

نيةٍ وهكذا، فيتسلسل الأمر في الماضي، وهذا ممنوعٌ؛ لأنّ النية إذا احتاجت إلىٰ نية، وهذه النية احتاجت إلىٰ نية قبلها، لم تنته الأمُور، بخلافِ الشُّكر، فالشُّكر نعمةٌ من نِعم الله يُوفَّق لها العبدُ، فالشُّكر يحتاج إلىٰ شكرٍ، ولا مانعَ من أن لا يَزال العبدُ شاكرًا لله في المستقبل، فيكون الشكر فعلَه علىٰ الدوام، لكن الذي قرره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل -كما تقدَّم- أنَّه لا مانع من التسلسُل في الماضي؛ لأنَّ الله ﷻ منذ أن كان هو الأوَّل بلا بداية، لم يكن بمعطلٍ عن الفعل[(١)].

«وقد تقدَّمت الإشارةُ إلىٰ اختلافِ النَّاس في تسلسُل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوامِ فاعليَّة الربِّ تعالىٰ، وهو لم يزلْ ربًّا قادرًا فعَّالًا لما يريد، فإنَّه لم يزل حيًّا عليمًا قديرًا، ومن المحال أن يكون الفِعل ممتنعًا عليه لذاته، ثُمَّ ينقلبُ فيصير ممكنًا لذاته من غير تجدُّدِ شيء، وليس للأوَّلِ حدٌّ محدودٌ حتَّىٰ يصير الفعلُ ممكنًا له عند ذلك الحدّ، ويكون قبله ممتنعًا عليه، فهذا القولُ تصوُّره كافٍ في الجزم بفسادِه.

فأمَّا أبديَّة الجنَّة، وأنَّها لا تفنَىٰ ولا تبيدُ؛ فهذا مما يُعلمُ بالضَّرُورة أنَّ الرسُولَ ﷺ أخبر به قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هُود: ١٠٨]؛ أي: مقطوع، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السَّلف في هذا الاستثناء:

فقيل: معناهُ إلا مدَّة مُكثِهم في النَّار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلىٰ النَّار،

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٢١-١٢٢، ٩/ ١٤٢-١٤٤، الرد علىٰ المنطقيين، (ص: ٢٣٢، ٣٨١)، الصفدية، ١/ ٥٢، مجموع الفتاوىٰ، ١٢/ ٢٢٦، منهاج السنة النبوية، ١/ ١٥٨-١٦١. وتحدث ابن القيم عن هذه المسألة -أيضا- في حادي الأرواح، (ص: ٣٤٨-٣٥٢).

ثُمَّ أُخرِجَ منها، لا لكُلِّهم.

وقيل: إلا مدَّة مقامِهم في الموقِف.

وقيل: إلا مدة مقامِهم في القُبور والموقِف.

وقيل: هو استثناء استثناه الربُّ ولا يفعلُه، كما تقول: والله لأضربنَّك إلا أنْ أرىٰ غير ذلك، وأنت لا تراه؛ بل تجزِمُ بضربِه.

وقيل: إلا بمعنىٰ الواو، وهذا علىٰ قول بعض النُّحاة، وهو ضعيف.

وسيبويه يجعل إلَّا بمعنىٰ لكن، فيكون الاستثناء منقطعًا، ورجَّحه ابن جرير وقال: إنّ الله تعالىٰ لا خلف لوعده، وقد وصَل الاستثناءُ بقوله: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ قالوا: هو نظيره أن تقول: أسكنتُك داري حولًا إلا ما شئتُ؛ أي: سِوىٰ ما شئت، أو لكن ما شئتُ من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنَّهم مع خُلودهم في مشيئة الله، لا أنهم يخرُجون عن مشيئته[(١)]».

نظيرُ هذا من كُتب له من العمر ثمانون عامًا، فهو مع هذه الكتابة المحددة في اللوح المحفوظ لا يخرُج عن المشيئة، مع أنَّ ما كُتب عليه أمرٌ محددٌ ومقررٌ لا يتقدَّم ولا يتأخر؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

«ولا يُنافي ذلك»؛ أي: لا يُنافي كونهم في مشيئةِ الله «عزيمتَه وجزمَه لهم بالخُلود كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٥-٣٤٦).

وَكِيلًا ﴾ [الإِسْرَاءِ: ٨٦]» ومع ذلك فإن حُصول ما ذُكر في الآية مجزومٌ مقطوعٌ بعدم حصوله، لكن ذلك لا يُخرجه عن المشيئة.

«وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾ [الشُّورَىٰ: ٢٤]، وقوله: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يُونُس: ١٦]، ونظائرُه كثيرة، يُخبر عبادَهُ - سبحانه - أنَّ الأمورَ كلَّها بمشيئتِه: ما شاء كان، وما لم يشأ لم يُكنْ.

وقيل: إنّ (ما) بمعنىٰ (مَنْ) ؛ أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء، وقيل: غير ذلك[1]، وعلىٰ كل تقدير فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ محكم» فيرَّدُ المتشابه إلىٰ المُحكم.

«وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]، وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾ [الرَّعْدِ: ٣٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾ [الْحِجْرِ: ٤٨]، وقد أكَّد الله خُلُودَ أهلِ الجنَّة بالتأبِيد في عدَّة مواضِع من القُرآن، وأخبر أنَّهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدُّخَانِ: ٥٦]، وهذا الاستثناءُ منقطعٌ، وإذا ضمَمْتَه إلىٰ الاستِثناء في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ تبيَّن لك المرادُ من الآيتين.

واستثناءُ الوقتِ الذي لم يكونُوا فيه في الجنَّة من مُدَّة الخُلود كاستثناء الموتَة الأولىٰ من جُملة الموت، فهذه موتة تقَّدمتْ علىٰ حياتِهم الأبديَّة، وذاك مفارقةٌ للجنَّة تقدَّمتْ علىٰ خُلودهم فيها، والأدلة من السُّنة علىٰ أبديَّة الجنة ودوامِها كثيرة،

(١) هذه الأقوال نقلها ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٤٧)، وعلَّق عليها بقوله: «وهذه الأقوال متقاربة، ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلا وقتا يشاء ألّا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف يوم القيامة، وعلىٰ الصراط، وكون بعضهم في النَّار مدة، وعلىٰ كل تقدير فهذه الآية من المتشابه، وقوله فيها: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ محكم...».

كقوله ﷺ: «مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمْ وَلَا يَبْأَسْ، وَيَخْلُدُ وَلَا يَمُوتُ»[١].

وَقَوْلِهِ: «يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَشِبُّوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَحْيَوْا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا»[٢].

وتقدَّم ذكرُ ذَبحِ الموتِ بين الجنَّة والنَّار، ويُقال: «يا أهلَ الجنَّة، خُلودٌ فلا موت، ويا أهل النَّار، خلودٌ فلا موت»[٣].

وأمَّا أبديَّة النَّار ودوامُها؛ فللناس في ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أنَّ من دخلها لا يخرُج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارِج والمُعتزلة».

لأنَّ مرتكبَ الكبيرة الذي يدخل النَّار كافرٌ عند الخوارجِ ومخلدٌ في النَّار عند المعتزلة، فعلىٰ هذا إذا دخلوها لا يخرجون منها أبد الآباد، وأهلُ السُّنَّة مذهبُهم معروفٌ أنَّ مرتكب الكبيرة تحت المشيئة، إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه، ولكن لا يُخلَّدُ في النَّار إن دخله، والمؤمن إذا ترك الكبائر كُفِّرت عنه الصغائر. ومكفِّراتُ الصَّغائر كثيرة، منها: الصَّلواتُ الخمسة، ومنها رمضان إلىٰ رمضان[٤]، ومنها

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها، (٢٥٢٦)، وأحمد (٨٠٤٣)، من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٢٨٣٦) بلفظ: «مَن يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تُبلىٰ ثيابه ولا يفنىٰ شبابه».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في دوام نعيم أهل الجنة، وقوله تعالىٰ: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، (٢٨٣٧)، والترمذي، (٣٢٤٦)، وأحمد، (٨٢٥٨)، (١١٣٣٢)، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٧).

(٤) إشارة إلىٰ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه قال: «الصلوات الخمس والجمعة إلىٰ الجمعة ورمضان إلىٰ رمضان مكفِّراتٌ ما بينهن إذا اجتنب الكبائر»، أخرجه مسلم كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلىٰ الجمعة، ورمضان إلىٰ رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، (٢٣٣)، والترمذي، (٢١٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه -أيضًا- أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول: ذلك يبقي من درنه»، قالوا: لا يبقي من درنه شيئا، قال: «فذلك =

العمرة إلىٰ العمرة كفاراتٌ لما بينهما[١] ما لم تغش كبيرة، ومنها غيرُ ما ذُكر، ومشيئة أرحم الراحمين فوق جميع المكفِّرات.

وجاء عن النبي ﷺ قوله: «**مَن حجَّ فلم يرفُثْ ولم يفسُقْ؛ رجَع من ذنوبِه كيومِ ولدتْه أمُّه**»[٢] وورد أنَّ الله يطَّلِعُ علىٰ أهل الموقِف، ويغفر لهم[٣]، فالحجُّ يُكفِّر الذُّنوب، لكن شموليته للكبائر محلُّ خلافٍ عند أهل العلم[٤].

«والثاني: أنَّ أهلَها يُعذَّبون فيها، ثُمَّ تنقلبُ طبيعتُهم، ثُمَّ تبقَىٰ طبيعةً ناريَّة يتلذَّذُون بها؛ لموافقتِها لطبعِهم، وهذا قول إمام الاتحاديَّة ابن عربي الطائيّ[٥].

= مثل الصلوات الخمس، يمحو الله به الخطايا»، أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة (٥٢٨)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلىٰ الصلاة تمحىٰ به الخطايا، وترفع به الدرجات، (٦٦٧)، والترمذي، (٢٨٦٨)، والنسائي، (٤٦٢).

(١) إشارة إلىٰ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلىٰ العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، أخرجه البخاري كتاب الحج، باب وجوب العمرة وفضلها، (١٧٧٣)، ومسلم كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، (١٣٤٩)، والترمذي، (٩٣٣)، والنسائي، (٢٦٢٢)، وابن ماجه، (٢٨٨٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، (١٥٢١)، ومسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، (١٣٥٠)، والترمذي، (٨١١)، والنسائي، (٢٦٢٧)، وابن ماجه، (٢٨٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلىٰ حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟»، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، ويوم عرفة، (١٣٤٨).

(٤) نقل النووي في شرح الأحاديث المذكورة أعلاه عن القاضي عياض قوله: «هذا المذكور في الأحاديث من غفران الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالىٰ». ينظر: المجموع شرح المهذب، ٦/ ٣٨٢.

(٥) هو: محمد بن علي بن محمد الطائي، شيخ أهل الوحدة، قال عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «هو شيخ سوء مقبوح كذاب»، توفي سنة (٦٣٨هـ)، صنف: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم»، وغيرهما. ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/ ٤٨، وفوات الوفيات، ٤/ ١٢٤.
وكلامه هذا ذكره في كتاب «فصوص الحكم»، (ص: ٩٤)، بتحقيق: أبي العلاء عفيفي.

الثالث: أنَّ أهلَها يُعذَّبون فيها إلىٰ وقتٍ محدُود، ثُمَّ يُخرجون منها ويخلفُهم فيها قومٌ آخرُون، وهذا القولُ حكاه اليهودُ للنَّبيِّ ﷺ». وذكرُوا أنَّهم يُعذَّبُون في النَّار بقدر الأيَّام التي عبدوا فيها العجل، ثمَّ يخرُجون منها.

«وأكْذَبَهم فيه»؛ أي: النبيُّ ﷺ «وقد أكذَبَهم الله تعالىٰ فقال -عزَّ من قائل-: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البَقَرَة: ٨٠،٨١].

الرابع: يخرُجُون منها وتبقَىٰ علىٰ حالها ليس فيها أحدٌ.

الخامس: أنها تفنَىٰ بنفسها؛ لأنَّها حادثة، وما ثبتَ حدوثُه استحال بقاؤُه، وهذا قول الجهِم وشيعتِه، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنَّة والنار، كما تقدَّم.

السادس: تفنَىٰ حركاتُ أهلها ويصيرون جمادًا، لا يحسُّون بألم، وهذا قول أبي الهُذيل العلَّاف، كما تقدم.

السابع: أنَّ الله يُخرِج منها من يشاء، كما ورد في السُّنة، ثم يبقيها ما يشاء، ثم يفنيها، فإنَّه جعل لها أمدًا تنتهي إليه.

الثامن: أنَّ الله تعالىٰ يُخرج منها من يشاء، كما ورد في السُّنَّة، ويبقىٰ فيها الكُفَّار بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ»؛ أي: المصنِّف الطَّحاويّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«وما عدا هذين القَولين الأخيرين ظاهر البُطلان.

وهذان القولان لأهلِ السُّنة يُنظر في دليلِهما.

فمن أدلَّة القولِ الأول منهما: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا

﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦، ١٠٧]، ولم يأتِ بعد هذين الاستثناءين ما أتىٰ بعد الاستثناءِ المذكور لأهل الجنَّة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]»؛ أي: عطاءً مستمرًا دائمًا غير مقطوع، «وقوله -تعالىٰ-: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، وهذا القولُ - أعني القول بفناء النار دون الجنَّة - منقولٌ عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم.

وقد روىٰ عبدبن حميد في تفسيره المشهُور بسنده إلىٰ عُمر ﷺ: أنه قال: لو لبث أهلُ النَّار في النار كقدر رمْلِ عالج؛ لكان لهم علىٰ ذلك وقتٌ يخرجون فيه»[1].

---

(١) أثر عمر ﷺ أخرجه عبدبن حميد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر، ذكره ابن حجر في الفتح، ١١/ ٤٢٢، ثم قال: «وهو منقطع، ولفظه: «لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج؛ لكان لهم يوم يخرجون فيه»، وعن ابن مسعود: «ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد»، قال عبيد الله بن معاذ راويه: كان أصحابنا يقولون يعني به: الموحدين. قلت: وهذا الأثر عن عمر لو ثبت حُمل علىٰ الموحدين».
وقال الصنعاني في رفع الأستار، (ص: ٦٥): «من حيث الرواية فإنه منقطع لنص شيخ الإسلام بأنه لم يسمعه الحسن من عمر، واعتذاره بأنه لو لم يصح للحسن عن عمر لما جزم به، يلزم أن يجري في كل مقطوع يجزم به راويه، ولا يقول: هذا أئمة الحديث، كما عرفت في قواعد أصول الحديث؛ بل الانقطاع عندهم علة، والجزم معه تدليس، وهو علة أخرىٰ، ولا يقوم بمثل ذلك الاستدلال في مسألة فرعية، كيف في مسألة قيل: إنها أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة»، أما تصحيح ابن القيم لإسناد الحديث في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٥)، وقوله: «وحسبك بهذا الإسنادِ جلالةً، والحسنُ وإن لم يسمع من عمرَ، فإنما رواهُ عن بعضِ التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمرَ لما جزم به، وقال: «قال عمرُ بنُ الخطابِ»، فأجاب عنه الشيخ الألباني في الضعيفة، (٦٠٦)، بقوله: «هذا كلام خطابي أستغرب صدوره من ابن القيم ﷺ؛ لأنه خلاف ما هو مقرر عند أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح: أنه المسند المتصل برواية العدل الضابط، فإذا اعترف بانقطاعه بين الحسن وعمر، فهو مناف للصحة، بله الجلالة! وخلاف المعروف عندهم من ردهم لمراسيل الحسن البصري خاصة، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في أثر الحسن هذا نفسه: «فهو منقطع، ومراسيل الحسن عندهم واهية؛ لأنه كان يأخذ من كل أحد»! وقوله: «فإنما رواه عن بعض التابعين...»، =

يعني: لو حُدَّ لهم حدٌّ مهما بلغ، ومهما تصوَّر المرء من الأرقام، لكان لهم يوم يخرُجون به، لكن الواقع أنَّه لم يُحدَّ شيءٌ، فليس بالخبر ما يدلُّ علىٰ فناء النَّار.

«ذكر ذلك في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، قالوا: والنَّار موجَبُ غضبِه، والجنة موجَبُ رحمته، وقد قال ﷺ: «لمَّا قضىٰ الله الخلق، كتب كتابًا، فهو عنده فوق العرش: إنَّ رحمتي سبقت غضبِي»، وفي رواية: «تغلِبُ غضبي» رواه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[1]. قالوا: والله

= قلنا: نعم، فكان ماذا؟ أليس كذلك كل مرسل تابعي؟ إنما رواه عن تابعي إن لم يكن عن صحابي؟ فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف؟ ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولا أو ضعيفا لا يحتج به لو عرف، وهذا بخلاف ما لو كان المرسل لا يروي إلا عن صحابي فإن حديثه حجة؛ لأن الصحابة كلهم عدول».

أما أثر ابن مسعود رضي الله عنه؛ فعلقه ابن جرير، ١٥/ ٤٨٤، والثعلبي، ٥/ ١٩٠، والبغوي، ٢/ ٤٦٧، وقال: «ومعناه عند أهل السنة إن ثبت: ألَّا يبقىٰ فيها أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار؛ فممتلئة أبدا».

أما أثر أبي هريرة رضي الله عنه؛ فأورده ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٨)، من طريق عبيد الله، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيىٰ بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: «ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي علىٰ جهنم يوم لا يبقىٰ فيها أحد، وقرأ قوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ الآية» قال عبيد الله: كان أصحابنا يقولون: يعني به: الموحدين»، صحح إسناده الشيخ الألباني في تعليقه علىٰ «رفع الأستار»، (ص: ٧٥).

أما أثر أبي سعيد رضي الله عنه؛ فأخرجه الطبري في تفسيره، ١٥/ ٤٨٣، من طريق «الحسن بن يحيىٰ قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: حدثنا ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد -يعني: الخدري-، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، قال: هذه الآية تأتي علىٰ القرآن كلِّه يقول: حيثُ كان في القرآن ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾، تأتي عليه، قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوَزَ عن عذابه»، قال ابن جرير بعد أن نقل أقوال أهل العلم في تفسير الآية المذكورة، ١٥/ ٤٨٤: «وأولىٰ هذه الأقوال في تأويل هذه الآية بالصواب، القولُ الذي ذكرنا عن قتادة والضحاك: من أن ذلك استثناء في أهل التوحيد من أهل الكبائر أنه يدخلهم النار، خالدين فيها أبدًا إلا ما شاءَ من تركهم فيها أقل من ذلك، ثم يخرجهم، فيدخلهم الجنة».

(١) تقدَّم تخريجه ٢/ ٥٩.

-سبحانه- يخبرُ عن العذاب أنَّه: ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، و﴿أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]، و﴿عَقِيمٍ ۝٥٥﴾ [الحج: ٥٥]، ولم يخبر ولا في موضِعٍ واحد عن النعيم أنَّه نعيم يوم، وقد قال تعالىٰ: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالىٰ حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]، فلا بد أن تسَع رحمتُه هؤلاء المعذَّبين، فلو بقوا في العذابِ لا إلىٰ غايةٍ لم تسعهم رحمتُه، وقد ثبت في الصَّحيح تقديرُ يوم القيامة بخمسين ألف سنة[1]».

وأورد بعض المعترضين من أهل البدع علىٰ النصوص، فقال: لو عاش المرء مائة سنة وهو مشركٌ وماتَ علىٰ ذلك، هل من العدل أن يُعذَّب ملايين السِّنين؛ بل إلىٰ ما لا نهاية؟

وأجيب: بأنّ هذا الذي أشرك مائة سنة في نيته أن يبقىٰ علىٰ ما هو عليه من شرك وكفر ولو عُمِّر آلاف السنين.

«والمعذَّبون فيها متفاوتُون في مدَّة لُبثهم في العذاب بحسب جرائمِهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين ورحمةِ أرحم الرَّاحمين أن يخلُقَ خلقًا يُعذِّبهم أبدَ الآباد عذابًا سرمدًا» العذاب السرمديُّ، هو العذابُ الدائم الذي لا نهاية له[2].

قد يقال: هل ظلمُ الإنسان اليومَ بالشِّرك يومًا أو عمرَه كلَّه ينافي أو يناسبُ عذاب يومٍ فيه من أهوال يوم القيامة التي ذكرت في النصوص الصَّحيحة التي منها حديث الرؤيا في صحيح البخاري، فقد جاء فيه:

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، (٩٨٧)، وأبو داود، (١٦٥٨)، والنسائي، (٢٤٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، (ص: ٣٣٤)، غريب القرآن للسجستاني، (ص: ٢٦٦).

«أتينا علىٰ رجل مضطجع، وإذا آخر قائم عليه بصخرة، وإذا هو يهوي بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه، فيتدهده الحجر ها هنا، فيتبع الحجر فيأخذه، فلا يرجع إليه حتىٰ يصح رأسه كما كان، ثم يعود عليه فيفعل به مثل ما فعل المرة الأولىٰ»، ثم قال: «فانطلقنا فأتينا علىٰ رجل مستلق لقفاه، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه، فيشرشر شدقه إلىٰ قفاه، ومنخره إلىٰ قفاه، وعينه إلىٰ قفاه.. ثم يتحول إلىٰ الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول، فما يفرغ من ذلك الجانب حتىٰ يصح ذلك الجانب كما كان، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولىٰ» ثم جاء فيه: «أما إنا سنخبرك، أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر، فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه، وينام عن الصلاة المكتوبة، وأما الرجل الذي أتيت عليه، يشرشر شدقه إلىٰ قفاه، ومنخره إلىٰ قفاه، وعينه إلىٰ قفاه، فإنه الرجل يغدو من بيته، فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق»(١)؟

نقول: الله ﷻ لا يُسأل عما يفعل، هم خلقُه، أوجدهم من العدم، وأنعم عليهم بسائر النِّعم، وأمرَهم ونهاهُم فخالفوا؛ فهو ﷻ لا يُسأل عما يفعل، ومع ذلك هو أرحم بالمرء من أمِّه التي حملتْه وولدتْه؛ بل أرحم بِهِ من نفسه.

«وأما أنَّه يخلُق خلقًا يُنعِمُ عليهم ويحسِنُ إليهم نعيمًا سرمدًا، فمن مُقتضىٰ الحكمة. والإحسانُ مراد لذاته، والانتقام مرادٌ بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلودِ فيها، والتأبِيد وعدم الخُروج، وأنَّ عذابها مقيمٌ، وأنَّه غرامٌ كلُّه حقٌّ مسلَّمٌ، لا نِزاع فيه، وذلك يقتضي الخُلود في دار العذابِ ما دامت باقية، وإنّما يخرُج منها في حال بقائها أهلُ التَّوحيد، ففرقٌ بين من يخرُج من الحبسِ وهو حَبْسٌ علىٰ حاله، وبين من يَبطُلُ حبسُه بخراب الحبس وانتقاضِه.

---

(١) هذا طرفٌ من حديث سمرة بن جندب، الطويل، تقدَّم تخريجه، ٢/ ٤٥٤.

ومن أدلَّة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقوله: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، وقوله: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وقوله: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]؛ أي: مقيما لازما».

والظاهرُ من القول بفناء النارِ أنَّ أهلَها يفنون تبعًا لذلك، أمَّا دخولهم الجنة؛ فمستحيل، ولا شكَّ أن فناءهم معها بالنِّسبة لهم نعيم.

ولو قال اليوم أحدٌ من أهل السُّنَّة بفناء النار، فإنَّه إذا كان من أهل الاجتهاد وأهل النظر في النصوص، ولديه الأهلية الكاملة مثل شيخ الإسلام وابن القيم، وينطلق من نصوصٍ وفهمٍ لنصوصِ الشَّريعة وقواعدِها المهمَّة، فالقولُ بتبديعه صعبٌ، وهو مسبوقٌ بهذا القول على كلِّ حال، لكنه قولٌ مرجوحٌ، وأدلتَّه ضعيفة.

[خروج الموحدين من النار]

«وقد دلَّت السُّنَّة المستفِيضة»؛ لوُرود أحاديث كثيرة في هذا الشأن، والأدلة المتكاثرة يقال عنها: إنَّها مُستفيضة، والمُستفيض عند أهل العلم من الحديث في مرتبةٍ متوسِّطة بين الآحاد والمتواتر؛ بل منهم من يجعل المُستفيض أحد قسمي المتواتر(١).

وعلى كلِّ حال، لا شكَّ أنَّ الأدِلَّة إذا تكاثرتْ كانت أقوى ممَّا انفرَد بها بعضُ الرُّواة، والحديثُ إذا صحَّ، سواء كان بإسنادٍ واحد، برواةٍ ثقاتٍ مع الاتِّصال،

---

(١) ينظر: الباعث الحثيث، (ص: ١٦٥)، إسبال المطر على قصب السكر، (ص: ٢٠١).

أم كان بأسانيدَ مُتعدِّدة؛ فإنَّ العملَ به يكون واجبًا عند أهل العلم، ولو لم يستفضْ، ولم يبلغ حدَّ التواتُر، وعند التعارض بين هذه الأحاديث، لا شك أنَّ الأقوىٰ يكونُ هو الرَّاجِح عند أهل العلم.

«أنَّه يخرُجُ من النَّار من قال: «لا إله إلا الله» يعني: خالصًا من قلبه، بأن يعرف معناها، ويعمل بمقتضاها، ولا يأتي بما يُناقضها، فإن أتىٰ بما يُناقضها، لم تكن خالصةً من قلبه، وفي الحديث: «**إن الله قد حرَّم علىٰ النَّار من قال: لا إله إلا الله، خالصًا من قلبه**»[(١)] ومُقتضىٰ الخُلوصِ ألَّا يأتِي بما ينقضُها.

أما الذي يقولها بلسانه، ويأتي بما يُناقضها ويُضادها من الشرك، فإن هذا لا تنفعه لا إله إلا الله؛ لأنَّه مُشرك، والله حرَّم الجنَّة علىٰ المُشركين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة:٧٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

والقولُ بخُروج من قال: لا إله إلا الله، من النَّار، وإن أتىٰ شيئًا من الكبائر، هو قول أهل السُّنَّة والجماعة، خلافًا للخوارجِ الذين يقولون بكفر مرتكبِ الكبيرة، ويرون تخليدَه في النار، وخلافًا للمعتزلة، الذين يرون أنَّه في الدنيا يكونُ في منزلة بين المنزلتين، أما في الآخرة؛ فيكون خالدا مخلَّدا في النار، ولا يخرج منها.

«وأحاديث الشَّفاعة صريحةٌ في خُروجِ عصاة الموحِّدين من النَّار» وأنهم لا يُخلَّدون فيها، «وأنَّ هذا حكمٌ مُختصٌ بهم» لا لكُلِّ من دخل النار، والعصاة من الموحِّدين يدخلون النار فيُعذبون علىٰ قدرِ ذُنوبهم، ويُهذَّبون وينقَّوْن، ثمَّ يُخرَجُون منها، أمَّا الكُفَّار والمنافقُون؛ فيدخلونها دخُول خلُود؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾ [الحجر:٤٨].

(١) تقدَّم تخريجه، ٢/ ٢٣٨.

«فلو خرَج الكفَّارُ منها لكانُوا بمنزلتِهم» يعني: لصارُوا بمنزِلة أصحابِ الكبائر من الموحِّدين، الذين يدخُلون النَّار، ويخرجُون منها، وعلىٰ هذا لا تبقىٰ للتَّوحيد منزلة، ولا مَزيَّة.

«ولم يَختصَّ الخُروجُ بأهلِ الإيمان» وقد دلت علىٰ خروجِهم الأدلة المُستفيضة التي أشار إليها الشَّارح فيما تقدَّم.

«وبقاءُ الجنَّة والنَّار ليس لذاتهما؛ بل بإبقاء الله لهما» فبقاؤهما لا يخرُج عن مشيئته، وسرُّ بقائهما لا يرجع إلىٰ المادة التي خلقتا منها، لكن الله هو الذي يُبقيهما، وبقاؤهما لحكمة، لا من عبث، إنما هو لنعيم من يُنعَّم بالجنَّة، وعذاب من يُعذَّبُ بالنَّار، والناسُ توقدُ النار من أجل الانتفاع بها في إعداد طعام أو استدفاء أو غيره، ولو أن شخصا في مفازة في حرِّ الظهيرة أوقد نارا لا لحاجة، لعُدَّ فعلُه هذا من العبث.

[مصير الأطفال]

«وقولُه: «**وخلق لهما أهلا**» قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩] الآية، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دُعي رسول الله ﷺ إلىٰ جِنازة صبيٍّ من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طُوبىٰ لهذا، عصفورٌ من عصافير الجنَّة، لم يعمل السّوء ولم يدركه. فقال: «أوغير ذلك يا عائشة، إنَّ الله خَلق للجنَّة أهلا، خلقَهم لها وهم في أصلابِ آبائهم، وخلق للنَّار أهلا، خلقَهم لها وهُم في أصلاب آبائهم»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي»[1].

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب معنىٰ كل مولود يولد علىٰ الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٢٦٦٢)، وأبو داود، (٤٧١٣)، والنسائي، (١٩٤٧)، وابن ماجه، (٨٢).

وجاء في حديث القبضتين: قبض الله ﷻ قبضتين، فقال: هؤلاء إلىٰ الجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي[(١)].

«وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢-٣]، والمرادُ الهداية العامَّة، وأعمُّ منها الهداية المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠]».

الهداية في الآية الأولىٰ خاصَّةٌ بالإنسان، وهي هداية الدَّلالة والرَّشاد، والهِداية في الآية الثانية عامَّةٌ في كلِّ شيء، وأخصُّ منهما: هداية التوفيق والقبول، وهي خاصة بالمؤمنين.

وحديثُ عائشة ﵂ المذكور في أطفال المؤمنين، وقد بيَّن النبي ﷺ بالنسبة لأطفال المسلمين أنَّهم في الجنَّة[(٢)]، وأما أطفال الكفار؛ فأهل العلم يختلفُون فيهم علىٰ أقوال كثيرة، ذكرها ابن القيِّم في خواتيم «طريق الهجرتين»[(٣)]، وقد قال عنهم ﷺ: «**الله أعلمُ بما كانُوا عاملين**»[(٤)].

---

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ٣٩٥.

(٢) يدلُّ علىٰ هذا عدة أحاديث، منها ما أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، (٢٦٣٥)، وأحمد، (١٠٣٢٥)، من حديث أبي السليل، عن أبي حسان قال: قلت لأبي هريرة ﵁ إنه قد مات لي ابنان، فما أنت محدثي عن رسول الله ﷺ بحديث تطيب به أنفسنا عن موتانا؟ قال: قال: نعم، «صغارهم دعاميص الجنة يتلقىٰ أحدهم أباه - أو قال أبويه -، فيأخذ بثوبه - أو قال بيده -، كما آخذ أنا بصنفة ثوبك هذا، فلا يتناهىٰ - أو قال فلا ينتهي - حتىٰ يدخله الله وأباه الجنة».

ومنها: ما أخرجه أحمد، (٨٣٢٤)، واللفظ له، وابن حبان، (٧٤٤٦)، والحاكم، (٣٣٩٩)، وصححه، ووافقه: الذهبي من حديث أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: «ذراري المسلمين في الجنة، يكفلهم إبراهيم».

(٣) ينظر: طريق الهجرتين، (ص: ٣٨٧).

(٤) تقدَّم تخريجه، ٢/ ٣٩٦.

[أنواع الموجودات]

«فالموجوداتُ نوعان: أحدُهما مسخَّرٌ بطبعهِ، والثاني: متحرِّكٌ بإرادتِه، فهدَىٰ الأوَّل لما سخَّره له طبيعةً، وهدىٰ الثاني هداية إراديَّة تابعة لشعُوره وعلمه بما ينفعه ويضرُّه».

النوع الأول: المخلوقات التي لا عُقُول لها، لكنها مع ذلك مُسخَّرة، ومُدبَّرة من الله ﷻ.

والنوعُ الثاني: من اتَّصف بعقلٍ يُميِّزُ به، وله إرادة ناتجة عنه، لكن هذا العقل قد يستفيد منه، ويدلُّه علىٰ الخير، ويكفُّه عن الشَّرِّ، وقد لا يستفيدُ منه، قال تعالىٰ: ﴿لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٩].

«ثُمَّ قسَّم هذا النوع إلىٰ ثلاثة أنواع:

نوع لا يريدُ إلا الخير، ولا يتأتَّىٰ منه إرادةٌ سواه، كالملائكة.

ونوع لا يريد إلا الشَّرَّ، ولا يتأتَّىٰ منه إرادةٌ سواه، كالشياطين».

الملائكة لا يريدون إلا الخير، ولا يأتي منهم إلا خير، والشياطين لا يريدون إلا الشر، وقد ينتج عن هذا الشر خير، هذا من باب أنه لا يوجد شرٌّ محض؛ بل قد ينتج عنه آثار حميدة، كما في حديث أبي هريرة ﵁ لما وجَّهه الشَّيطانُ إلىٰ قراءة آية الكرسيِّ، حيثُ قال له: اقرأ آية الكرسيِّ، ولن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتىٰ تصبح، فحكىٰ ذلك إلىٰ النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «**صدقَك وهو كذُوب**»[١].

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا، فترك الوكيل شيئا، فأجازه الموكل؛ فهو جائز، وإن أقرضه إلىٰ أجل مسمىٰ جاز، (٢٣١١).

قد يقال: كلامُه كلُّه خير، نقول: هو في الأصل ما أراد إلا الشرَّ، وهو مجبولٌ علىٰ الشر، وجاء إلىٰ هذا المكان لا يريد إلا الشر، لكن نتج عن فعله الخير.

«ونوعٌ يتأتَّىٰ منه إرادةُ القسمين، كالإنسانِ» فإنه يأتي منه الخير ويأتي منه الشر.

«ثُمَّ جعَلهُ» اللهُ الخالقُ «ثلاثة أصنافٍ:

صنفٌ يغلبُ إيمانُه ومعرفتُه وعقلُه هواه وشهوتَه، فيلتحقُ بالملائكة.

وصنفٌ عكسُه، فيلتحقُ بالشَّياطين.

وصنف تغلبُ شهوتُه البهيميَّة عقلَه، فيلتحقُ بالبهائم».

والتقسيم الثلاثي بالنسبة للإنسان، لا شك أنَّه مطابقٌ للواقع، فالواقع يشهدُ بأن هناك صنفًا من بني آدم الأصلُ فيهم والغالبُ عليهم الخيرُ، والشر إنَّما يأتي منهم علىٰ جهة التبعية أو جهة الغفلة أو غلبة النفس والشيطان وما أشبه ذلك، فهؤلاء أقرب إلىٰ الملائكة منهم إلىٰ الشياطين.

وعلىٰ العكس منهُم، يوجدُ ناسٌ أشرار، لا يأتي منهم في الغالب إلا الشرُّ، كأهل الجرائم والمُنكرات، وكأهل القتل والمخدرات، فهؤلاء في الغالب لا يصدر منهم إلا الشر، وإن كان قد يصدر منهم خير، وهؤلاء هم أقرب إلىٰ الشياطين.

وصنفٌ ثالث، كالحرب سجال، خيرُهم كثير، وشرُّهم كثير، فهم للأغلب. والصنف الذي قال: إنه الثالث ويمكن أن يكون رابعًا، لا يقصدُ لا خيرًا ولا شرًّا، وإنَّما توجهه الغرائز، كغريزة الأكل، وغريزة الشهوة في الجنس، وغيرها من الغرائز، فهؤلاء أشبه بالحيوانات.

«والمقصودُ: أنَّه سبحانه أعطىٰ الوجودَين: العيني والعِلميّ، فكما أنه لا موجُود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلَّة علىٰ كمال قدرته، وثُبوت وحدانيَّته، وتحقيق ربوبيَّته ﷻ».

أعطىٰ الوجودين العيني والعلمي، الوجود العيني يكون في الأعيان بارزًا؛ بحيث يُرىٰ، والوجود العلمي يكون في الأذهان، لا في الأعيان.

[هل الإنسان مسير أو مخير؟]

«وقولُه: «**فمن شاء منهم إلى الجنَّة فضلا منه، ومن شاء منهم إلى النَّار عدلا منه**» إلخ»: بعد أن بيَّن لهم ما ينفعهم وما يضرهم، وهداهم النجدين، وبيَّن لهم السبيلين: السبيلَ إلىٰ الجنة، والسبيل إلىٰ النار، وجعل فيهم إرادة ومشيئة وحرية تابعة لمشيئة الله وإرادته، لكن جعل لهم نوع اختيار، فبعض الناس اختار سبيل الجنَّة، وبعضُهم بطوعِه واختياره اختار السبيل الذي يؤدِّي إلىٰ النار؛ نسأل الله العافية.

ونذكر لحريَّة اختيار العبد مثالا، فنقول: الشخصُ الجالس في بيته أو في استراحة أو في طريق الناس، والناس يمرُّون به، ويقولون له: صلِّ، يا فلان، صلِّ، يا فلان، وهو يستطيع أن يقوم فيتوضأ ويدخل المسجد مع الناس ويصلي معهم؛ إذ لا أحد يمنعه من القيام بذلك، ولا أحد أجبره علىٰ الجلوس، والله ﷻ ركّب فيه القدرة علىٰ الذهاب والصلاة في المسجد، ولم يجبره علىٰ أن يعصيه، ولا جبره علىٰ أن يختار سبيل النار، ولا جبره علىٰ أن يترك الصلاة، لكن هو الذي اختار لنفسه ترك الصلاة، وسلوك سبيل النار.

[العلم الإلهي السابق لا ينافي اختيار المكلف]

كونُ المرء كُتب عليه في القدر السَّابق أنه من أهل السعادة أو من أهل الشقاوة و﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس:٦٤] لا يُنافي الاختيار الذي سيختارُه فيما بعدُ بنفسه؛ إذْ ليس هناك إجبارٌ من الله ﷻ للمخلوق علىٰ أن يسلك سبيل النار، إنما كتب له ذلك، لكنَّه باختياره اختار الطريقَ الموصِل إلىٰ النَّار بعد أن بيَّن الله ﷻ ذو الفضل

والعدل له الطريقين، ومع ذلك لن يخرج عن إرادة الله، نسألُ الله العافية.

«ممَّا يجبُ أن يعلم: أنَّ الله تعالىٰ لا يمنعُ الثَّواب إلا إذا منَع سببَه، وهو العملُ الصالح، فإنَّه: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا [(١)]﴾ [طه:١١٢]».

يعني: أن سبب دخول الجنة: الأعمال الصالحة، ويدل عليه -أيضا- قوله تعالىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، وإن كان السبب الرئيس والأصلُ هو رحمة أرحم الراحمين؛ ولذا يقول النبي ﷺ: «**ما من أحدٍ منكم يدخل الجنَّة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟، قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله برحمته**»[(٢)]، أمَّا الأعمال الصالحة؛ فهي سبب في نيل الدرجات والمنازل في الجنة.

[قول الجبرية في اختيار العبد، والردُّ عليهم]

«وكذلك لا يُعاقِب أحدا إلا بعد حصُول سببِ العِقاب، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورىٰ:٣٠].

وهو سبحانه المُعطي المانع، لا مانِع لما أعطىٰ، ولا مُعطي لما منَع، لكن إذا منَّ علىٰ الإنسان بالإيمان والعمل الصَّالح، لا يمنعُه موجبُ ذلك أصلا؛ بل يُعطيه من الثَّواب والقُربِ ما لا عينٌ رأتْ، ولا أُذنٌ سمعتْ، ولا خطَرَ علىٰ قلب بشر، وحيث منعه ذلك فلِانتفاء سببِه، وهو العمل الصالح.

ولا ريبَ أنَّه يهدي من يشاء، ويُضلُّ من يشاء، لكن ذلك كلُّه حكمةٌ منه وعدلٌ، فمنعُه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمتِه وعدله».

---

(١) ولا هضما؛ أي: ولا يهضم فينقص من حسناته، يقال: هضمه واهتضمه إذا نقصه حقه. غريب القرآن للسجستاني، (ص: ٤٩٣).

(٢) تقدَّم تخريجه، ٢/ ٢٠٢.

لكن هل هذا المنعُ منع إلجاء وعدم قدرة، بمعنىٰ: هل طلب منه أن يعمل ولم يُركِّب فيه القدرة علىٰ ذلك العمل؟ أو فيه قدرة وبُيِّن له وهُدي إلىٰ الحقِّ وإلىٰ الأعمال الصالحة فاختار غيرها؟

الجوابُ هو الأمر الثاني، خلافًا للجبريَّة[1]؛ حيث قالوا: إن العبد مجبورٌ بجبر الله، وأعماله مجبورٌ عليها، وتعذيبه ظلمٌ له؛ لأنَّ حركته كحركة ورقة الشَّجر في مهبِّ الريح، نسأل الله العافية.

ونقول: إذن كيف يُمنع من الشيء ويُعاقَبُ عليه إذا كان مجبورا عليه؟؛ بل الحقُّ أنَّ له إرادةً واختيارًا، والله ﷻ قد بيّن له، وبعث له الرسل: ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء:١٦٥]، وذكر السبب والحكمة من إرسال الرُّسل، فقال تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ﴾ [النساء:١٦٥]، فبعد هذا لا يُمكن لأحد أن يُعذَّب ويقول: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾ [المائدة:١٩]؛ بل قد جاءهم من يُبيِّن لهم، لكنَّه هو من اختار طريق الضلالة، فهذا بما كسبت يداه، والمصائب التي تُصيب الإنسانَ هي بما كسبتُه يداه -أيضا-، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورىٰ:٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ﴾ [فاطر:٤٥].

---

(١) الجبرية، وتسمَّىٰ القدرية المثبتة: فرقة من أهل الأهواء، تقول: إن الإنسان لا يقدر علىٰ شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله -تعالىٰ- الأفعال فيه علىٰ حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازا. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/ ٨٤-٨٥.

[قول القدرية في اختيار العبد، والرد عليهم]

خالفت القدريةُ[(١)] الجبريَّةَ، فقالوا: إن العبد له الحرية الكاملة، يفعل ما يشاء، ويريد بإرادة ومشيئة ليست تابعة لمشيئة الله، قالوا هذا؛ لأنَّهم رأوا أنَّه يلزم من القول بالجبر أنَّ العبد يُظلم.

«وأمَّا المسبَّباتُ بعد وجُود أسبابها؛ فلا يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسبابًا صالحة، إمَّا لفسادٍ في العمل، وإما لسببٍ يُعارض موجبَه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضِي، أو لوُجود المانِع.

وإذا كان منعُه وعقوبتُه من عدم الإيمان والعمل الصَّالح، وهو لم يُعط ذلك ابتداء حكمةً منه وعدلا، فله الحمد في الحالين، وهو المحمودُ علىٰ كلِّ حالٍ، كلُّ عطاء منه فضلٌ، وكلُّ عقوبةٍ منه عدلٌ».

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ [النساء:٤٠]، فالذي يؤمن بالله ﷻ ربًّا، خالقًا، مُدبرًا، رازقًا، يُسلِّم بمثل هذا، لكن الذي عنده نزعة إلحاد أو عناد، لا شكَّ أنَّه سيُصرُّ ويُعانِد، والنار - كما تقول العوام -: موعودةٌ ملأىٰ؛ لأنَّ بعضَهم -لا سيَّما وأنَّ موجَة الإلحاد في زماننا هذا صارت عارمة ومكشوفة- يناقشُون، وكأنَّهم يرون المنَّة لهم إذا استجابوا، والله تعالىٰ يقول: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١٧]، تراهم يتغطرسون من علوّ، وإذا أبدىٰ أحدٌ من أهل العلم مناقشةً، لطموه بكلامٍ مما أوحاه إليهم شياطينهم، ويظنون أنَّهم انتصروا، لكن: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، نسأل الله العافية والسلامة.

---

(١) القدرية، ويقال لها: القدرية النفاة؛ لأنَّها بالغتْ في نفي القدر، وجعلوا للعبد حرية وقدرة واختيارا مستقلا، لا ارتباط له بمشيئة الله. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/ ٤٣.

ولما حصلت الردَّة من بعضٍ من ارتدَّ من العرب، صار أبو بكرٍ - كما في «الموطأ» للإمام مالك - يقول في الركعة الثالثة من صلاة المغرب بعد الفاتحة: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران:٨][1].

ونسمعُ من بعض أبناء جلدتِنا اليوم - وهم ليسوا بالقليل مع الأسف - من ينزع بكلامٍ هو رِدَّةٌ عن دِين الله، ثمَّ الذي يناقشهم، إن قال: حدُّ المرتد القتل، انتهت المناقشة معهم، وأغلقُوا الباب، فصاروا يذكرون علىٰ استحياء حد الرِّدَّة من بُعد، وبعد مناقشاتٍ طويلة، لا يذكرونهُ في أوَّل جلسة؛ كي لا تُلغىٰ المناقشات، والضعفُ لا ينتُجُ معه حلٌّ إطلاقًا، ولا شكَّ أنَّ الحِكمةَ والموعظة الحسنةَ مطلُوبة، لكن ليس علىٰ حساب نصوص شرعية صحيحةٍ ثبتتْ بها أحكام، فالنبي ﷺ يقول: «من بدَّل دينَه فاقتُلوه»[2].

❁ [لا حياء في تبيين الدين]

الدين لا حياء في بيانه، فينبغي أن لا تكون المناقشات والمحاروات علىٰ سبيل الاستحياء والضعف؛ بل يجبُ أن نعتزَّ بديننا، ونرفع رؤوسَنا به، ويجب أن نقول بما أوجبه الله علينا، مقتدين في ذلك بالرسل في بيانهم لأممهم، وممتثلين أمرَ الله

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب والعشاء، (٢٥)، من رواية أبي عبد الله الصنابحي قال: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن، وسورة: سورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتىٰ إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعته قرأ بأم القرآن وبهذه الآية: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨]»، وأخرج عبد الرزاق، (٢٦٩٩)، من طريق مكحول، عن سهل بن سعد الساعدي أنَّه «سمع أبا بكر قرأها في الركعة الثالثة، فقال له مكحول: «إنه لم يكن من أبي بكر قراءة، إنما كان دعاء منه». وانظر: التحرير والتنوير، ٣/ ١٦٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، (٣٠١٧)، وأبو داود، (٤٣٥١)، والنسائي، (٤٠٥٩)، وابن ماجه، (٢٥٣٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وأمر رسوله ﷺ، ويجب أن تكون دعوتنا بالحكمة والموعظة الحسنة والطيب من القول، قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصِّلت:٣٣].

والدعوة إلىٰ الدين فيها من الثواب الجزيل والأجر العظيم، قال ﷺ: «**لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خيرٌ لك من حُمْر النَّعَم**»[١]، فإن استجاب المدعوُّ؛ فالحمد لله، وإن لم يستجب؛ فليس بواجب علىٰ الداعي أن يستجيب؛ لأنَّ النتائج بيد الله، والرسول ﷺ لم يستطعْ أن يهدي عمَّه الذي خدم دعوته، وذبَّ عنه، وكان النبي ﷺ يقول له: «**يا عمّ، قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاجّ لك بها عند الله**»، لكن آخر ما قاله قولُه: «**هو علىٰ ملَّة عبد المطَّلب**»[٢]، فصار «**في ضَحْضاحٍ من نَّار**» ولولا النبيُّ ﷺ؛ «**لكان في الدرك الأسفل من النَّار**» كما في الحديث الصَّحيح[٣]، وفي رواية: «**عليه شِراكان من نَّار، يَغْلي منهما دماغُه**»[٤]، والدَّركُ الأسفل للمنافقين، لا للكُفَّار، لكن أبا طالب علِم الحقَّ، وعرفه من قُرب، واتَّضحت له معالم الدين

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلىٰ الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله، (٢٩٤٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأبو داود، (٣٦٦١)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٣٨٨٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله، (٢٤)، والنسائي، (٢٠٣٥)، من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٣٨٨٣)، ومسلم كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢٠٩)، من حديث العباس بن المطلب: أنَّه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، واللفظ للبخاري.

(٤) هذا الحديث جاء في حقِّ أهون النار عذابا، أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، (٢١٣)، من حديث النعمان بن بشير قال: قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهون أهل النار عذابا من له نعلان وشراكان من نار، يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل، ما يرىٰ أن أحدا أشد منه عذابا، وإنه لأهونهم عذابا».

بوضوح، كما يُشير إلىٰ ذلك بقوله:

ولقد علمت بأنَّ دين محمدٍ	من خير أديان البرية دينًا
لولا المذمة أو حذار مسبَّةٍ	لوجدتني سمحًا بذاك مُبينًا(١)

فهذه المعرفة من قُرب جعلته في حُكم المنافقين، فكان جزاؤه أن يكون في الدرك الأسفل من النار، لكن خُفِّف عنه بسبب شفاعة النبي ﷺ بما قدمه للإسلام وأهله من نفع، والله المُستعان.

«فإنَّ الله تعالىٰ حكيمٌ يضعُ الأشياءَ في مواضِعها التي تصلُح لها، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وكما قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام:٥٣]، ونحو ذلك، وسيأتي لهذا زيادةُ بيان، -إن شاء الله تعالىٰ-».

[الاستطاعة وأنواعها]

«قولُه: «**والاستطاعةُ الَّتي يجب بها الفعلُ، من نحوِ التَّوفيق الذي لا يوصفُ المخلوق به تكونُ مع الفعل، وأمَّا الاستطاعة من جهة الصِّحَّة والوُسع، والتَّمكينِ وسلامة الآلات؛ فهي قبل الفِعل، وبها يتعلَّق الخطابُ، وهو كما قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]**».

الاستطاعة والطاقة والقدرة والوُسع، ألفاظٌ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلىٰ قسمين -كما ذكره الشيخ ﵀- هو قولُ عامَّة أهل السُّنة، وهو الوسَط.

وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القُدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفةٌ من

(١) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، (ص: ٢٤٩)، تهذيب اللغة، ١٠/ ١١١.

أهل السنَّة، فقالوا: لا تكون إلا مع الفِعل.

والذي قاله عامَّةُ أهلِ السُّنَّة: إنَّ للعبد قدرةً هي مناطُ الأمر والنَّهي، وهذه قد تكونُ قبله، لا يجبُ أن تكون معه، والقُدرةُ التي يكون بها الفعل لا بُدَّ أن تكون مع الفِعل، لا يجوز أن يُوجد الفِعل بقدرةٍ معدومة».

[استطاعة الصحة والتمكُّن]

«وأما القدرة التي من جهة الصِّحَّة والوُسع، والتمكّن وسلامة الآلات؛ فقد تتقدَّم الأفعال، وهذه القدرة المذكُورة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]».

هذه الاستطاعة -وهي القدرة- التي ذُكرت في الآية: يُحكىٰ بها عمَّن لديه الاستطاعة، وهي مِلك الزاد والراحلة مع قدرة البدن في أثناء الحجِّ؛ وهذا الخطابُ قبل الحج؛ ولذلك تكون القدرة التي هي مناط التكليف قبل الفعل، والقدرة التي يُحتاج إليها في أثناء العمل يُطالب بها في أثناء العمل.

وفي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «**صلِّ قائمًا، فإن لم تستطعْ؛ فقاعدًا، فإن لم تستطعْ؛ فعلىٰ جَنْبٍ**»(١) فهذه القدرة والاستطاعة يُخاطب بها قبل الشروع في الفعل؛ لأن الإنسان الذي لديه قدرة مأمور بالوضوء، والذهاب إلىٰ المسجد، والصلاة مع الجماعة، ولديه قدرة علىٰ هذا كله قبل أن يُباشر هذه الأعمال هو الذي يُخاطب فيؤمر بالقيام بهذه الأعمال، لكن قد يعرض له في طريقه إلىٰ المسجد ما ينقضُ هذه القدرة، بأن يسقط وتنكسر رجله، فيُحمل مرةً ثانية إلىٰ بيته، أو يكون غير مستطيع، ليست لديه القدرة للصلاة مع الجماعة، فالقدرة التي هي مناط

(١) أخرجه البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلىٰ علىٰ جنب، (١١١٧)، وأبو داود، (٩٥٢)، والترمذي، (٣٧٢)، وابن ماجه، (١٢٢٣).

التكليف، موجودة في الأول، لكن قدرة الخطاب أثناء الفعل والمقارِنة للفعل، حصل لها مانعٌ.

فهناك قدرتان:

الأولىٰ: قدرة قبل الفعل، وهي مناط التَّكليف، وهي متعلق الخطاب.

الثانية: قدرةٌ مع الفعل.

وأهل السُّنَّة يُثبتون القدرتين، ومن المبتدعة من يثبت القدرة قبل الفعل دون غيرها، ومنهم من يثبت القدرة مع الفعل، ولا يُثبت الأخرىٰ، والسبب في ذلك سيأتي في كلام الشارح -إن شاء الله تعالىٰ- قريبًا.

«فأوجب الحجَّ علىٰ المُستطيعِ، فلوْ لم يستطعْ إلا من حجَّ، لم يكن الحجُّ قد وجَب إلا علىٰ من حجَّ، ولم يعاقبْ أحدٌ علىٰ تركِ الحجِّ! وهذا خلافُ المعلوم بالضَّرورة من دين الإسلام».

يعني: أننا إذا قلنا إنَّ القدرة التي هي مناط التكليف، هي القدرة المُقارنة للفعل، فعلىٰ هذا القول يكون المستطيعُ هو الذي حجَّ بالفعل؛ لأنَّ القدرة قبلُ غير مُعتبرة، فلا قدرة ولا استطاعة إلا مع الفعل، وهذا معناه أننا لا نستطيع الجزم بأنَّ شخصًا معيَّنًا لديه قدرة علىٰ الحجِّ إلا إذا حج، فإذا حجَّ عرفنا أنَّ لديه القدرة، أما قبل الحج؛ فلا قدرة عنده علىٰ هذا القول، فلا يُطالب بالحجِّ إلا من قد حجَّ، وهذا قولٌ باطلٌ عقلًا ونقلًا.

«وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦]، فأوجب التَّقوىٰ بحسب الاستِطاعة، فلو كان من لم يتَّقِ الله لم يستطع التَّقوىٰ، لم يكن قد أوجب التقوىٰ إلا علىٰ من اتَّقىٰ، ولم يُعاقبْ من لم يتَّق! وهذا معلوم الفساد» بالفطرة والعقل والنص، فعلىٰ قولهم: المخاطب بالتقوىٰ هو المتَّقي، وأما قبل حصول التقوىٰ؛

فإنَّه غيرُ مستطيعٍ للتَّقوىٰ، وهذا يعني أنَّه لا يمكنُ معرفة كونِه مستطيعًا للتَّقوىٰ إلا لمَّا حصلت عنده التقوىٰ، كما لم يمكنُ معرفة كونِه مستطيعًا للحج، إلا لما حصل له الحجّ، أما قبل ذلك؛ فهو غيرُ مستطِيع.

«وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا﴾ [المجادلة:٤]، والمراد منه استطاعةُ الأسباب والآلات»؛ فالاستطاعة في عتق الرقبة وجود القيمة، والرقبة تُباع في السوق، لكن لو وجدت القيمة ولم توجد الرقبة، فالآلاتُ ناقصة، فلم توجد الاستطاعة، لكن هؤلاء يقولون: حتىٰ لو وجدت القيمة، ووجدت الرقبة؛ فالمكلف غير مُستطيع حتىٰ يعتِق، فإذا أعتق؛ عُرِف أنَّه مستطيع، وهكذا في الصيام، ففي الخصلة الثانية في كفارة الظهار يقولون: لا يكون المرء مستطيعًا إلا إذا صام وفرغَ من الصيام.

سبحان الله العظيم! كيف يعتنق هؤلاء بمثل هذه الآراء، وقد وصفوا بالعقلاء الكبار؟! فهؤلاء المتكلمون عندهم ذكاء وبراعة ونظر، لكن إذا تجرَّد العقل من النقل ضلَّ، حكَّموا عقولهم فتاهوا!

والقول الحق أنَّه إذا كان قادرًا علىٰ الصيام، فإنَّه يُعتبر ذا قُدرة مستطيعًا قبل الدخول في عبادة الصيام، ويتوجه إليه الخطاب، وهكذا إذا اكتملت لديه الآلات والأسباب للعتق؛ فهو قادرٌ مستطيع للعتق قبل أن يعتق، ويتوجه إليه الخطاب.

«وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ﴾ [التوبة:٤٢]، وكذَّبهم في ذلك القول».

كذَّب الله المنافقين في قولهم: ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ﴾ [التوبة:٤٢]، لكنَّ هذا القول منهم صحيح علىٰ مذهب المتكلمين؛ لأنَّهم ما خرجوا؛ إذن لم يستطيعوا!

«ولو كانوا أرادُوا الاستِطاعَة التي هي حقيقةُ قدرةِ الفِعل، ما كانوا بنفيِهم عن أنفسِهم كاذبين، وحيثُ كذَّبهم دلَّ أنَّهم أرادوا بذلك المرضَ أو فقْدَ المال، علىٰ ما بيَّن تعالىٰ بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة:٩١]»، يعني: لم يزعُموا أنَّ عدم استطاعتهم عدمُ خروجِهم، إنَّما أرادوا بـ: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ القدرة الماديَّة والبدنيَّة، التي هي معروفة لدىٰ جميع العُقلاء، ولكنَّ الله كذَّبهم؛ لأنَّهم كانوا يستطيعون، أمَّا المريض، الضَّعيف؛ فهذا لا يستطيعُ الخروجَ بالفعل.

«إلىٰ أنْ قال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة:٩٣]، وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء:٢٥]»، إذا سُلِّم كلامهم في الإثبات، فلا يمكن أن يسلَّم في النفي، كما في آية النكاح؛ إذ كيف توجد عندهم الاستطاعة المقارنة للفعل المنفي؟! فهذا مستحيل؛ ولذا جاء بالنفي.

«والمراد: استطاعةُ الآلات والأسبابِ، ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائما، فإنْ لم تستطعْ؛ فقاعدا، فإنْ لم تستطع؛ فعلىٰ جنبٍ»، وإنَّما نفىٰ استطاعة الفعل معها».

۞ [الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل]

«وأمَّا دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقةُ القدرة؛ فقد ذكروا فيها قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠]، والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفيُ الأسباب والآلات؛ لأنَّها كانت ثابتة».

نُفيت القدرة لوجود المانع من استعمالها، وإلا فالآلات والأسباب موجودة، فهم لديهم أبصار، ولديهم سمع، لكن لا يُبصرون ولا يسمعون بها، فوجود هذه الآلات مثل عدمها، كما قال الله ﷻ عن الكُفَّار: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾

[الأعراف:١٧٩] أثبت لهم القلوب، لكن قلوبهم وجودُها مثل عدمها.

«وسيأتي لذلك زيادةُ بيانٍ عند قوله: «**ولا يُطيقُون إلا ما كلَّفهم**»، -إن شاء الله تعالىٰ-. وكذا قول صاحب موسىٰ: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٧٥]، والمرادُ منه حقيقةُ قدرة الصَّبر، لا أسباب الصبر وآلاتُه، فإنَّ تلك كانت ثابتة له، ألا ترىٰ أنَّه عاتبه علىٰ ذلك؟ ولا يُلام من عدم آلات الفعل وأسبابه علىٰ عدم الفِعل».

الإنسان قد تكون لديه آلات الصبر، لكن تأتيه مواقفُ، تجعل هذه الآلات تضعُف عن تحقيقه، فتجدُ بعض الناس يتحمَّل المشاقَّ، ويصبر علىٰ المصائب، لكن إذا مات له ولد مثلًا جزع، وعجز عن الصبر، مع أنَّ آلات الصبر موجودة، لكن وجود مُعارض لهذه الآلات جعله يضعُفُ، ومع ذلك هو مُكلَّف بالصبر ومُعاقبٌ علىٰ عدمه؛ لوجود آلاته التي ركَّبها الله فيه، والتي يستطيعُ أن يصبر بها، فما صبَر.

ولذلك يُلام موسىٰ عليه السلام بعدم الصبر علىٰ ما كان مع الخِضْر؛ ولذا قال النبيُّ ﷺ: «**ودِدْنا أن موسىٰ صبر ...**»[(١)]، يعني: حتىٰ يُقصَّ من أخبار الخضر مزيدًا مما حصل بينهما، لكنَّه عليه السلام لم يصبر.

«وإنَّما يُلام من امتنَعَ من الفِعلِ لتَضْييع قُدرةِ الفعلِ؛ لاشتِغاله بغيرِ ما أُمر به، أو شغْله إيَّاها بِضِدِّ ما أُمِر به».

(١) هذا طرفٌ من حديث طويل في قصة موسىٰ والخضر، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾، (٤٧٢٧)، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، جاء في آخره: «فقال له موسىٰ: إنا دخلنا هذه القرية فلم يضيفونا ولم يطعمونا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٧-٧٨]، فقال رسول الله ﷺ: وددنا أن موسىٰ صبر حتىٰ يقص علينا من أمرهما» الحديث.

[بيان فساد قول القدرية في نفي الاستطاعة المقارنة للفعل]

«ومن قال: إنَّ القُدرة لا تكونُ إلا حينَ الفعلِ، يقولون: إنَّ القُدرة لا تصلُح للضِّدَّين»؛ يقصدون بالضدَّين القَبْليَّة والبعديَّة، وأنَّ القُدرة لا تصلح لهذين الضِّدَّين، هكذا قالوا، ولا أدري من أين أتوا بهذا الطَّريق الذي ألزمُوا به أنفسهم، وبنتيجته، وإلا فالقدرة علىٰ الصَّلاة مثلًا بأن يقوم الإنسان ويتوضَّأ ويذهب إلىٰ المسجد ويصلي مع المسلمين، هذه القدرة موجودة قبل وبعد، وقد يعرضُ له ما يمنع القدرة البعديَّة، من حُصُول حادث مثلًا، لكن هذا خارج عن إرادته، فتكون آلة القدرة غير موجودة حينئذٍ، فلا يُعاقَبُ علىٰ الترك.

«فإنَّ القُدرة المقارِنة للفِعل لا تصلح إلا لذلك الفِعل، وهي مستلزِمةٌ له، لا توجد بدونه.

وما قالته القدريَّة - بناء علىٰ أصلِهم الفاسد، وهو إقدارُ الله للمؤمنِ والكافر والبَرِّ والفاجِر سواء، فلا يقُولون: إنَّ الله خصَّ المؤمنَ المطِيعَ بإعانةٍ حصَل بها الإيمان؛ بل هذا بنفسه رجَّح الطَّاعة، وهذا بنفسِه رجَّح المعصية!»، يقولون: إنَّ الله ﷻ ساوىٰ بين النَّاس كلِّهم في إعطائهم الأسباب، فكلٌّ واحدٍ في ذلك مثل الآخر، فرجَّحَ هذا الإيمان، ورجَّح هذا الكفر، ويمثِّلون لذلك فيقولون:

«كالوالد الذي أعطىٰ كل واحد من بنِيه سيفا، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق»، يعني: لا فرق بين السَّيفين، فكلاهما من مصنع واحد، ولم يفرِّق الأبُ بين الولدين في ذلك، لكن هذا جاهد به، وهذا قطع به الطريق، وهكذا جعل الله ﷻ في كلا السيفين القدرة علىٰ فعل الخير علىٰ حدٍّ سواء، وجعل فيهما من القدرة علىٰ فعل الشر علىٰ حدٍّ سواء -أيضا-، لكن أحد الولدين اختار الخير، واختار الآخر الشر.

والصَّواب أنَّ كِلتا القدرتين علىٰ الفِعل مع الامتثال بتوفيق الله ﷻ، والفعل قد يوجد مع القدرة والإرادة، وقد توجد الإرادة ولا توجد القدرة، وقد توجد القدرة ولا توجد الإرادة، فلا يوجد الفعل، والله ﷻ يُوفِّق من ينقاد ويمتثل قبل الفعل وأثناءه، فالمصلِّي عندما يبذل للصلاة الأسباب من قيام ووضوء ونحوهما، هذه هدايةُ توفيقٍ لهُ من الله تعالىٰ.

ومثل هذه المسائل لا حاجة إلىٰ البحثِ فيها، ولولا أنَّ هؤلاء أوردُوها وطرقوها وبحثوها لم تكن هناك حاجة إلىٰ بحثها للمسلم الباقي علىٰ فطرته، الذي ما اجتالته الشياطين، وكثير من الناس مات ولم يعرف قواعد المُتفلسفة والمُتكلمين.

«وهذا القول فاسدٌ باتِّفاق أهل السُّنَّة والجماعة المثبِتين للقدر، فإنَّهم متَّفِقُون علىٰ أنَّ لله علىٰ عبده المطيعِ نعمةً دينيَّة، خصَّه بها دون الكافر، وأنَّه أعانه علىٰ الطَّاعة إعانةً لم يُعِنْ بها الكافر» لكنه بيَّن للكافر، ووضع فيه القُدرة والحُريَّة والاختيار ما يمكنه من اختيارِ ما ينفعُه، فاختار ما يضرُّه، وهكذا لو قيل لإنسان: لا تسلك هذا الطريق؛ لأن فيه وحوشًا كاسرة، ومخاطر مهلكة، فعاند وأصرَّ وسلكه، فأكلته الوحوش، هل يتجه أن يُلام من مكّنه من الذهاب في هذا الطريق بعد أن بُيِّن له؟

الجواب: لا؛ لأنَّه بُذلت له النصيحة، وبُيِّن له السبيل، وهذا إن لم يكن فاقد العقل، أو مجنونًا، أو صبيًّا ففي هذه الحال لا بد أن يمنع بالقوة، لكن بما أن معرفة السبيل تيسَّرتْ له، ووُجدت الحرية والاختيار والقدرة علىٰ الذهاب والامتناع لم تكن له حُجة.

«كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ

﴿وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧].

فالقدريَّة يقولون: إنَّ هذا التحبيب والتَّزيين عامٌّ في كُلِّ الخلْق، وهو بمعنىٰ البَيان وإظهارِ دلائل الحقِّ» فعلىٰ قولهم: الكافر حُبِّب إليه الإيمان، وزُيِّن في قلبه، وكُرِّهَ إليه الكفرُ والفسُوقُ والعِصْيان، وأنَّ الله جعل فيه هذه الصِّفات مثل ما جعلها في المؤمن، وأنَّ صفة الرشاد تشملهم كما تشملُ المؤمنين، هذا مقتضىٰ كلامهم الباطلِ من كُلِّ وجهٍ، وذكر الشَّارح وجْه بُطلانِه، فقال:

«والآية تقتضي أنَّ هذا خاصٌّ بالمُؤمنين، ولهذا قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾، والكُفَّار ليسُوا راشدين، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥]، وأمثالُ هذه الآية في القُرآن كثير، يبين أنَّه سبحانه هدَىٰ هذا وأضلَّ هذا، قال تعالىٰ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، -إن شاء الله تعالىٰ-».

والمُعترض علىٰ هذا من الجبرية يرىٰ أن الإنسان حالُه كحال المذكور في قوله:

ألقاه في اليمِّ مكتُوفًا وقال له ... إيَّاكَ إيَّاكَ أن تبتلَّ بالماء[(١)]

أي: ألقاه في البحر مكتوفًا، وقال: لا تبتل بالماء فضلًا عن أن يقول له: لا تغرقْ، ولا شكَّ أن من فعل هذا بآخر، فهو ظالمٌ له، فمتقضىٰ قول الجبرية أن الله ظالمٌ لمن كلَّفه ولم يمتثل، فعذَّبه بمقتضىٰ فعلِه، واختيارِه غيرَ سبيل المؤمنين!

(١) هذا البيت نسبه ابن خلكان في الوفيات، ٢/ ١٤٣، إلىٰ الصوفي الحلاج.

«و-أيضًا- فقولُ القائلِ: يُرجّحُ بلا مُرجِّح، إن كان لقوله: «يرجح» معنىٰ زائد علىٰ الفعل، فذاك هو السبب المرجِّح، وإن لم يكن له معنىٰ زائد، كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحالِه عند الفِعل، ثُمَّ الفعل حصل في إحدىٰ الحالتين دون الأخرىٰ بلا مرجِّح! وهذا مكابَرة للعقل، فلما كان أصلُ قولِ القدَريَّة: إنَّ فاعلَ الطَّاعاتِ وتاركَها كلاهُما في الإعانة والإقْدار سواء، امتنَع علىٰ أصلِهم أن يكونَ مع الفِعل قدرةٌ تخصُّه؛ لأنَّ القُدرةَ التي تخُصُّ الفِعل لا تكونُ للتارِك، وإنَّما تكونُ للفاعِل، ولا تكون القدرة إلا مِن الله تعالىٰ»، يعني: لا تمشي قاعدتُهم علىٰ النفي وترك الفعل؛ لأنَّ الترك وعدم الفعل لا يحتاج إلىٰ قدرةٍ أصلًا؛ ولا يوجد هُناك من يعجزُ عن الترك، بخلاف الفعل، فهو يحتاج إلىٰ قوة وقدرة.

قوله: «يُرجِّح بلا مُرجِّح» أو «يُرجَّح بلا مُرَجِّح» يمثلُ شيخ الإسلام لهذا في بعض المواضع بسلوك أحد الطريقين المتساويين، والبدء بأحد الرغيفين، كأنْ يقدَّم لك رغِيفان مُتساويان، ولا مُرجِّحَ لأحدهما علىٰ الآخر لتبدأ به أولا، ثم إنّك إذا أخذت واحدًا، فقد قدمته ورجَّحته علىٰ الآخر، فهل هناك سببٌ لترجيحِك له عليه؟

نقول: مثل هذه الأمور العادية لا تدخل في الأمور التي فيها الأوامرُ والنَّواهي، لا سيما وقد يوجد هناك مُرجّح حتىٰ في الأمور العادية، فقد يكون أحد الرغيفين أكثر نضجًا من الآخر، وأنت تريدُ الاكتفاء برغيفٍ واحد، فلا تريدُ أن تبدأ بالأقلِّ، وهذا مرجِّح، ثم إنَّهما إذا استويا من كل وجه، وبدأتَ بالأيمن، فهذا مرجّح -أيضا-، لكن كونك تبدأ بالأيسر، فهذا من الترجيح الذي يكونُ بلا مُرجِّح، وهكذا كونك تسلك أحد الطريقين، وقد قيل لك عنهما: هذا يوصلك إلىٰ المكان الفلاني بمسافةٍ قدرها كذا، وبمستوىٰ من الجودة كذا، والثاني مثله تمامًا، إن ذهبت يمينًا؛ فهذا ترجيحٌ بمرجّح، وإن ذهبت يسارًا فهذا ترجيحٌ بلا مرجّح.

«وهُم لمَّا رأوا أنَّ القُدرة لا بدَّ أن تكون قبل الفِعل، قالوا: لا تكون مع الفِعل؛ لأنَّ القُدرة هي التي يكون بها الفعلُ والتَّركُ، وحال وجود الفِعل يمتنعُ التَّركُ، فلهذا قالوا: القُدرة لا تكونُ إلا قبل الفِعل!

وهذا باطلٌ قطعا، فإنَّ وجُود الأمر مع عدمِ بعض شُروطه الوجوديَّة ممتنِعٌ؛ بل لا بدَّ أن يكون جميعُ ما يتوقَّفُ عليه الفِعلُ من الأمُور الوجوديَّة موجودًا عند الفِعل، فنَقيضُ قولهم حقٌّ، وهو: أنَّ الفعل لا بُدَّ أن يكون معه قُدرة»، يعني: أنه لا بُدَّ أن تكونَ معه قدرة مقارنة له، كما يدلُّ علىٰ ذلك حديث عمران ﵁، وتكون قبلها القدرة التي هي مناط التكليف، فالقدرة مع الفعل مناط الفعل نفسِه، والقدرة قبله هي مناط التَّكليف والأمر بالفِعل.

«لكن صار أهلُ الإثبات هنا حزبين: حزبٌ قالوا: لا تكونُ القُدرة إلا معه، ظنًّا منهم أنَّ القدرة نوعٌ واحد لا يصلُح للضِّدَّين، وظنًّا من بعضِهم أنَّ القُدرة عَرَضٌ، فلا تبقىٰ زمانين، فيَمتنِعُ وجُودُها قبل الفعل».

ونسألُ فنقول: هذا الكلام الذي ذكروه وقعَّدوه، هل يقتضيه نقل أو عقل؟ لا شكَّ أنَّ الناس علىٰ اختلاف مستوياتهم وإيجادهم الأفعالَ علىٰ الصُّورة التي أمر الله بها لا يحتاجون في واقِعِهم إلىٰ مثل هذا الكلام.

«والصَّوابُ: أنَّ القُدرة نوعان كما تقدَّم: نوعٌ مصحِّحٌ للفِعلِ، يمكنُ معه الفعلُ والترك، وهذه هي التي يتعلَّقُ بها الأمر والنَّهيُ، وهذه تحصل للمطيع والعاصي».

فالمُطيع قادرٌ، والعاصِي قادرٌ، فكلاهما قادرٌ علىٰ أن يقوم ويتجه إلىٰ مكان الوضوء؛ ليتوضَّأ، ويذهب إلىٰ المسجد، فلديه القُدرةُ والاستطاعةُ قبلَ الفِعْل.

«وتكونُ قبل الفِعل، وهذه تبقَىٰ إلىٰ حين الفِعل، إمَّا بنفسِها عند من يقولُ ببقاء الأعْراض، وإما بتجدُّد أمثالها عند من يقول إنَّ الأعراضَ لا تبقَىٰ زمانين».

وهذه المسألة وما قيل فيها من الكلام الذي لا تدعو الحاجة إليه صدر من المبتدعة، وردَّ عليهم شيخُ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل»(١) والرد علىٰ أمثالهم مُتعيِّن، لكن ليس لآحاد الطلاب وأوساط المُتعلمين فعلُ ذلك، ولا ينبغي -أيضًا- إلقاؤُه علىٰ العامَّة أو علىٰ المُبتدئين من المُتعلِّمين؛ إذ قد تقع الشُبهة ثُمَّ يعجز عن إزالتها؛ لكونِها كلاما مبنيًّا علىٰ قواعد قد يكونُ في فهمِها عُسرٌ، فإذا أخذت الشُبهة موقِعَها، وأُشربت قلب أحدٍ حبّها من أوساطِ المُتعلِّمين، حينئذٍ يكونُ من الصَّعب اجتثاثُها وانتزاعها، لكن إذا وجدتْ فلا بُدَّ من الردِّ عليها.

«وهذه قد تصلُح للضِّدَّين، وأمرُ الله مشروطٌ بهذه الطاقة، فلا يكلِّف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضِدُّ هذه العَجْزُ، كما تقدَّم.

و-أيضًا-: فالاستطاعةُ المشروطةُ في الشَّرع أخصُّ من الاستطاعة التي يَمْتَنِعُ الفِعلُ مع عدمِها، فإنَّ الاستطاعة الشرعيَّة قد تكون ما يُتصوَّرُ الفعلُ مع عدمها وإن لم يعجزْ عنه»، يعني: أنه قد توجد القدرة الحقيقية مع العجز الحكمي، فمثلا: شخص فيه نوع مرض، إن توضأ تأخر بُرؤه أو زاد مرضُه، فهو يستطيع الوضوء حقيقةً، لكنه عاجزٌ حُكمًا، فلا يُؤمر به؛ لعجزه الحُكمي، وإن وجدت القُدرة الحقيقية.

«فالشَّارعُ ييسِّرُ علىٰ عبادِه، ويُريد بهم اليُسر ولا يُريد بهم العُسر، وما جعل عليكم في الدِّين مِن حرجٍ، والمريضُ قد يستطيعُ القِيامَ مع زِيادة المَرَضِ وتأخُّرِ بُرئِه، فهذا في الشَّرعِ غيرُ مستطيعٍ» حُكمًا، وإن كان مُستطيعًا حقيقةً؛ «لأجل حصُول الضَّرر عليه، وإن كان قد يُسمَّىٰ مستطيعا».

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٦٠-٦٢، مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ١٣٠-١٣٢، ٨/ ٣٧٠-٣٧٦، ٨/ ٤٧٨-٤٨٠.

قد يوجد الماء، والتيمُّم مشروطٌ بعدم الماء، لكن هذا الماء قد يكون مغصُوبًا، أو يُوجد مانعٌ آخر من استعماله، كأن يكون المُستعمِل مريضًا، ويزيد مرضُه باستعماله، فيكون هذا الماء معدومًا حُكمًا، وإن كان موجودًا حقيقةً؛ لوُجُود ما يَمنعُ من استعمالِه.

«فهذا في الشَّرعِ غيرُ مستطيعٍ؛ لأجل حُصُول الضَّرر عليه، وإن كان قد يُسمَّىٰ مستطيعا.

فالشَّارعُ لا ينظُر في الاستطاعة الشرعيَّة إلىٰ مجرَّد إمكانِ الفِعل؛ بل ينظُر إلىٰ لوازم ذلك، فإن كان الفِعلُ ممكنًا مع المفسدة الراجِحة لم تكن هذه استطاعة شرعيَّة، كالذي يقدِرُ علىٰ الحجِّ مع ضرر يلحقُه في بدنِه أو مالِه، أو يصلِّي قائما مع زيادة مرضِه، أو يصُوم الشَّهرين مع انقطاعِه عن معيشتِه، ونحو ذلك. فإن كان الشَّارعُ قد اعتبر في المكنة عَدم المفسَدة الرَّاجِحة، فكيف يُكلِّف مع العجْزِ؟!

ولكن هذه الاستِطاعة -مع بقائها إلىٰ حين الفِعل- لا تكفِي في وجُود الفعل، ولو كانت كافية لكان التاركُ كالفاعِل؛ بل لا بُدَّ من إحداثِ إعانةٍ أُخرىٰ تقارِنُ، مثل جعل الفاعِل مُرِيدًا؛ فإنَّ الفعل لا يتم إلا بقُدرة وإرادة»؛ لأنَّ المرء قد يكون قادرًا، لكنَّه غير مُريد، وهذا فعل الكُفَّار والعُصاة، فلديهم قدرة، لكنهم لا يريدون أن يفعلوا ما أُمروا به، فلا يتأتَّىٰ الفعلُ رغم وجود القدرة عليه.

وقد تُوجد الإرادة ولا توجد القدرة، وحينئذٍ يُعذَر بالعَجز، وقد توجد الإرادة مع القُدرة، فيتحقَّق الفعل.

۞ [الإرادة الجازمة]

«والاستطاعةُ المقارِنة يدخلُ فيها الإرادة الجازِمة، بخلاف المشرُوطة في التَّكليف، فإنَّه لا يشترط فيها الإرادة، فالله تعالىٰ يأمُر بالفعل من لا يُريده،

لكن لا يأمُر به من لو أراده لعَجز عنه، وهكذا أمر النَّاس بعضِهم لبعض».

يأمرُ الله العبدَ بما لا يريدُه العبدُ، لكن لا يأمر العبدَ بشيءٍ لو أراد أن يقوم به لكان عاجزًا عنه، نظيرُ الأوَّل أن تُرسل الولد، وتأمره بأن يُحضِر لك شيئًا، وقد يكون الولد لا يريد هذا، ونظيرُ الثاني أنَّك لا تأمُر الولد بالذَّهاب إلىٰ السُّوق ليحضر لك شيئا، وأنت تعرفُ أنَّه عاجز عن ذلك لمرضٍ مُقعِدٍ أو نحوه.

«فالإنسانُ يأمُر عبدَه بما لا يريدُه العبد، لكن لا يأمرُه بما يعجز عنه العبدُ، وإذا اجتمعت الإرادة الجازِمة والقوَّة التامَّة، لزِم وجودُ الفعل.

وعلىٰ هذا يَنْبنِي تكليفُ ما لا يُطاق، فإنَّ من قال: القُدرة لا تكون إلا مع الفِعل يقول: كلُّ كافرٍ وفاسقٍ قَدْ كُلِّفَ ما لا يُطيق، وما لا يُطاق يفسَّر بشَيئين: بما لا يُطاقُ للعجز عنه، فهذا لم يكلِّفهُ اللهُ أحدًا، ويُفسَّر بما لا يُطاق للاشتغال بِضدِّه، فهذا هو الذي وقع فيه التَّكليفُ، كما في أمر العِباد بعضِهم بعضًا، فإنَّهم يُفرِّقون بين هذا وهذا، فلا يأمُر السيِّدُ عبدَه الأعمىٰ بنقطِ المصاحف! ويأمُره إذا كان قاعدا أن يقُوم، ويُعلم الفرقُ بين الأمرين بالضَّرورة».

ولشيخ الإسلام مزيدُ بيانٍ في هذه المسألة في الجزء الثامن من مجمُوع الفَتاوىٰ[1].

[أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد]

«قولُه: «وأفعالُ العِباد خلقُ اللّه وكسبٌ من العباد».

اختلف النَّاسُ في أفعال العباد الاختياريَّة[2]، فزعمت الجبرية ورئيسُهم الجهْم بن صفوان الترمذي: أنَّ التَّدبير في أفعال الخلق كلِّها لله تعالىٰ، وهي كلُّها

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ٢٩٠-٣٠٢، ٤٦٨-٤٧٤.

(٢) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٤٩-٥٢).

اضطراريَّة، كحركات المرتعِش، والعرُوقِ النابضة، وحركات الأشْجار، وإضافتُها إلىٰ الخلق مجاز، وهي علىٰ حسَبِ ما يُضاف الشيء إلىٰ محله دون ما يضاف إلىٰ محصِّله.

وقابلتْهم المعتزِلة، فقالوا: إنَّ جميع الأفعال الاختياريَّة من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلُّقَ لها بخلقِ الله تعالىٰ، واختلفُوا فيما بينهم: أنَّ الله تعالىٰ يَقدِرُ علىٰ أفعالِ العباد أم لا؟»

قول المصنِّف رحمه الله: «**وأفعالُ العباد خلق الله**» يدلُّ عليه صريحُ قولِ الله جل وعلا: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فهم خلقٌ لله، وأفعالهم خلقٌ لله تعالىٰ وللإمام البخاري رحمه الله مصنَّف مستقلٌّ في الباب، أسماه: «خلق أفعال العباد»، وعلىٰ هذا السَّلف قاطبة، وأئمة الإسلام وقدواتهم كلُّهم من بعدهم علىٰ هذا -أيضا- إلىٰ أن نبغَ في الإسلام أهلُ الجبر الذين يقولون: إنَّ العباد مجبورون علىٰ أفعالهم، وإنهم لا قدرة لهم، ولا إرادة لهم، وتصرفاتهم كتصرفات ورق الشجر في مهبِّ الرِّيح، أو كحركة المرتعش؛ ولذا لا يُنسب إليهم شيء[1].

وقابلهم في ذلك المعتزلة، ومن يقول بقولهم من الرَّوافض، وبعضِ الزيديَّة، وجمع من طوائف الضَّلال[2]؛ حيث يقولون: إنَّ العبد يستقلُّ بفعله، ويخلق فعله بنفسه، وإنَّه مريدٌ إرادة كاملة يتصرَّف بها خارجًا عن إرادة الله جل وعلا ومشيئته، نسأل الله العافية، مع خلافٍ فيما بينهم، هل يقدر الله جل وعلا علىٰ أفعالِ العبد أم لا يقدِرُ؟ فأثبتُوا بقولهم ذلك خالقًا مع الله جل وعلا.

وكلتا الطائفتين علىٰ طرفي نقيض، وتوسَّطَ أهلُ الحق من أهل السنة والجماعة

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ٤٦٦-٤٦٨.
(٢) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٥٠-٥١).

فقالوا: إن للعبد قدرةً، وحريَّة، واختيارًا، ومشيئة، لكن كل ذلك تابعٌ لقُدرة الله ومشيئته، يدلُّ على ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فالعبدُ قادرٌ حرٌّ مختارٌ غير مجبور، لكن ليس له الحرية التامة التي يستقل بها عن إرادة الله ومشيئته؛ بل كل ذلك تابع لإرادة الله، وأدلة الفريقين السابقين هي أدلة أهل السنة والجماعة، فما ينكره الجبرية يثبتونه بأدلَّة القدرية، وما ينكره القدرية يثبتونه بأدلة الجبرية؛ فهم بتوفيق الله وفَّقوا بين أدلة الفريقين، وعملوا بالنصوص التي استدلَّ بها هؤلاء وهؤلاء، وخرجوا بالرأي الوسط الذي هو الحق الموافق لجميع نُصوص الكتاب والسنة، والشارح ﵀ سيعرض بعض الأدلة من هؤلاء وهؤلاء، ويستثمرُ هذه الأدلة من الفريقين لصالح المذهب الراجح الصحيح الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة.

«وقال أهلُ الحقِّ: أفعالُ العِباد بها صارُوا مُطِيعين وعُصاةً» فهي منسوبةٌ إليهم حقيقةً لا مجازًا، كما يقول الجبريَّة[1]، «وهي مخلوقةٌ للهِ تعالىٰ» لا خارجة عن إرادتِه وقُدرتِه، كما يقول القدريَّة.

«والحقُّ ﷻ منفردٌ بخَلقِ المخلُوقات، لا خالِق لها سِواه، فالجبريَّة غلوا في إثبات القدَر، فنفوا صُنعَ العبدِ أصلًا، كما عملت المُشبِّهة في إثبات الصِّفات، فشبَّهُوا، والقدَريَّة نُفاةُ القدَر، جعلُوا العِباد خالقين مع الله تعالىٰ؛ ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأُمَّة»[2]؛ لأنَّ المجوسَ أثبتُوا خالقَين: خالق الخير وخالق الشر،

(١) ينظر: العقيدة الواسطية، (ص: ١٠٨).

(٢) إشارة إلىٰ ما رُوي مرفوعًا عن عدد من الصحابة أنَّهم مجوس هذه الأمة:

١ – ابن عمر ﵄، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد في مسنده، (٥٥٨٤)، الحاكم، ١/ ١٥٩، وقال: «صحيح علىٰ شرطهما؛ إن صحَّ لأبي حازم سماع من ابن عمر».

٢ – حذيفة ﵁، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٢)، وأحمد، (٢٣٤٥٦)، من طريق مولىٰ غفرة، عن رجل من الأنصار، عنه، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية، ١/ ١٥٧: =

أو خالق النور وخالق الظلمة، والقدريَّة أثبتوا خالقَين -أيضًا-، فأثبتُوا صِفة الخلقِ لله تعالىٰ - وهذا الحق - ولكل عبدٍ لديه من الأفعال ما يُنسب في ذلك «بل أردأ من المجوس من حيث إنَّ المجوس أثبتُوا خالِقين، وهم أثبتُوا خالِقِين»؛ أي: أن القدريَّة زادوا علىٰ المجوس؛ لأن المجوس أثبتوا خالِقَين اثنين، أما القدرية؛ فجعلوا مع الله خالِقين بعدد من يصحُّ أن يُنسب إليه فعلٌ، «وهدَىٰ الله المؤمنين أهلَ السُّنَّة لما اختلفُوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدِي من يشاءُ إلىٰ صراطٍ مُستقِيم» ولذلك شُرع في الاستفتاح لصلاة اللَّيل أن يقول المصلِّي: «**اهدِني لما اختُلِف فيه من الحقِّ بإذنك؛ إنَّكَ تهدي مَن تشاءُ إلىٰ صراطٍ مُستقِيم**»[(١)]، ولمَّا وجَد أبو بكر ﵁ ما وجد من رِدَّةِ بعضِ قبائل العربِ صار يقنُتُ في صلاة المغربِ بقول الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨][(٢)].

وما ذهب إليه الجبرية لا يتماشىٰ مع عقلٍ سويٍّ؛ إذ كيف يعتقد صاحب العقل السويِّ الذي له الحرية والاختيار، فيمدُّ يده متىٰ شاء، ويكفها متىٰ شاء، ويصلي متىٰ ما أراد، وينام متىٰ شاء، ويقوم أو يقعد متىٰ ما أراد، فكيف يعتقد أنَّه مثل ورق

= «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: مولىٰ غفرة لا يحتج به، كان يقلب الأخبار، قال يحيىٰ: أبو معشر ليس بشيء».

٣ - جابر ﵁، أخرج حديثه ابن ماجه، أبواب في السنة، باب في القدر، (٩٢)، وابن أبي عاصم، (ص: ١٤٤)، من طريق بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه.

(١) هذا طرفٌ من حديث عائشة ﵂ أنَّ أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف سألها: «بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم»، أخرجه مسلمٌ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧٠)، وأبو داود، (٧٦٧)، والترمذي، (٣٤٢٠)، والنسائي، (١٦٢٥).

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ٨١.

الشجر في مهب الريح؟! أو أنَّه مثل المرتعش الذي يعجز عن التصرف في أطرافه؟!

ومذهبُ الجبرِ هذا تكرَّر تقريرُه في مواضع لا تعد ولا تحصىٰ من تفسير الرازي، وهو صاحب ذكاء ومن العباقرة؛ ولذا يتعين علىٰ كلِّ مسلم لا سيما طالب العلم الذي يسمع مثل هذه الآراء أن يلهج بالدعاء بالثَّبات، فيقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ويقول: يا مقلِّب القلوب، ثبِّت قلبي علىٰ دينك[١] وهكذا.

«فكلُّ دليلٍ صحيحٍ يُقيمه الجَبريُّ، فإنَّما يدُلُّ علىٰ أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّه علىٰ كل شيء قدير، وأنَّ أفعالَ العباد من جملة مخلوقاته، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأْ لم يكُن، ولا يدُلُّ علىٰ أنَّ العبدَ ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريدٍ ولا مختارٍ، وأنَّ حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعِش وهُبوب الرِّياح وحركات الأشجار.

وكلُّ دليلٍ صحيحٍ يقيمُه القدَريُّ، فإنَّما يدُلُّ علىٰ أنَّ العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأنَّه مريدٌ له مختارٌ له حقيقة، وأنَّ إضافتَه ونسبتَه إليه إضافةُ حقٍّ، ولا يدُلُّ علىٰ أنَّه غيرُ مقدُورٍ لله تعالىٰ، وأنَّه واقعٌ بغيرِ مشيئته وقُدرته».

تقريرُ هذه المسألة بهذه الطريقة هي طريقةُ شيخ الإسلام ﵀ في إثبات وسطية أهل السنة والجماعة بين المذاهب والأهواء والفرق كُلِّها، كما قرَّر في الواسطية

(١) إشارة إلىٰ حديث أنس ﵁، حيث قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي علىٰ دينك»، فقلت: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء»، أخرجه الترمذي، أبواب القدر، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن، (٢١٤٠)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ، (٣٨٣٤)، وأحمد في مسنده، (١٢١٠٧)، قال الترمذي: «وفي الباب عن النواس بن سمعان، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وأبي ذر، وهذا حديث حسن، وهكذا روىٰ غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروىٰ بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، وحديث أبي سفيان عن أنس أصح».

أنَّهم وسط في باب كذا بين كذا وكذا[١]، فأهل السنة يستفيدون ويستدلون بأدلَّة هؤلاء وأدلة هؤلاء، ولا يضربون بعضها ببعض، كما تفعلُ هذه الطوائف؛ بل يوفِّقون بين هذه الأدلة، ويحملون أدلة الفريق الأول علىٰ كذا، وأدلة الفريق الثاني علىٰ كذا، وبذلك تلتئم الأدلَّة وتجتمع.

ففي هذه المسألة عند كلٍّ من الجبريَّة والقدرية أدلَّةٌ من الكتاب والسنة، فلا بد من التوفيق بينها؛ لأنَّها كلها من عند الله، أمَّا إذا أخذنا أدلة هذا الطرف وتركنا أدلَّة الطرف الآخر؛ فهذا يعني أننا آمنا ببعض الكتاب وكفرنا ببعض، والواجب علينا الإيمانُ بهذا وهذا، فالطريق الوسط هو الجمع بين النصوص والتوفيق بينها، وعدم ضرب بعضها ببعض.

« فإذا ضَمَمْتَ ما مَع كُلِّ طائفةٍ منهما من الحقِّ إلىٰ حقِّ الأُخرىٰ، فإنَّما يدُلُّ ذلك علىٰ ما دلَّ عليه القرآنُ وسائر كتُبِ الله المنزَّلة، من عُموم قُدرة الله ومشِيئته لجميعِ ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأنَّ العباد فاعلُون لأفعالهم حقيقةً، وأنَّهم يستَوْجِبون عليها المدحَ والذَّمَّ» بخلافِ قولِ الجبريَّة الذين يَرونَ أنَّ إضافةَ الأعمالِ للعِباد إنَّما هي علىٰ طريق المجاز، وأنَّهم مجبُورُون عليها، وأنهم لا بُدَّ أن يقُوموا بها، ويُنكِرُون أن يكونَ لهم أيُّ دورٍ في هذه الأفعال، فالكافرُ عندهم مجبورٌ علىٰ الكُفر، والمؤمنُ مجبورٌ علىٰ الإيمان، ولا فرقَ بينهما من حيثُ الأصل[٢].

(١) قال شيخ الإسلام ﷺ: «بل هم الوسط في فرق الأمة؛ كما أن الأمة هي الوسط في الأمم؛ فهم وسط في باب صفات الله ﷻ بين أهل التعطيل «الجهمية»، وبين أهل التمثيل «المشبهة»، وهم وسط في باب أفعال الله تعالىٰ بين «القدرية»، «والجبرية»، وفي باب وعيد الله بين «المرجئة»، وبين «الوعيدية» من «القدرية» وغيرهم، وفي باب الإيمان والدين بين «الحرورية»، «والمعتزلة»، وبين «المرجئة»، «والجهمية»، وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين «الروافض»، وبين «الخوارج». الواسطية، (ص: ٨٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ٤٤٤-٤٤٥، شفاء العليل، (ص: ٤٩).

«وهذا هو الواقعُ في نفس الأمر، فإنَّ أدلَّة الحقِّ لا تتعارضُ، والحقُّ يُصدِّقُ بعضُه بعضا، ويضيقُ هذا المختصرُ عن ذكر أدِلَّة الفريقين، ولكنَّها تتكافأُ وتَتَساقطُ، ويُستفاد مِن دليلِ كُلِّ فريقٍ بطلانُ قولِ الآخرين، ولكن أذكرُ شيئا ممَّا استدلَّ به كلٌّ من الفريقين، ثُمَّ أبيِّن أنَّه لا يدلُّ علىٰ ما استدَلَّ عليه من الباطل.

فمما استدلَّت به الجبريَّة، قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فنفىٰ الله عن نبيِّه الرَّميَ، وأثبته لنفسِه سبحانه، فدلَّ علىٰ أنَّه لا صُنع للعبد. قالوا: والجزاءُ غيرُ مرتَّبٍ علىٰ الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لنْ يدخُلَ أحدٌ الجنَّة بعملِه، قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمَّدنيَ اللهُ برحمةٍ منه وفضلٍ»[(١)].

الذي يسمعُ هذا القدر ولا يفهمُه الفهمَ الصحيح، ولا يضُمُّ إليه النُّصوصَ الأخرىٰ قد ينخدعُ بكلامِهم، لكن بالنظر إلىٰ قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] نرىٰ أنَّه نفىٰ الرميَ وأثبته في الوقت نفسِه، والجمعُ بين النفي والإثبات يكونُ بحمل أحدهما علىٰ حالة، والآخر علىٰ حالة أخرىٰ، نظيرُه قولك: «ما صلَّيت إذ صليت» فهذا الكلام لا يصلح قوله إلا علىٰ حمل المنفيِّ فيه علىٰ حالة، وحمل المثبَتِ علىٰ حالة، وفي حديث النبي ﷺ: «ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تصلِّ»[(٢)]، فالصحابي المأمورُ صلَّىٰ في الظاهر، لكن النبي ﷺ نفىٰ عنه الصلاة المجزئة المسقِطة للطلب، وهنا نفىٰ الرمي وأثبته، فيُحمل الرميُ الأوَّل علىٰ الإصابة، والرمي الثاني علىٰ الحذف، فالذي رمىٰ الحجر هو الشخصُ، والإصابة من الله ﷻ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ وعلىٰ هذا يكون تفسير الآية هكذا: وما أصبت إذا

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٠٢.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٧٩٣) ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

حذفت الحجر، ولكن الله ﷻ أصاب(١).

«ومِمَّا استدلَّ به القدريَّةُ، قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون١٤]» قالوا: الله خالق، والعباد خالقون، لكن الله ﷻ هو أحسن هؤلاء الخالقين، وبهذا أثبتُوا مع الله خالِقين.

«قالوا: والجزاءُ مرتَّبٌ علىٰ الأعمال ترتيبَ العِوضِ» قالوا عكس ما قاله أولئك من أنَّ الجزاء غيرُ مرتَّبٍ علىٰ الأعمال، بدليل: «لن يدخُلَ أحدٌ الجنَّةَ بعملِه».

«كما قال تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ١٧]، [الْأَحْقَافِ: ١٤]، [الْوَاقِعَةِ: ٢٤]. ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الزُّخْرُفِ: ٧٢]، ونحو ذلك».

استدلَّت القدرية لما قالوه بهاتين الآيتين -أيضا-، مع أنَّ الجمع ممكنٌ بينهما وبين الحديث الذي استدلَّ به الجبرية لقولهم، فالنفي في قوله: «لن يدخل أحد الجنة بعمله» يُحملُ علىٰ أنَّه لا يدخل الجنة بعمله ابتداءً واستحقاقًا؛ بل يدخلها هذا بفضل الله ورحمته، وأما المنازل التي تُورَث في الجنَّة؛ فإنَّها علىٰ حسب الأعمال، وبسببِ هذه الأعمال(٢).

«فأمَّا ما استدلت به الجبريَّة من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فهو دليلٌ عليهم، لأنَّه تعالىٰ أثبت لرسوله ﷺ رميًا بقوله: ﴿إِذۡ رَمَيۡتَ﴾» أي بعد أن نفاه عنه: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ﴾، وهؤلاء يقولون: لا رمي للمخلوق، إنما هو يتحرَّك كما يتحرَّك لو كان مرتعشًا، لكن هل حركة المرتعش كحركة هذا

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة، ٥/ ١٧٠، زاد المسير، ٢/ ١٩٦، تفسير القاسمي، ٥/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية، ١/ ١٥١، حادي الأرواح، (ص: ٨٨)، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد، ٢/ ٥٩٩.

الذي يقصد الهدف ويصيبه أو يقع قريبًا منه؟! وهل إذا وُضع بيد المرتعش حجر استطاع تصويبه نحو الجهة المرادة كما يفعل غيرُ المرتعش؟! هؤلاء لا يفرقون بين حركة هذا وهذا، وقولهم هذا لا يقبله عاقل؛ لأنَّ هذه أمور مدرَكة عند الناس قاطبةً كِبارهم وصغارهم، عُقلائهم ومجانينهم، ومع ذلك فإنَّ الرازيَّ يقول مثل هذا الكلام(١).

«فعُلم أنَّ المثبَت غيرُ المنفِيِّ، وذلك أنَّ الرَّمْيَ له ابتداء وانتهاء: فابتداؤُه الحذفُ، وانتهاؤُه الإصابة، وكلٌّ منهما يُسمَّىٰ رميًا، فالمعنىٰ حينئذٍ -والله تعالىٰ أعلم-: وما أصبتَ إذ حذفت، ولكنَّ الله أصاب»(٢).

وكذلك في قوله ﷺ: «**كما يمرق السهم من الرميَّة**»(٣)، الرميَّةُ ما يُرمىٰ ويُصابُ

(١) قال في تفسيره مفاتيح الغيب، ١٥/ ٤٦٦، عند تفسيره هذه الآية: «قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ أثبت كونه عليه السلام راميا، ونفىٰ عنه كونه راميا، فوجب حمله علىٰ أنه رماه كسبا وما رماه خلقا»، ومعنىٰ الكسب عندهم كما في أم البراهين، (ص: ٤٥): «مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير»، يعني: أنَّه لا مؤثِّر إلا اللهُ وحدهُ، ولا يوجدُ تأثيرٌ للأسبابِ في مسبباتها! وكلامُهم هذا يُفضي إلىٰ القول بتكليف العاجز، وأن الإنسان مضطرٌ في صورة مختار».

(٢) قال ابن القيم: «هذه الآية نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه ﷺ مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفىٰ عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا: قوله في الآية نفسها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ثم قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأخبره: أنه وحده هو الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصىٰ إلىٰ أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسبابا ظاهرة، كدفع المشركين، وتولىٰ دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافا إليه وبه، وهو خير الناصرين». مدارج السالكين، ٣/ ٣٩٥.

(٣) هذا طرفٌ من الحديث الوارد في وصف الخوارج عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، أو صيامكم مع صيامهم، =

بالسَّهم، فالهدف الذي أُصيب رميَّة بمعنىٰ: مصابة، فكذلك هُنا الرَّميُ في الموضع الثاني، بمعنىٰ: الإصابة، وليس الحذف.

«وإلَّا فطردُ قولهم: وما صليت إذ صليت، ولكن الله صلَّىٰ! وما صُمت إذ صُمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت! وفسادُ هذا ظاهرٌ»؛ لأنَّه علىٰ طردِ قولهم أن كلَّ الأعمال تُنسب إلىٰ الله تعالىٰ، حسنها وقبيحها، عباداتها وفواحشها، ويعتبر العبدُ مجرَّد آلة، وأنَّ أفعالَه كلَّها في الحقيقة أفعالُ الله؛ والعِياذ بالله من ذلك.

[ترتيب الجزاء على الأعمال]

«وأمَّا ترتُّب الجزاء علىٰ الأعمال؛ فقد ضلَّت فيه الجبريَّة والقدريَّة»؛ لأن الجبرية تقول: إن الناس مثل الآلات، لا يلحقهم لومٌ بسبب أعمالهم، فلو أنَّ شخصًا دهس إنسانًا بسيارته، فإنَّه علىٰ قولهم يمكنُه أن يقول لأولياء المقتول: لم أفعل شيئًا، السيارة هي التي دهسته. لكن هل سيقبل منه هذا الاعتذار، وهل سيُصدَّق فيما قال؟ لنْ يُصدَّق؛ لأنَّ السيارة ليست لها إرادة ولا حرية ولا اختيار؛ بل كلُّ ذلك إلىٰ قائدها، فقائدها هو الملوم، ثم هل يرضىٰ هؤلاء بمثل هذا المنطق إذا كان المقتول منهم؟؛ بل لو ضُرِب أحدهم، ثم قال له الضارب: هذا الضرب كان مكتوبا ومقدرا عليك، وأنا مجرد آلة، هل سيقبل منه هذا؟! قطعًا لا.

= أو أعمالكم مع أعمالهم، يقرؤون القرآن، ولا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، تنظر في النصل، فلا ترىٰ شيئًا، وتنظر في القدح، فلا ترىٰ شيئًا، وتنظر في الريش، فلا ترىٰ شيئا، وتتمارىٰ في الفوق»، أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب قول الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٖ صَرۡصَرٍ﴾، (٣٣٤٤)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤)، وأبو داود، (٤٧٦٤)، والنسائي، (٢٥٧٨)، وابن ماجه، (١٦٩). وجاء من حديث علي بن أبي طالب، وسهل بن حنيف، وابن مسعود رضي الله عنهم.

«وهدىٰ الله أهلَ السُّنَّة، وله الحمد والمنَّة، فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفيُّ في قوله ﷺ: «لن يدخل الجنة أحد بعمله» باءُ العِوض، وهو أن يكون العملُ كالثَّمن لدخُول الرجل إلىٰ الجنَّة، كما زعمت المعتزِلة أنَّ العامل يستحقُّ دخول الجنة علىٰ ربِّه بعملِه»، يعني: أن المعتزلةَ تُوجِبُ علىٰ الله ﷻ مجازاة المُحسنِ بإحسانه؛ لأنَّ الباء عندهم باء عوض واستحقاق، مثل ما تستَوجِبُ السِّلعةَ إذا بذَلتَ الثَّمن، وعندئذٍ لا يستطيعُ البائعُ أن يقول لك: ثمنُك هذا ليس عوضًا عن السِّلعة؛ بل إعطائِي لك إيَّاها فضلٌ مني أتفضَّل به عليك، وإنْ تبادلنا الثَّمن؛ بل ما جرىٰ بينهما معاوضة.

ولكنَّ الله ﷻ خلَق العباد، وله التصرُّفُ التَّامُّ في خلقه، وله الفضل عليهم، أغدق عليهم الخيرات، وأسْبغَ عليهم من سوابغ النعم، ووعدهم بأن يُثيب المطيع، ويعاقب العاصي من غير وجوب كما تقوله المعتزلة، فطردًا لرأيهم الفاسِد في الإيجاب علىٰ الله ﷻ قالوا: إنَّ دخول الجنة معاوضة لعملهم.

«بل ذلك برحمة الله وفضلِه، والباء التي في قوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ونحوها باء السَّبب؛ أي: بسببِ عملكم، والله تعالىٰ هو خالقُ الأسباب والمسبِّبات، فرجَع الكلُّ إلىٰ محْضِ فضل الله ورحمته[١]».

وأمَّا استدلالُ المعتزِلة بقوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ فمعنىٰ الآية: أحسنُ المصوِّرين المقدِّرين، والخلقُ يذكر ويراد به: التَّقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، [الزمر: ٦٢]؛ أي: الله خالقُ كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العِباد في عموم: (كلّ)».

قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون ١٤]، الخلقُ هنا بمعنىٰ التَّصوير

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٢٥٦، جامع الرسائل، (ص: ١٤٦-١٥٢)، حادي الأرواح، (ص: ٦١).

والتقدير، فالخالق يصوِّرُ ويُقدِّر، وكذلك المخلوق، فمثلًا الصور التي لها ظلٌّ كالتماثيل، أو تلك التي تصور علىٰ الأوراق والجدران كالرُّسوم ونحوها صوّرها وقدرها الإنسان، وفاعل مثل هذا يقال له: إنَّه مصور، وإنَّه خلَق هذه الصُّورة؛ وفي الحديث أنَّه يُقال للمصوِّرين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتُم**»(١)، فهو من هذه الحيثية خالِقٌ ومقدِّرٌ ومصوِّرٌ، لكن هل خلقُه كخلق الله ﷻ؟

كلا، لا يمكنُ أن يخلق كخلق الله، وما يصنعه لا روح فيه، كل ما في الأمر أنَّه يُقدِّر ويُصوِّر ويضبطُ بأدواتٍ هي من خلق الله، وقد يضاهِي خلقَ الله من وجهٍ؛ لذا جاء التشديدُ في أمرِ التَّصوير؛ لأنَّه مُضاهاةٌ ومُحاكاةٌ لخلقِ الله(٢)، لكن العبرة بالرُّوح؛ والمصوِّرُ لا يستطيعُ أن ينفخ الرُّوحَ فيما صوَّره وخلقَه.

[تناقض المعتزلة في إخراج أفعال العباد من خلق الله]

«وما أفسدَ قولهم في إدخال كلام الله تعالىٰ في عموم: (كل)، الذي هو صِفة من صفاتِه، يستحيلُ عليه أن يكون مخلوقا! وأخرجُوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عُموم: (كل)!».

قالوا: كلام الله داخل في عُموم «كل» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنَّ القرآن شيءٌ من الأشياء، فجعلوا كلامَ الله مخلوقًا كسائر المخلوقات، وعلىٰ العكس من ذلك أخرجوا أفعالهم من عُموم «كل»، فقالوا:

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، (٢١٠٥)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٦٢)، وابن ماجه، (٢١٥١)، من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂.

(٢) إشارة إلىٰ بعض ألفاظ حديث عائشة ﵂ الذي تقدَّم تخريجه قريبا، جاء في بعض ألفاظه: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة، الذين يشبهون بخلق الله»، أخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٥٧)، من حديثها.

أفعالنا نستقل بها ونفعلها ونخلُقها، فجعلوها مخلوقةً للإنسان، لا مخلوقةً لله ﷻ، فهم أرادوا أن يفرُّوا بمقالتِهم من لوازِم الجبر، فوقعوا في شرٍّ مما فرُّوا منه.

«وهل يدخل في عُموم: (كل) إلا ما هُو مخلوق؟ فذاتُه المقدَّسة وصفاتُه غير داخلة في هذا العُموم، ودخل سائرُ المخلوقات في عُمومها.

وكذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات٩٦]، ولا نقول؛ لأنَّ «ما» مصدرية؛ أي: خلقَكم وعمَلكم؛ إذ سياق الآية يأباه؛ لأنَّ إبراهيمَ عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادة المنحُوتِ، لا النَّحت، والآية تدلُّ علىٰ أنَّ المنحوتَ مخلوقٌ لله تعالىٰ، وهو ما صار منحُوتا إلا بفعلِهم، فيكون ما هو من آثارِ فعلِهم مخلوقًا لله تعالىٰ، ولو لم يكن النَّحتُ مخلوقًا لله تعالىٰ لم يكن المنحُوتُ مخلوقا له؛ بل الخشبُ أو الحجَر لا غير».

نحتُ هذه الأوثان والأصنام من عملهم، ينحتونه إما من حجارة أو من خشب أو من ذهب، فهذه الأوثان والأصنام من عملهم، وهي داخلةٌ في قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فإذا كان ما عملتْه أيديهم مخلوقًا للهِ تعالىٰ، ففعلُهم مخلوقٌ للهِ تعالىٰ -أيضا-.

[احتجاج المعتزلة والجبرية بالعلم الضروري]

«وذكَر أبو الحُسين البصريُّ إمامُ المتأخِّرين[1] من المعتزِلة: أنَّ العلمَ بأنَّ العبدَ يُحدِثُ فعلَه ضروريٌّ، وذكر الرازيُّ أنَّ افتقارَ الفعلِ المحدَث الممكن إلىٰ مرجِّح

(١) هو: محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري، شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف الكلامية، توفي سنة (٤٣٦هـ)، من تصانيفه: «المعتمد في أصول الفقه»، و«تصفح الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»، وغيرها. ينظر: تاريخ بغداد، ٣/ ١٠٠، ووفيات الأعيان، ٤/ ٢٧١، وسير أعلام النبلاء، ١٧/ ٥٨٧.

يجِبُ وجودُه عنده، ويمتنعُ عند عدمه ضَرُوريٌّ»(١).

أبو الحسين البصري يمثل المعتزلة القدرية، والرازيُّ يمثل الجبرية، وقولاهما في المسألة متقابلان.

«وكلاهُما صادقٌ فيما ذكره من العلمِ الضروريِّ، ثُم ادِّعاءُ كلٍّ منهما أنَّ هذا العلم الضروريَّ يُبطل ما ادَّعاه الآخر من الضرورة غيرُ مسلَّم».

هذا مِن تَقابل الأدلَّة التي يستدلُّون بها، من حيثُ النظر، كلُّ واحدٍ منهما يستدلُّ بالعلم الضروريِّ الذي يجب تصديقُه والالتزامُ بمفادِه، وكل واحد يدعي أنَّ علمه علمٌ ضروري، والعلم الضروريُّ هو العلمُ الذي تستسلمُ له النَّفسُ بمجرَّد سَماعه ولا تستطيعُ إنكارَه ألبتَّة(٢)، ونحنُ نستفيدُ من تقابل كلا النَّظرين كما استفدنا من تقابل النُّصوص التي استدلُّوا بها في الباب، فنستفيد من ادِّعاء أبي الحسين البصري في ردِّ ما يقابله من كلام الجبرية، ونستفيد من كلام أبي عبد الله الرازي في رد ما يقابله من كلام القدرية.

ويقرُبُ من هذا الاستفادةُ من الأقوال الشَّاذة في تقرير الحق، وذلك بضرب بعضِها ببعض، مثلًا، قال بعضُهم: إنَّ التكبير المقيد(٣) بدعة، وأُشِيع هذا

(١) الكلام في هذه الفقرة وما بعدها نقله عن شيخ الإسلام. ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٦/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) قال في الورقات، (ص: ٩): «العلم الضروريُّ ما لم يقع عن نظرٍ واستدلالٍ، كالعلم الواقع بإحدىٰ الحواس الخمس، التي هي: السَّمع، والبصر، والشمُّ، والذَّوق، واللَّمس، أو التواتر»، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ٧٠: «والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنُه معه الانفكاكُ عنه، هذا حدُّ القاضِي أبي بكر بن الطيِّب وغيرِه».

(٣) التكبير المقيد: هو التكبير الذي يُؤتىٰ به في أدبار الصلوات، ويبدأ من صلاة الفجر يوم عرفة إلىٰ آخر أيام التشريق. قيل للإمام أحمد: «بأي حديث تذهب إلىٰ التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلىٰ آخر أيام التشريق؟ قال: لإجماع عمر، وعلي، وابن عباس» رضي الله عنهم. ينظر: الشرح الكبير علىٰ المقنع، ٥/ ٣٧٢، الروض المربع، (ص: ١٦٤)، منار السبيل، (١/ ١٥٤).

في الأيَّام الأخيرة.

وبالغ الحسن البصري فقال: المسبوق يكبر مع الإمام والمأمومين التكبير المقيَّد، ثم يأتي بما سُبق به(١).

فيُضربُ هذا بهذا، والقول الوسط عند أهل العلم: أنَّ التكبير المقيد ثابت عن سلف هذه الأمة، وهو عمل متوارَث من السَّلف إلىٰ الخلف(٢).

وفي مسألة تجاوز الميقات بغير إحرام، يقول سعيد بن جبير: من تجاوز الميقات بغير إحرام فلا حجَّ له(٣)، ويقابلُه قولٌ عطاء والنخعي: من تجاوز الميقات لا شيء عليه(٤).

وفيمن ترك الصلاة عمدًا حتَّىٰ خرج وقتها، يقولُ ابن حزم: إنَّه لا يقضي بالإجماع(٥). لكن نُقل الإجماع علىٰ أنَّ من ترك الصلاة حتَّىٰ خرج وقتها أنَّه يجبُ عليه القضاء(٦)، ومعنىٰ هذا أنَّ علينا ألَّا نُهدر الأقوال الأخرىٰ، وقد ظهرت فتاوىٰ

(١) أخرجه عبد الرزاق، (٣٥٣٧)، وابن أبي شيبة، (٥٨٢٤)، بإسنادٍ صحيح عن الحسن.
(٢) قال النووي في المجموع، ٥/ ٣٢: «وأما التكبير المقيد؛ فيشرع في عيد الأضحىٰ بلا خلاف؛ لإجماع الأمة». وقال ابن رجب في الفتح ٩/ ٢٢: «اتفق العلماء علىٰ أنه يُشرع التكبير عقيب الصلوات في هذه الأيام في الجُملة، وليس فيه حديث مرفوع صحيح؛ بل إنَّما فيه آثارٌ عن الصَّحابة ومن بعدهم، وعمل المسلمين عليه. وهذا ممَّا يدلُّ علىٰ أنَّ بعض ما أجمعت الأُمَّةُ عليه، لم ينقل إلينا فيه نص صريح عن النبي ﷺ؛ بل يكتفىٰ بالعمل به».
(٣) ينظر: المحلىٰ بالآثار، ٥/ ٥٧، المغني لابن قدامة، ٣/ ٢٥٥، الشرح الكبير، ٨/ ١٢٦.
(٤) أخرجه ابن حزم في المحلىٰ ٥/ ٧٥، وينظر: التمهيد ١٥/ ١٤٩، وفتح الباري ٣/ ٣٨٧.
(٥) قال رحمه الله: «والأمَّة -أيضا- كلها مجمعة علىٰ القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها، فصح فوتها بإجماع متيقن، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها؛ لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا، فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبدا». المحلىٰ، ٢/ ١٢.
(٦) قال ابن قدامة: «ولا نعلم بين المسلمين خلافا في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدا لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام». المغني، ٢/ ٣٣٢.

تقول: من ضبط المنبِّه علىٰ وقت الدَّوام وهو بعد خروج وقت صلاة الفجر؛ كفر، ولا يلزمُه القضَاء[١].

والقولُ الوسطُ أنَّه آثم وعلىٰ خطرٍ عظيم، لكن يلزمُه القضاء؛ لأنَّه لم يخرجْ من الإسلام بهذا إلا علىٰ قول ابن حزم ومن يقول بقوله.

فهذه الأقوال الشاذَّة يستفاد منها التقريب، نلمُّ هذا إلىٰ هذا، ونخرُج بالقولِ الوسَط، والغالبُ في أحكام الشَّريعة أنَّ الحقَّ مع الوسطِ، وصفةُ الشَّريعة أنَّها وسَطٌ، قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة ١٤٣].

وهنا لما ادَّعىٰ أحدُهما العلم الضروريَّ الذي يؤيِّد مذهبه، والثاني ادَّعىٰ العلم الضروريَّ الذي يؤيِّد مذهبه، فإنَّنا نقولُ في دعواهم هذه مثل ما قلنا في استدلالهم بالآيات والأحاديث.

«ثُم ادِّعاءُ كلٍّ منهما أنَّ هذا العلم الضروريَّ يُبطل ما ادَّعاه الآخر من الضرورة غيرُ مسلَّم»؛ لأنَّه لا يمكن أن يتقابل قطعيَّان؛ فالعلم الضروريُّ ملزِمٌ تُصدِّقُه النُّفوس بمجرَّد سَماعه، ولا يضادّه علم ضروري آخرُ بمستواه أبدًا.

«بل كلاهما صادقٌ فيما ادَّعاه من العلم الضَّروريِّ» كلاهُما صادق مع انفكاك الجهة، بحمل هذا علىٰ وجه، وحمل الآخر علىٰ وجهٍ مخالف له، أمَّا مع اتحاد الجهة؛ فلا يمكن أن يكون كلاهما صادقين، ولهذا نظائر حين ترد الأدلة علىٰ مورد واحد وتتعارض، فلا يمكن أن تكون متعارضة من كلِّ وجه؛ بل لابدَّ أن يُحمل بعضُها علىٰ وجه، ويُحمل البعض الآخر علىٰ وجه آخر، فيكون هناك انفكاك في الجهة، فيصِحّ التصوُّر، بخلافِ ما إذا تواردت علىٰ شيء واحد.

---

(١) أفتىٰ به الشيخ ابن باز ﷺ. ينظر: مجموع فتاوىٰ ابن باز، ١٠/ ٣٧٤.

«وإنَّما وقع غلطُه في إنكارِه ما مع الآخر من الحقِّ، فإنه لا منافاة بين كون العبد محدِثا لفعلِه، وكون هذا الإحداث وجَب وجودُه بمشيئة الله تعالىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧- ٨]، فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ إثباتٌ للقدَر بقولِه: فألهمَها، وإثباتٌ لفعل العبدِ بإضافة الفجُور والتَّقوىٰ إلىٰ نفسه؛ ليعلم أنها هي الفاجرة والمتَّقية».

[سبب اختلاف الناس في خلق أفعال العباد]

«وقولُه بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩- ١٠]، إثباتٌ -أيضًا- لفعل العبد، ونظائرُ ذلك كثيرة»؛ لأنَّه أضيفت إليه التَّزكية، وأُضِيفت إليه التدسية.

«وهذه شُبهةٌ أُخرىٰ من شُبَه القوم التي فرَّقتْهم؛ بل مزَّقتْهم كُلَّ ممزَّق، وهي: أنَّهم قالوا: كيف يستقيمُ الحكمُ علىٰ قولكم بأنَّ الله يُعذِّبُ المكلَّفين علىٰ ذنوبهم وهو خلقَها فيهم؟ فأين العدْلُ في تعذيبِهم علىٰ ما هو خالِقه وفاعِله فيهم؟

وهذا السؤال لم يزل مطروقًا في العالم علىٰ ألسنة النَّاس، وكلٌّ منهم يتكلَّم في جوابه بحسب علمِه ومعرفته، وعنه تفرَّقت بهم الطرُق: فطائفةٌ أخرجتْ أفعالهم عن قُدرةِ الله تعالىٰ» وهي القدرية والمعتزلة، «وطائفةٌ أنكرتْ الحُكم والتَّعلِيل، وسَدَّت بابَ السُّؤال» وهي الجبرية، كما تقدَّم، «وطائفةٌ أثبتتْ كسْبًا لا يُعقل: جعلت الثَّواب والعِقاب عليه، وطائفةٌ التزمتْ لأجلِه وقوعَ مقدُورٍ بين قادرين، ومفعولٍ بين فاعلَين»[1] يريدون بالقادرَين والفاعلَين الخالق والمخلوق، وأن القدرة كما تكون من الخالق تكون من المخلوق، والفعل كما يكون من الخالق

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، (ص: ٢٤١-٢٤٤)، مجموع الفتاوىٰ، ١٤/ ٣٣١-٣٣٧.

يكون من المخلوق

«وطائفةٌ التزَمَتْ الجبرَ، وأنَّ الله يُعذِّبهم علىٰ ما لا يقدِرُون عليه.

وهذا السؤال هو الذي أوجبَ التفرُّقَ والاختلاف.

والجوابُ الصَّحيحُ عنه أن يُقال: إنَّ ما يُبتلىٰ به العبدُ من الذُّنوب الوجوديَّة، وإن كانت خلقًا لله تعالىٰ، فهي عُقوبةٌ له علىٰ ذُنوبٍ قبلها، فالذنب يكسبُ الذَّنبَ، ومِن عقاب السيِّئة السيِّئةُ بعدها، فالذُّنوب كالأمراض التي يُورِثُ بعضُها بعضًا.

يَبقىٰ أن يُقال: فالكلامُ في الذَّنبِ الأوَّلِ الجالِبِ لما بعده من الذُّنوب، يقال: هو عُقوبةٌ -أيضًا- علىٰ عدم فِعل ما خُلِق له وفُطِر عليه».

جاء في الأثر عن بعضِ السَّلف أنَّ الحسنَة تدعو أختها، فيوفَّق عاملُ الحسنة إلىٰ حسنة أخرىٰ، ويجازَىٰ بحسنتِه بتيسير حسنةٍ أخرىٰ، والسيئة تدعو أختها كذلك، فالعاصي والمسيء علىٰ عكس المحسن، يُعاقَب بمعصية أخرىٰ إذا أصرَّ عليها ولم يتُبْ منها[1].

«فإنَّ الله سبحانه خلقَه لعبادتِه وحدَه لا شريك له، وفطَره علىٰ محبَّتِه، وتألُّهه والإنابة إليه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، فلما لم يفعلْ ما خُلق له وفُطر عليه، من محبَّة الله وعُبوديَّته، والإنابة إليه، عُوقب علىٰ ذلك بأنْ زَيَّن له الشَّيطانُ ما يفعلُه من الشِّرك والمعاصي، فإنَّه صادفَ قلبًا خاليًا قابِلا للخيرِ والشرِّ، ولو كان فيه الخيرُ الذي يمنعُ ضِدَّه لم يتمكَّنْ منه الشرُّ، كما قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ

---

(١) جاء هذا المعنىٰ عن بعض السلف، قال ابن كثير في تفسيره، ٢/١٤٦: «قال بعض السلف: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من جزاء السيئة السيئة بعدها».

﴿عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]»، ولذلك نجدُ المطيعَ من بداية عُمره علىٰ وتيرة واحدة، نجدُه يحيا حياةً مستقرة، لا يكون يومًا فاسقًا ويومًا تقيًّا صالحًا، ويومًا هكذا ويومًا كذا، لا نجدُ مثل هذا النوع؛ بل نجدُ الصالحَ التقيَّ علىٰ صراطِ الله المستقيم إلىٰ أن يُموتَ بتوفيق الله ﷻ، لا بقوَّتِه ولا بقدرتِه ولا بحِيلته، إذْ لا حول ولا قوَّة إلا بالله، ولا نجدُ من في عقله خللٌ أن يكون يومًا من أتقىٰ النَّاس ويومًا من أفسقِ النَّاس! فمثل هذا لا يحصُل أبدًا، فالذي يعمل الصالحات يُوفَّقُ للصالحات، والذي يعلم الجرائم والمُنكرات يُعاقَب بمثلها.

«وقال إبليسُ: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾».

قد يقول قائل: إنَّه قد يعمل العملَ الصَّالح العُقود والسِّنين الطَّويلة ثُم يختم له بغير ذلك، أو العكس، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**وإنَّ أحدَكم ليعملُ بعمل أهل الجنَّة ثُمَّ ما يكون بينه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبِقُ عليه الكتاب، فيعملُ بعَملِ أهلِ النَّار فيدخلها**»[(١)]، والجوابُ أنَّ هذا الإطلاق قُيِّد في لفظٍ آخر للحديث بقيدٍ يدفع هذا الإشكال، فقد جاء أنَّه يعمل بعمل أهل الجنَّة فيما يبدُو للناس[(٢)]، وهذا في الغالب حالة من يكونُ في نيته خلل، وفي قلبه دغل.

«وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤١ - ٤٢]. والإخلاصُ: خلوصُ القلب من تألُّه ما سِوىٰ الله تعالىٰ وإرادتِه ومحبَّته، فخلص لله، فلم يتمكَّن منه الشَّيطان، وأمَّا إذا صادفَهُ فارغًا من ذلك، تمكَّنَ منه بحسبِ فراغه، فيكون جعله مذنبًا مسيئًا في هذه الحال عقوبةً له علىٰ عدم هذا الإخلاص، وهي محْضُ العدل».

---

(١) تقدم تخريجه، ١/ ٤٤١.
(٢) تقدَّم تخريجه، ١/ ٤٤٠.

[هل الترك فعل؟]

«فإنْ قُلت: فذلك العدمُ مَنْ خلقه فيه؟ قيل: هذا سُؤالٌ فاسِدٌ، فإنَّ العدَم كاسمه، لا يفتَقِرُ إلىٰ تعلق التكوين والإحداثِ به، فإن عدَم الفعل ليس أمرًا وجوديًّا حتَّىٰ يُضاف إلىٰ الفاعل؛ بل هو شرٌّ محضٌ، والشرُّ ليس إلىٰ الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لبَّيكَ وسَعديك، والخيرُ كلُّه بيديك، والشرُّ ليس إليك»[(١)]، وكذا في حديث الشَّفاعة يوم القِيامة حين يقولُ له الله: يا محمد، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك[(٢)]».

يختلفُ أهل العلم في الترك، هل هو من ضمن الأفعال والأعمال، فيدخل في حديث: «**إنَّما الأعمال بالنيات**»[(٣)]، أو هو ليس بشيء، فلا يُحكم له ولا عليه بشيء، ولكن قول القائل من الصَّحابة وهم يبنُون المسجد مع النبيِّ ﷺ:

لإنْ قعـــدْنا والنبـــيُّ يعمــــلُ ... فـــذاك منَّـــا العمـــلُ المضـــلل[(٤)]

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، وأبو داود، (٧٦٠)، والترمذي، (٣٤٢٢)، والنسائي، (٨٩٧)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود الطيالسي، (٤١٤)، وابن أبي عاصم، (٧٨٩)، وابن أبي شيبة، (٣٤٨٠٠)، والبزار، (٢٩٢٦)، والطبراني في الأوسط، (١٠٥٨)، والحاكم، (٣٣٨٤)، كلهم من طرقٍ عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حُذيفة رضي الله عنه قال: «يجمع الناس في صعيد واحد، ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، فينادي مناد: يا محمد، علىٰ رؤوس الأولين والآخرين، فيقول ﷺ: «لبيك وسعديك، والخير بيديك، والشر ليس إليك، والمهدي من هديت، تباركت ربنا وتعاليت»، قال حذيفة: «فذلك المقام المحمود»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٧)، من حديث عُمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) البيت أنشده بعضُ الأنصار، ذكره في سيرة ابن هشام، ٢/ ١١٤، والبدء والتاريخ لابن طاهر، ٤/ ٨٦، والروض الأنف للسهيلي، ٤/ ١٦٠، ونهاية الأرب للنويري، ١٦/ ٣٤٤، وطبقات الشافعية للسبكي، ١/ ١٠٢، والبداية والنهاية لابن كثير، ٤/ ٥٣٥.

سمَّىٰ قائلُه التركَ عملًا، ولا شك أنَّه عزيمةٌ وهمٌّ للقلب علىٰ عدم الفعل وعلىٰ التَّرك، فمن هذه الحيثية لا شك أنه يُضاف إليه، لكن -أيضًا- الترك هذا عقوبة كالفعل، فكما أنَّ فعل السيئة عقوبة علىٰ سيئة أخرىٰ، كذلك الترك والقُعود عن الحسنة عقوبة لسيئة أخرىٰ ومعاقبةٌ لترك قبله، فالذين قعدوا عن الجهاد في غزوة تبوك مثلًا، لا شك أنهم عُوتبوا وهُجِروا وتِيب عليهم بعد ذلك(١)، فالمقصود أنَّ التاركَ مؤاخذ؛ ولذلك فإن تاركَ الطاعات يُؤاخَذ علىٰ تركها، فترك العمل عُقوبة، وإن كان كلامُ الشَّارح له من يقول به، وأنَّ العدم لا يُنسب إليه من تعلق إرادة ولا غيرها، والمقصودُ العدم الذي هو في حالة ترك الخير، لا مطلق الترك.

«وقد أخبر الله تعالىٰ أنَّ تسليط الشَّيطان إنَّما هو علىٰ الذين يتولَّونه والذين هم به مشركون، فلما تولَّوه دون الله وأشرَكُوا به معه عُوقبوا علىٰ ذلك بتسليطِه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبةَ خُلوِّ القلب وفراغِه من الإخلاص، فإلهامُه البرَّ والتقوىٰ ثمرةُ هذا الإخلاص ونتيجتُه، وإلهامُ الفُجور عقوبةٌ علىٰ خلُوِّه من الإخلاص.

فإن قُلت: إن كان هذا التَّركُ أمرا وجوديًّا عاد السُّؤال جَذعًا، وإن كان أمرًا عدميًّا فكيف يُعاقب علىٰ العدَم المحضِ؟

قيل: ليس هنا تركٌ هو كفُّ النفس ومنعُها عمَّا تريده وتحُّبه، فهذا قد يقال: إنَّه أمر وجوديٌّ، وإنَّما هنا عدمٌ وخلوٌّ من أسباب الخير، وهذا العدمُ هو محضُ خُلوِّها ممَّا هو أنفع شيءٍ لها، والعُقوبة علىٰ الأمر العدميِّ هي بفعل السيئات،

(١) إشارة إلىٰ قصة الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك، وهم: مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية، وكعب بن مالك، وقد أخرج قصتهم البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول الله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾، (٤٤١٨)، ومسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، (٢٧٦٩).

لا بالعُقوبات التي تناله بعد إقامة الحُجَّة عليه بالرُّسُل، فلله فيه عقُوبتان:

إحداهما: جعلُه مذنبًا خاطئا، وهذه عقوبةُ عدم إخلاصه وإنابتِه وإقباله علىٰ الله، وهذه العقوبةُ قد لا يُحِسُّ بألمها ومضرَّتها، لموافقتِها شهوتَه وإرادتَه، وهي في الحقيقة من أعظم العُقُوبات».

كثيرٌ من النَّاسِ معاقَبٌ في قلبِه ومعذَّبٌ في حياتِه وهو لا يشعُر، ويظنُّ أنَّه من أحسنِ النَّاس حالًا، بينما مَن هُو دونه في المعِيشة وفي أمور الحياة الظَّاهرة بكثيرٍ، هو في الحقيقة أسعدُ منه، وهذا مشاهَد، نجدُ الطَّبقات الدُّنيا من النَّاس في الطرقات أكثرَ النَّاسِ ضحكًا، نراهم حين نذهب إلىٰ المسجد الحرام، وحين نرجع يتسولون النَّاس في الطرقات ويتكففون، يجلسون في حرارة الشمس علىٰ قرطاسة أو نحوها، ويأكلون ويشربون من بقايا طعام الناس وشرابهم وهم ضاحكون مسرورون.

وحصل أن مرَّ أحدُ أثرياء العالم في الحج علىٰ شخص نائم بالشمس علىٰ كرتون ثلاجة وضعه علىٰ الأرض، ونام عليه نومًا عميقًا، فقال: «والله، ما أتمنىٰ إلا مثل هذه النومة، أتقلَّب بالفِراش وما يتيسر لي النوم»، وهو من الباذلين في وجوه الخير، فكيف بمن يبذلون في وجوه الشرِّ ويدعمون الشر؟ والله تعالىٰ يقول: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ [الأنفال: ٣٦]، فالله حكيم عليم، ولولا ما منحه للفقير من الخصال لمات حسرةً؛ فالفقير أُعطي أمورًا لم يعطها الغني، والغني أُعطي أمورًا لم يُعطَها الفقير، والله ﷻ وزّع الأرزاق والأخلاق والقدرات، وأنواعُ الطيبات موزعة في الناس كلهم.

«والثانية: العقوباتُ المؤلمة بعد فعلِه للسَّيِّئات، وقد قرنَ الله تعالىٰ بين هاتين العُقوبتين في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الأولىٰ، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾

[الأنعام: ٤٤]، فهذه العُقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنُهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحدهُ، من غير أن يخلُقَ ذلك في قلوبهم ويجعلَهم مخلصينَ له منِيبين إليه محبِّين له وحدَه، أم ذلك محْضُ جعلِه في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا؛ بل هو محضُ مِنَّتِه وفضلِه، وهو من أعْظم الخير الذي هو بيدِه، والخيرُ كلُّه في يديه، ولا يقدرُ أحدٌ أن يأخذَ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتَّقي من الشرِّ إلا ما وقاه».

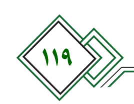
وليس لأحد حُجَّة علىٰ الله ﷻ؛ لأنَّه أرسل من أجله الرسل، وأنزل الكتب، وهدىٰ الناس إلىٰ الصِّراط ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، المقصود أنَّه ما ترك لأحد حجة، لكن هذا اختار، وذاك اختار، ولا يوجد ما يمنعه هذا وهذا مما اختاره أو سيختارُه، وما كتب عليه وما قدر عليه في الأزل في السَّابق هو موافق لما سيمشي عليه في حياته، من غير جبر أو إكراه، فالله ﷻ عالم أنَّه سوفَ يختارُ، فقدَّر عليه.

[هل عدم التوفيق ظلم؟]

«فإن قيل: فإذا لم يُخلق ذلك في قلوبهم ولم يُوفَّقُوا له، ولا سَبِيلَ لهم إليه بأنفسهم، عاد السُّؤالُ؟ وكان منعُهم منه ظلمًا، ولزمكم القولُ بأنَّ العدلَ هو تصرُّفُ المالك في مُلكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهُم يُسألون.

قيل: لا يكونُ سبحانه بمنعهم من ذلك ظالمًا، وإنما يكون المانعُ ظالمًا إذا منع غيرَه حقًّا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرَّمهُ الرَّبُّ علىٰ نفسه، وأوجب علىٰ نفسِه خلافه».

نذكرُ لهذه المسألة مثالا تقريبيا، وهو من جملة أمثلة تقريبية من تصرفات البشر تُذكرُ للتقريب والتوضيح، فالخالق لا يُشبه بالمخلوق بوجهٍ من الوجوه، تعالىٰ الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.



نقول: لو أن الشيخ مدح لطلابه كتابًا مناسبًا ونافعًا وقال لهم: احرصوا علىٰ اقتنائه وعلىٰ قراءته والإفادة منه، فخرج مجموعة من الطلاب قبل أن يُنهي الشيخ الكلام، وصاروا يتخبطون في المكتبات، فلم يجدوه، وبقيت مجموعة، فقال لهم الشيخ: الكتابُ في المكتبة الفلانية، فذهبوا إلىٰ المكتبة الفلانية واشتروه، وبقي من الطلاب تسعة أو عشرة عند الشيخ، فقال لهم الشيخ: عندي لكم نسخ، فهل يكون الشيخ ظالما للأولين؟ لم يظلمْهم، كلُّ ما هنالك أنَّه تفضَّل علىٰ النوع الثاني والثالث بزيادة فضل، مع بيانه للمجموعة الأولىٰ ما كان عليه أن يُبيِّنه لهم، من ذكر الكتاب، ومدحه وأهميَّة اقتنائه، ولو صبروا واختاروا البقاء؛ لأدركوا علىٰ أقلَّ الأحوال المكان الذي يُباع فيه، ويمكنُ أن يكون في الطلاب جماعة يقولون: ما لنا حاجة بالكتاب، لا نريده ولا نحتاجه، فلم يبحثوا عنه ولا رفعوا به رأسًا، وهؤلاء لم يُظلموا -أيضا-، بخلاف ما إذا قال: اصبروا واتركوا هؤلاء يخرجون، ثم أعلمكم عن شيء عندي، فيعلم الباقين بالكتاب النافع المذكور، ويَحْرم الخارجين من الاستفادة، ويكون حينئذٍ ظالما في حقِّهم، ولا يكون عادلا بين طلابه.

«وأما إذا منع غيره ما ليس بحقٍّ له؛ بل هو محْضُ فَضْله ومِنَّتِه عليه لم يكن ظالمًا بمنعِه، فمنعُ الحقِّ ظُلمٌ، ومنعُ الفضلِ والإحسان عَدْلٌ. وهو سبحانه العَدْلُ في منعِه، كما هو المُحسن المنَّان بعطائِه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحسانًا ورحمةً؛ فهلَّا كان العملُ له والغلبة، كما أنَّ رحمته تغلِبُ غضبَه؟»، الواقع أن أهل الجنة واحد من ألف، وفي هذا يقول ابن القيم:

يـا سـلعةَ الـرحمن لـيس ينالهـا ... في الألـــف إلا واحـــدٌ لا اثنـــان[١]

(١) ينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٣٥٤).

وفي الحديث: «أخرج بعث جهنم من ذريتك. فيقول: يا رب، كم أخرج؟ فيقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين»[(١)] فهل للألف إلا واحد حُجَّة علىٰ الله؟! هل ما بيَّن لهم الحقَّ مثل غيرهم؟!

«قيل: المقصودُ في هذا المقام بيانُ أنَّ هذه العُقوبة المترتِّبة علىٰ هذا المنع، والمنع المستلزِمُ للعُقوبة ليس بظُلمٍ؛ بل هو محضُ العدْل.

وهذا سؤالٌ عن الحِكمة التي أوجبت تقديمَ العدلِ علىٰ الفضل في بعض المَحالِّ، وهلَّا سَوَّىٰ بين العِباد في الفضل، وهذا السؤال حاصلُه: لِمَ تفضَّل علىٰ هذا، ولِمْ يتفضَّل علىٰ الآخر؟ وقد تولَّىٰ الله سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]، ولما سأله اليهودُ والنَّصارىٰ عن تخصيص هذه الأمة بأجرين وإعطائهم هم أجرا أجرا، قال: هل ظلمتُكم من حقكم شيئا؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء»[(٢)].

ذكر حديث المؤاجرة قبل البداية بالعمل، قال النبي ﷺ: «إنَّما مثلُكم ومثلُ من قبلَكُم كمثَل مَن استأجَر أجيرًا إلىٰ مُنتصَف النِّهار بدينارٍ، ثُمَّ استأجَرَ أجيرًا إلىٰ وقت العصْر بدينارٍ، ثُمَّ استأجَر أجيرًا من وقت العَصْرِ إلىٰ غُروب الشَّمسِ بدينارين، فاحتجَّ أهلُ الكتاب وقالوا: نحنُ أكثرُ عملًا وأقلُّ أجرًا» فهنا أخذ الأجير الأول الذي عمل إلىٰ منتصف النهار دينارا، وأخذ الأجير الثاني الذي عمل إلىٰ وقت العصر دينارا -أيضا-، لكن الأجير الذي عمل من العصر إلىٰ المغرب أخذ

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ١٢٦.
(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ١١١.

دينارين، فهل ظلم المستأجرُ الأجير الأول والثاني؟ لا، لم يبخسهما من حقِّهما شيئا؛ بل أعطىٰ كل واحدٍ منهما ما يستحقُّ من أجرة، فأدَّاها لهما كاملة.

«قال: فذلك فضلي أُوتيه من أشَاءُ، وليس في الحكمة إطْلاعُ كلِّ فردٍ من أفراد الناس علىٰ كمال حِكمته في عطائه ومنعه».

بل تقتضي الحكمةُ أحيانًا حجْبَ مثل هذه المعلومات عن كثيرٍ من الناس؛ لأنَّ القدر سرُّ الله في الخلق، وكثير من الناس لا يستوعب هذا الكلام، لكنه يستوعب الشبهة؛ لأنَّ الشبهة واضحة، ولا يستوعب الردَّ بالأدلة، ولذلك ضلَّ من ضل وهم أصحاب ذكاء خارقٍ وعقُول كبيرة، لكن مع ذلك لم يكتب الله لهم الهداية.

«بل إذا كشفَ اللهُ عن بصيرةِ العبد، حتَّىٰ أبصَر طرفًا يسيرا من حكمته في خلقه، وأمره وثوابِه وعقابِه، وتخصيصِه وحرمانه، وتأمَّل أحوالَ محالِّ ذلك، استدلَّ بما علمه علىٰ ما لم يعلمْه.

ولما استشكل أعداؤهُ المشركون هذا التخصيصَ، قالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾ قال تعالىٰ: مجيبا لهم: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، فتأمَّل هذا الجوابَ، ترَ في ضِمْنه أنَّه سُبحانه أعلم بالمحلِّ الذي يصلُحُ لغَرْسِ شَجرةِ النِّعمة فتثمرُ بالشُّكر، من المحلِّ الذي لا يصلُحُ لغرسِها، فلو غُرستْ فيه لم تُثْمر، فكان غرسُها هناك ضائعًا لا يليق بالحِكمة، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]»[١].

اشتهر لشيخِ الإسلام في مسألة القدر مؤلَّف عُرف بـ:«تائية القدر»، وهي أصلها سؤال من ذِمِّي يسأل شيخ الإسلام، فأجابه بنظم علىٰ زِنة نظمه[٢]، وشرحها الشيخ

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، (ص: ٢٤٤).
(٢) الكتابُ متداول ومطبوع مع الشرح وبدون الشرح.

عبد الرحمن بن السَّعدي[١] شرحًا مختصرًا، وهو مطبوع ضمن مجموعات كتب ورسائل الشيخ، ننقل هنا جزءًا من هذه التائية من الجزء الثامن لمجموع الفتاوىٰ، يقول شيخ الإسلام:

«سؤال عن القدر:

أورده أحد علماء الذميين فقال:

أَيَا عُلَمَاءَ الدِّينِ ذِمِّيُّ دِينِكُمْ ... تَحَيَّرَ دُلُّوهُ بِأَوْضَحِ حُجَّةٍ»[٢]

ليس بغريب أن يتحيَّر ذميٌّ؛ لأنَّ الأدلة الموضِّحة والمبينة التي عندنا في كتاب الله وسُنة نبيِّه ﷺ في هذه المسألة- خلتْ منها كتُبهم السماويَّة بعد ما اعتدت عليها يدُ التحريف والتغيير والتبديل، فمتأخرُوهم الذين لم يطلعوا علىٰ الكتب المُنزَّلة قبل تحريفها وتبديلها قد يحصُل عندهم شيء مثل ما حصل للسائل من الحيرة، وإذا وُجدت الحيرة فيمن ينتسب إلىٰ محمدٍ ﷺ وكتابُ الله القرآن مصونٌ من التحريف والتبديل والزيادة والنُّقصان، فلأن توجد الحيرة في أهل الكتب الأخرىٰ أولىٰ.

يقول:

إِذَا مَا قَضَىٰ رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ ... وَلَمْ يَرْضَهُ مِنِّي فَمَا وَجْهُ حِيلَتِي

هذا الشاعر غير مُعترف بأنه كافر؛ لأنَّه -علىٰ حدِّ زعمه- تابعٌ لموسىٰ أو عيسىٰ عليهما السلام، لذا قال: «إِذَا مَا قَضَىٰ رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ»، ونحن نعتقدُ أنَّ اليهود والنَّصارىٰ كُفَّارٌ، وعلىٰ هذا إجماع المسلمين، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة:١].

(١) شرح الشيخ ابن سعدي مطبوع باسم: «الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية».
(٢) ينظر: القصيدة التائية في القدر، (ص: ١٠١)، مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ٢٤٥.

قد يقول قائل: يحتملُ أن تكون «مِن» تبعيضية، فيكون المعنىٰ: بعض الذين كفروا من أهل الكتاب، لا كل أهل الكتاب.

نقول: لو كانت «مِن» داخلة علىٰ أهل الكتاب فقط، لأمكن أن يُقال هذا، لكنَّه عُطِفَ عليهم المشركون، والمشركون كفار كلهم بالاتفاق، فتكون حينئذٍ «مِن» بيانية؛ لأن العطف علىٰ نية تكرار العامل، فـ«مِن» هنا بيانية قطعًا، وليست تبعيضية، مع وجود أدلة أخرىٰ -أيضًا- تُصرِّح بكُفرهم، يقول:

«دَعَانِي وَسَدَّ الْبَابَ عَنِّي، فَهَلْ إِلَىٰ ... دُخُولِي سَبِيلٌ بَيِّنُوا لِي قَضِيَّتِي

قَضَىٰ بِضَلَالِي ثُمَّ قَالَ: ارْضَ بالقضا ... فَمَا أَنَا رَاضٍ بِاَلَّذِي فِيهِ شِقْوَتِي

فَإِنْ كُنْتُ بِالْمَقْضِيِّ يَا قَوْمُ رَاضِيًا ... فَرَبِّي لَا يَرْضَىٰ بِشُؤْمِ بَلِيَّتِي

فَهَلْ لِي رِضَا مَا لَيْسَ يَرْضَاهُ سيدي ... فَقَدْ حِرْتُ دُلُّونِي عَلَىٰ كَشْفِ حيرتي

إِذَا شَاءَ رَبِّي الْكُفْرَ مِنِّي مَشِيئَةً ... فَهَلْ أَنَا عَاصٍ فِي اتِّبَاعِ الْمَشِيئَةِ

وَهَلْ لِي اخْتِيَارٌ أَنْ أُخَالِفَ حُكْمَهُ ... فَبِاَللهِ فَاشْفُوا بِالْبَرَاهِينِ غُلَّتِي»

واليوم كثير من المثقفين الذين لا عناية ولا علاقة لهم بالعُلوم الشرعية يقنعون بما يسمعون، فلو يسمعون مثل هذا الكلام لربما دخلت الشبهة علىٰ بعضهم كما دخلت علىٰ كثير من المُبتدِعة.

«فأجاب شيخُ الإسلام الشيخ الإمام العالم العلامة أحمد ابن تيميَّة مرتجِلا:

الحمد لله ربِّ العالمين.

سُؤَالُكَ يَا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدٍ ... مُخَاصِمِ رَبِّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ

فَهَذَا سُؤَالٌ خَاصَمَ الْمَلَأَ الْعُلَا ... قَدِيمًا بِهِ إِبْلِيسُ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ»

ويقصد بالملأ العلا الملائكة.

«وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ عَلَىٰ أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحَفِيرَةِ»

إلىٰ آخر القصيدة، وهي طويلة جدًّا، تقعُ في عشر صفحات، وشرحها الشيخ ابن سعدي شرحًا مُختصرًا مُيسَّرًا ينتفع به طالب العلم[١].

وأوسعُ كتاب في القضاء والقدر هو: «شفاء العَليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن القيم[٢].

وقد مرَّ معنا في كلام شيخ الإسلام: «ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظَّام[٣]، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري».

تحدَّث الشهرستاني عن معنىٰ طفرة النظام في المسألة السادسة من ضمن المسائل التي خالف النظَّام فيها أصحابه ووافق الفلاسفة، قال: «وافق الفلاسفة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ، وأحدث القول بالطفرة لما ألزم مشي نملة علىٰ صخرة من طرف إلىٰ طرف أنها قطعت ما لا يتناهىٰ، فكيف يقطع ما يتناهىٰ ما لا يتناهىٰ؟ قال: تقطع بعضها بالمشي، وبعضها بالطفرة، وشبه ذلك بحبل شدَّ علىٰ خشبة معترضة وسط البئر، وطوله خمسون ذراعًا، وعليه دلو معلَّقٌ، وحبل طوله خمسون ذراعًا علق عليه معلاق، فيجر به الحبل المتوسط، فإنَّ الدلو يصل إلىٰ رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسُون ذراعا في زمانٍ واحد، وليس ذلك إلا أنَّ بعض القطع بالطَّفرة، ولم يعلم أنَّ الطفرة قطع مسافة -أيضا- موازية لمسافة، فالإلزام لا يندفع عنه، وإنما الفرق بين المشي والطفرة يرجع إلىٰ سرعة الزمان وبطئه»[٤].

(١) تقع هذه القصيدة في (١٢٥) بيتا حسب المطبوع.
(٢) الكتاب محقق مطبوع متداول.
(٣) ينظر: الصفدية، (١/ ١٥١)، درء تعارض العقل والنقل، ٣/ ٤٤٤.
(٤) الملل والنحل، ١/ ٥٥-٥٦.

ولابن حزم كلام حول طفرة النظام -أيضا-، وما أوردناه يُغني عنه في بيان أن الطفرة المذكورة لا حقيقة لها، والحمد لله الذي عافانا ممَّا ابتلاهم به[١].

أما أحوال أبي هاشم[٢]؛ فالمراد بها: المسألة التي تفرَّد بها أبو هاشم دون سائر المُعتزلة، من نفيه لصفات المعاني، فهو ينفي العلم والقدرة والإرادة، إلىٰ آخر صفات المعاني، ثمَّ يُثبِت كونه عالمًا قادرًا ومُريدًا، وفيه كلامٌ طويل[٣].

أما كسبُ الأشعريِّ؛ فالمراد به ما تذهبُ إليه الأشاعرة من إلغاء آثار السَّبب بالكليَّة، فهم يُنكرون الربط بين السبب والمسبب، وينكرون أن يكون شيء ما سببًا مؤثرًا في شيء آخر، والتفسير المستقر للكسب عندهم الآن، هو: أن الكسب «مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير»[٤].

[أنواع أفعال العباد]

«فإن قيل: إذا حكمتُم باستحالةِ الإيجاد من العبد، فإذن لا فعل للعبدِ أصلا؟ قيل: العبدُ فاعلٌ لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقيَّة. قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦] وأمثال ذلك.

(١) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٥/ ٤١.

(٢) هو: أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهّاب الجُبَّائي، متكلم مشهور، من كبار مشايخ المعتزلة، وتبعه جماعة عُرفوا بالبهشمية، توفي سنة (٣٢١ هـ)، له مصنفات، منها: «الشامل في الفقه»، و«كتاب الإنسان»، و«النقض علىٰ أرسطاطاليس». ينظر: تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٢٧، وفيات الأعيان، ٣/ ١٨٣.

(٣) ينظر: الملل والنحل، ١/ ٨٢-٨٤، نهاية الإقدام، (ص: ١٨٠)، الفرق بين الفرق، (ص: ١٨٠-١٨٣).

(٤) شرح أم البراهين، (ص: ٤٥).

وإذا ثبت كونُ العبدِ فاعلًا، فأفعاله نوعان:

نوعٌ يكون منه من غير اقتران قدرتِه وإرادتِه، فيكونُ صفةً له، ولا يكونُ فعلًا، كحرَكات المرْتَعِش»، فهي تصدرُ منه بدونِ إرادته، فهي أفعال بدون إرادة الفاعل، وليست مثل حركات السليم المُختار، الذي له قدرة وله إرادة، يفعل ما يريد، ويتركه إن شاء، مع أنَّ قدرته ومشيئته وإرادته تابعة لإرادة الله ومشيئته.

«ونوعٌ يكونُ منه مقارِنًا لإيجادِ قُدرتِه واختيارِه، فيوصَفُ بكونه صفةً وفعلًا وكسبًا للعبدِ، كالحركات الاختياريَّة، واللهُ تعالىٰ هو الذي جعلَ العبدَ فاعلًا مختارًا، وهو الذي يقدر علىٰ ذلك وحدهُ لا شريك له، ولهذا أنكر السَّلفُ الجبر، فإنَّ الجبْرَ لا يكون إلا من عاجِز، فلا يكونُ إلا مع الإكراه، يقال: للأبِ ولايةُ إجبار البكر الصَّغيرة علىٰ النِّكاح، وليس له إجبارُ الثيِّب البالغ[1]؛ أي: ليس له أن يُزوِّجَها مكرهة».

الجبر، كما ذكر الشارح ﷺ لا يكون إلا من عاجز لا يملك التصرُّف في القلب، أما الذي يملك التصرُّف في القلب؛ فلا يحتاج إلىٰ جبر، فالإنسانُ يُودَعُ فيه القُدرة والحريَّةُ والاختيار، لكن لن يخرج عن إرادته وقدرته.

وهناك فرق بين من يُبيِّن له الأخلاق النافعة والضارة، ثم يترك وله حرية واختيار ما يشاء منهما، وهذا يكون جبلًا، وبين من يجبَرعلىٰ أحدهما بالعصا والسيف وغيرهما من أدوات القوَّة، فهذا ليس جبلًا؛ بل إجبار.

ولو نظرنا إلىٰ الحكام والسَّلاطين نرىٰ أنَّهم يتولَّون البُلدان بالقدرة والقهر والغلبة، والحاكمُ قد يكون بشخصه من أضعف الناس، لو برز له أقلُّ الناس، أو من أوساط الناس؛ لصرعه، لكنَّه يُجبرهم بغيره، ولا يستطيع إجبارَهم بنفسه؛ ولذلك

(١) ينظر: المغني لابن قدامة، ٧/ ٤٠-٤٢، الممتع في شرح المقنع، ٣/ ٥٥٣-٥٥٤.

وُجِدَت الجيوش للدول، وإلا فالسلطان بمفرده لا يستطيع أن يصنعَ شيئًا أمام الجُموع الغفيرة من الشُّعوب، لكنَّهُ يجبرهم بالجيش، وهذه طبيعة مُلك البشر.

فإنْ جَبَرَهم ومَلَكَهم وساسهم بالحقِّ والعدلِ والإنصافِ، وبما جاء عن الله وعن رسوله؛ صارَ خيرًا لهم ونعمة من الله ﷻ لهم، وإن حكمهم بغير ذلك؛ صار نقمة، والله ﷻ لا يحتاج إلىٰ جيوش، ولا إلىٰ أسلحة؛ لأنَّه ليس بعاجزٍ عن تصريف مُلكه بنفسِه كعجز المخلوق.

«والله تعالىٰ لا يُوصفُ بالإجبار بهذا الاعتبار؛ لأنَّه سبحانه خالِقُ الإرادة، والمراد قادرٌ علىٰ أن يجعله مختارًا بخلاف غيره؛ ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشَجِّ عبدِ القيس: «إنَّ فيك خَلَّتين يحبُّهما الله: الحِلمُ والأناة»، فقال: أخُلُقين تخلَّقتُ بهما؟ أم خُلُقين جُبلِتُ عليهما؟ فقال: «بل خُلُقان جُبِلتَ عليهما» ولا يجوز أن يُقال حينئذٍ: جُبرت عليهما.

«فقال: الحمد لله الذي جبلني علىٰ خُلُقين يحبُّهما الله ورسوله[1]، والله تعالىٰ إنَّما يُعذِّبُ عبدَه علىٰ فعله الاختياريِّ، والفرقُ بين العِقابِ علىٰ الفعل الاختياريِّ وغير الاختياريِّ مستقِرٌّ في الفِطَر والعُقول.

وإذا قيل: خَلْقُ الفعلِ مع العُقوبة عليه ظلم! كان بمنزلة أن يُقَال: خلقُ أكلِ السُّمِّ ثمُ حصول الموت به ظُلمٌ! فكما أنَّ هذا سببٌ للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما».

---

(١) هذا طرفٌ من حديث صحيح أخرجه أبو داود، أول كتاب الأدب، باب في قُبلة الرجل، (٥٢٢٥)، والطبراني في الكبير، (٥٣١٣)، من طريق أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدِّها زارع ﵁، وأخرج بنحوِهِ مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، (١٧)، والترمذي، (٢٠١١)، من حديث ابن عباس ﵄، وجاء -أيضًا- من حديث أبي سعيد الخدري، ومزيدة العبدي ﵄.

يعني: لو أنَّ مصابًا بنوعٍ من المرض، وأمامهُ أكلٌ، وهو يعرف أن هذا الأكل يضرُّه؛ بل يؤدي إلىٰ وفاته، ثم يأكل منهُ، هل يجوز له أن يحتجَّ بأنَّ الله جبره علىٰ ذلك؛ لأنَّه كتبه عليه؟ ليس له ذلك؛ لأنه مختار، ولديه عقلٌ يُميِّزُ به، وهو إن كان صاحب عقلٍ فسيلُوم نفسَه بنفسِه قبل الناس، وكذلك سيلومه أقربُ النَّاس إليه؛ لأنَّه يستطيع أن يترك، وله عقل يُميِّز ويعرف ما يضره، فكان يجب عليه بهذه المعرفة أن يترك ما يضره، وقل مثل هذا فيما يضرُّه في دينه.

«فالحاصلُ: أنَّ فعلَ العبد فعلٌ له حقيقة، ولكنَّه مخلوقٌ لله تعالىٰ، ومفعولٌ لله تعالىٰ، ليس هو نفسُ فعلِ الله، ففرْقٌ بين الفعلِ والمفعُول، والخلْق والمخلُوق.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ الشَّيخُ ﵀ بقوله: «**وأفعال العباد خلقٌ لله، وكسبٌ من العباد**» أثبت للعبادِ فِعلا وكسبًا، وأضاف الخلْقَ إلىٰ الله تعالىٰ. والكَسْبُ: هو الفِعلُ الذي يعُودُ علىٰ فاعلِه منه نفعٌ أو ضررٌ، كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦].

[التكليف بما لا يُطاق]

«قولُه: «**ولم يكلِّفهم الله تعالى إلا ما يُطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم**»،

الجملة الأولىٰ: «**ولم يكلِّفهم الله تعالىٰ إلا ما يُطيقون**» منصوصٌ عليها في كتاب الله ﷻ، لكن قوله: «**ولا يُطيقون إلا ما كلَّفهم**» ليست صحيحة، فمقتضاها أنَّ العبادَ لا يُطيقون إلا هذا القدر الواجب عليهم، وهذا غيرُ صحيح؛ بل يُطيقُ العبادُ أكثر مما كلَّفهم الله به، وفيما يلي بعضُ الأمثلة الدالة علىٰ هذا:

كلَّفنا الله بخمس صلوات، ولو كلفنا بعشر صلوات في اليوم والليلة كُنَّا قادرين عليها، وكلفنا بصيام شهر، ولو كلفنا بصيام شهرين، استطعنا صيامهما، وكلفنا بحجة واحدة في العمر، ولو كلفنا بأكثر من ذلك، تمكنَّا من ذلك، ويوجد في

المسلمين، لا سيَّما في خلاصتهم من المؤمنين والصالحين والعُبَّاد- ناسٌ يُصلُّونَ أضعاف أضعاف ما كلفوا به.

ومن ذلك علىٰ سبيل المثال، أنَّه ذُكِر عن الإمام أحمد أنه كان يصلي ثلاثمائة ركعة في اليوم والليلة[١].

وذُكِر عن الحافظ عبد الغني المقدسي أنَّه كان يصلي أعدادًا كبيرة من الركعات بين خروج وقت النهي بارتفاع الشمس إلىٰ الزوال[٢]. وهذا في حدود ما يستوعبُه الزَّمان، أما ما لا يستوعبه الزمان، فمثاله ما ذكره ابن المُطهِّر في «منهاج الكرامة» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنَّه كان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة.

قال شيخ الإسلام: الزَّمان لا يستوعب ألف ركعة في اليوم والليلة؛ لأنَّ أقلَّ ركعة مُجزئة تؤدىٰ بدقيقة، فيحتاج المصلي من غير فواصل إلىٰ ألف دقيقة، ثم إنَّ المرء يكونُ مُكلَّفًا بأمورٍ أخرىٰ، كالعبادات الأخرىٰ، والواجبات الأخرىٰ، ويحتاج إلىٰ راحة ونوم، وأكلٍ وشربٍ، وغير ذلك؛ ولأنَّ عليًّا رضي الله عنه لم يكن إنسانًا عاديا ينطوي في بيته، ويعكف عند سجادته ويصلي ليل نهار، وحتَّىٰ لو كان الأمر كذلك، فإن الزمان لا يستوعب، كما قال شيخ الإسلام، والمقصود مما سردناهُ أنَّ العبادَ

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ٩/ ١٨١، بإسناده إلىٰ عبد الله بن أحمد قال: «كان أبي يصلي في كل يوم وليلة ثلاثمائة ركعة، فلما مرض من تلك الأسواط أضعفته، فكان يصلي في كل يوم وليلة مائة وخمسين ركعة، وكان قرب الثَّمانين».

(٢) نقل الذهبيُّ في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي عن ابن نجا أن الحافظ كان «لا يضيع شيئًا من زمانه، كان يصلي الفجر، ويلقن القرآن، وربما لقن الحديث، ثم يقوم فيتوضأ ويصلي ثلاثمائة ركعة بالفاتحة والمعوذتين إلىٰ قبيل الظهر، فينام نومة فيصلي الظهر، ويشتغل بالتسميع أو النسخ إلىٰ المغرب، فيفطر إن كان صائمًا، ويصلي إلىٰ العشاء، ثم ينام إلىٰ نصف الليل أو بعده، ثم يتوضأ ويصلي، ثم يتوضأ ويصلي إلىٰ قريب الفجر، وربما توضأ سبع مرات أو أكثر ويقول: تطيب لي الصلاة ما دامت أعضائي رطبة، ثم ينام نومة يسيرة قبل الفجر، وهذا دأبه». تذكرة الحفاظ، ٤/ ١١٣.

يُطيقونَ أكثرَ ممَّا كلَّفهم الله[(١)].

«وهو تفسيرُ: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقولُ: لا حيلة لأحدٍ، ولا تحوُّلَ لأحدٍ، ولا حركة لأحدٍ عن معصِية الله إلا بمعُونة الله، ولا قُوَّة لأحدٍ على إقامةِ طاعةِ الله والثَّباتِ عليها إلَّا بتوفيقِ الله تعالى، وكلُّ شيءٍ يجري بمشيئة الله تعالى وعلمِه وقضائِه وقدرِه، غلبتْ مشيئتُه المشيئات كلَّها، وغلبَ قضاؤُه الحيلَ كلَّها، يفعلُ ما يشاءُ، وهو غيرُ ظالمٍ أبدًا: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

فقوله: «**لم يكلِّفْهُم الله تعالى إلا ما يُطيقون**»، قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال تعالىٰ: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام:١٥٢]».

وقال تعالىٰ في آيةٍ أخرىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧]، فمثلًا: في رؤية الهلال، آلناس مُكلَّفون بالمناظير وغيرها مما يُقرِّب ويُكبِّر الصورة أم أن هذا أمرٌ كمالي والأصلُ العين المُجردة؟ الثاني هو الصواب؛ لأنَّ الله ﷻ لا يُكلِّف نفسًا إلا ما آتاها، فلو تركُوا المناظير لم يأثَموا، لكنْ لو استعملُوها، فإنَّها لا تُغيِّر من الواقِع شيئًا؛ لأنَّ فائدتها مجرد توضيح.

[مذهب الأشعري في التكليف بما لا يطاق]

«وعن أبي الحسَنِ الأشعريِّ: أنَّ تكليفَ ما لا يطاقُ جائزٌ عقْلًا»[(٢)]؛ أي: وإن لم يرِدْ به شرعٌ؛ لأنَّ العبيدَ والخلقَ مُلكٌ للهِ جميعًا، فله أن يكلِّفَهم ما لا يُطِيقون،

(١) قال شيخُ الإسلام: «وصلاة ألف ركعة في اليوم والليلة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن، فإنه لا بد له من أكل ونوم، وقضاء حق أهل، وقضاء حقوق الرعية، وغير ذلك من الأمور التي تستوعب من الزمان إما النصف أو أقل أو أكثر، والساعة الواحدة لا تتَّسع لثمانين ركعة، وما يقارب ذلك، إلا أن يكون نقرا كنقر الغراب، وعلي أجل من أن يصلي صلاة المنافقين، كما ثبت في الصِّحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة، تلك صلاة، تلك صلاة المنافق: يرقب الشمس حتىٰ إذا كانت بين قرني شيطان، قام فنقر أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا»، منهاج السنة النبوية، ٤/ ٣١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ٣١٨-٣٢٦، درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٦٠-٦٥.

ولا يُسأل عما يفعل، هذا من جهة العقل، وهو من جهة الشَّرْعِ ليس بحاصل، ولا واقع، والتجويز العقليُّ لا قيمةَ له؛ بل العبرةُ بالأحكام الشرعيَّة.

«ثُمَّ تردَّد أصحابُه أنه: هل ورَد به الشَّرعُ أم لا؟

واحتجَّ من قال بورُوده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنَّ الله تعالىٰ أخبر بأنَّه لا يُؤمن، وأنَّه سيَصْلىٰ نارًا ذات لهب، فكان مأمُورا بأن يؤمِن، وهذا تكليفٌ بالجمعِ بين الضِّدَّين، وهو محال.

والجوابُ عن هذا بالمنع: فلا نُسلِّم بأنَّه مأمورٌ بأن يُؤمِنَ بأنَّه لا يُؤمن، والاستطاعة التي بها يَقدِرُ علىٰ الإيمان كانت حاصِلةً، فهو غيرُ عاجزٍ عن تحصيلِ الإيمان، فما كُلِّفَ إلا مَا يُطِيقه»، فهو كغيره في التكليف بالإيمان المطلوب، كُلِّف بالإيمان فلم يستجب، وكلِّف غيرُه ممَّنْ هو مثله بالإيمان فاستجاب وآمن، فهل تكليف أبي لهبٍ بالإيمانِ تكليفٌ بما لا يُطاق؟ الجواب: لا؛ بل هو تكليفٌ بما يُطاق، بدليل: إيمانِ غيره، «فما كُلِّفَ إلا ما يُطيقه كما تقدَّم في تفسير الاستِطاعة، ولا يلزَمُ قولهُ تعالىٰ للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة:٣١]، مع عدمِ علمِهم بذلك، ولا للمصوِّرين يوم القيامة: «أحيُوا ما خلقتُم»(١)، وأمثال ذلك؛ لأنَّه ليس بتكليفِ طلبِ فعلٍ يُثاب فاعلُه ويعاقب تاركُه؛ بل هو خطابُ تعجيز».

(١) إشارة إلىٰ حديث أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، (٢١٠٥)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٦٢)، وابن ماجه، (٢١٥١)، عن عائشة رضي الله عنها أنها: «اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام علىٰ الباب، فلم يدخله، فعرفت في وجهه الكراهية، فقلت: يا رسول الله أتوب إلىٰ الله، وإلىٰ رسوله ﷺ، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «ما بال هذه النمرقة؟» قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسدها، فقال رسول الله ﷺ: «إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون، فيقال لهم أحيوا ما خلقتم» وقال: «إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة»، واللفظ للبخاري.

نظير قوله تعالىٰ: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [الإسراء:٥٠]، فالأمر يأتي لمعانٍ كثيرة، كما بُيِّن بالأدلَّة والأمثلة في عُلوم البلاغة، ومنها أن يكون للتَّعجيز[١]، من ذلك ما جاء في شأن المصوِّرين أنَّه يُقال لهم: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، والتَّصويرُ مع التَّشديد الوارد فيه تساهل الناس اليوم فيه، وأصبحوا يُصوِّرون بكلِّ ارتياح، والله المستعان.

وورد -أيضًا- أنَّ من أرىٰ عينيه ما لم تر، يعني: في النوم، بادِّعاء رؤية شيءٍ لم يره، أنَّه يُكلَّف أن يعقد بين شعيرتين، يعني: بين حبَّتي شعير[٢]، فهذا الطلب والذي قبله للتعجيز.

«وكذا لا يَلزَمُ دعاءُ المؤمنين في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦]؛ لأنَّ تحميلَ ما لا يُطاق ليس تكليفا؛ بل يجوزُ أن يحمِّله جبلًا لا يُطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري: أيْ: لا تحمِّلنا ما يثقُل علينا أداؤُه وإن كنَّا مُطيقين له علىٰ تجشُّم وتحمُّلِ مكروه، قال: فخاطب العرَب علىٰ حسب ما تعْقلُ، فإنَّ الرجلَ منهم يقولُ للرَّجُل يُبغِضُه: ما أُطيق النَّظر إليك، وهو مُطيقٌ لذلك، لكنَّه يثقُلُ عليه.

ولا يجوزُ في الحِكمة أنْ يُكلِّفه بحمل جبلٍ بحيثُ لو فعلَ يُثاب، ولو امتنع يُعاقب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنَّه لا يُكلِّف نفسا إلا وُسعها».

الطاقة المنفيَّة التي في الآية واردةٌ في أساليبِ العربِ، والمرادُ بها الشيءُ الذي يثقُل علىٰ الإنسان، وإن كان ثِقَلا نسبيًّا، كما تقول: لا أُطيقُ رُؤيةَ فلان، لكن هل

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٣/ ٨٤.

(٢) إشارة إلىٰ ما أخرجه البخاري، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، (٧٠٤٢)، والترمذي، (٢٢٨٣)، وابن ماجه، (٣٩١٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين، ولن يفعل، ومن استمع إلىٰ حديث قوم، وهم له كارهون، أو يفرون منه، صب في أذنه الآنك يوم القيامة، ومن صور صورة عذب، وكلف أن ينفخ فيها، وليس بنافخ»، واللفظ للبخاري.

هذا بالفِعل مثل ما لو كلَّفك أحدٌ برفع صخرةٍ تعجزُ عنها؟ لا، ليس الثاني كالأول، فلو رأيت الشخصَ الذي ذكرتَ أنَّك لا تُطيق رؤُيتَه، لا يحصلُ لك شيء يضرُّك؛ بل يمكنُك مع قولك هذا أن تجلس معه المدة الطويلة وجهًا لوجهٍ، وإن كانت نفسك تنفِرُ منه.

«ومنهم من يقول: يجوزُ تكليفُ الممتنِع عادةً، دون الممتنع لذاتِه؛ لأنَّ ذلك لا يُتصوَّر وجودُه، فلا يُعقلُ الأمرُ به، بخلاف هذا»: تكليف المُمتنع لذاتِه كالجمع بين الضِّدَّين، مستحيلٌ، مُمتنعٌ لذاته، كعدم إمكانِ الجمعِ بين الوجود والعدم في آنٍ واحد.

«ومنهم من يقول: ما لا يُطاق للعَجز عنه لا يجوزُ تكليفُه» هذا لن يستطيعه المُكلف؛ لأنه عاجزٌ عنه، فلا يُكلَّف به، لكن قد يُكلَّف العبدُ بأمرٍ هو مأمورٌ بغيره في الوقتِ نفسه، مثل ما تأتي الأوامر في النُّصوص المُتعارضة، وحينئذٍ يكون الامتثالُ بالترجيح؛ ولذا قال: «بخلاف ما لا يُطاق للاشتغال بضدِّه، فإنَّه يجوز تكليفه».

ويقرب من هذا أنك إذا شغلتَ الوقتَ بشيء، لا تستطيع أن تفعل شيئًا آخر في الوقت نفسه، لكنَّك مأمور بالشيئين؛ لمجيء النصوص بهذا وهذا، حينئذٍ عليك أن تبذل الأسباب التي ذكرها أهل العلم من السعي إلىٰ الجمع بين النصوص بوجوه الجمع المعتبرة، وإن لم يمكن الجمع، تلجأ إلىٰ الترجيح(١).

ونُقِل أنَّه قيل للإمام مالك: أمرني أبي ونهتني أمي، ماذا أفعل؟ قال: «أطع أباك، ولا تعصِ أمك»(٢). أجابه بذلك؛ لأنَّ كليهما طاعتهما واجبة في الوقت نفسه.

---

(١) قال ابن رجب: «وإذا أمكن الجمع بينها والعمل بِهَا كلها وجب ذَلِكَ، ولم يجز دعوىٰ النسخ مَعَهُ»، فتح الباري لابن رجب، ٦/ ١٥٥، وقال الحافظ ابن حجر: «الجمع أولىٰ من الترجيح، باتفاق أهل الأصول»، فتح الباري لابن حجر، ٩/ ٤٧٤.

(٢) ينظر: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، (ص: ٢٠٠)، تفسير القرطبي، ١٠/ ٢٣٩.

ويقع مثل هذا حين تقع مشادة بين الأم والأب، أو يقع بينهما طلاق، أو ما أشبه ذلك، كأن يقول له أبوه: سافِرْ إلىٰ البلد الفلاني؛ لتجلب لي هذا الغرض منه، فتقول أمه: لا تسافر.

ومعنىٰ قول إمام دار الهجرة الإمام مالك: «أطع أباك، ولا تعصِ أمك»: أنْ سدّد وقارب، وأقنع أحدهما بتأجيل طلبه مثلًا، إلىٰ أن يرضىٰ الثَّاني، وإلا فمعروفٌ أنَّ أمرَ الأمِّ مُقدَّم علىٰ أمر الأبِ، إذا كانا مُتشاحنين، مُتفاصلين.

أمَّا إذا كانت في ذِمَّته، فطاعتُه من طاعتِها؛ لأنَّها تابعةٌ له، وهو الذي يأمُر علىٰ الجميع، يأمر علىٰ الولد، ويأمُر علىٰ الأمّ، وعلىٰ كل حال، فإنَّ كلام الإمام مالك دقيقٌ، بخلافِ من قال: إنَّه بإجابته تلك لم يفعلْ شيئا؛ لأنَّ هذا القائل نظر إلىٰ ظاهر كلام الإمام مالك، وظاهره مشتملٌ علىٰ أمرين متعارضين: طاعة الأب وعصيان الأم، لكنَّه يحمل علىٰ ما بيَّناه فلا يبقىٰ فيه إشكال، ويمكنُ أن يُطبَّق علىٰ ما ذكره الشارح رحمه الله.

«وهؤلاء موافِقُون للسَّلف والأئمَّة في المعنىٰ، لكن كونهم جعلُوا ما يتركُه العبدُ لا يُطاق؛ لكونه تاركًا له مشتغِلا بضدِّه بدعةٌ في الشَّرع واللُّغة، فإنَّ مضمونَه أنَّ فِعلَ ما لا يفعلُه العبدُ لا يُطيقه» وهذا واضح.

وقد يترك الشخص صيام النوافل مثلا، بسبب صعوبة الصَّوم عليه، ولا يدلُّ هذا علىٰ أنَّه لا يُطيق الصيام؛ بل قد يكون من أسهل الأمور عليه إن جرَّب الصوم.

وبعضُ الناس لا يصلي النوافل، ولا يعتمرُ نافلة، ولا يحجُّ نافلة، وإذا قيل له في ذلك؛ احجَّج بصعوبة العبادة عليه، لكنَّ العبادة لا تصعبُ ولا تشقُّ إلا علىٰ النَّفس التي لم تتمرن علىٰ الطاعة ولم تتعوَّد عليها، وبعضُ هؤلاء لو كلَّفتَه أشق الأعمال لتحملها، لكنه لا يصُوم يومًا.

وبعضُهم يسهلُ عليه أن يُجلد ألف جلدةٍ من أن يُنفِقَ درهمًا؛ لأنَّ الإنفاق شاقٌّ عليه.

وعلىٰ عكس هؤلاء، ترىٰ بعض الناس يبذل الأموال الطائلة بكل سهولة، ويصعُب عليه أن يصلي ركعتين، لكن هذا الذي يتحجَّج بصُعُوبة الحجِّ والعمرة عليه، وهذا الذي يصعبُ عليه الصوم، والأخير الذي يصعبُ عليه صلاة ركعتين، يستطيعون القيام بالعبادات المذكورة ويطيقونها.

فكون العبادات يسهل بعضُها علىٰ بعض الناس، ويشقُّ بعضها علىٰ آخرين، هذا أمرٌ يشهد به الواقع، عرفْنا من سُهِّل له تلاوة القرآن، يجلس الساعات يقرأ القرآن، فإذا جاءت سجدةُ التلاوة شقَّت عليه؛ لأنَّها من نوع الصلوات، ولا يُيسَّر له بابُ الصَّلاة، مثل هذا موجودٌ في الناس.

وتنوُّع العباداتِ من نِعَم الله ﷻ علىٰ عباده، قد يُفتح لك بابٌ ويُسهَّل عليك، وتصِل به إلىٰ مرضات الله، وهذا الكلام في غير الواجبات من المستحبات والنوافل، أما الواجبات؛ فلا بُدَّ منها، ولشيخ الإسلام ؒ رسالة في تنوُّع العبادات[1].

«وهم التزمُوا هذا، لقولهم: إنَّ الطَّاقة التي -هي الاستطاعةُ، وهي القُدرة- لا تكونُ إلا مع الفِعل، فقالوا: كلُّ من لم يفعلْ فعلًا، فإنَّه لا يُطيقه. وهذا خِلافُ الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف، وخلاف ما عليه عامَّة العُقلاء، كما تقدَّمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأمَّا ما لا يكون إلا مقارنًا للفِعل» يعني: القُدرةَ التي لا تكون إلا مقارنة للفعل «فذلك ليس شرطا في التَّكليف، مع أنَّه في الحقيقة إنَّما هناك إرادةُ الفعل.

(١) وتسمىٰ -أيضا-: «المسائل الزرعية»، وهي موجودة في مجموع الفتاوىٰ، والغالب أنها غير مرتبة.

وقد يحتجُّون بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود:٢٠]» وليس هذا خطابًا عن الصُم؛ بل عن الذين يملكونَ آلة السمع؛ إذ لو كان خطابًا عن الصُمِّ؛ لكان استدلالهم صحيحًا، «﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]، وليس في ذلك إرادة ما سمَّوهُ استطاعةً، وهو ما لا يكونُ إلا مع الفعل، فإنَّ الله ذمَّ هؤلاء علىٰ كونهم لا يستطيعُون السَّمع» معناه أنَّك لا تستطيع أن تسمع كلام شخص لم يتكلم بعدُ أصلًا، ولا تستطيع أن تسمع الكلام قبل حدوث الكلام، والناس كلُّهم لا يستطيعون السمع بهذا التأويل الذي ذكرُوه، «ولو أراد بذلك المقارِن لكان جميعُ الخلق لا يستطيعُون السَّمع قبل السَّمع! فلم يكُن لتخصيصِ هؤلاء بذلك معنًىٰ، ولكن هؤلاء لبُغضِهُم الحقَّ وثِقلِه عليهم إمَّا حسدًا لصاحبه، وإمَّا اتِّباعا للهَوىٰ لا يستطيعُون السَّمع» وقوم نوح ﴿جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ [نوح:٧]، لما ذُكِر لهم، فلم يُطيقوا سماع الكلام الحقِّ من نبيِّهم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، إمَّا حسدًا له، وإما لثقل الحق عليهم، ومعروف أنَّ الذي يثقل عليه الشيء، يثقل عليه سماعه، وهذا مشاهد، فبعض من يعكف علىٰ الآلات من القنوات وغيرها، لا يُطيق سماع كلامٍ غيرِ الذي هو فيه، وبعض الناس يثقل عليه الخير، فإذا جاء القرآن، أمر ولده أن يغير القناة، إلىٰ أن يأتي شيءٌ مما يطيقُه ويحبُّه، والعكس موجودٌ -أيضا-، فخيار الناس يستمعون للقرآن، ولا يطيقون سماع أغانٍ، ولا مزامير، ولا كلام فُحش.

«وموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يستطيعُ الصَّبر لمخالَفة ما يراهُ لظاهر الشَّرع، وليس عنده منهُ علم»؛ لأنَّ ما فعله الخضِرُ، صاحبُ موسىٰ، في ظاهره مُخالفٌ للشرع، خرقَ السَّفينة، وقتل الغُلام، وأقام الجدار بعد أن رفضوا الضيافة، والأمران الأولان لا إشكال في مخالفتهما لظاهر الشرع؛ لكن عنده في ذلك علمٌ من الله جَلَّ وَعَلَا لم يُؤتَه موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«وهذه لغةُ العربِ وسائرِ الأمم، فمن يُبغض غيرَه يقال: إنَّه لا يستطيعُ الإحسان إليه» كما حصل من أبي بكرٍ ﷺ؛ فإنَّه أبغض مِسطحًا(١)؛ لأنَّه وقع في الإفك، وهذا أمرٌ لا شكَّ أنَّه شديدٌ علىٰ النَّفس، وزواله من القلب والنفس من أشقِّ الأمور وأشدِّها، ولكن لما سمع أبو بكر كلام الله ﷻ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور:٢٢]، قال: «بلىٰ، أحب أن يغفر الله لي»، وأعاد النفقة علىٰ مسطح(٢)، وإن كان وقع في أمرٍ لا تتحمَّله النفوس العادية.

«ومن يحبُّه يقال: إنه لا يستطيع عُقوبته لشِدَّة محبَّته له، لا لعجزِه عن عقوبته، فيُقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنَّه حتَّىٰ يموت، والمراد الضرب الشَّديد، وليس هذا عُذرًا، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوُونه لفَسَدت السَّموات والأرضُ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١].

وقوله: «**ولا يُطيقون إلا ما كلَّفهم به**»، إلىٰ آخر كلامه؛ أي: ولا يطيقون إلا ما أقْدَرهم عليه، وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصِّحَّة والوُسْعِ والتَّمكين وسلامة الآلات، و«لا حول ولا قوَّة إلا بالله»- دليل علىٰ إثبات القدر، وقد فسَّرها الشُّيخ بعدها» يريدُ بالشيخ الماتن الطحاوي «ولكن في كلام الشيخ إشكال، فإنَّ التكليف لا يستعملُ بمعنىٰ الإقدار، وإنَّما يستعمل بمعنىٰ الأمر

(١) هو الصحابي: مسطح بن أثاثة بن عباد بن المطلب بن عبد مناف بن قصيّ المطلبيّ، كان اسمه عوفا، وأما مسطح؛ فلقبه، وكان أبو بكر يمونه لقرابته منه، فلما خاض مع أهل الإفك في أمر عائشة، حلف أبو بكر ألا ينفعه، فنزلت: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، الآية، فعاد أبو بكر إلىٰ الإنفاق عليه، ثبت ذلك في الصّحيحين في حديث عائشة الطّويل في الإفك، توفي سنة (٣٤هـ)، وقيل: بعد ذلك. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٦/ ٧٤.

(٢) هذا جزء من حديث الإفك، أخرجه بطوله البخاريُّ، كتاب الشَّهادات، باب تعديل النِّساء بعضهن بعضًا، (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التَّوبة، باب في حديث الإفك وقَبول توبةِ القاذفِ، (٢٧٧٠)، والترمذيُّ، (٣١٨٠)، عن عائشة ﵂، وله طرق عند أبي داود، وابن ماجه مختصرة.

والنهي، وهو قد قال: «**لا يكلفهم إلا ما يُطيقون، ولا يُطيقون إلا ما كلَّفهم**» وظاهره أنَّه يرجع إلىٰ معنًىٰ واحد، ولا يصحُّ ذلك؛ لأنَّهم يطيقون فوق ما كَّلفهم به، لكنَّه سبحانه يريد بعباده اليُسر والتَّخفيف» فمثلا: كلَّفهم في أوَّل الأمر بخمسين صلاة، فلو قلنا: إنَّ الصلاة الواحدة تحتاج إلىٰ عشر دقائق مثلًا، فخمسون صلاة تحتاج إلىٰ خمسمائة دقيقة، وهي تساوي ثماني ساعات ونصف الساعة؛ أي: ثلُث الليل والنهار، وهذا يعني أنَّ القيام بهذه الصلوات ممكنٌ وفي مقدور العبد، لكن من رحمته ﷻ أنْ خفَّف وجعل الخمسين خمسًا، والأجر أجرُ الخمسين[(١)].

وموسىٰ ﷺ إنما قال للنبيِّ ﷺ: «سل ربك التخفيف»؛ لأنَّه جرَّب بني إسرائيل، فوجد أن هذا العدد من الصلوات يشقُّ عليهم مشقة نسبية، والنفس حسب التعوُّد، وكما قال الشاعر:

والنفسُ راغبةٌ إذا رغَّبتها ... وإذا تُردُّ إلىٰ قليلٍ تقنعُ[(٢)]

واليوم نرىٰ حياةَ النَّاس علىٰ هذا التَّرف الذي يعيشُونَه، ولو خفَّ الأمرُ قليلًا عن عيشِهم، شقَّ عليهم، ثمَّ يخِفُّ عليهم بعد ذلك مرةً أخرىٰ فيشقّ عليهم، إلىٰ أن يصلوا إلىٰ حدٍّ يعودُون فيه إلىٰ ما قبل خمسين أو ستين سنة، حيثُ كانوا يعيشُون علىٰ البُلغة، لكن اليوم لو قلت لأحدهم: كُلْ ثلاث تمراتٍ في اليوم مع كأس ماء لم يرضَ بذلك.

لكن أيُّ النَّاس أقوىٰ بدنا علىٰ العبادة وأكثرهم تحمُّلا لها؟ لا شك أنَّ أبدان

(١) هذا طرف من حديث المعراج الطويل، أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، (٣٤٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلىٰ السموات، وفرض الصلوات، (١٦٣)، من حديث أنس بن مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة طويلة، وهو أبدع بيت قالته العرب، كما قال الأصمعي. ينظر: المفضليات، (ص: ٤٢٢)، جمهرة أشعار العرب، (ص: ٥٣٧).

العُبَّاد الصالحين من كبار السن هي الأقوىٰ والأقدر علىٰ التحمُّل، ولذا نراهم يصلون الليل والنهار، ويصومون الأيام المتتابعة، في الأيام شديدة الحر، ويقومُون الليالي الشاتية الطويلة شديدة البرد، وفي مقابل هؤلاء نرىٰ شبابًا تترواح أعمارُهم بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين يتحمَّلون الأثقال، ومع ذلك إذا أراد أن يقوم إلىٰ صلاة الفريضة، فكأنه موثق أو مربوطٌ إلىٰ شيء.

وقد أدركتُ شيخا ناهز المائة، يصلي التهجُّد علىٰ عصا وراء الإمام، وكان الإمام يُطيل في صلاته، فيقرأ جزءًا في تسليمة؛ أي: أنه يقرأ خمسة أجزاء في الليلة الواحدة، وصوته ليس من الأصوات التي تُشجِّع السَّامع وتنشِّطه، ومع هذا، حصل أن خفَّف هذا الإمامُ في آخر تسليمة بنقص ورقة من الجزء؛ لأنَّه سمِع الأذان الأول من مؤذِّنٍ في مسجدٍ آخر، والعادة أنَّ الأذان الأول يدلُّ علىٰ الانتهاء من الصلاة، فلما سلَّم الإمام، توجّه إليه هذا الشيخ الكبير وقال له: يا عبد الله، لما جاء وقت اللُّزوم خفَّفت؟!

وفي مقابل هذا نرىٰ بعض شبابنا يصلون جالسين، وإذا خرجوا وقفوا بالشارع ساعات؛ بل ذُكِر أن شخصًا في بعض المناطق كان يُصلِّي علىٰ الكرسيِّ جالسًا لمدة عشرين سنة، ويوم العيد رأوه وقف ساعتين يؤدي لعبة العرضة.

فالقدرة تتبع القلب، والقلب هو الذي يستنهض البدن، وإذا عوَّد الإمامُ المأمومين علىٰ تخفيفِ الصَّلاة ثُمَّ زادهم علىٰ ذلك آيةً ضاقتْ صدورُهم، وكذلك لو عوَّدهم علىٰ التطويل ثُمَّ خفَّف ضاقت صدورهم -أيضًا-.

فمسألة الاستطاعة والقدرة متعلِّقةٌ بترغيب النفس، وتعويدها علىٰ الطاعة، وكلما تفتح لها مجالًا - وأبواب الخير كثيرة ولله الحمد - قويت وتعودت، تبدأ فتقرأ اليوم جزءًا، وغدًا تزيد ورقة، وبعده ورقة، إلىٰ أن تجد نفسك تقرأ عشرة

أجزاء باليوم وأنت مرتاح، ولو قلت لبعض الناس: إن فلانًا يقرأ عشرة أجزاء، استبعده؛ لأنه لم يتعوَّد.

ورأينا من يترك أهله وماله وولده؛ ليجاور العشر الأواخر في المسجد الحرام، فيجلس أكثر الوقت في الحرم، ثمَّ يفتحُ المصحف ويقرأ صفحة أو صفحتين، ثمَّ يتلفت يبحث عن أحدٍ يتحدَّث معه، فإذا لم يأته أحد قام؛ ليبحث عمَّن يجلس إليه، وهو يفعل هذا؛ لأنَّه لم يتعوَّد قراءة القرآن، لكن لو تعوَّد القراءة، وصارت ديدنه في حال الرخاء كان أشقَّ ما يكون عليه أن يرىٰ أحدًا يمكن أن يُشغله عن قراءته.

«كما قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]»: العبدُ مكلَّفٌ بالحد الأدنىٰ الذي ينال به نعيم الجنة، وينجو به من النار، وهو سهلٌ يسير، لا مشقَّة فيه، ثمَّ ترك مجال المنافسة في الزيادة في المنازل، وأعطىٰ العباد الاختيار والحريَّة في فعل ما زاد علىٰ الحدِّ الأدنىٰ، فلا إثم فيه علىٰ التارك، لكن بقدر ما تُعطي تأخذ.

«وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، فلو زاد فيما كلَّفنا به لأطقناه، ولكنَّه تفضَّلَ علينا ورحمنا، وخفَّف عنا، ولم يجعلْ علينا في الدِّين من حرَج، ففي العبارة قلقٌ فتأمَّله».

[جريان كل شيء بالمشيئة الكونية]

«وقولُه: «**وكل شيء يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره**» يريدُ بقضائه القضاءَ الكونيَّ لا الشرعيَّ، فإنَّ القضاء يكون كونيًّا وشرعيًّا، وكذلك الإرادةُ والأمرُ والإذنُ والكتابُ والحكمُ والتَّحريمُ والكلمات، ونحو ذلك[1]».

(١) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٢٨٠-٢٨٣).

ثمَّ استدلَّ الشارحُ ﷺ بأدلةٍ تدلُّ علىٰ الألفاظ التي أوردها، سواء كانت كونيَّة أو شرعيَّة فقال:

«أما القضاءُ الكونيُّ؛ ففي قوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت:١٢].

والقضاءُ الدينيُّ الشرعيُّ، في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣].

وأما الإرادة الكونيَّة والدينيَّة؛ فقد تقدَّم ذكرها عند قول الشيخ: «**ولا يكون إلا ما يريد**».

وأمَّا الأمرُ الكونيُّ؛ ففي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء:١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها.

والأمر الشرعيُّ، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠] الآية».

الأمر الشرعيُّ هو الذي يُرتَّب عليه الثواب والعقاب، فالأمرُ ما يُطلب، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، فهذه أمور مطلوبة من المُكلَّفين، بخلاف الأمر الكونيِّ.

«وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء:٥٨].

وأما الإذنُ الكونيُّ، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢].

والإذنُ الشرعيُّ، في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٥].

وأما الكتابُ الكونيُّ، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

والكتابُ الشرعيُّ الدينيُّ، في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣].

وأمَّا الحكم الكونيُّ؛ ففي قوله تعالىٰ عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف:٨٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١١٢]، والحكم الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]، وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠].

وأمَّا التحريم الكونيُّ؛ ففي قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٢٦]. وقال تعالىٰ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء:٩٥].

والتَّحريم الشرعيُّ، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة:٣]، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]، الآية.

وأما الكلمات الكونيَّة؛ ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف:١٣٧]، وفي قوله ﷺ: «أعوذُ بكلماتِ الله التامَّات التي

لا يجاوزُهنَّ بَرٌّ ولا فاجِر»[1].

والكلماتُ الشرعيَّة الدينيَّة، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة:١٢٤]».

۞ [تنزه الله سبحانه عن الظلم]

«وقولُه: «**يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبدا**» الذي دلَّ عليه القرآن من تنزيه الله نفسَه عن ظُلم العِباد يقتضِي قوْلًا وسطًا بين قولي القدريَّة والجبريَّة، فليس ما كان من بني آدم ظُلمًا وقبيحًا يكون منه ظُلمًا وقبِيحًا، كما تقوله القدريَّة والمعتزلة ونحوهم! فإنَّ ذلك تمثيلٌ لله بخلقه! وقياسٌ له عليهم! هو الربُّ الغنيُّ القادر، وهم العباد الفقراء المقهُورون، وليس الظُّلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخُل تحت القُدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلِّمين وغيرهم، يقولون: إنَّه يمتنع أنْ يكون في الممكن المقدُور ظلمٌ!» ؛ أي: امتنع الظلم؛ لأنَّه غير مقدور له، تعالىٰ الله عما يقولون، لو كان كذلك لم يكن لتحريمه الظلمَ علىٰ نفسه فائدة، وردَّ الشارحُ ما قالوه، فقال:

---

(١) هذا طرفٌ من حديثٍ أخرجه ابن أبي شيبة، (٢٣٦٠١)، وأحمد، (١٥٤٦١)، وأبو يعلىٰ، (٦٨٤٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (٦٣٧)، والبيهقي في الدعوات الكبير، (٥٩٩)، كلهم من طرق عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح قال: سأل رجل عبد الرحمن بن خنبش: كيف صنع رسول الله ﷺ حين كادته الشياطين؟ قال: جاءت الشياطين إلىٰ رسول الله ﷺ من الأودية، وتحدرت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار، يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، قال: فرعب -قال جعفر: أحسبه قال: جعل يتأخر- قال: وجاء جبريل، فقال: يا محمد، قل، قال: «ما أقول؟» قال: قل: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق، وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقا يطرق بخير، يا رحمن»، فطفئت نار الشياطين، وهزمهم الله ﷻ»، واللفظ لأحمد، وجاء نحوه عن خالد بن الوليد.

«بل كلُّ ما كان ممكنًا، فهو منه - لو فعله - عدلٌ؛ إذ الظُّلمُ لا يكون إلا من مأمورٍ من غيرِه منهيٍّ، واللهُ ليس كذلك، فإنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]، وذلك يدُلُّ علىٰ نَقِيض هذا القَولِ».

وقال تعالىٰ -أيضا-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]؛ بل تعدَّىٰ الأمر ذلك، فنفىٰ إرادةَ الظُّلم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر:٣١]، نفىٰ إرادة الظلم، فضلًا عن نفي الظلم نفسه.

«ومنه قولُه الذي رواه عنه رسولُه ﷺ: «يا عبادي، إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ علىٰ نفسي، وجعلتُه بينكم محرَّما، فلا تظالموا»(١). فهذا دلَّ علىٰ شيئَين:

أحدهما: أنَّه حرَّم علىٰ نفسِه الظلم، والممتنِعُ لا يوصف بذلك.

الثاني: أنَّه أخبر أنَّه حرَّمه علىٰ نفسه، كما أخبر أنَّه كتَب علىٰ نفسِه الرَّحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأنَّ الظُّلم لا يكونُ إلا من مأمورٍ منهيٍّ، واللهُ ليس كذلك، فيقال لهم: هُو سبحانه كتَب علىٰ نفسه الرَّحمة، وحرَّم علىٰ نفسِه الظُّلم، وإنَّما كتب علىٰ نفسه وحرَّم علىٰ نفسِه ما هو قادرٌ عليه، لا ما هو ممتنِعٌ عليه» ولو كتب وحرَّم المُمتنِع عليه؛ لم يكن بذلك مُستحقًّا للمدح، إنما يُمدح الإنسان المُمتنِع عن النقائص، إذا كان قادرًا علىٰ فعلِها ولا يَفعلُها، فالمدح والذم إنَّما هو في الأفعال

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

الاختيارية، لا في الأمور الإجبارية.

مثلا: لا تستطيع أن تقول: إنَّ زيدا أفضلُ من عمرو؛ لكونِ زيد أطول من عمرو؛ لأنَّ الموصوف بالوصف الآخر الذي فُضِّل عليه غيره به، لا يستطيع تغييره؛ فلهذا لا يُمدح ولا يُذَّم بمثل هذا، والله ﷻ إنما حرم علىٰ نفسه ما يستطيع، وكتب علىٰ نفسه ما يستطيع، خلافًا لما قالُوه: إنَّه حرَّم الظلم علىٰ نفسه؛ لأنه عاجزٌ عنه! وإنَّه كتب الإحسان والرحمة علىٰ نفسه؛ لأنها تجب عليه! هذا كلام المعتزلة[1]، تعالىٰ الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

«و-أيضا-: فإنَّ قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢] - قد فسَّره السَّلفُ، بأنَّ الظلم: أن تُوضَعَ عليه سيئاتُ غيره، والهضْم: أن يُنقص من حسناته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء:١٥].

و-أيضا- فإنَّ الإنسان لا يخافُ الممتنِع الذي لا يدخُلُ تحت القُدرة حتَّىٰ يُؤمَّن من ذلك، وإنَّما يُؤمَّنُ ممَّا يمكن، فلما آمنه من الظُّلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾، علم أنه ممكن مقدور عليه».

مثلا، لو قيل لشخصٍ في هذا البلد: «إنَّ في الهند أسدا مستشريا وصائلا»، تجدُه لا يخافُ من ذلك، ولا يذهب عنه نومه؛ لأنَّه آمن، لكن لو يذكر لَهُ أن الأسدَ عند جيرانه -مثلًا- لم يأته نومٌ؛ لأنَّه يمكن أن يقفز الجدار أو يجد الباب مفتوحا فيدخل ويفاجئه علىٰ غرة؛ ولذا فإنه لا يستطيع أن ينام خوفا.

«وكذا قولُه: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق:٢٨] إلىٰ قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٨]، لم يَعْنِ بها نفيَ ما لا يُقدَر عليه ولا يُمكن منه، وإنما نفىٰ ما هو مقدُور عليه ممكنٌ،

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٥/٩٦، رفع الشبهة والغرر عمن يحتج علىٰ فعل المعاصي بالقدر، (ص: ٥٣).

وهو أن يُجْزَوا بغيرِ أعمالهم، فعلىٰ قول هؤلاء: ليس الله منزَّهًا عن شيءٍ من الأفعال أصلا، ولا مقدَّسا عن أن يفعلَه؛ بل كلُّ ممكنٌ فإنَّه لا يُنزَّه عن فعله؛ بل فعلُه حسنٌ، ولا حقيقةَ للفِعل السُّوء؛ بل ذلك ممتنِعٌ، والممتنعُ لا حقيقةَ له!!

والقرآنُ يدل علىٰ نقيضِ هذا القول، في مواضِع نزَّه الله نفسَه فيها عن فعل ما لا يصلُح له ولا ينبغِي له، فعُلِم أنَّه منزَّه مقدَّسٌ عن فعل السُّوء والفِعل المعيب المذمُوم، كما أنه منزَّه مقدَّسٌ عن وصف السُّوء والوصف المعيب المذمُوم، وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، فإنَّه نزه نفسَه عن خَلق الخَلقِ عبثًا، وأنكر علىٰ من حسِب ذلك، وهذا فعلٌ.

وقوله تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم:٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، إنكارٌ منه علىٰ من جوَّز أن يُسوِّيَ الله بين هذا وهذا.

وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١]، إنكارٌ علىٰ من حسِب أنَّه يفعل هذا، وإخبار أنَّ هذا حكمٌ سيءٌ قبيح، وهو ممَّا ينزَّهُ الرَّبُّ عنه.

وروىٰ أبو داود، والحاكم في المستدرك من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ: «لو أنَّ الله عذَّب أهل سمواتِه وأرضِه، لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولو رحمهُم كانتْ رحمتُه خيرًا لهُم من أعمالهم»[(١)].

(١) هذا جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب فى القدر، (٤٦٩٩)، وابن ماجه، كتاب القدر، باب فى القدر، (٧٧)، وأحمد، (٢١٥٨٩)، والطبراني في الكبير، (٤٩٤٠)، وابن حبان، (٧٢٧)، من حديث ابنِ الديلميِّ، قال: أتيتُ أبيَّ بن كعبٍ، فقلتُ له: وقع في نفسي شيءٌ من القدر، فحدِّثني بشيءٍ، لعلَّ الله أن يذهبه من قلبي، قال: لو أنَّ الله عذَّبَ أهل سَمواتِه وأهلَ أرضه...، فذكره، قال: ثم أتيتُ عبدَ الله بن مسعُود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيتُ حُذيفةَ بن اليَمان، فقال مثل =

وهذا الحديث مما يحتجُّ به الجبريَّة، وأما القدريَّة؛ فلا يتأتَّىٰ علىٰ أصولهم الفاسِدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!» فالحديث لا يتأتىٰ علىٰ أصول القدريَّة؛ لأنَّهم يرون أنَّ الله تعالىٰ يلزمه أن يُعذِّب العاصي، ويلزمه أن يرحمَ المُطيع، فأوجبُوا علىٰ الله بعُقولهم، وإلا فالنُّصوص كلُّها ضِدّهم، ومنها هذا الحديث، لكن قد يتمسَّك الجبريَّةُ بظاهر هذا الحديث.

«وأسعدُ النَّاس به أهل السُّنَّة الذين قابلوه بالتَّصديق[1]، وعلموا من عظَمة الله تعالىٰ وجلاله قدرَ نعمِ الله علىٰ خلقِه، وعدم قيام الخلق بحُقوق نعمِه عليهم، إما عجزًا، وإما جهلًا، وإما تفريطًا وإضاعةً، وإمَّا تقصيرا في المقدورِ من الشُّكر، ولو من بعضِ الوجُوه؛ فإنَّ حقَّه علىٰ أهل السَّموات والأرض أن يُطاع فلا يُعصىٰ، ويُذكر فلا يُنسىٰ، ويُشكر فلا يُكفر، وتكون: قوةُ الحبِّ، والإنابة، والتوكل، والخشيةِ، والمراقبةِ، والخوفِ، والرَّجاء- جميعها متوجِّهة إليه، ومتعلِّقة به، بحيثُ يكون القلبُ عاكفًا علىٰ محبَّته وتألُّهه؛ بل علىٰ إفرادِه بذلك، واللِّسان محبوسًا علىٰ ذكره، والجوارح وقْفًا علىٰ طاعته».

والأصلُ أن تكون هذه الأمور علىٰ أكمل الوُجوه، بصرفِ هذه الأمور كلِّها له ﷻ مقابلةً لنعمه بالشكر التامِّ.

«ولا ريب أنَّ هذا مقدورٌ في الجُملة، ولكن النُّفوسَ تشِحُّ به، وهي في الشُّحِّ علىٰ مراتبَ لا يُحصِيها إلا الله تعالىٰ»؛ لأنَّها قد تكونُ بعدد الخلق، فشُح زيد يختلف عن شُح عمرو، ولو بشيءٍ يسير، وقد يشِحُّ عمرو في هذا ويجود في هذا، والعكس يحصل من زيد، فهذه الأمور لا يُحصيها إلا الله تعالىٰ.

= ذلك، قال: ثم أتيتُ زيدَ بن ثابت، فحدَّثني عن النبيِّ ﷺ مثل ذلك، واللفظ لأبي داود، وصححه ابن القيم في شفاء العليل، (ص: ١١٣).

(١) مختصر الصَّواعق المرسلة، (ص: ٢٤٦).

«وأكثرُ المطيعين تشِحُّ به نفسُه من وجه، وإن أتىٰ به من وجهٍ آخر، فأين الذي لا تقع منه إرادةٌ تُزاحِمُ مرادَ الله وما يحبُّه منه؟ ومن ذا الذي لم يصدُرْ منه خلافُ ما خُلِق له، ولو في وقتٍ من الأوقات؟ فلو وضع الربُّ سبحانه عدلَه علىٰ أهل سمواته وأرضه، لعذَّبهم بعدلِه، ولم يكن ظالما لهم.

وغايةُ ما يُقدَّر توبةُ العبد من ذلك واعترافُه، وقبولُ التَّوبة محضُ فضلِه وإحسانِه، وإلا فلو عذَّب عبدَه علىٰ جنايته؛ لم يكن ظالًما، ولو قُدِّر أنَّه تاب منها، لكن أوجبَ علىٰ نفسِه - بمقتضىٰ فضلِه ورحمته - أنَّه لا يُعذِّب من تاب، وقد كتَب علىٰ نفسه الرَّحمة، فلا يسعُ الخلائقَ إلا رحمتُه وعفوُه، ولا يبلغُ عملُ أحدٍ منهم أن ينجُوَ به من النَّار، أو يدخُل به الجنَّة، كما قال أطوعُ النَّاس لربه، وأفضلُهم عملا، وأشدُّهم تعظيما لربِّه وإجلالا: «لن يُنْجي أحدًا منكم عملُه»، قالوا: ولا أنت، يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله برحمةٍ منه وفضل»[1]، وسأله الصِّدِّيقُ دعاءً يدعُو به في صلاتِه، فقال: «قل: اللهم، إنِّي ظلمتُ نفسِي ظُلْمًا كثيرا، ولا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنت، فاغفرْ لي مغفرةً من عندِك وارْحمني، إنَّك أنت الغفور الرحيم»[2].

فإذا كان هذا حال الصِّدِّيق، الذي هو أفضلُ النَّاس بعد الأنبياء والمرسلين، فما الظنُّ بسواه؟ بل إنَّما صار صِدِّيقا بتوفيته هذا المقام حقَّه، الذي يتضمَّنُ معرفة ربه، وحقَّه وعظمتَه، وما ينبغي له، وما يستحقُّه علىٰ عبده، ومعرفة تقصيره، فسُحقا وبُعدًا لمن زعم أنَّ المخلوق يَستغنِي عن مغفرةِ ربِّه، ولا يكونُ به حاجة إليها!

---

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٠٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، (٨٣٤)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، (٢٧٠٥)، والترمذي، (٣٥٣١)، والنسائي، (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وليس وراء هذا الجهلِ بالله وحقِّه غاية! فإنْ لم يتَّسعْ فهمُك لهذا، فانزلْ إلىٰ وطْأةِ النِّعم، وما عليها من الحُقوق، ووازِنْ بين شُكرها وكُفرها، فحينئذٍ تعلمُ أنَّه سُبحانه لو عَذَّبَ أهل سمواته وأرضه؛ لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم».

وفي طلب الصدِّيق رضي الله عنه دعاءً يدعُو به في آخر صلاته، وجواب النبي ﷺ له بهذا الحديث فيه ما يُمدح به الصدِّيق؛ لأنَّه طلبَ من النبيِّ ﷺ دعاءً، والنبي ﷺ علَّمه ووجَّهه إلىٰ هذا الدعاء: «**اللهم، إنِّي ظلمتُ نفسِي ظُلَّما كثيرا**»، والصحابة قالوا: «وأينا لم يظلم نفسه؟»[(١)]، وورد في حديث آخر في المصلِّي إذا قرأ التشهد: «**ليتخيَّر من المسألة ما شاء**»[(٢)]. وقد يقول المرء: مثل هذا بالنِّسبة للصديق رضي الله عنه وهو أفضلُ النَّاس بعد الأنبياء والمُرسلين، فكيف بمن دونه؟

لكن الرافضيّ الخبيث صاحب كتاب «منهاج الكرامة» ذكر في كتابه هذا أنَّ النبيَّ ﷺ أقرَّ أبا بكرٍ ولقَّنه أنَّه ظلم نفسَه ظُلمًا كثيرًا، أراد بهذا أن يقلب محاسِنه رضي الله عنه إلىٰ مساوئ، كما قالوا في قول عُمَر رضي الله عنه: «**وددتُ أنِّي كنتُ كبشًا سمَّنَنِي أهلي فأكلُوني**»[(٣)]، والفرقُ بين هذا وبين قول الكافرِ يوم القِيامة: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾

(١) إشارة إلىٰ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شقَّ ذلك علىٰ أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: «ليس كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣]» أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (٣٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، (١٢٤)، والترمذي، (٣٠٦٧)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١٥٠١).

(٢) ورد هذا في حديث عبد الله بن مسعود في التشهد، قال: علّمني رسول الله ﷺ التشهد كَفِّي بين كفَّيه، كما يعلِّمني السُّورة من القرآن: «التّحيَّات لله، والصَّلوات والطَّيِّباتُ...» وفي آخره: «فلْيَتَخَيَّر مِن المسألة ما شَاء» أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يتخيَّر من الدُّعاء بعد التشهُّدِ، (٨٣٥)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب التشهُّدِ في الصلاة، (٤٠٢)، وأبو داود، (٩٦٨)، والترمذي، (٢٨٩)، والنسائي، (١٢٩٨)، وابن ماجه، (١٨٩٢).

(٣) تقدم تخريجه، ١/ ٢٥٠.

[النبأ:٤٠]: أن عمر ﵁ قال هذا الكلام من شدَّة خوفِه من الله ﷻ، مع ما قدَّم وفعَل وبذَل للإسلام وأهلِه، ومع شهادة النبي ﷺ له بالجنَّة.

وفعلُهم هذا تحريفٌ للنُّصوص، وتلبيسٌ علىٰ العامَّة والطغَام والجُهَّال، وإلا فهذه في حقيقتها مناقب وليست مثالب، ولكنَّه الهوىٰ، وليس بأيديهم إلا الفَلَس بما يذمُّون به خِيار الأُمَّة، فيتشبَّثُون بمثل هذه التَّأويلات: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠]، وعادةُ هؤلاء وديدنُهم وشأنهم ذمُّ السَّلف وسبُّهم، نسأل الله العافية.

۞ [انتفاع الموتى بسعي الأحياء]

«**وفي دُعاء الأحياءِ وصدقاتِهم منفعةٌ للأمواتِ**»، الدُّعاء والصَّدقة مما اتَّفق عليه أهلُ العلم من أنَّه يصل ثوابه إلىٰ الميِّت[1].

«اتفق أهلُ السُّنَّة أنَّ الأمواتَ ينتفِعون من سعي الأحياء بأمرين[2]:

أحدُهما: ما تسبَّب إليه الميِّت في حياتِه.

والثاني: دعاءُ المسلمين واستغفارُهم له، والصَّدقة والحجُّ، علىٰ نزاعٍ فيما يصِلُ إليه من ثواب الحجِّ: فعن محمد بن الحسن ﵀: أنَّه إنَّما يصل إلىٰ الميِّت ثوابُ النَّفقة، والحجُّ للحاجِّ، وعند عامَّة العُلماء: ثوابُ الحجِّ للمحجُوج عنه، وهو الصَّحيح».

---

(١) ينظر: المغني، ٢/ ٤٢٣، شرح مسلم للنووي، ٧/ ٩٠، مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣٠٩، ٣١٥، ٣٦٦، تفسير ابن كثير، ٧/ ٤٦٥.

(٢) فصَّل شيخ الإسلام وابن القيم القول في هذه المسألة. ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣٠٦-٣١٣، الروح، (ص: ١٥٩-١٩٣).

وهذان الأمران مخصوصان من قوله ﷻ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]؛ لأن هذين الأمرين من سعيه، أو فيهما من سعيه، وبيانهما كما يلي:

الأمر الأول: ما تسبَّب إليه الميِّت في حياتِه، فالميِّتُ تسبَّب في تربية الولد، وتربية التلميذ وتعليمه، وتسبب في دلالة الناس علىٰ الخير وعلىٰ الهدىٰ، وفي الحديث: «**من دلَّ علىٰ هدىٰ كان له مثل أجرُ فاعله**»(١)؛ لأنَّه تسبَّب فيه، فهو في الحقيقة من سعيه، وإن كان العملُ المستمرُّ عملُ غيره، فهذا محل اتِّفاق.

الثاني: دعاءُ المسلمين واستغفارُهم له، وفيه نوع تسبب -أيضًا-؛ لأنَّ السبب الذي من أجله يدعون له دُخوله في عموم المسلمين؛ لأنَّه أسلم واتَّصف بهذا الوصف، وهو من سعيه، والمصلي يقول في التشهد: «**السلامُ علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين**»(٢)، وهذا يشملُ جميع الصَّالحين إلىٰ قيام الساعة، فإذا كنت متصفًا بهذا الوصف شملك الوصفُ ودخلت في هذه الدَّعوة، وأنتَ متسببٌ وساعٍ في صلاح نفسك مع توفيق الله ﷻ، فهذا هو الأمر الثاني المتَّفق عليه.

ويندرج في هذا الصدقة والحج، دلَّ عليه حديث: «**حُجَّ عن أبِيك واعتمِرْ**»(٣)،

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي، (٣/ ١٥٠٦)، (١٨٩٣)، من حديث أبي مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «من دل علىٰ خير؛ فله مثل أجر فاعله».

(٢) إشارة إلىٰ ما أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب التشهُّد في الآخرة، (٨٣١)، ومسلم، كتاب الصَّلاة، باب التشهُّد في الصَّلاة، (٤٠٢)، وأبو داود، (٩٦٨)، والترمذيُّ، (٢٨٩)، والنسائيُّ، (١١٦٢)، وابن ماجه، (٨٩٩)، من حديث ابن مسعود، وفيه: «كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ: السلام علىٰ الله، السلام علىٰ فلان، فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم: إنَّ الله هو السَّلام، فإذا قعد أحدكم في الصَّلاة؛ فليقلْ: التحيَّات لله، والصلواتُ والطيِّبات، السلام عليك، أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض»، وجاء نحوه من حديث ابن عبَّاس، وأبي موسىٰ الأشعري، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه الترمذي، أبواب الحج، باب ما جاء في الحج عن الشَّيخ الكبير، والميت، باب منه، (٩٣٠)، والنسائي، كتاب مناسك الحج، باب وُجوب العمرة، (٢٦٢١)، وأحمد، (١٦١٨٤)، عن أبي رَزِين =

وحديث: «أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني تصدقت علىٰ أمي بجارية وأنها ماتت، قال: وجب أجرك وردها عليك الميراث. قالت: إنه كان عليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟ قال صومي عنها. قالت: إنها لم تحج أفأحج عنها؟ قال: حجِّي عنها»(١) فالحجُّ يقبل النيابة ويصل ثوابُه إلىٰ المحجوج عنه، خلافًا لما ذكره الشَّارحُ رحمه الله عن محمَّد بن الحسن أنَّه إنَّما يصل إليه ثوابُ النَّفقة فقط؛ لأنَّها من جنس الصدقة، لا أصلُ الحج الذي هو عبادة بدنية، فهو أشبه ما يكون بالصَّلاة.

وهذا التفريقُ لا دليلَ عليه، وقبول النيابة في الحج ثابتٌ بالأدلة الصحيحة الصريحة، كما في الحديثين السابقين، والخلافُ في هذه المسألة ضعيف.

«واختُلِف في العِبادات البدنيَّة، كالصَّوم والصَّلاة وقراءة القُرآن والذِّكر: فذهب أبو حنيفة وأحمد وجُمهور السَّلف إلىٰ وُصولها، والمشهُور من مذهبِ الشَّافعيِّ ومالكٍ عدمُ وُصُولها(٢)»؛ أي: أن مذهبهما الاقتصارُ علىٰ ما وردَ فيه النَّصُّ، مع أنَّ الصَّومَ ورد فيه النصُّ الصَّحيحُ: «مَن ماتَ وعليه صومٌ، صام عنه وليُّه»(٣)، ولفظُه يشمل صوم النذر وغير النذر.

= العقيليّ، «أنَّه أتىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ لا يستطيعُ الحَجَّ، ولا العُمرة، ولا الظَّعن، قال: حج عن أبيك واعتمر»، صحَّحه ابن المُلقِّن في شرح البخاريِّ، ٣٠/ ٣٨٤، وجاء نحوه من حديث ابن عبَّاس، وأبي الغوث بن حصين رضي الله عنهم.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، (١١٤٩)، والترمذي، (٦٦٧)، من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه.

(٢) يينظر: فتاوىٰ العز بن عبد السلام، (٤٧)، شرح العقيدة الطحاوية، ٢/ ٦٦٤، المبدع في شرح المقنع، ٢/ ٢٨١، مغني المحتاج، ٤/ ١١١، مواهب الجليل، ٢/ ٥٤٣، حاشية ابن عابدين، ٢/ ٢٤٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (٨٠٣)، وأبو داود (٢٤٠٠)، والنسائي في الكبرىٰ (٢٩٣١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

«وذهبَ بعضُ أهلُ البِدعِ من أهلِ الكَلامِ إلىٰ عدمِ وُصُول شيء ألبتَّة».

فهم لا يرون وُصول دعاء ولا صدقة ولا حجٍّ ولا غيره، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وسيأتي الجوابُ عن استدلالهم بهذه الآية وغيرِها «لا الدُّعاء ولا غيره، وقولُهم مردودٌ بالكتابِ والسُّنَّة، لكنَّهم استدلُّوا بالمتشابِه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس: ٥٤]، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦]».

قالوا: إنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، تفيد العموم، فتشملُ كل ما تقدَّم وفات، فلا يصلُ إلىٰ الإنسان شيءٌ غيرُ سعيه، لكن نقول: إذا أوردنا علىٰ هذه الآية النصوصَ المحكمة الصريحة في الموضوع المراد صارت تحتملُ، والمحتمل متشابه.

«وقد ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال :«إذا ماتَ ابنُ آدم» ولفظُ مسلم: «**إذا ماتَ الإنسانُ**»، «انقطعَ عملُه إلا من ثلاث: صدقةٍ جارية، أو ولد صالحٍ يدعو له، أو علم يُنتفع به من بعده»[1]، فأخبر أنَّه إنَّما ينتفِعُ بما كان تسبَّبَ فيه في الحياة، وما لم يكُنْ تسبَّب فيه في الحياة، فهو منقطعٌ عنه.

واستدلَّ المقتصرُون علىٰ وُصُول العِبادات التي تدخُلها النِّيابة، كالصَّدقة والحجِّ، بأنَّ النوعَ الذي لا تدخُله النِّيابة بحال، كالإسلام والصَّلاة والصَّوم وقراءة القرآن يختصُّ ثوابُه بفاعِله لا يتعدَّاه، كما أنَّه في الحياة لا يفعلُه أحدٌ عن أحدٍ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (١٦٣١)، وأبو داود، (٢٨٨٠)، والترمذي، (١٣٧٦)، والنسائي، (٣٦٥١)، وأحمد، (٨٨٤٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا ينوبُ فيه عن فاعلِه غيره».

يعني: أن هؤلاء المقتصرين علىٰ الصَّدقة والحجِّ، يرونَ عدم النِّيابة في العبادات البدنيَّة بعد الممات، كما لا ينوب فيها شخصٌ عن آخر في حال الحياة، فمثلا: لا يصحُّ أن يدخل اثنان المسجد، فيقول أحدهما لصاحبِه: أنا متعب؛ صلِّ عني تحية المسجد، فيأتي صاحبُه بركعتين عن نفسه، ثم يأتي بركعتين عنه، لكن لو أنه صلىٰ ركعتين وأهدىٰ ثوابهما إلىٰ من يحبُّ ممن مات، فهذه مسألة أخرىٰ، وهي التي يقصدها من أجاز إهداء الثواب من أهل العلم، أما الصورة الأولىٰ؛ فلا يقُول بها أحد.

«وقد روىٰ النَّسائيُّ بسَندِه، عن ابن عبَّاسٍ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال: «لا يُصلِّي أحدٌ عن أحدٍ، ولا يصُومُ أحدٌ عن أحدٍ، ولكن يُطعِمُ عنه مكانَ كُلِّ يومٍ مُدًّا مِنْ حِنطَة» هذا الحديثُ لا يثبُتُ مرفوعًا عن النبيِّ ﷺ، والصَّوابُ وقفُه علىٰ ابن عبَّاس رضي الله عنهما، فهو من رأيه واجتهاده[1].

«والدَّليلُ علىٰ انتفاعِ الميِّتِ بغيرِ ما تسبَّب فيه، الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والقِياسُ الصَّحيحُ.

أمَّا الكتابُ؛ فقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠]، فأثْنَىٰ عليهم باستغفارِهم للمُؤمنين قبلَهم، فدلَّ علىٰ انتفاعهم باستغفارِ الأحياء، وقد دلَّ علىٰ انتفاعِ الميِّت بالدُّعاء إجماعُ الأُمَّة علىٰ الدُّعاء له في صلاة الجنازة، والأدعيةُ التي وردت بها السُّنَّة في

(١) أخرجه النسائي في الكبرىٰ، (٢٩١٨)، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفًا، قال الحافظ: «بإسناد صحيح»، وأخرجه مالك في الموطأ بلاغًا، (١٠٦٩)، وعبد الرزق في المصنف، (١٦٣٤٦)، كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما. وينظر: نصب الراية، ٢/ ٤٦٣، التلخيص الحبير، ٢/ ٤٥٤.

صلاة الجنازة مُستفِيضة، وكذا الدُّعاء له بعد الدَّفنِ، ففي سُنن أبي داود، من حديث عُثمان بن عفان ﷺ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا فرَغ من دفنِ الميِّت وقَف عليه فقال: «استغفرُوا لأخيكم، واسألوا له التَّثبيتَ، فإنَّه الآن يُسأل»(١).

ولو لم ينتفع بهذا الاستغفار؛ لكان كلامُه ﷺ لغوًا، أو لكان يعني أنَّ الرسول ﷺ يخفىٰ عليه عدم الانتفاع، وحاشاه ﷺ من ذلك كلِّه.

«وكذلك الدُّعاءُ لهم عند زيارةِ قبُورهم، كما في صحيح مسلم، من حديث بُريدة بن الحُصَيب قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يُعلِّمُهم إذا خرجُوا إلىٰ المقابر أنْ يقولوا: السَّلامُ عليكم أهلَ الدِّيار من المؤمنين والمُسلِمين، وإنَّا إنْ شاء الله بكم لاحِقون، نسأل الله لنا ولكم العافية»(٢).

وجاء السُّؤال للتثبيت بعد الدَّفن والوُقُوفِ عند قَبر الميت بقدرِ ما يُنحرُ جَزُورٌ كما في بعض الرِّوايات(٣)، ولا فرق بين الوقوف والجلوس من حيث الجواز.

---

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، (٣٢٢١)، من طريق، هانئ مولىٰ عثمان، عن عثمان بن عفان ﷺ، ونقل ابن الملقن في البدر المنير، ٥/ ٣٣١، عن المنذري تحسينه للحديث. وجاء بنحوه من حديث أبي هريرة ﷺ، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة علىٰ الجنائز بالمصلىٰ والمسجد، (١٣٢٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب في التكبير علىٰ الجنازة، (٩٥١)، والنسائي، (١٨٧٩)، من حديث أبي هريرة ﷺ، قال: «نعىٰ لنا رسول الله ﷺ النجاشي صاحب الحبشة، يوم الذي مات فيه، فقال: «استغفروا لأخيكم».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، (٩٧٥)، وأبو داود، (٣٢٣٧)، والنسائي، (٢٠٤٠)، وابن ماجه، (١٥٤٧)، وجاء من حديث أبي هريرة ﷺ، تقدَّم تخريجه.

(٣) إشارة إلىٰ ما أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله (١٩٢)، عن عمرو بن العاص ﷺ أنَّه قال في سياقة الموت، وهو يبكي: «أنا متّ فلا يصحبني نائحة ولا نار، فإذا دفنتموني، فشنّوا علي التراب شنًّا، ثم أقيموا حول قبري قدر ما ينحر جزُور، ويقسم لحمهُا حتَّىٰ أستأنس بكم، وأنظر ماذا أراجع به رسل ربي».

«وفي الصَّحيح -أيضًا- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سألتُ النبيَّ ﷺ كيف تقول إذا استغفرتَ لأهل القُبور؟ قال: «قولي: السَّلام علىٰ أهلِ الدِّيار، من المؤمنين والمسلمين، ويرحمُ الله المستَقْدِمين منا والمُستَأخِرين، وإنَّا إنْ شاءَ الله بكُم للاحِقُون»[١].

وأما وُصُول ثوابِ الصَّدقة؛ ففي الصَّحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنَّ رجلًا أتَىٰ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنَّ أُمِّي افتُلِتتْ نفسُها، ولم توصِ، وأظنُّها لو تكلَّمت تصدَّقت، أفلَها أجرٌ إنْ تصدَّقتُ عنها؟ قال: «نعم»[٢].

و«**افتُلِتتْ**» يعني: ماتت فلتة؛ أي: فجأةً، دون أن تنظِّم أمورها وترتب أحوالها وتوصي بما تريد[٣].

«وفي صحيح البخاريِّ عن عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ سعد بن عُبادة تُوفِّيت أمُّه وهو غائبٌ عنها، فأتىٰ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنَّ أمِّي تُوفِّيتْ وأنا غائب عنها، فهل ينفعُها إنْ تصدَّقتُ؟ قال: نعم، قال: فإنِّي أُشهدُك أنَّ حائطي المخراف[٤] صدقةٌ عنها[٥]، وأمثالُ ذلك كثيرةٌ في السنَّة.

---

(١) هذا جزءٌ من حديث طويل، أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، (٩٧٤)، والنسائي، (٢٠٣٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، (١٣٨٨)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، (١٠٠٤)، وأبو داود، (٢٨٨١)، والنسائي، (٣٦٤٩)، وابن ماجه، (٢٧١٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، ٢/ ٢٣١.

(٤) المخراف والمخرف -بفتح الميم، وكسر الراء-: حائط النخل والبستان، فيه الفاكهة. ينظر: مشارق الأنوار، ١/ ٢٣٣.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي؛ فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، (٢٧٥٦)، ومسند أحمد، (٣٠٨٠)، من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما وُصول ثواب الصَّوم ففي الصحيحين عن عائشة ﵂: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيامٌ صامَ عنه وليُّه»(١)، وله نظائرُ في الصَّحيح.

ولكن أبو حنيفة ﵀ قال بالإطعام عن الميِّت دون الصِّيام عنه؛ لحديث ابن عباس المتقدِّم(٢)».

أما حديث: «**لا يُصلِّي أحدٌ عن أحد، ولا يصُومُ أحدٌ عن أحدٍ**»؛ فتقدَّم أنَّه لا يصحُّ مرفوعًا، ولو صحَّ؛ لحُمل علىٰ أنَّه يتولىٰ الصِّيام عنه في حياتِه.

وحديث: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليُّه**» حمله الحنابلة علىٰ النَّذر؛ لأنَّ السُّؤال فيه كان عن النذر(٣)، ورجّحه شيخُ الإسلام وابن القيم(٤)، والنذر هو ما أوجبه الإنسان علىٰ نفسه دون ما وجَب بأصلِ الشَّرع، بخلاف ما وجب بأصلِ الشَّرع، كالصَّلاة الفريضة والصوم المفروض، فلا يشمله الحكم، ومن أهل العلم من قال: إنَّ العبرة بعُموم اللفظ «**من مات وعليه صومٌ صام عنه وليُّه**».

«والكلامُ علىٰ ذلك معروفٌ في كتُب الفُرُوع.

وأمَّا وُصُول ثواب الحجِّ؛ ففي صحيح البخاريِّ عن ابن عبَّاسٍ ﵄: أنَّ امرأةً من جُهينة جاءت إلىٰ النبيِّ ﷺ، فقالت: إنَّ أمِّي نذرتْ أن تحُجَّ فلم تحجَّ حتَّىٰ ماتت، أفأحجُّ عنها؟ قال: «نعم حُجِّي عنها، أرأيتَ لو كان علىٰ أمِّك دَينٌ، أكنتِ قاضيتَه؟ اقضُوا الله، فاللهُ أحقُّ بالوفَاء»(٥)، ونظائرُه -أيضا- كثيرة.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (١١٤٧)، وأبو داود (٢٤٠٠).

(٢) يعني حديث المخراف.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة، ٣/ ١٥٣، الشرح الكبير علىٰ المقنع، ٧/ ٥٠٢، ٥٠٦ – ٥٠٧.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣٠٩، منهاج السنة، ٥/ ٢٢٨، إعلام الموقعين، ٤/ ٢٩٦.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، =

وأجمعَ المسلِمُون علىٰ أنَّ قضاءَ الدَّين يُسقِطُه من ذِمَّة الميت، ولو كان من أجنبيٍّ، ومن غير تركتِه[١]، وقد دلَّ علىٰ ذلك حديثُ أبي قتادةَ، حيثُ ضمِن الدينارين عن الميِّت، فلما قضاهما قال النبيُّ ﷺ: «الآنَ بَرَّدْتَ عليه جِلْدَتَه»[٢].

وكلُّ ذلك جارٍ علىٰ قواعدِ الشَّرع، وهو محضُ القِياس، فإنَّ الثَّواب حقُّ العامل، فإذا وهبَه لأخيه المسلم؛ لم يُمنعْ من ذلك، كما لم يُمنع من هِبة ماله في حياته، وإبرائِه له منه بعد وفاته.

وقد نبَّه الشَّارعُ بوصُول ثواب الصَّوم علىٰ وصول ثوابِ القراءة ونحوها من العبادات البدنيَّة، يُوضِّحُه: أنَّ الصَّومَ كفُّ النَّفسِ عن المفطرات بالنية، وقد نصَّ الشَّارعُ علىٰ وصول ثوابِه إلىٰ الميِّت، فكيف بالقراءة التي هي عملٌ ونية؟!» استدل لوصول ثواب القراءة بقياسه علىٰ وصول ثواب الصوم، لا أنَّه منصوصٌ عليه.

«والجوابُ عمَّا استدلُّوا به من قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، قد أجابَ العُلماءُ بأجوبة[٣]: أصحُّها جوابان:

= (١٨٥٢)، والنسائي، (٢٦٣٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(١) نقل الإجماع ابن القيم في الروح، (ص: ١٢١).

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه الطيالسي، (١٧٧٨)، وأحمد، (١٤٥٣٦)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٤١٤٥)، والدارقطني، (٣٠٨٤)، والحاكم، (٢٣٤٦)، من حديث جابر رضي الله عنه قال: «توفي رجل فغسلناه، وحنطناه، وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ﷺ يصلي عليه، فقلنا: تصلي عليه؟ فخطا خطىٰ، ثم قال: «أعليه دين؟» قلنا: ديناران، فانصرف، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الديناران علي، فقال رسول الله ﷺ: «حق الغريم، وبرئ منهما الميت؟»، قال: نعم، فصلىٰ عليه، ثم قال بعد ذلك بيوم: «ما فعل الديناران؟»، فقال: إنَّما مات أمس، قال: فعاد إليه من الغد، فقال: لقد قضيتهما، فقال رسول الله ﷺ: «الآن بردْتَ عليه جلدَه»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي علىٰ التصحيح، وحسن النووي إسناده كما في خلاصة الأحكام، ٢/ ٩٣١.

(٣) ذكرها ابن القيم في الروح، (ص: ١٢٧-١٢٩)، وبيَّن ضعفها، ورجَّح منها الجوابين اللذين ذكرهما ابن أبي العز. =

أحدهما: أنَّ الإنسانَ بسعيِه وحُسنِ عِشرته اكتسَب الأصدقاء، وأوْلدَ الأولاد، ونكَح الأزواج، وأسْدىٰ الخير، وتودَّدَ إلىٰ النَّاس، فترحَّموا عليه، ودعوا له، وأهدوا له ثوابَ الطَّاعات، فكانَ ذلك أثَر سعيِه»، فهو بهذا متسبِّبٌ في هذا الدعاء وهذا الإهداء، فإنه تسبَّب بِخُلُقِه الحسن في كسب الأصدقاء، وتسبَّب بزواجه وإنتاجه الذريَّة في كسب الأولاد الذين يدعون له.

«بل دخُولُ المسلم مع جُملة المسلمين في عَقْد الإسلام من أعظم الأسْباب في وُصُول نَفْعِ كُلٍّ من المسلمين إلىٰ صاحبِه، في حياتِه وبعد مماتِه، ودعوةُ المسلمين تُحيطُ مِن ورائهم.

يُوضِّحه: أنَّ الله تعالىٰ جعَل الإيمان سببًا لانتفاعِ صاحبه بدُعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتىٰ به؛ فقد سعَىٰ في السَّبب الذي يُوصِلُ إليه ذلك.

الثاني -وهو أقوىٰ منه-: أنَّ القرآن لم يَنْفِ انتفاعَ الرَّجُلِ بسعي غيرِه، وإنما نفىٰ مِلْكَه لغير سعيه، وبينَ الأمرين مِن الفرق ما لا يخفىٰ، فأخبر تعالىٰ أنَّه لا يملك إلا سعيه، وأمَّا سعيُ غيره؛ فهو مُلكٌ لساعيه، فإن شاءَ أن يبذُله لغيره، وإن شاءَ أنْ يُبْقِيهُ لنفسِه».

يعني المرء لا يملك مال غيره، لكن قد ينتفع بمال غيره، إمَّا بطريق الهدية أو العطية أو الصدقة أو بأي وجه من وجوه الانتفاع الأخرىٰ.

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣١٢: «وأما الآية؛ فللناس عنها أجوبة متعددة كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسببا، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلىٰ شيء من ذلك؛ بل ظاهر الآية حق لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ وهذا حق؛ فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره؛ فهو حق وملك لذلك الغير، لا له، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره، كما ينتفع الرجل بكسب غيره».

«وقوله سُبحانه: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٨-٣٩]، آيتان محكَمتان، تقتضِيان عدلَ الربِّ تعالىٰ.

فالأُولىٰ تقتضِي أنَّه لا يُعاقِبُ أحدًا بجُرمِ غيرِه، ولا يُؤاخذُه بجَريرةِ غيره، كما يفعلُه ملُوكُ الدُّنيا.

والثانية تقتضي أنَّه لا يُفلحُ إلا بعملِه؛ ليقطَعَ طمَعَه من نجاته بعمل آبائه وسَلَفِه ومشايخه، كما عليه أصحابُ الطَّمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفِعُ إلا بما سَعىٰ.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس:٥٤]، علىٰ أنَّ سياق هذه الآية يدلُّ علىٰ أنَّ المنفيَّ عقوبةُ العبد بعمل غيره، فإنَّه تعالىٰ قال: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس:٥٤]، وأمَّا استدلالهم بقوله ﷺ: «إذا مات ابنُ آدم انقطعَ عملُه»، فاستدلالٌ ساقط؛ فإنَّه لم يقل: انقطع انتفاعه، وإنَّما أخبر عن انقطاع عمله»[1].

أمَّا انقطاع العمل؛ فلا يُخالف فيه أحد؛ لأنَّه مات، ولا يستطيع أن يعمل، لكن يبقىٰ الانتفاع بما تسبَّب فيه في حياته بأيِّ نوع من أنواع التسبب علىٰ ما تقدَّم، ومنها الأمور الثلاثة المنصوصُ عليها في هذا الحديث، ووصلت في النُّصوص الأخرىٰ إلىٰ عشرة.

«وأمَّا عملُ غيره؛ فهو لعامله، فإنْ وهبَه له؛ وصَل إليه ثوابُ عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدَّين يُوفيه الإنسانُ عن غيره، فتَبْرأُ ذِمَّتُه، ولكن ليس له ما وفَّىٰ به الديَّن».

---

(١) تقدَّم تخريجه، ٣/ ١٥٣.

يعني: أن الميت يوفَّىٰ عنه من مال غيره، وتبرأ بذلك ذمَّته مع أنَّه لا يملكُه، ولا يمكنُ تمليكُه إيَّاه؛ لأنَّه لا يستطيع أن يملك.

«وأما تفريقُ مَن فرَّق بين العِبادات الماليَّة والبدنيَّة؛ فقد شرع النبيُّ ﷺ الصَّوم عن الميِّت كما تقدَّم، مع أنَّ الصَّوم لا تجزئُ فيه النِّيابة، وكذلك حديث جابر ﵁، قال :صليتُ مع رسول الله ﷺ عيدَ الأضْحىٰ، فلما انصرَف أتىٰ بكبْشٍ فذبَحه، فقال: «بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عنِّي وعمَّن لم يُضَحِّ مِن أمَّتِي»، رواه أحمد، وأبو داود، والتِّرمذيُّ[١]، وحديث الكبشينِ اللَّذينِ قال في أحدِهما: «اللهم هذا عن أُمَّتي جميعًا، وفي الآخر: اللهم هذا عن محمَّد وآل محمَّد»، رواه أحمد[٢]، والقُربة في الأُضْحِية إراقةُ الدَّم، وقد جعلَها لغيرِه.

وكذلك عبادةُ الحجِّ بدنيَّة، وليس المالُ رُكنًا فيه، وإنَّما هو وَسيلة، ألا تَرىٰ أنَّ المكيَّ يجبُ عليه الحجُّ إذا قدَر علىٰ المشيِ إلىٰ عرفات، من غير شرطِ المالِ، وهذا هُو الأظْهرُ».

أي: أن المشترط في وجُوب الحجِّ الاستِطاعة، لكن من لا يستطيعُ الحجَّ إلا بمال، يكون المال شرطًا في حقه باعتبارِه جزءًا من أجزاءِ الاستِطاعة، كما أنَّ قُدرةَ البدَن وقوَّة البدَن من الاستِطاعة.

والتأكيدُ بِـ«جميعًا» في قوله: «**اللهم هذا عَن أُمَّتي جميعًا**» يدلُّ علىٰ أنَّه يشملُ الماضي والمُستقبل.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأضاحي، باب في الشاةِ يُضحَّىٰ بها عن جماعةٍ، (٢٨١٠)، والترمذي، أبواب الأضاحي، باب، (١٥٢١)، وأحمد، (١٤٨٣٧)، من حديث جابر ﵁، وحسن إسناده الهيثمي في المجمع، (٥٩٦٩).

(٢) أخرجه أحمد، (٢٧١٩٠)، والطحاوي، (٦٢٢٥)، والطبراني في الكبير، (٩٢٠)، والحاكم، (٣٤٧٨)، من حديث أبي رافع مولىٰ رسول الله ﷺ، حسن إسناده الحاكم والهيثمي في المجمع، (٥٩٦٨).

«أعنِي أنَّ الحجَّ غيرُ مركبٍ من مالٍ وبدن؛ بل بدنيٌّ محضٌ، كما قد نصَّ عليه جماعةٌ من أصحاب أبي حنيفة المتأخِّرين».

هذا يُتصوَّر في المكيِّ الذي لا يحتاجُ إلىٰ مال، وبإمكانه أن يحُجَّ علىٰ قدميه بدون مال، لكن إذا كان الحجُّ يتطلب مالًا، كان هذا المال شرطًا فيه علمًا أنَّ نفقة أحدٍ في بلده أكثر من النفقة اللازمة في الحج في ظروفنا التي نعيشُها اليوم، فاليوم يُتوسَّع في الصَّرف في البيوت أضعافًا؛ ولذا فإنَّ استئذان الدائن عند إرادته الحج لاسيَّما حجَّ الفريضة أصبح لا قيمة له من حيث المعنىٰ؛ لأنَّ نفقته في حجِّه أقلُّ من نفقتِه في بيته ومن الدين الذي عليه بأضعاف.

«وانظر إلىٰ فُروضِ الكِفايات: كيف قام فيها البعضُ عن الباقين؟ ولأنَّ هذا إهداء ثوابٍ، وليس من باب النِّيابة، كما أنَّ الأجير الخاصَّ ليس له أن يستنِيبَ عنه، ولهُ أن يُعطي أُجرتَه لمن شاء».

وورد أنَّ امرأة رفعت إلىٰ النبي ﷺ صبيًّا، وقالت: ألهذا حجٌّ يا رسول الله؟ قال: «نعم، ولكِ أجر»[(١)]، وهذا الحديثُ يدلُّ علىٰ أنَّ الحج يكونُ للصبيِّ، والثوابُ والثوابُ يكون لمن حجَّ به من أمٍّ أو أب، وإنما يكون الثواب لمن حجَّ به؛ لأنَّه مكَّنه من الحجِّ وتعب عليه، وله أن يهدي أجر هذا التعب لمن يشاء، أمَّا ما اعتاده الناس -لا سيما العامة- أنهم إذا حجُّوا بصبيانهم أن يقولوا: حَجَّة هذا الولد لوالدي، وحَجَّة هذا الآخر لأمِّي، وحَجَّة هذه لأختي وهكذا، بناءً علىٰ أنَّهم نُواب عنهم، هذا لا يصح ولا يصلح؛ لأنَّ حجَّ الطفل يكونُ للطِّفلِ، والثواب يكون لمن حجَّ به من أمٍّ أو أب لما ذُكِر، وبإمكان الحاصل علىٰ الثواب من جراء تعبه أن يهدي هذا الثواب لمن يشاء علىٰ هذه القاعدة التي ذكروها.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من حج به، (١٣٣٦)، وأبو داود، (١٧٣٦)، والترمذي، (٩٢٤)، والنسائي، (٢٦٤٥)، وابن ماجه، (٢٩١٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وتأتي هنا مسألة الشح بالحسنات والبذل والسخاء بها، فبعضُ هذه المعاني قد تغيب عن بعض الناس في الدنيا، ونرىٰ أن المُهدي له أجرٌ عند الله ﷻ بسبب هذا الإهداء والإيثار، لكن عند الحساب يوم القيامة لا يمكن لأحدٍ أن يهدي شيئًا، ولا حسنة واحدة، لا لأم ولا لأب ولا لغيرهما، لكن في الدنيا مع استبعاد الموازنة يوم القيامة، وأنه قد يحتاج أو لا يحتاج، فهو يهدي ويبذل الثواب، لكن من يستحضر هذا لن يفعل شيئًا؛ بل سيشحُّ بكل شيء.

«وأمَّا استئجارُ قوم يقرؤُون القُرآن ويُهْدونه للميِّت، فهذا لم يفعلْه أحدٌ من السَّلف، ولا أمَر به أحدٌ من أئمَّة الدين، ولا رخَّص فيه، والاستئجارُ علىٰ نفس التِّلاوة غيرُ جائز بلا خِلاف، وإنَّما اختلفُوا في جواز الاستِئجار علىٰ التَّعليم ونحوه، مما فيه منفعةٌ تصِلُ إلىٰ الغير، والثَّوابُ لا يصلُ إلىٰ الميِّتِ إلا إذا كان العملُ لله، وهذا لم يقعْ عبادة خالصة».

الأجيرُ علىٰ قراءة القُرآن يكون آثمًا إذا قرأ القرآن بنية طلب الأجرة عليها، ولا يُعطىٰ علىٰ قراءته ثوابًا، فكيف يُهدىٰ ثوابُ قراءة آثمٍ لغيره؟! وفي الأمصار يستأجرون القُراء في المآتم وعند القبور، رجاء ثواب قراءتهم، مع أنَّها مع الأجرة لا ثواب فيها.

«فلا يكونُ ثوابُه مما يهدىٰ إلىٰ الموتىٰ! ولهذا لم يقل أحدٌ: إنه يكتري مَن يصُوم ويصلي ويُهدي ثوابَ ذلك إلىٰ الميت، لكن إذا أعطىٰ لمن يقرأ القرآن ويُعلِّمه ويتعلَّمه معونةً لأهل القرآن علىٰ ذلك، كان هذا من جنس الصَّدقة عنه، فيجوز.

وفي الاختيار» يعني: كتاب «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي[(١)]،

(١) هو: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي، من كبار =

وهو كتاب في فقه المذهب الحنفي «لو أوصَىٰ بأنْ يُعطىٰ شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن علىٰ قبره؛ فالوصيَّة باطلة؛ لأنَّها في معنىٰ الأجرة. انتهىٰ[(١)].

وذكر الزاهدي[(٢)] في «القُنية»: أنَّه لو وقف علىٰ من يَقرأ عند قبرِه فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوُّعًا بغير أُجرة، فهذا يصِل إليه، كما يصِل ثواب الصَّوم والحجِّ.

فإن قيل: هذا لم يكن معروفًا في السَّلف، ولا أرشدَهم إليه النبي ﷺ.

فالجوابُ: إن كان مُورِدُ هذا السؤال معترفا بوُصول ثواب الحجِّ والصيام والدُّعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصُول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كونُ السَّلف لم يفعلوه حُجَّةً في عدم الوُصول، ومن أين لنا هذا النفيُ العام؟

فإن قيل: فرسولُ الله ﷺ أرشدهم إلىٰ الصَّوم والحجِّ والصَّدقة دون القِراءة. قيل: هو ﷺ لم يبتدئْهم بذلك؛ بل خرَج ذلك منه مخرَج الجوابِ لهم، فهذا سأله عن الحجِّ عن ميِّته فأذِن له فيه، وهذا سأله عن الصَّوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم ممَّا سوىٰ ذلك، وأيُّ فرقٍ بين وصُول ثواب الصَّوم الذي هو مجرَّد نية وإمساك وبين وصُول ثواب القِراءة والذكر؟».

= فقهاء المذهب الحنفي، توفي (٦٨٣هـ)، له مؤلفات، منها: «الاختيار لتعليل المختار»، وهو أحد الكتب الفقهية المعتمدة لدىٰ المتأخرين من الحنفية، والمختار للفتوىٰ. ينظر: الأعلام للزركلي، ٤/ ١٣٥، الفوائد البهية، (ص: ١٠٦).

(١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، ٥/ ٨٤.

(٢) هو: مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين، الزاهدي الغزميني، من أكابر فقهاء الحنفية، توفي سنة (٦٥٨ هـ)، له تصانيف، مها: «الحاوي في الفتاوي»، و«المجتبىٰ»، شرح به مختصر القدوري في الفقه، و«قنية المنية لتتميم الغنية». ينظر: الأعلام للزركلي، ٧/ ١٩٣، الفوائد البهية، (ص: ٥٤، ٢١٢).

لكن لقائلٍ أن يقُول: إنَّ مثل هذه الأمور عبادات، فهي توقيفية، فيُقتصرُ فيها علىٰ موارد النُّصوص فقط ولا يُزاد عليها، وقد قال جمعٌ من أهل العلم بذلك، قالوا: العبادة التي لم يرد فيها نصٌّ لا يجوز فيها إهداء الثواب(١)، وهذا أحوط.

لكن الجُمهور علىٰ وصُول الثَّواب مطلقًا؛ لأنَّ هذه التي ذكرت في النُّصوص هي مجرَّد أمثلة، وموارد أسئلة سُئل عنها فأجاب ﷺ فهي تدُلُّ علىٰ ما سواها(٢).

«فإن قيل: ما تقولُون في الإهداء إلىٰ رسول الله ﷺ؟

قيل: من المتأخِّرين من استحبَّه، ومنهم من رآه بدعة؛ لأنَّ الصَّحابة لم يكونُوا يفعلُونهُ ولأنَّ النَّبيَّ ﷺ لهُ مثل أجر كلِّ من عمل خيرا من أُمَّته، من غير أن يَنقُصَ من أجر العَامل شيء؛ لأنَّه هو الذي دلَّ أمته علىٰ كلِّ خير، وأرشدهم إليه».

فالرسُول ﷺ ليس بحاجة إلىٰ أن يُهدَىٰ إليه ثوابٌ، لأنَّ له مثل أجُور أمَّتِه كلِّهم؛ لأنَّه دلهم علىٰ الخير والهدىٰ، وفي الحديث: «**مَن دلَّ علىٰ خير؛ فله مثل أجُور من عمل به**»(٣).

---

(١) قال شيخ الإسلام: «أفضل العبادات ما وافق هدي رسول الله ﷺ وهدي الصحابة...، فإذا عرف هذا الأصل؛ فالأمر الذي كان معروفا بين المسلمين في القرون المفضلة أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة، فرضها ونفلها، من الصلاة والصيام والقراءة والذكر وغير ذلك، وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات كما أمر الله بذلك لأحيائهم وأمواتهم، في صلاتهم علىٰ الجنازة، وعند زيارة القبور، وغير ذلك ...، فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعا وصاموا وحجوا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين، ولا لخصوصهم؛ بل كان عادتهم كما تقدم، فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف، فإنه أفضل وأكمل». مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣٢١-٣٢٣.

(٢) ينظر: فتاوىٰ العز بن عبد السلام، (٤٧)، المبدع في شرح المقنع، ٢/ ٢٨١، مغني المحتاج، ٤/ ١١١، مواهب الجليل، ٢/ ٥٤٣، حاشية ابن عابدين، ٢/ ٢٤٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي، (١٨٩٣)، وأبو داود، (٥١٢٩)، والترمذي، (٢٦٧١)، من حديث أبي مسعود ﷺ مرفوعًا.

«ومن قال: إنَّ الميِّت ينتفِعُ بقِراءة القرآن عنده، باعتبارِ سَماعه كلام الله، فهذا لم يصحَّ عن أحد من الأئمَّة المشهُورين، ولا شكَّ في سَماعه، ولكن انتفاعه بالسَّماع لا يصحّ؛ فإنَّ ثواب الاستماع مشروطٌ بالحياة، فإنَّه عملٌ اختياريّ، وقد انقطع بموته؛ بل ربما يتضرَّر ويتألَّم؛ لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيه، أو لكونه لم يزدد من الخير».

يعني: أن استماع كلام الله عبادة، والتعبد من الميت قد انقطع وانتهىٰ، والله تعالىٰ يقول: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، والميت جاءه اليقين بموته، فليس له من أجر القراءة مثل ما للحيِّ من أجر الاستماع.

الأمرُ الآخر: أنَّ هذا الميت قد يتألَّم بقراءة بعض الآيات التي كان يخالفها، فقد تكون هذه الآيات تنصُّ علىٰ منكرات وجرائم وعقوبات، ويكون الميت قد فعل في حياته بعض هذه الأمور، فهو لا يستفيد من هذه القراءة؛ بل قد يتضرَّر.

وهذا بناء علىٰ أن الميت يسمع، لكن جاء في القرآن ما يدلُّ ظاهره علىٰ نفي سماع الميت، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر:٢٢]، والمسألة فيها خلاف[1].

«واختلف العُلماء في قراءة القُرآن عند القُبور، علىٰ ثلاثة أقوال:

هل تُكره، أم لا بأس بها وقت الدَّفن، وتُكره بعده؟

فمن قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية - قالوا: لأنَّه محدث،

(١) اختلف أهل العلم في هذه المسألة علىٰ أقوال، فذهب الجمهور إلىٰ عدم سماعهم، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلىٰ كونهم يسمعون في الجملة، ولا يسمعون في كل الأحوال، وذهب بعضهم إلىٰ أنهم يسمعون في كل الأحوال، لكنَّهم لا يستطيعون الانتفاع بما يسمعونه. ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٥/ ٣٦٤، فتح الباري، ٣/ ٢٣٥.

لم ترد به السُنَّة، والقراءةُ تُشبه الصَّلاة، والصلاة عند القبور منهيٌّ عنها، فكذلك القراءة[١].

ومن قال: لا بأس بها، كمحمَّد بن الحسن وأحمد في رواية[٢]، استدلوا بما نقل عن ابن عمر ﵄ أنَّه أوصىٰ أن يُقرأ علىٰ قبره وقت الدَّفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها، ونقل -أيضًا- عن بعضِ المهاجرين قراءةُ سورة البقرة[٣]»، لكن لم يعرف هذا عن كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر ﵄ وغيرهما من العشرة، لكن ابن عمر ﵄ صاحب تحرٍّ وحرصٍ، وفعل أشياء لم يفعلها من هو أكبرُ منه كأبيه وغيره، فإنْ صحَّ هذا عنه؛ فإنَّه يكون من مزيد تحرِّيه، والله أعلم.

«ومن قال: لا بأس بها وقت الدَّفن فقط، وهو رواية عن أحمد - أخَذ بما نُقل عن ابن عمر وبعض المهاجرين.

وأمَّا بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءةِ عنده؛ فهذا مكروهٌ، فإنَّه لم تأت به السُّنَّة، ولم يُنقل عن أحد من السلف مثلُ ذلك أصلا، وهذا القولُ لعلَّه أقْوىٰ من غيره؛ لما فيه من التَّوفيق بين الدليلين[٤]».

---

(١) وهو اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية. ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢٤/ ٣١٧، المحيط البرهاني، ٥/ ٣١١، الإنصاف للمرداوي، ٢/ ٣٩١، منح الجليل، / ٥٠٩.

(٢) ولقول أحمد هذا قصة. ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، ١/ ٢١٤، المغني لابن قدامة، ٢/ ٤٢٢، الروح، (ص: ١٠).

(٣) هذا الأثر عن ابن عمر، ذكره الزبيدي في شرح الإحياء، ٢/ ٢٨٥، قال الألباني: «هذا الأثر عن ابن عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح؛ فلا يدل إلا علىٰ القراءة عند الدفن، لا مطلقا، كما هو ظاهر». السلسلة الضعيفة، ١/ ١٢٨.

(٤) قال شيخ الإسلام: « وقد تنازع الناس في القراءة علىٰ القبر، فكرهها أبو حنيفة ومالك وأحمد في أكثر الروايات عنه، ورخص فيها في الرواية المتأخرة؛ لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصىٰ أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة وخواتمها، وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصىٰ عند قبره بالبقرة، وهذا إنما كان عند الدفن، فأما بعد ذلك؛ فلم ينقل عنهم شيء من ذلك؛ ولهذا فرق في القول الثالث بين =

[استجابة الله للدعوات وقضائه للحاجات]

«قولُه: «والله تعالى يستجيبُ الدَّعوات، ويقضِي الحاجَات».

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر :٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، والذي عليه أكثرُ الخلْق من المسلمين وسائر أهل المِلل وغيرهم -: أنَّ الدعاء من أقوىٰ الأسبابِ في جَلب المنافع ودفع المضارِّ، وقد أخبر تعالىٰ عن الكُفَّار أنَّهم إذا مسَّهم الضرُّ في البحر دعوا الله مخلِصين له الدين، وأنَّ الإنسان إذا مسَّه الضرُّ دعاه لجنْبه أو قاعدًا أو قائما، وإجابةُ الله لدُعاء العبد، مسلمًا كان أو كافرا، وإعطاؤُه سُؤْله: من جنسِ رزْقِه لهم، ونصرِه لهم، وهو مما تُوجِبه الرُّبُوبية للعبد مطلقًا، ثُمَّ قد يكون ذلك فتنةً في حقِّه ومضرَّةً عليه؛ إذ كان كفرُه وفُسُوقه يقتضِي ذلك، وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لم يسألِ الله يَغضبْ عليه»[1]، وقد نظَم بعضُهم هذا المعنىٰ، فقال:

الــربُّ يغضــبُ إنْ تركــتَ سُــؤاله وبُنــيُّ آدمَ حــين يُســألُ يَغضــبُ[2]»

= القراءة حين الدفن والقراءة الراتبة بعد الدفن، فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل». مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام، ٢٤/ ٣١٧.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب منه (٣٣٧٣)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب فضل الدعاء، (٣٨٢٧)، وأحمد، (٩٧١٩)، والحاكم، (١٨٠٧)، من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن أبي المليح الهذلي، عن أبي صالح الخوزي، عن أبي هريرة ﷺ، قال ابن حجر في التقريب، (٨١٧٢): «لين الحديث»، يعني: أبا صالح الخوزي، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين؛ لقلة الحديث».

(٢) قال الخطابي في العزلة، (ص: ٦٦): « أنشدني الخزيمي» فذكر هذا البيت، ولعله الشاعر: إسحاق بن حسان بن قوهي أبو يعقوب الخزيمي، قال السمعاني: «من شعراء الدولة العباسية المجيدين القيمين بصنعة الشعر، هكذا ذكره الأمير أبو نصر بن ماكولا».ينظر: الأنساب، ٥/ ١٠٩.

وقال آخر:

ولو سألَ الناسُ الترابَ لأوشكُوا ... إذا قيل هاتُوا أن يملُّوا ويمْنعُوا

إذا كان هذه حالهم مع التراب فما بالهم مع شيء أثمن منه؟!

والله ﷻ يأمرُ بدعائه، ويعِدُ بإجابة الدُّعاء، والإنسان يدعو ربَّه عند الحاجة صغيرا كان أو كبيرا، وهذا من الفطرة، وهو أمرٌ مستقرٌّ متَّفقٌ عليه بين أهل الإسلام قاطبة، إلا من تلوَّثَ بالأفكار الوافدة من المتكلِّمين والفلاسفة وغيرهم.

وبعضُ المبتدعة الذين يقولون: إنَّ الدعاء لا ينفع؛ لأنَّ الأمر الذي تدعو به، إن كان مكتوبًا لك؛ فسيحصل، ولا تحتاج أن تطلبه بالدعاء، وإن كان لم يُكتبْ لك؛ لن يحصل، دعوتَ أو لم تدعُ.

وفي الجواب عن هذه الشبهة يُقال له: إذن لا تطلب الولد بالزَّواج، فهو إن كان مكتوبًا لك لم تحتجْ للزواج، وإن لم يكنْ مكتوبًا لك تزوجت أو لم تتزوَّج لن يأتيك.

وهكذا القولُ في جميع الأسباب، فالدعاء سبب؛ والأمرُ قد يتحقق لوجود السبب المقتضي وانتفاء المانع، وقد لا يتحقَّق؛ لوُجود مانع أو لمعارضٍ آخر، كادِّخاره ليوم القيامة، أو صرف عنه من السُّوء بقدره أو أكثر، كما جاء في ذلك النصُّ[١].

---

(١) إشارة إلىٰ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه إحدىٰ ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يدفع عنه من السّوء مثلها، قالوا: إذا نُكثر، قال: الله أكثر»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، (٧١٠)، وأحمد، (١١١٣٣)، والحاكم، (١٨١٦)، وصححه.

«قال ابن عَقِيل[(١)]: قد ندبَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ الدُّعاء، وفي ذلك معان:

أحدُها: الوُجودُ، فإنَّ مَن ليس بموجودٍ لا يُدْعىٰ.

الثاني: الغِنىٰ، فإنَّ الفقيرَ لا يُدعىٰ.

الثالث: السَّمع، فإنَّ الأصمَّ لا يُدعىٰ.

الرابع: الكرَمُ، فإنَّ البَخيل لا يُدْعَىٰ.

الخامس: الرحمة، فإنَّ القاسِي لا يُدعَىٰ.

السادس: القُدرة، فإنَّ العاجِز لا يُدعىٰ.

ومن يقول بالطَّبائِعِ يعلم أنَّ النَّار لا يُقال لها: كُفِّي! ولا النَّجمُ يقال له: أصلحْ مِزاجِي! لأنَّ هذه عندهم مؤثِّرة طبعًا لا اختِيارًا، فشَرع الدُّعاء وصلاةَ الاستِسقاء ليُبيِّن كذِبَ أهلِ الطَّبائع» لو أنَّ الطَّبائع مؤثِّرة والنُّجوم فاعلة -كما يقُولون- ما احتاجوا إلىٰ الاستسقاء؛ بل يدعون هذه الأفلاك والنجوم، ويحصُلُون علىٰ ما يريدون.

[ردّ شبهة المتفلسفة وغلاة المتصوفة في إنكار فوائد الدعاء]

«وذهب قومٌ من المتفلسِفَة وغاليةِ المتصوِّفة إلىٰ أنَّ الدُّعاء لا فائِدة فيه! قالوا: لأنَّ المشيئة الإلهيَّة إن اقتضتْ وجودَ المطلوبِ؛ فلا حاجةَ إلىٰ الدُّعاء، وإن لم تقتضِه؛ فلا فائدة في الدُّعاء، وقد يخصُّ بعضهُم بذلك خواصَّ العارفين! ويجعل الدُّعاء علَّة في مقام الخواصِّ! وهذا من غلطاتِ بعض الشُّيوخ، فكما أنَّه معلوم الفساد بالاضطرار من دينِ الإسلام، فهو معلوم الفسَاد بالضَّرورة العقليَّة،

(١) هو: علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، المشهور بابن عقيل، قال الذهبي: «الإمام، العلامة، البحر، شيخ الحنابلة...، المتكلم، صاحب التصانيف»، توفي سنة (٥١٣هـ)، له كتاب الفنون، ذكر الذهبي أنَّه في أكثر من أربعمائة مجلد. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٤٤٣-٤٤٧.

فإنَّ منفعة الدُّعاء أمرٌ اتَّفقتْ عليه تجاربُ الأُمم، حتَّىٰ إنَّ الفلاسفة تقول: ضَجِيجُ الأصواتِ في هياكل العبادات، بفُنون اللُّغات، يُحلِّلُ ما عقدتْه الأفلاكُ المؤثِّرات[(١)]! هذا وهُمْ مشركون.

وجوابُ الشُّبهة بمَنعِ المقدِّمتين: فإنَّ قولهم عن المشِيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا، ثَمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضِيه بشرطٍ لا تقتضِيه مع عدمه، وقد يكونُ الدُّعاء من شرطِه، كما تُوجب الثَّوابَ مع العمل الصَّالح، ولا توجِبه مع عدمه، وكما توجب الشِّبعَ والرِّيَّ بالأكل والشُّرب، ولا توجبه مع عدمها، وحصولُ الولدِ بالوطء، والزَّرعِ بالبَذر»[(٢)].

قال: «**بالوطء**»، ولم يقل: «عند الوطء»؛ لأنَّ الأسباب مؤثرة، وهي لا تؤثر بذاتها، إنما جعل الله التأثير فيها، خلافًا للمعتزلة الذين يزعمون أنها مؤثرة بذاتها، أما الأشعرية؛ فيرون سلب التأثير عن الأسباب، وأن وجودها مثل عدمها، وأن الشيء يوجد عند السَّبب لا به، فيقولون مثلا: يحصُل الريُّ عند الشُّرب لا به، وعندما تأكل وتشبع، ويحصل الشبع عند الأكل لا به، ويحصل القطع عند القطع بالسكين لا به[(٣)].

ولما قالوا: إنَّ البصر ليس له أثر في الإبصار؛ حيث يحصل المُبصَر عنده لا به، أتوا بالمضحكات، ومن هذا الباب ما يذكرونه في كتبهم: أنَّه يجوز أن يرىٰ أعمىٰ الصين بقَّة الأندلس[(٤)]، مع كون الصين واقعة في أقصىٰ المشرق والأندلس في

---

(١) عزاه شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية، ٥/ ٤٤٦، إلىٰ الفيلسوف بطيلموس. وينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٣٨٣، الرد علىٰ المنطقيين، ١/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: الداء والدواء، (ص: ١٧)، شفاء العليل، (ص: ٢٥).

(٣) تقدَّم بحث هذه المسألة، ٢/ ٢٠.

(٤) تقدم ٢/ ٢٠.

أقصىٰ المغرب، والبقُّ عظامُ البعوض[1].

وقولهم هذا مخالف للعقل والحس والشرع، والقول الصحيح أن الولد يحصل بالوطء، والشبع يحصل بالأكل، والري يحصل بالشرب؛ لأنَّ هذه أسباب تترتب عليها آثارها.

لكن قد يحصل الشيء عند شيءٍ آخر لا به؛ لأنَّ الآخر ليس سببا فيه، وإن ظنَّه سببًا من وقع له ذلك، والمثال الأظهر الجيد لمثل هذا، ما يحصل من التشاؤم من بعض الناس من الدابة والدار والزوجة، وفي الحديث: «**إن كان الشؤم في شيء؛ ففي الدار والمرأة والفرس**»[2].

فالمرء قد يشتري دارًا للسكنىٰ فيها، فتنكسر رجله عند دخولها لها في أول مرَّة، وفي المرة الثانية يصطدمُ بعمودٍ من أعمدتها فيسيل الدم من وجهه، ثم يختبر أولاده وهم في هذه الدار، فلا ينجحون، فهل الشؤم بها أو عندها؟

نقول: يكون الشُّؤم وما حصل من أضرار عندها لا بها؛ لأنَّه لا أثر لها في هذا الباب، وربَّما لو سكن دارًا ثانية حصل له الشيء المقدَّر عليه نفسُه، فالمرأة والفرس والدار ليست أسبابًا لها أثر، وإنما قد يحصل الشؤم والأضرارُ عندها لا بها، فالمرأة مثلًا، لا تكون سببا في عمىٰ الزوج أو إصابته بمرض، لكن حصل له هذا المرض عند اقترانه بهذه المرأة.

(١) ينظر: العين، ٥/ ٣٠، تهذيب اللغة، ٨/ ٢٤٠، فقه اللغة، (ص: ٤١).

(٢) هذا لفظ حديث سهل بن سعد ﷺ، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقىٰ من شؤم المرأة، (٥٠٩٥)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٢٢٢٥). وجاء لفظ: «الشؤم في ثلاثة»، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، (٢٨٥٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٢٢٢٥)، وأبو داود، (٣٩٢١)، والترمذي، (٢٨٢٤)، والنسائي، (٣٥٦٨)، وابن ماجه، (١٩٩٥)، من حديث ابن عمر ﷺ.

ويقول أحدهم: منذ اليوم الذي اشتريت هذه السيارة إلا والحوادث تترىٰ عليّ، وآخر يقول: كلما صليتُ وقع لي حادث سيارة، فلا يقال: الصلاة هي السبب؛ بل يقال: الشؤم بك وبأفعالك، وهذه آثار أفعالك السيئة.

وقد أجاب أهل العلم عن حديث: «**إن كان الشؤم في شيء؛ ففي الدار والمرأة والفرس**» بأجوبة كثيرة؛ لما فيه من إشكال، وطوَّل ابن القيِّم في بيان أوجه الحديث المذكور من خلال ما نقله من كلام أهل العلم، وممَّا ذكره قولٌ لبعض الطوائف، ولعل ابن القيِّم ممَّن يقول به -أيضا-، وربَّما ظَنَّه البعض مطردا مع قول الأشاعرة، لكنَّه في هذه المسألة صحيح؛ لأنَّ الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث ليست أسبابا يترتب عليها آثارُها.

قال ابن القيم: «وقالت طائفة أخرىٰ: إضافة رسول الله ﷺ الشُّؤم إلىٰ هذه الثلاثة مجازٌ واتِّساع؛ أي: قد يحصُل مقارنا لها وعندها، لا أنَّها هي أنفسُها ممَّا يُوجب الشُّؤم.

قالوا: وقد يكونُ الدَّارُ قد قضىٰ الله -عزَّوجلَّ- عليها أن يُميت فيها خلقًا من عباده، كما يُقدِّر ذلك في البلد الذي ينزل الطَّاعون به، وفي المكان الذي يكثُر الوباء به، فيضاف ذلك إلىٰ المكان مجازًا، والله خلقه عنده وقدَّره فيه، كما يخلُق الموتَ عند قتل القاتل، والشبع والري عند أكل الآكل وشرب الشارب؛ فالدار التي يهلك بها أكثرُ ساكنيها توصف بالشُّؤمِ؛ لأن الله ﷻ قد خصَّها بكثرةِ من قبض فيها، كتب الله عليه الموت في تلك الدار، حسَّن إليه سُكناها وحرَّكه إليها حتَّىٰ يقبض روحه في المكان الذي كتب له، كما ساق الرَّجل من بلد إلىٰ بلد للأثر والبُقعة التي قضىٰ أنه يكون مدفنُه بها. قالوا: وكذلك ما يوصف من طول أعمار بعض أهل البُلدان، ليس ذلك من أجل صِحَّة هواء، ولا طيب تُربةٍ، ولا طبعٍ يزداد به الأجل، وينقُص بفواتِه،

ولكنَّ الله سُبحانه قد خلق ذلك المكان وقضَىٰ أن يسكُنه أطولُ خلقِه أعمارًا فيسوقُهم إليه ويجمعُهم فيه، ويحبِّبُهُ إليهم، قالوا: وإذا كان هذا علىٰ ما وصفنا في الدُّور والبِقاع جاز مثلُه في النِّساء والخَيل، فتكون المرأة قد قدر الله عليها أن تتزوَّج عددا من الرجال ويموتون معها، فلا بد من إنفاذ قضائه وقدره، حتَّىٰ أنَّ الرَّجُل ليقدم عليها من بعد علمه بكثرة من ماتَ عنها لوجه من الطَّمع يقودُه إليها حتَّىٰ يتم قضاؤُه وقدرُه، فتوصف المرأة بالشؤم لذلك، وكذلك الفرس وإن لم يكن لشيء من ذلك فعل ولا تأثير»[١].

«فإذا قُدِّر وقُوع المدعوِّ به بالدُّعاء؛ لم يصح أنْ يُقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يُقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب، فقولُ هؤلاء كما أنَّه مخالف للشَّرعِ، فهو مخالفٌ للحسِّ والفِطرة».

[الدعاء والالتفات للأسباب]

«ومما ينبغِي أن يُعلم ما قاله طائفةٌ من العلماء، وهو: أنَّ الالتفات إلىٰ الأسباب شركٌ في التَّوحيد! ومحوُ الأسبابِ أن تكون أسبابا نقصٌ في العَقل، والإعراضُ عن الأسباب بالكليَّة قدحٌ في الشرعِ، ومعنىٰ التوكل والرجاء يتألَّفُ من وجوب التَّوحيد والعقْل والشَّرع».

قاله طائفة من العُلماء، ونص عليها الغزاليُّ في إحياء علوم الدِّين[٢].

---

(١) مفتاح دار السعادة، ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) قال: «فإن التوكل منزل من منازل الدين ومقام من مقامات الموقنين؛ بل هو من معالي درجات المقربين، وهو في نفسه غامض من حيث العلم، ثم هو شاق من حيث العمل، ووجه غموضه من حيث الفهم أن ملاحظة الأسباب والاعتماد عليها شرك في التوحيد، والتثاقل عنها بالكلية طعن في السنة، وقدح في الشرع، والاعتماد علىٰ الأسباب من غير أن ترىٰ أسبابًا تغيير في وجه العقل، وانغماس في غمرة الجهل، وتحقيق معنىٰ التوكل علىٰ وجه يتوافق فيه مقتضىٰ التوحيد والنقل =

«وبيان ذلك: أنَّ الالتفات إلىٰ السَّبب هو اعتمادُ القلبِ عليه، ورجاؤُه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحِقُّ هذا؛ لأنَّه ليس بمستقلٍّ، ولا بُدَّ له من شُركاء وأضداد مع هذا كلِّه، فإن لم يسخِّرهُ مُسبِّبُ الأسبابِ لم يُسخَّر.

وقولُهم: إن اقتضت المشيئةُ المطلوبَ؛ فلا حاجة إلىٰ الدُّعاء. قلنا: بل قد تكونُ إليه حاجة، من تحصيلِ مصْلحةٍ أخرىٰ عاجلةٍ وآجلة، ودفع مضرَّةٍ أخرىٰ عاجلة وآجلة».

ولو لم يكن في الدُّعاء إذا لم يُجبْ إلا الثواب العظيم من الله ﷻ؛ لكان كافِيًا؛ لأنَّ الدعاء عبادة، لحديث: «**الدعاء هو العبادة**»[1]، وفي لفظ: «**الدعاء مخُّ العبادة**»[2]، مع أنَّ الدَّاعِي لن يُخيَّب ما لم يدعُ بإثمٍ أو قطيعة رحم، أو يستحسر ويستعجل فيقول مثلا: دعوتُ ودعوتُ، فلم يُستجبْ لي. فهناك موانع من إجابة الدعاء، يجبُ علىٰ الداعي اجتنابُها.

«وكذلك قولهم: وإنْ لم تقتضه، فلا فائدةَ فيه. قلنا: بل فيه فوائدُ عظيمة، من جلب منافعَ، ودفع مضارّ، كما نبَّه عليه النبي ﷺ؛ بل ما يُعجِّل للعبد، من معرفتِهِ

= والشرع في غاية الغموض والعسر، ولا يقوىٰ علىٰ كشف هذا الغطاء مع شدة الخفاء إلا سماسرة العلماء، الذين اكتحلوا من فضل الله تعالىٰ بأنوار الحقائق، فأبصروا وتحققوا، ثم نطقوا بالإعراب عما شاهدوه من حيث استنطقوا». إحياء علوم الدين، ٤/ ٢٤٣.

(١) أخرجه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب الدعاء، (١٤٧٨)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة المؤمن، (٣٢٤٧)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب فضل الدعاء، (٣٨٢٨)، وأحمد، (١٨٣٥٢)، وابن حبان، (٨٩٠)، والحاكم، (١٨٠٢)، من حديث النُّعمان بن بشير ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) أخرج الترمذي، أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء، (٣٣٧١)، والطبراني في الدعاء، (٨)، والأوسط، (٣١٩٦)، كلهم من طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صالح، عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعا، قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة»، وقال الطبراني نحو ذلك.

بربِّه، وإقراره به، وبأنَّه سميعٌ قريبٌ قديرٌ عليمٌ رحيمٌ، وإقرارُه بفقرِه إليه واضطرارِه إليه، وما يَتبعُ ذلك من العلوم العليَّة والأحوال الزكيَّة، التي هي مِن أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاءُ الله معلّلا بفعل العبد، كما يُعقلُ من إعطاءِ المسؤول للسائل، كان السائلُ قد أثَّر في المسؤول حتَّىٰ أعطاه؟!

قلنا: الربُّ سُبحانه هو الذي حرَّك العبدَ إلىٰ دُعائه، فهذا الخيرُ منه، وتمامُه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: إنِّي لا أحمُل همَّ الإجابة، وإنَّما أحملُ همَّ الدُّعاء، ولكن إذا أُلهِمتُ الدُّعاء فإنَّ الإجابةَ معه[1]، وعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [فصلت:٥]، فأخبر سبحانه أنه يبتدِئُ بالتدبير، ثُمَّ يصعدُ إليه الأمرُ الذي دبَّره، فالله سبحانه هو الذي يقذِفُ في قلب العبد حركة الدُّعاء، ويجعلها سببًا للخير الذي يُعطيه إياه، كما في العمل والثَّواب، فهو الذي وفَّق العبد للتَّوبة ثم قبلها، وهو الذي وفَّقه للعمل ثُمَّ أثابه، وهو الذي وفَّقه للدُّعاء ثُمَّ أجابه، فما أثر فيه شيءٌ من المخلُوقات؛ بل هو جَعلَ ما يفعلُه سببًا لما يفعلُه».

أمَّا الذين أوردُوا أنَّ السَّائل مؤثِّرٌ في المسؤُول؛ فهؤلاء شبَّهوا الله جل وعلا بخلقه أوَّلًا، وأنَّه يؤثِّر فيه المخلوق، وأساؤُوا الأدب معه جل وعلا ثانيا، ولا شك أنَّه لو لم يأت هذا السائل؛ ما حصل هذا الإعطاء وهذه الإجابة، لكن لا يعني ذلك أنَّ المخلوق السائل يؤثِّر في الخالق المسؤول، فالبداية بالتشبيه، والنهاية في سوء الأدب مع الله.

وبعضُ المسؤولين إذا جاء من يسأله تضايق؛ ولذلك قد يعطي وهو كاره، والله جل وعلا هو الذي أمر عباده أن يسألوه، وحثَّهم علىٰ ذلك، قال تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُونِيٓ

(١) ذكره شيخ الإسلام وابن القيم في مواضع من كتبهما. ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ٢/ ٢٢٩، مجموع الفتاوىٰ، ٨/ ١٩٣، الجواب الكافي، (ص: ١٧).

أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غَافِرٍ:٦٠]، وجاء في الحديث أنَّه ينزل في ثلث الليل الآخر، ويبسط يده، ويقول: «هل من سائل فأعطيه؟»، «هل من مستغفر فأغفر له؟»، «هل من تائب فأتوبَ عليه؟»[(١)].

«قال مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، أحدُ أئمَّة التابعين[(٢)]: نظرتُ في هذا الأمر، فوجدت مبدأَه من الله، وتمامُه علىٰ الله، ووجدتُ ملاك ذلك الدعاء».

[استشكال عدم إجابة الدعاء أحيانًا]

«وهنا سؤالٌ معروف، وهو: أنَّ من النَّاس مَن قد يسألُ الله شيئا فلا يُعطىٰ، أو يُعطىٰ غيرَ ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محقَّقة:

أحدها: أنَّ الآية لم تتضمَّن عطيَّة السؤال مطلقًا، وإنَّما تضمَّنت إجابةَ الدَّاعي، والدَّاعي أعمُّ من السَّائل، وإجابةُ الدَّاعي أعمُّ من إعطاء السَّائل، ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «ينزلُ ربُّنا في كلِّ ليلةٍ إلىٰ السَّماء الدُّنيا فيقول: من يدعُوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرُني فأغفر له؟»[(٣)] أتىٰ بالأعم، ثم الخاص، ثم الأخص، «ففرق بين الدَّاعي والسَّائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرقٌ

(١) إشارة حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»، أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، (١١٤٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، (١٩٩)، وأبو داود، (١٣١٥)، والترمذي، (٤٤٦)، وابن ماجه، (١٣٦٦).

(٢) هو: مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، الحَرَشي، أبو عبد الله البصري، تابعي جليل، وثقة عابدٌ فاضل، توفي سنة (٩٥ هـ)، أخرج حديثه الجماعة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ٤/ ١٨٧، تهذيب التهذيب، (٣٤٤)، التقريب، (٧٥٥٤).

(٣) تقدَّم تخريجه آنفا.

بالعُموم والخُصوص، كما أَتبع ذلك بالمستغفِر، وهو نوعٌ من السَّائل، فذكر العامَّ ثم الخاصَّ ثم الأخصَّ، وإذا علم العباد أنَّه قريب، يجيبُ دعوة الداعي علِموا قُربه منهم، وتمكُّنَهم من سؤاله، وعلِموا علمه ورحمتَه وقدرتَه، فدعوهُ دعاءَ العبادة في حالٍ، ودعاء المسألة في حالٍ، وجمعُوا بينهما في حال؛ إذ الدُّعاء اسمٌ يجمع العِبادة والاستِعانة، وقد فسّر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر:٦٠]، بالدُّعاء، الذي هو العِبادة، والدُعاء الذي هو الطَّلب»، وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ﴾ [الفرقان:٧٧]، قال ابن عباس: ﴿دُعَآؤُكُمۡ﴾ إيمانكم[1]، فالدُّعاء كما يُطلق علىٰ الطَّلب يُطلق -أيضًا- علىٰ العبادة البدنيَّة وعلىٰ الإيمان، وجميعِ ما يُقرِّب إلىٰ الله.

«وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠]، يُؤيِّد المعنىٰ الأول»، وهو كون الدعاء عبادةً.

«الجواب الثاني: أنَّ إجابة دُعاء السؤالِ أعمُّ من إعطاء عينِ المسؤول، كما فسَّره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: أنَّ النبي ﷺ قال: «ما مِن رجل يدعُو الله بدعوةٍ ليس فيها إثمٌ ولا قطيعةُ رحِمٍ إلا أعطاه بها إحدىٰ ثلاث خصالٍ: إمَّا أن يُعجِّل له دعوته، أو يدَّخر له من الخَير مثلَها، أو يصرِفَ عنه من الشَّرِّ مثلها»، قالوا: يا رسول الله، إذا نُكثِر، قال: «الله أكثر»[2] فقد أخبر الصادقُ المصدوقُ أنَّه لا بُدَّ في الدعوة الخالية عن العُدوان من إعطاء السُّؤل معجَّلا، أو مثلَه من الخير مؤجَّلا، أو يُصرف عنه من السُّوء مثله.

(١) علَّقه البخاري جزما عن ابن عبَّاس في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام علىٰ خمس»، ١/ ١٠.

(٢) أخرجه أحمد، (١١١٣٣)، والحاكم، (١٨١٦)، وصححه.

الجواب الثالث: أنَّ الدُّعاء سببٌ مُقتضٍ لنيلِ المطلوب، والسببُ له شروطٌ وموانعُ، فإذا حصلت شروطُه، وانتفتْ موانعهُ؛ حصل المطلوبُ، وإلا فلا يحصلُ ذلك المطلوبُ؛ بل قد يحصلُ غيره، وهكذا سائرُ الكلمات الطيِّباتِ من الأذكارِ المأثورة المعلَّق عليها جلبُ منافعَ أو دفعِ مضارّ، فإنَّ الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعِل، تختلفُ باختلاف قُوَّته وما يُعِينها، وقد يعارِضُها مانعٌ من الموانع، ونصوصُ الوعْدِ والوعيد المتعارِضة في الظَّاهر من هذا الباب. وكثيرًا ما تجدُ أدعيةً دعا بها قومٌ فاستُجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدُّعاء ضرورةُ صاحبِه وإقباله علىٰ الله» يعني: أن الداعي اتَّصف بأمورٍ هي من آداب الدُّعاء وسبب القبول، وقد لا يكون سببًا واحدًا؛ بل تكون أسبابًا مجتمعة، وقد تجتمعُ في زيد، ولا تجتمع في عمرو، فيُستجاب لهذا ولا يستجاب لهذا، مع أنَّ المسألة المسؤول عنها واحدة «أو حسنةٌ تقدَّمتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوتِه شكرًا لحسنتِه، أو صادفَ وقتَ إجابةٍ، ونحو ذلك، فأُجِيبتْ دعوتُه»، وربَّما يُستجاب لهذا استدراجًا وابتلاءً، ولا يستجاب لهذا امتحانًا، يمتحن إيمانه ويمتحن صبره وهكذا.

«فأجيبتْ دعوتُه، فيظنُّ أنَّ السِّرَّ في ذلك الدُّعاء، فيأخذُهُ مجرَّدًا عن تلك الأمور التي قارنتْه من ذلك الدَّاعي.

وهذا كما إذا استعمل رجلٌ دواءً نافِعًا في الوقت الذي ينبغي، فانتفعَ به، فظنَّ آخرُ أنَّ استعمالَ هذا الدَّواء بمجرَّده كافٍ في حصُول المطلُوب، فكان غالطًا.

وكذا قد يدعو باضطرارٍ عند قبرٍ، فيُجاب، فيظنُّ أنَّ السرَّ للقبرِ، ولم يَدْرِ أنَّ السِّرَّ للاضطرارِ وصِدْقِ اللَّجَأِ إلىٰ الله تعالىٰ، فإذا حصَل ذلك في بيتٍ من بيوت الله تعالىٰ كان أفضلَ وأحبَّ إلىٰ الله تعالىٰ».

وقد تكون الإجابة عند القبر من باب الابتلاء، وقد يسمع صوتًا من داخل القبر من شيطان، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام(١)، فكلُّ هذا من باب الابتلاء لهذا العبد المسكين الذي ضل في سعيِه، وظنَّ أنَّه يُحسن صُنعًا.

«فالأدعيةُ والتعوُّذاتُ والرُّقَىٰ بمنزلة السِّلاح، والسِّلاح بضاربه، لا بحدِّه فقط، فمتىٰ كان السِّلاحُ سلاحًا تامًّا والساعدُ ساعِدًا قويًّا، والمحلُّ قابلًا، والمانِع مفقُودا، حصلتْ به النِّكاية في العدوِّ، ومتىٰ تخلَّفَ واحدٌ من هذه الثلاثة تخلَّفَ التأثيرُ.

فإذا كان الدُّعاء في نفسِه غيرَ صالح، أو الدَّاعي لم يجمعْ بين قلبِه ولسانِه في الدُّعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ من الإجابة، لم يحصُل الأثر.

قوله: «**ويملكُ كلَّ شيءٍ، ولا يملكُه شيءٌ، ولا غِنى عن الله تعالى طرْفَة عَين(٢)، ومن استغْنى عن الله طَرْفَة عَينٍ؛ فقد كفَر، وصار من أهل الحَينِ**».

كلام حقٌّ ظاهرٌ لا خفَاء فيه، والحَينُ، بالفتح: الهَلاك»(٣)».

(١) قال شيخ الإسلام: «ولهذا يحصل عند القبور لبعض الناس من خطاب يسمعه، وشخص يراه، وتصرف عجيب ما يظن أنه من الميت، وقد يكون من الجن والشياطين؛ مثل: أن يرىٰ القبر قد انشق وخرج منه الميت، وكلمه وعانقه، وهذا يرىٰ عند قبور الأنبياء وغيرهم، وإنما هو شيطان؛ فإن الشيطان يتصور بصور الإنس، ويدعي أحدهم أنه النبي فلان، أو الشيخ فلان، ويكون كاذبًا في ذلك، وفي هذا الباب من الوقائع ما يضيق هذا الموضع عن ذكره، وهي كثيرة جدًا، والجاهل يظن أن ذلك - الذي رآه قد خرج من القبر، وعانقه، أو كلمه - هو المقبور، أو النبي، أو الصالح، وغيرهما، والمؤمن العظيم يعلم أنه شيطان». مجموع الفتاوىٰ، ١/ ١٦٨.

(٢) ومما جاء في أنَّ العبد لا غنىٰ له عن ربِّه طرفة عين، دعاؤه ﷺ، فعن أبي بكرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يدعو دعاء المكروب فيقول: «اللهم رحمتك أرجو، ولا تكلني إلىٰ نفسي طرفة عين»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، (٧٠١)، وجاء نحوه من حديث أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وغيرهما رضي الله عنهم.

(٣) ينظر: العين، ٣/ ٣٠٤، جمهرة اللغة، ١/ ٥٧٥.

[ثبوت صفتي الغضب والرضا]

«قولُه: «والله يغضبُ ويرضَى، لا كأحدٍ من الورَى».

فرَّق الطَّحاويُّ ﷺ الكلامَ في الصِّفات في عقيدتِه، ولو جمعَها في موضعٍ واحدٍ؛ لكان أنسبَ، لكن وقَع في مختصره ما وقَع؛ نظرًا لتقدُّم المؤلِّفِ، ولما كان عليه شأنُ التأليفِ في بدايته، وجَرَيان العادَة علىٰ أنَّ المتقدِّم يترُكُ للمتأخِّر شيئًا، كما هو شأنُ البشَر الذين يُنتقدُ صَنِيعُهم لا سيَّما في التَّرتيب والتَّنظيم، ويأتي مَن يُكمِّلُ العملَ ويُرتِّبه ويُهذِّبه.

وذكرنا غيرَ مرَّة أنَّ مختصرَ الخِرقِي[1] أُورِدَ عليه مثلُ ذلك -أيضا-، بينما الكتُب والمتُون التي أُلِّفت بعدُ استُدرِك فيها ما كان يُنتقد به الأوَّل، وليس الانتقادُ في موضعِنا هذا في مضمُون هذا الكتاب، وإنَّما في الترتيب، فلو جمع المصنف النظائر وتكلَّم عليها في مقامٍ واحد؛ لكان أولىٰ وأجمعَ للذِّهنِ، والأمر سهلٌ إذا عرفنا أنَّ المؤلِّف ﷺ علىٰ الجادَّة، يُقرِّرُ لعقيدة السَّلفِ الصَّالحِ من إثباتِ ما أثبتهُ الله لنفسِه، وعلىٰ ما يَليقُ بجَلالتِه وعظَمتِه من الصِّفات الذَّاتية والصِّفات الفِعليَّة.

«قال اللهُ تعالىٰ: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة:١١٩]، [المجادلة:٢٢]، [البينة:٨]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة:٦٠]، ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦١]، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

ومذهبُ السَّلف وسائرِ الأئمَّة إثباتُ صفة الغضَب، والرِّضا، والعدَاوة،

---

(١) متن فقهي مخدوم في المذهب الحنبلي، متداول ومطبوع، والخرقي هو: أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبد الله، فقيه حنبلي، صاحب المختصر، توفي سنة (٣٣٤ هـ)، بدمشق. ينظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٢٣٤، طبقات الحنابلة، ٢/ ٧٥، سير أعلام النبلاء، ١١/ ٥٤٢.

والولاية، والحبِّ، والبُغض، ونحو ذلك من الصِّفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومَنعُ التأويل الذي يصرفُها عن حقائقِها اللَّائقة بالله تعالىٰ، كما يقولون مثل ذلك في السَّمع والبصر والكلام وسائر الصِّفات، كما أشار إليه الشَّيخُ فيما تقدَّم بقوله: إذ كان تأويلُ الرُّؤية وتأويل كلِّ معنىً يُضاف إلىٰ الرُّبوبية - ترك التأويل، ولزُوم التَّسليم، وعليه دِين المسلمين»[١].

طريقة السلف في الأسماء والصفات أنَّهم يُثبتُون ما أثبته الله لنفسه، سالكين بذلك المنهج الوسَط بين الإفراط والتفريط، وبين الجفاء والغلو، وبين التشبيه والتأويل، وهذا منهجهم في جميع أبواب الدين، فهم في هذا الباب وغيره من أبواب الدين وسطٌ بين الفرق، كما أن هذه الأمة وسطٌ بين الملل.

وما أحسنَ ما قرَّرهُ شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة في العقيدة المباركة: «الواسطية»؛ حيثُ قرر وسطيَّة السَّلف، ووسطيَّة أهل السنة والجماعة بين الفرق في جميع أبواب الاعتقاد، بطريقةٍ محصُورة لا تُشتِّتُ ولا تُفرِّق[٢].

«وانظُر إلىٰ جواب الإمام مالكٍ ﵁ في صِفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ[٣]، وروي -أيضا- عن أمِّ سلمة ﵂ موقوفًا عليها، ومرفُوعا إلىٰ النبيِّ ﷺ[٤].

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٣/ ٣٨٠-٣٨٢، الواسطية، (ص: ٨٢)

(٢) تقدم النقل عن شيخ الإسلام في ذلك. ينظر: (ص:...).

(٣) قول الإمام مالك ﵀ أخرجه الدارمي في الرد علىٰ الجهمية، (١٠٤)، (ص: ٦٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٤)، ١/ ٣٩٨، وأبو نعيم في الحلية، ٦/ ٣٢٥، ٣٢٦، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٦٧)، ٢/ ٣٠٥.

(٤) قول أم سلمة ﵂ أخرجه ابن بطة في الإبانة، (١٢٠)، ٧/ ١٦٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٣)، ١/ ٣٩٧، وأبو يعلىٰ الفراء في إبطال التأويلات، (٥١)، ١/ ٧١، وابن قدامة في إثبات صفة العلو، (٦٧)، (ص: ١٥٨).

وكذلك قال الشَّيخُ رحمه الله فيما تقدم: من لم يتوَقَّ النَّفيَ والتَّشبيه؛ زلَّ ولم يُصِبِ التَّنزيهَ. ويأتي في كلامِه أنَّ الإسلام بين الغُلوِّ والتَّقصير، وبين التَّشبيه والتَّعطيل.

فقولُ الشَّيخِ رحمه الله: «**لا كأحدٍ من الوَرَى**»، نفي التَّشبيه، ولا يقال: إنَّ الرضا إرادةُ الإحسان، والغضَب إرادةُ الانتقام؛ فإنَّ هذا نفيٌ للصِّفة».

تأويلُ الصفة بذكر لازمها هروبٌ من إثباتِ الصفة، فإذا قيل: الرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام، كان هذا هروبًا من إثبات صفتيْ الرضا والغضب، وذكر اللازم بالإرادة تأويلٌ مخالفٌ ومجانِبٌ لما عليه أئمَّة السَّلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، فإنَّهم يُثبتون ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ.

«وقد اتَّفق أهلُ السنة علىٰ أنَّ الله يأمرُ بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريدُه ولا يشاؤُه، وينهىٰ عما يُسخطه ويَكرهه ويُبغضه، ويغضبُ علىٰ فاعله، وإن كان قد شاءَه وأراده»؛ أي: أنه لا تلازُم بين الإرادة والمحبَّة، فالأمر يكونُ مع المحبَّة، والنَّهي يكون مع الكَراهة، والمشيئةُ قد توجدُ مع ما يحبُّه، وقد توجدُ مع ما يكرهُه ولا يرضاهُ، فالله يُريدُ من المؤمن أن يؤمن، ويُريد منه أن يأتمِر وينتهي، ويحبُّ ذلك منه، فإن حصل فقد شاءَه، وإن لم يحصُل مع محبته إيَّاه فإن الله لم يشأهُ؛ ولذلك فإن تعليق الأمور بالمشيئة يُخرج من لوازم كثيرة، منها الحنث في اليمين، وعدم لزوم النَّذر وغير ذلك، فلو قال لك شخصٌ: بلغ سلامي فلانًا، فإن قلت له: نعم، فقد التزمت، ولابد أن تبلِّغ سلامه، وإن قلت: إن شاء الله، فيكون حسب التيسير، إن بلَّغته فقد شاءه الله، وإن لم تبلِّغه فإنَّ الله لم يشأْه، وليس عليك عتاب.

«فقد يحبُ عندهم ويرضَىٰ ما لا يريدُه، ويكرَه ويَسخط ويَغضب لما أراده.

ويُقال لمن تأوَّل الغضَبَ والرِّضا بإرادةِ الإحسان: لم تأوَّلتَ ذلك؟ فلا بُدَّ أن يقول: لأنَّ الغضَب غلَيان دم القَلبِ، والرِّضا الميلُ والشَّهوة، وذلك لا يليقُ بالله

تعالىٰ! فيُقال له: غَلَيَان دمِ القلبِ في الآدميِّ أمرٌ ينشأُ عن صفِةِ الغضَب، لا أنَّه الغضَبُ».

هؤلاء أوَّلوا الغضب بإرادة الانتقام؛ لأنَّ الغضب عندهم غليان دم القلب، لكن هذا الغليان الذي قد يصحبه ارتفاع الضَّغط -أيضًا-، هو شيء ناشئ عن الغضب، وليس هو الغضب، ثم إن هذا الغليان يكون بالنسبة للآدمي، فهؤُلاء جمعُوا في صنِيعهم بين التَّشبيه أوَّلًا؛ حيثُ شبَّهوا الخالق بالمخلوق في الغضب، ثم توصَّلوا بذلك إلىٰ نفي ما أثبته الله لنفسه بالتأويل.

«ويقال له -أيضًا-: وكذلك الإرادةُ والمشيئةُ فينا، فهي ميلُ الحيِّ إلىٰ الشيء أو إلىٰ ما يلائمه ويُناسبه، فإنَّ الحيَّ منَّا لا يريدُ إلا ما يجلبُ له منفعةً أو يدفع عنه مضرَّة» الإنسان السوي الذي علىٰ فطرته، لا يرضىٰ ولا يحب ولا يميل إلا لما ينفعه، لكن نرىٰ الناس اليوم يحبون ويميلون ويريدون أشياء تضرُّهم، وهذا من أعجب العجب؛ إذ من الغريب جدًا أن يبحث العاقل بطوعِه واختياره عما يضرُّه، والله المستعان.

«وهو محتاج إلىٰ ما يريدُه ومفتقرٌ إليه ويزدادُ بوجودِه، وينتقِصُ بعدمه، فالمعنىٰ الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنىٰ الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتَنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادةُ التي يُوصف الله بها مخالِفة للإرادة التي يوصَفُ بها العبدُ، وإن كان كل منهما حقيقةً. قيل له: فقل: إنَّ الغضبَ والرِّضا الذي يُوصف الله به مخالفٌ لما يُوصف به العبد، وإن كان كلٌّ منهما حقيقة، فإذا كان ما يقولُه في الإرادة يمكنُ أن يُقال في هذه الصفات لم يتعيَّن التأويل؛ بل يجبُ تركه؛ لأنَّك تَسلم من التناقُض».

وإلا فما معنىٰ أنْ تُثبتَ الإرادة من غير التزام بمشابهة المخلُوق، ولا تُثبتَ

الغضب والرِّضا؛ لأنَّه يلزم من إثباتهما لديك مشابهة المخلوق؟ والحقُّ أنَّ ما صنعتَه في هذا يجب عليك أن تمشي عليه في هذا؛ لئلا تقع في التناقض، أمَّا أن تفرِّقَ بين المتماثلات وتقول: هذا يلزمُ منه، وهذا لا يلزم منه، فهذا عينُ التناقُض[1].

«وتسلَم -أيضا- من تعطيلِ معنىٰ أسماء الله تعالىٰ وصفاتِه بلا مُوجب، فإنَّ صرف القرآن عن ظاهرِه وحقيقتِه بغير مُوجبٍ حرام، ولا يكون الموجِب للصَّرف ما دَّله عليه عقلُه؛ إذ العقولُ مختلفة، فكلٌّ يقول: إنَّ عقله دلَّه علىٰ خلافِ ما يقُوله الآخر»!

يبتعدون عن النصوص، ويرجعون في تأويلاتهم إلىٰ عقولهم؛ ولذلك تجدون طوائف البدع لا يتفقون؛ لتفاوت عقولهم، فهذا عقله يدله علىٰ كذا، وهذا عقله يدله علىٰ كذا، فاعتمدوا علىٰ عقولهم التي دخلها ما دخل من الدَّخل، وعلىٰ فطرهم التي اجتالتْها الشياطين وتغيرت، وتأثروا بما وفَد إليهم من علوم الأولين من الفلاسفة وغيرهم، وقالوا عنها: إنَّها هي الأدلة العقلية القطعية.

فأيُّهم أنظفُ عقولًا وأولىٰ بالاتِّباع هؤلاء أم الصحابة رضي الله عنهم الذين عاشوا مع النبي ﷺ واستمروا علىٰ فطرهم المستقِيمة التي فطرهم الله عليها، وعاصروا التَّنزيل ورأوا النبي ﷺ كيف يفعل، وكيف يُفسِّر القرآن، وكيف يُطبِّق ما أُنزل إليه؟!

لا شك أنَّ الصحابة ومن تبعهم علىٰ نهجهم من التابعين أولىٰ بالاتباع ممن جاء بعدهم، بعد قرون تغيرت فيه الفِطر والفهوم بما وفد إليها من المؤثِّرات، والله المستعان.

وحتَّىٰ لو اتَّفقتْ عقُولهم علىٰ شيءٍ واحد، كما يدَّعون ذلك في أئمَّتهم الذين

---

(١) قرر شيخ الإسلام أصلا مهما في هذا المجال، وهو: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض». ينظر: التدمرية، (ص ٣١).

يزعمون فيهم الإمامة، فإنَّه يُقال لهم: قد يكونُ بينهُم نوعُ اتِّفاق في بعض الأمور، لكن كفاهم عيبًا تناقُض أقوالهم، ولا يوجد فيهم أحدٌ أولىٰ من الآخر بالاقتداء؛ لأنَّهم لا يأوون إلىٰ نصٍّ من كتابٍ ولا سُنَّة، وإذا كان قدوتُهم وإمامُهم وهاديهم العقلُ والفطرُ الممسُوخة، فهؤلاء ليسُوا بأهلٍ أن يُقتدىٰ بهم.

كما أنَّ علومَهم المسطورة في كتبهم -كتبِ أهل الكلام- تكليفُ النَّاس بها لا يُطاق؛ لما تشتملُ عليها من المسائل المتناقِضة المتضارِبة البعيدة عن نُصوص الشَّرع، وكلٌّ له رأيه؛ ولذلكم فإنَّ المسائل العقديَّة التي تُقرَّر في وُرَيقاتٍ يكتبُون حولها مجلَّدات؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ ينساقُ وَراء عقلِه وما يُملِيه عليه، ويذهبُ وراء الأوهام مع ضَلال الأفْهام، وبعد ذلك لا ينتهِي إلىٰ شيءٍ، ويتمنَّىٰ بعد ستِّين، أو سبعينَ سنة من هذا التَّعب والعَناء أن يمُوتَ علىٰ عقيدة العَجائز، فمثلًا «شرح المواقف» في ثمانية مجلَّدات كبار، لا تكادُ تخرُجُ منه بفائدة، وقد أرداهُم شيخُ الإسلام بسِلاحهم، حيثُ ردَّ عليهم بمنطقهم، قال ابنُ القيِّم:

ومن العجائب أنَّه بسِلاحهم ... أرداهم نحو الحَضِيض الدَّاني[(١)]

رد عليهم بمقدماتهم ونتائجهم؛ ولذلك تجد في كلام شيخِ الإسلام الكلام الكثير الذي قد يبلغ مئات الصفحات وهو مما لا يحتاج إليه المسلم؛ ففي المجلد الثاني من «منهاج السنة» حوالي ثلاثمائة صفحة، لو أُتْلفت ما ضرَّ؛ لأنَّ طالب العلم لا يستفيدُ منها، إلا من وصل لمستوىٰ شيخ الإسلام بفهم علومِهم وأراد أن يرُدَّ عليهم بها.

وفي المجلد السادس كذلك كلام طويلٌ من جنسِ ذلك، وفي «درء تعارض العقل والنقل» كلامٌ يُطوىٰ ولا يُقرأ، كانَ شُيوخنا عند قراءتنا الكتاب عليهم

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٣٢٣).

يقولون: اتركوه؛ لأنَّه لا يستفيد منه طالب العلم، لكنَّ شيخ الإسلام اضطرَّ إلىٰ سرد كلامهم في كتبه من أجل الردِّ عليهم، بعد أن قرأ في كتبهم وعرف علومهم، ولكن نجا منها، وكثيرٌ ممَّن اقتحمها وخاضَ غمراتها لم يستطعْ أن يتخلَّص منها؛ ولذلك يُنهَىٰ طلاب العلم عن القراءة في مثل هذه الكتب التي لا طائل تحتها؛ بل يقتصر علىٰ نصوص الوحيين وما يُعينه علىٰ فهمها.

«وهذا الكلامُ يُقال لكلِّ من نفىٰ صفةً من صفات الله تعالىٰ؛ لامتناعِ مسمَّىٰ ذلك في المخلُوق، فإنَّه لا بُدَّ أن يُثبتَ شيئا لله تعالىٰ علىٰ خلاف ما يَعْهَدُه حتَّىٰ في صِفة الوُجود، فإنَّ وجُود العبد كما يليق به، ووجُود الباري تعالىٰ كما يليق به، فوجُوده تعالىٰ يستحيلُ عليه العدمُ، ووجودُ المخلوق لا يستحيلُ عليه العدمُ، وما سمَّىٰ به الرب نفسَه وسمَّىٰ به مخلوقاته، مثل: الحيِّ والعليمِ والقدير، أو سمَّىٰ به بعضَ صفاته، كالغضَب والرضىٰ، وسمَّىٰ به بعض صفات عباده، فنحن نعقلُ بقلُوبنا معاني هذه الأسماء في حقِّ الله تعالىٰ، وأنَّه حقٌّ ثابتٌ موجودٌ، ونعقِلُ -أيضًا- معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلُوق، ونعقِلُ أنَّ بين المعنَيين قدرًا مشتركًا، لكن هذا المعنىٰ لا يُوجد في الخارِج مشترَكًا؛ إذ المعنىٰ المشترَكُ الكليُّ لا يوجد مشترَكًا إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيَّنا مختصًّا، فيثبت في كل منهما كما يليقُ به.

بل لو قيل: غضبُ مالِكٍ خازنِ النَّار وغضبُ غيره من الملائكة، لم يجبْ أن يكون مماثِلا لكيفيَّة غضبِ الآدميين؛ لأنَّ الملائكة ليسُوا من الأخلاط الأربعة، حتَّىٰ تغلي دماءُ قلوبهم، كما يغلي دمُ قلبِ الإنسان عند غضَبه، فغضب الله أولىٰ».

نحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حقِّ الله تعالىٰ، فمثلًا: الاستواء معلوم، ونعقل معناه، لكن الكيف مجهول، ونعقل -أيضًا- معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلوق -أيضًا-، وإذا اتحد اللَّفظُ نعقِل أنَّ هناك معنىٰ مشتركًا، لكن معنىٰ

هذا المشترك لا يقتضي التطابق والتماثل والتشابه، وإنّما نعقلُ معاني هذه الأسماء في حقِّ الله تعالىٰ؛ لأنَّها بالكلام العربي الذي تطبق عليه قواعد وأصول العربية من حيث اللفظ، أما حقيقة الكيفيَّة؛ فلا نعقلها؛ ولذا غالىٰ بعضُهم من أجل نفي المشابهة، فنفىٰ المعنىٰ عن الله ﷻ، أو فوَّض فقال: لا نعقل معناه. والحقيقة أنَّ كلَّ واحدٍ منَّا يُدرك الفرْقَ بين الخالقِ والمخلُوقِ، وأنَّه لا يُمكن إدراكُ الكيفيَّة بالنِّسبة للخالق؛ لأنَّه لم يرَه ولم ير نظيره؛ ولذا لا يمكنُ إدراكُه، لكن المخلوقَّ إذا رأيتَه أو رأيتَ نظيره أدركتَه، فتعرف كيفيَّته، لكن الدِّقَّة في الكيفية قد تخفىٰ عليك.

فلو قيل لك: إن بالمغرب عالما يسمَّىٰ زيدا، أنت تعرف أنَّ زيدًا هذا مثل زيد الذي بالهند في كيفيَّات الصِّفات وفي معانيها في الجملة، لكن تفاصيل هذه الصفات وأنت لم تر واحدًا منهما لا تدركها، فلا تدري هل هما متساويان في الطول أو لا، وهل أحدهما أضخم أو أشد بياضًا من الآخر؟ وغيرها من الصفات؛ لأنك لم ترهما، وفي الجُملة مشابهةُ المخلوق للمخلوق كبيرة.

لكنَّ أهل التَّفويض يقولون في مثل هذا: إذا لم نرَ زيدًا، فلا فرق عندنا بين زيد وديز، ويقولون: لم نرَ صفات الله ﷻ، فما جاءنا عن الله ﷻ ممَّا يتعلَّق بصفاته، فهي بمنزلة ديز، يعني: لا معنىٰ له ألبتة، هذا هو المرادُ بالتفويض.

وحصل في وسائل التواصل خلال العامين الماضين من بعضٍ من يكتبُ فيها محاولة تلبيس علىٰ الأمة وعلىٰ طلاب العلم؛ إذ قالوا: إنَّ المقصود بقول السَّلف: أمروا الصفات كما جاءت[(١)] نفي أن يكون للألفاظ الدالة علىٰ الصفات معانٍ.

وهذا غلطٌ، فليس هذا مذهب السلف؛ بل هو مذهب أهل التفويض، أما السَّلفُ؛ فيرون أنَّ لها معاني، لكن الكيفيَّات لا نفقهها؛ لأنَّها مجهولة بالنِّسبة لنا،

---

(١) ينظر: المراسيل لأبي داود، (٧٥)، الشريعة للآجري، ٣/ ١١٤.

كما قاله الإمام مالك وأم سلمة وغيرهم.

«وقد نفَىٰ الجهمُ ومن وافقَه كلَّ ما وصفَ الله به نفسَه، من كلامِه ورضاه وغضبِه وحُبِّه وبُغضِه وأسَفِه ونحو ذلك، وقالوا: إنَّما هي أمور مخلوقة منفصلةٌ عنه، ليس هو في نفسِه متَّصِفا بشيءٍ من ذلك!»؛ لأن إثبات هذه الصفات يلزم منها علىٰ مذهبهم التشبيه، فشبَّهوا أولًا، ثُمَّ عطلوا ثانيًا، فهم ترقَّوا من التشبيه إلىٰ التعطيل، ولو سلَّموا لله ما وصف به نفسه علىٰ مراده مع الاعتراف بمعرفة المعاني وجهل الكيفيَّات، لسَلِموا من التشبيه والتعطيل جميعًا.

«وعارَض هؤلاء من الصِّفاتيَّة ابنُ كُلَّابٍ ومن وافَقه، فقالوا: لا يُوصفُ اللهُ بشيءٍ يتعلَّقُ بمشيئتِه وقُدرتِه أصلًا؛ بل جميعُ هذه الأمُور صفاتٌ لازمةٌ لذاتِه، قديمةٌ أزليَّة».

وهذا يلزم منه التناقض؛ لأنَّ مقتضىٰ مذهبهم أنَّه راضٍ أبدًا، وغضبان أبدًا، فلا يرضىٰ في وقتٍ دون وقت، ولا يغضب في وقتٍ دون وقت؛ بل صفاته لازمة ذاتية ملازمة له، وفيها الصفات المتضادَّة، مثل: الغضب والرضا، ومثل هذه لا يمكنُ اجتماعُها.

«فلا يرضَىٰ في وقتٍ دون وقتٍ، ولا يغضبُ في وقتٍ دون وقتٍ، كما قال في حديث الشَّفاعة: «إنَّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعده مثلَه»[1]، وفي الصَّحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إنَّ الله تعالىٰ يقولُ لأهل الجنَّة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبَّيك ربنا وسَعْديك، والخيرُ في

(١) هذا طرفٌ من حديث طويل في الشفاعة، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾...، (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٤)، والترمذي، (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يديك، فيقول :هل رضيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نرْضَىٰ يا ربّ؟ وقد أعطيتَنا ما لم تُعطِ أحدًا من خلقِك، فيقول: ألا أُعطِيكُم أفضلَ من ذلك؟ فيقولون: يا ربِّ، وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك؟ فيقول: أحِلُّ عليكم رِضْوانِي، فلا أسْخَطُ عليكم بعده أبدًا»[(١)].

فيستدلُّ به علىٰ أنه يُحِلُّ رضوانه في وقتٍ دون وقتٍ» وعلىٰ قوم دون قوم، كما أنه يحل سخطه علىٰ قوم دون قوم، وفي وقتٍ دون وقت.

«وأنَّه قد يُحِلُّ رضوانه ثُمَّ يَسْخَطُ كما يُحِلُّ السخَط ثُمَّ يَرْضَىٰ، لكن هؤلاء أحلَّ عليهم رضوانًا لا يتعقبَّه سخطٌ.

وهم قالوا: لا يتكلَّم إذا شاء، ولا يضحكُ إذا شاء، ولا يغضبُ إذا شاء، ولا يرضَىٰ إذا شاء؛ بل إمَّا أن يجعلُوا الرِّضا والغضَب والحُبَّ والبُغضَ هو الإرادة، أو يجعلُوها صفاتٍ أخرىٰ، وعلىٰ التقديرين فلا يتعلَّق شيءٌ من ذلك لا بمشيئتِه ولا بقُدرته، إذ لو تعلَّقت بذلك لكان محلًّا للحوادث! فنفىٰ هؤلاء الصِّفات الفِعلية الذاتيَّة بهذا الأصل، كما نفىٰ أولئك الصِّفات مطلقًا بقولهم: ليس محلًّا للأعْراض. وقد يُقال: بل هي أفعال، ولا تُسمَّىٰ حوادث، كما سُمِّيت تلك صفات، ولم تُسَمَّ أعراضًا، وقد تقدَّمت الإشارة إلىٰ هذا المعنَىٰ».

هذه الألفاظُ ألفاظٌ اصطلاحيَّةٌ تلقَّفُوها من قومٍ رُبَّما كانوا لا يتديَّنون بدِينٍ، أو كانوا يتديَّنُون بأدْيانٍ محرَّفة، والتزمُوها بتفسيراتها عند أولئك الأقوام، وطبَّقوها علىٰ نُصوص الكتاب والسُّنَّة، والتزمُوا بلوازِمها، فأوقعتْهم هذه اللَّوازم فيما وقعُوا

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (٦٥٤٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إحلال الرضوان علىٰ أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبدا، (٢٨٢٩)، والترمذي، (٢٥٥٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فيه، وأصولُ البِدَع إنَّما نشأتْ بسبب خلافات في أمورٍ يسيرة، لكن هؤلاء المبتدعة لما نُوقشوا فيما خالَفوا فيه وقيل لهم: يلزمُ علىٰ قولكم كذا، أخذتهم العزَّةُ بالإثم فلم يرجعوا، ومع أن هذه اللَّوازم تقُود إلىٰ الضَّلال، فهم التزمُوا بها، فوصلوا إلىٰ النتيجة التي هي الضَّلال المبين، نسأل الله العافية.

«ولكن الشَّيخَ ﵀ لم يجمعِ الكلام في الصِّفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلامُ في القدَر ونحو ذلك، ولم يعتنِ فيه بترتيب.

وأحسنُ ما يُرتَّب عليه كتابُ أصولِ الدِّين ترتيبُ جَوابِ النبيِّ ﷺ لجبريل ﵇ حين سأله عن الإيمان، فقال: «أنْ تُؤمِنَ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر» الحديث[١]، فيُبدأ بالكلام علىٰ التَّوحيدِ والصِّفات وما يتعلَّق بذلك، ثُم بالكلام علىٰ الملائكة، ثم وثم، إلىٰ آخره»؛ أي: إلىٰ آخر الأركان الستة.

۞ [حب الصحابة وتوليهم]

«قولُه: «**ونحبُّ أصحابَ رسُولِ الله ﷺ، ولا نُفرطُ في حبِّ أحد منهم**» والإفراط هو الغُلُو «**ولا نتبرأُ من أحدٍ منهم، ونُبغِضُ من يُبغِضُهم، وبغيرِ الخير يذْكُرهم، ولا نذْكُرهم إلا بخير، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ**».

يُشير الشيخ ﵀ إلىٰ الردِّ علىٰ الرَّوافِضِ والنَّواصِب، وقد أثْنَىٰ اللهُ تعالىٰ علىٰ الصَّحابة هو ورسولُه، ورضِي عنهم، ووعدَهم الحُسنىٰ[٢].

---

(١) هذا طرف من حديث جبريل الطويل في سؤاله النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، تقدم تخريجه، ١/ ١٩.

(٢) ينظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية، ٤/ ٤٤٦-٤٤٧، مجموع الفتاوىٰ، ٤/ ٤٣٠، ١١/ ٢٢١-٢٢٣، منهاج السنة النبوية، ٢/ ١٧-١٨.

كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

وقال تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح:٢٩] إلىٰ آخر السورة.

وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال:٧٢] إلىٰ آخر السورة.

وقال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد:١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

وهذه الآياتُ تتضمَّن الثَّناء علىٰ المهاجرين والأنصار، وعلىٰ الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرُون لهم، ويسألُون الله ألَّا يجعلَ في قلوبهم غِلًّا لهم، وتتضمَّنُ أنَّ هؤلاء هم المستحقُّون للفَيء، فمن كان في قلبه غلٌّ للذين آمنوا ولم يستغفِرْ لهم لا يستحقُّ في الفيءِ نصيبًا، بنصِّ القُرآن».

استدلَّ بهذا شيخُ الإسلام وغيرُه من أهل العلم علىٰ أنَّ الرَّوافضَ لا نَصيبَ لهم في الفيء؛ لأنَّهم لم يتَّصِفُوا بالوصف الذي جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر:١٠][(١)]، والروافضُ لا يُوجد فيهم من الوصفِ المذكُور شيءٌ، إلا ما يُظهِرُونه من الوَلاء لنفرٍ يسير من الصَّحابة.

«وفي الصَّحيحين عن أبي سَعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبَّه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تَسبُّوا أحدًا من أصحابي، فإنَّ أحدكم لو أنفقَ مثلَ أحُدٍ ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدِهم ولا نصِيفه» انفرد مسلمٌ بذكر سبِّ خالدٍ لعبد الرحمن رضي الله عنه دون البخاريِّ»[(٢)].

هذا الحديثُ سيق لبيان فضل الصحابة، وأنهم لا يُسَبّون؛ لأن خالدًا رضي الله عنه من الصَّحابة -أيضا-، وكونُ السابِّ من الصَّحابة رضي الله عنهم لا يخرجه من كونِه ممن نُهي عن سبهم؛ بل هو داخلٌ في النهي الوارد في الحديث، فلا يجوزُ سبُّه -أيضًا-؛ لأنَّه من جنس أصحابِه صلى الله عليه وسلم، وإن كانت الصُّحبة تتفاوت بسبب طولها وقصرها، فخالد بن الوليد ليس مثل عبد الرحمن بن عوف، وليس أيُّ واحد من الصَّحابة مثل أبي بكرٍ أو عُمر؛ بل يختلفون ويتفاوتون في مقدار هذه الصُّحبة وشرفها وطولها، وإن كان الكلُّ يشملُهم اسمُ الصُّحبة وشرفها، والجميع لا يجوز سبُّهم بحال.

وهناك جمعٌ من الصحابة تأخَّر إسلامهم، ولا يعني هذا نفي الصحبة عنهم،

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢٨/ ٥٦٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب أبي بكر، (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، (٢٥٤١)، وأبو داود، (٤٦٥٨)، والترمذي، (٣٨٦١)، وأحمد، (١١٠٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

فالصحابيُّ من لقي النبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك، ولو تخلَّلت رِدَّة(١).

«فالنبيُّ ﷺ يقول لخالدٍ ونحوه: «لا تسبُّوا أصحابي» يعني: عبد الرحمن وأمثاله؛ لأنَّ عبد الرحمن ونحوه هم السَّابقون الأوَّلون، وهم الذين أسلمُوا من قبل الفتح وقاتلُوا، وهم أهلُ بيعة الرِّضْوان، فهُم أفضلُ وأخصُّ بصُحبتِه ممَّن أسلم بعد بيعة الرِّضْوان، وهم الذين أسلمُوا بعد الحُدَيْبِيَة، وبعد مصالحة النبيِّ ﷺ أهلَ مكَّة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبقُ ممن تأخَّر إسلامُهم إلى فتحِ مكة، وسُمُّوا الطُّلَقاء، منهم أبو سُفيان وابناه: يزيدُ ومُعاوية، والمقصود أنَّه نهى من له صُحبة آخرا أن يسُبَّ من له صُحبة أولا» وفي الوقت نفسه لم ينفِ الصحبة عن الآخر، لكن نهاه أن يسب السابق، وكل من جاء بعدهم منهيون أن يسبوا الصحابة المتقدمين والمتأخرين «لامتيازِهم عنهم من الصُّحبة بما لا يُمكِنُ أن يَشْرَكُوهم فيه، حتَّى لو أَنْفقَ أحدهم مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ «مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه»».

فإذا كان هذا حال الذين أسلمُوا بعد الحُديبية، وإن كان قبل فتحِ مكَّة، فكيف حال من ليس من الصَّحابة بحالٍ مع الصَّحابة؟! -رضي الله عنهم أجمعين-.

والسابقون الأولون -من المهاجرين والأنصار- هم الذين أنفقُوا من قبل الفتحِ وقاتلُوا، وأهلُ بيعة الرِّضوان كلُّهم منهم، وكانوا أكثرَ من ألفٍ وأربعمائة.

وقيل: إنَّ السَّابقين الأوَّلين من صلَّى إلى القِبلتين، وهذا ضعيفٌ، فإنَّ الصَّلاة إلى القِبلة المنسُوخَة ليس بمجرَّدِه فضيلَة؛ لأنَّ النَّسخَ ليس من فِعلهم، ولم يدلّ على التَّفضيل به دليلٌ شرعيٌّ، كما دلَّ على التفضيل بالسَّبقِ إلى الإنفاق والجِهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

(١) ينظر: نخبة الفكر، (ص: ٢٣٠)، نزهة النظر، (ص:١١١)، تحقيق الرغبة للشارح، (ص: ٣٩- ٤٠).

وأمَّا ما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال :«أصحابي كالنُّجومِ، بأيِّهم اقتديتُم اهتديتُم»؛ فهو حديثٌ ضعيفٌ»؛ بل هو حديثٌ باطلٌ لا يثبتُ، ولا يصحُّ عن أهل العلم[١].

«قال البزَّار: هذا حديثٌ لا يصِحُّ عن رسُولِ الله ﷺ، وليس هو في كتُبِ الحديث المعتمَدة[٢] .

وفي صحيح مُسلمٍ عن جابر، قال: قيل لعائشة رضي الله عنها إنَّ ناسًا يتناولُون أصحاب رسول الله ﷺ حتَّىٰ أبا بكر وعمر! فقالت: «وما تعجَبون من هذا! انقطَع عنهم

---

(١) رُوي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:
- عمر، رواه الخلال كما في المنتخب من علله، (ص:١٤٣)، وابن بطة في الإبانة، (٧٠٠)، والبيهقي في الكبرىٰ، ١/ ١٦٢، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي كذبه ابن معين وغيره، وأبوه ضعيف. ينظر: الضعفاء للعقيلي، ٣/ ٧٨، العلل المتناهية لابن الجوزي، ١/ ٢٨٣، تحفة الطالب لابن كثير، ١/ ١٣٨.
- ابن عمر، رواه ابن بطة، (٧٠١)، قال ابن عبد البر في الجامع، ٢/ ٩٢٤: «هذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به».
- ابن عباس، رواه ابن بطة، (٧٠٢)، والبيهقي، (١/ ١٦٢)، وفيه حمزة بن أبي حمزة منكر الحديث، كما قال البخاري وغيره، وله شاهد عند البيهقي في المدخل، ١/ ١٦٢، وفيه جويبر متروك. ينظر: البدر المنير، ٩/ ٥٨٦.
- جابر، رواه عنه ابن عبد البر في الجامع، ٢/ ٩٢٥، وقال: «هذا إسناد لا تقُومُ به حجَّة؛ لأنَّ الحارث بن غُصين مجهول».
قال الإمام أحمد عن الحديث، كما في المنتخب من علل الخلال، (ص:١٤٣): «لا يصح».
وقال ابن حزم في الإحكام، ٥/ ٦٤: «باطل مكذوب».
وقال البيهقي، ١/ ١٦٣: «هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد، والله أعلم»، وقال ابن كثير في مسند الفاروق، ٢/ ١٠٧: «هذا الحديث مشهور علىٰ ألسنة الأصوليين وغيرهم من الفقهاء، يلهجون به كثيرًا محتجين به، وليس بحجة، والله أعلم».
وينظر: التمهيد لابن عبد البر، ٤/ ٢٦٣، الإحكام لابن حزم، ٦/ ٨٣، البدر المنير، ٩/ ٥٨٤، التلخيص الحبير، ٤/ ٣٥٠، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، ٢/ ٢٢٩، وقطر الولي، (ص:٣١٨).
(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ٩٢٣، البدر المنير، ٩/ ٥٨٧.

العَمل، فأحبَّ الله ألَّا يَقطعَ عنهم الأجْر»[١].

عزاه الشَّارحُ[٢] إلىٰ صحيح مسلم، ولم يُخرِّجه مسلمٌ فيه.

«وروىٰ ابن بطَّة بإسناد صحيحٍ، عن ابن عباس أنَّه قال :لا تسبُّوا أصحابَ محمد ﷺ، فلمقامُ أحدهم ساعةً -يعني: مع النبي ﷺ خيرٌ من عملِ أحدِكُم أربعينَ سنة. وفي رواية وكيع :خيرٌ من عِبادة أحدِكم عُمُره»[٣].

لكن ورد عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ من ورائِكم أيامًا الصبرُ فيهنَّ مثل قبضِ علىٰ الجَمْرِ، للعامل فيهنَّ مثل أجرُ خمسين رجلًا يعملُون مثل عملِه**» فقالوا: يا رسول الله، أجر خمسين منهم؟ قال: «**خمسين منكم**»[٤]، وهذا الحديثُ مخرَّجٌ في السُّنن، وهو حديثٌ ثابتٌ لا ينزِلُ عن درجة الحسن.

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة، (١٩٩٩)، والخطيب في تاريخ بغداد، ١٣/ ١٥١، (٦٠٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤٤/ ٣٨٧، من طريق ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) وكذا شيخُ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، ٢/ ٢٢، والشارح تبعه في ذلك.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في فضائل الصحابة، (٢٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٠٠٦)، من طريق وكيع، عن سفيان، عن نسير بن ذعلوق قال: «سمعت ابن عُمر، يقُول: لا تسبُّوا أصحابَ محمَّد، فلمقام أحدهم ساعة خيرٌ من عمل أحدكم عمره»، صححه الألباني في تخريج شرح الطحاوية، (٦٦٩).

وأخرج أحمد في فضائل الصحابة، (١٨)، والآجري في الشريعة، (١٩٧٩)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة، (٢٣٣٩)، من طريق أبي معاوية، عن رجل، عن مجاهد، عنه قوله: «لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله ﷻ قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون»، هذا الأثر نسبه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، ٢/ ٢٢، إلىٰ ابن بطة، وصحح إسناده.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، (٤٣٤١)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، (٣٠٥٨)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب قوله -تعالىٰ-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾، (٤٠١٤)، والحاكم، (٧٩١٢)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

واستدلَّ به ابن عبد البرِّ وغيره[١]، بأنَّه قد يأتي من بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة، لكن عامة أهل العلم وأئمة الإسلام على خلاف هذا، وأنَّ أقلَّ الصحابة وأدناهم -وما فيهم دنيٌّ- لا ينال أحدٌ شرفَ صُحبتِه، وعيشِه مع رسول الله ﷺ ممَّن تأخَّر عنهم مهما بلغ من الأعمال.

وعند التفضيل بين أعمال الصحابة يُحذفُ أجر الصُّحبة من الموازنة، ويُفضَّل بعضُها على بعضٍ بأمور، منها الفضلُ لمن سبق، فإذا تصدق أحدهم بمبلغ، وآخر بمبلغ، فمن أسباب التفضيل السبق، كما يدلُّ عليه قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾ [الحديد:١٠]، الإنفاقان لا يستويان؛ لأنَّ المعِين قبل الفتح قليل، والمال عسيرٌ، فالنفقة فيه عظيمة ولو كانت يسيرة، لكن بعد الفتح فُتحتْ عليهم الدنيا.

وقل مثل هذا في آخر الزمان، فإنفاق مائة ريال قبل خمسين سنة مثلا، أفضلُ من إنفاق مائة ألف اليوم؛ لأنَّ الناس آنذاك لم يكونوا ليجدوا ما ينفقون، فلم تكن لديهم أموال، وكانت تمرة واحدة تنقذُ إنسانا، واليوم تدخل على بيت فتجدُ فيه مائة كرتون تمر، فهل تقوم مقام التَّمرة التي أنقذت نفسًا في ذلك الوقت؟

«وفي الصَّحِيحين من حديث عِمْران بن حُصين وغيره: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «خيرُ النَّاس قرني، ثُم الذين يلُونهم، ثُم الذين يلونهم» قال عمران : فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، الحديث[٢].

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر، ٧/ ٦.

(٢) حديث عمران بن حصين رضي الله عنه لم أقف عليه في الصحيحين، وأخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث، (٢٢٢١)، وأحمد، (١٩٨٢٠)، وابن أبي عاصم، (١٤٧٠)، عنه.
وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وحديثهما مخرَّجٌ في الصحيح، أما حديث ابن مسعود؛ فأخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (٣٦٥١)، ومسلم، =

وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر: أنَّ النبي ﷺ قال :«لا يدخُل النَّار أحدٌ بايع تحت الشجرة»[(١)].

وقال تعالىٰ: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ [التوبة:١١٧]، الآيات.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصفِهم، حيث قال: إنَّ الله نظر في قُلوب العباد، فوجد قَلب محمد خيرَ قُلوب العباد، فاصطفاه لنفسِه، وابتعثَه برسالتِه، ثم نظر في قُلوب العِباد بعد قَلبِ محمد ﷺ، فوجد قُلوب أصحابِه خير قلُوبِ العِباد، فجعلَهم وُزَراء نبيِّه، يُقاتلون علىٰ دِينه، فما رآهُ المسلمون حسنًا فهو عند الله حسنٌ، وما رأوه سيِّئا فهو عند الله سيِّءٌ[(٢)].

وفي رواية: وقد رأىٰ أصحابُ محمَّد جميعًا أن يستخلفُوا أبا بكرٍ.

وتقدَّم قولُ ابن مسعود: من كان منكم مستنا فليستنَّ بمن قد مات . . . إلخ عند قول الشيخ: «**ونتبع السنة والجماعة**»[(٣)] تمامُ قول ابن مسعود: «فإنَّ الحيَّ لا تُؤمن عليه الفِتنة»، وهذا أمرٌ مشاهَد، يُصبح المرء علىٰ حال ويمسي علىٰ حال، قد تكون حاله اليوم أقلَّ من حاله بالأمس، وهذا كثير، وقد تكون حالُه اليوم أفضل

= كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (٢٥٣٣)، والترمذي، (٣٨٥٩)، وابن ماجه، (٢٣٦٢).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٥٣)، والترمذي، كتاب المناقب، باب في فضل من بايع تحت الشجرة، (٣٨٦٠)، قال: حسن صحيح. وأحمد في مسنده، (١٤٧٧٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الطيالسي، (٢٤٣)، وأحمد، (٣٦٠٠)، والبزار، (١٨١٦)، والطبراني في الكبير، (٨٥٨٣)، والحاكم، (٤٤٦٥)، من كلام ابن مسعود رضي الله عنه موقوفا عليه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٣) ينظر: ٢/ ٣٨٨.

من الأمس، وهذا للموفَّقين، وفي الحديث الذي جاء في فتن آخر الزمان: «**يُصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويُصبح كافرًا**»[(١)]، نسأل الله الثبات.

«فمن أضلُّ ممَّن يكون في قلبه غلٌّ لخيارِ المؤمنين، وساداتِ أولياء الله تعالىٰ بعد النبيِّين؛ بل قد فضَلَتْهم اليهودُ والنَّصارىٰ بخصلةٍ، قيل لليهود :مَن خيرُ أهلِ مِلَّتكم؟ قالوا: أصحاب موسىٰ، وقيل للنَّصارىٰ: من خيرُ أهل مِلَّتكم؟ قالوا: أصحابُ عيسىٰ، وقيل للرَّافضة: مَن شر أهلِّ مِلَّتِكم؟ قالوا: أصحابُ محمد!».

عند الروافضِ ترتيبٌ لدَركات النَّار، فيرون أنَّ الطبقة السُّفلىٰ التي تلي النَّارَ مباشرةً يقبع فيها عمر، ثم أرفع منه يكون أبو بكر، ثم أرفعُ منه يكون إبليس؛ نعوذ بالله من الخذلان، ونسأل الله العافية، وقولهم هذا تألٍّ علىٰ الله، إضافة إلىٰ أنَّه مصادمة لما ثبت عن النبي ﷺ في فضلهما، أمَّا الدرك الأسفل من النار؛ فهو للمنافقين: قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء:١٤٥].

والروافض يعتقدون أنَّ الصحابة كلَّهم ارتدُّوا، ولم يستثنوا منهم إلا سبعة أو ثمانية. قال بعضُهم في الردِّ عليهم: لو أنَّ هناك معلمًا عنده ألف طالب، ولم ينجح منهم إلا عشرة، أفيكون المعلم ناجحًا أم فاشلًا؟

الجواب: فاشل بلا شك، وقد حجَّ مع النبيِّ ﷺ حجَّة الوداعِ أكثر من مائة ألف، وحسب معتقد الرافضة كلُّ هؤلاء ارتدوا إلا هؤلاء السبعة أو الثمانية الذي يستثنونهم، نسأل الله السلامة والعافية.

«لم يستثنُوا منهم إلا القليل، وفيمن سبُّوهم من هو خير ممن استثنُوهم بأضعاف مُضاعفة».

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب الحث علىٰ المبادرة بالأعمال، (١١٨)، والترمذي، (٢١٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

هم سبُّوا الثلاثة: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وبقية العشرة المبشرة، ولم يستثنوا من ذلك إلا عليًّا -رضي الله عن الجميع-، مع أنَّ أبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، أفضلُ من عليٍّ رضي الله عنه مع اعتقادنا علوّ فضله ومكانته.

فدينُ هؤلاء غيرُ دين الإسلام، بل إنّ هدفهم القضاء عليه، وما سبّوا أبا بكر وعمر وطعنوا فيهما؛ إلا لأنهما أدخلا بلاد الُفرس في الإسلام، وهم يريدون بقاء دولتهم الوثنية واستمرارها، وعُمر أشدُّ عليهم؛ لأنَّه فتح من الفتوح في بلاد فارس أكثر مما فُتِح في عهد غيره؛ ولذا تجدهم يشتدون في سبِّ كل مَن كان أكثر نفعًا للإسلام والمسلمين، كما يطعنُونَ في الصحابة الأكثر روايةً للسُّنة وحفظًا للإسلام.

«وقولُه: «**ولا نُفرِط في حُبِّ أحدٍ منهم**»؛ أي: لا نتجاوزُ الحدَّ في حُبِّ أحدٍ منهم، كما تفعلُ الشِّيعة، فنكونَ من المعتدِين، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء:١٧١].

وقوله: «**ولا نتبرأُ مِن أحدٍ منهم -كما فعلتِ الرَّافِضة!**» فعندهم لا ولاء إلا ببراء؛ أي: لا يتولَّىٰ أهلَ البيتِ حتَّىٰ يتبرَّأ من أبي بكر وعُمر رضي الله عنهما» كأنهم في معتقدهم أضدادٌ لا يجتمعون، مع أنَّهم أصهارٌ وأحباب.

«وأهلُ السُّنَّة يُوالُونهم كلَّهم، ويُنزِلُونهم منازِلهم التي يستحقُّونها، بالعَدل والإنصاف، لا بالهوىٰ والتعصُّب؛ فإنَّ ذلك كلَّه من البَغيِ الذي هو مُجاوزة الحدِّ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [الجاثية:١٧]، وهذا معنىٰ قول من قال من السَّلف: الشهادةُ بدعة، والبراءةُ بدعة»(١).

(١) أخرجه الخلال في السنة، (١١٢٨)، من طريق الأوزاعي قال: كان ابن سعيد يقول: «الشهادة بدعة، والبراء بدعة، والإرجاء بدعة»، وأخرج في موضع آخر، (١٣٦٦)، من طريق سلمة بن كهيل قال: «اجتمعنا في الجماجم: أبو البختري، وميسرة، وأبو صالح، والضحاك المشرقي، وبكير الطائي، =

يعني الشهادة بالجنَّة والنَّار لمن لم تثبُتْ له الشَّهادة من النبيِّ ﷺ هذه بدعة، فلا نشهدُ لأحد بجنةٍ أو نار؛ بل نرجو للمحسن الثواب، ونخشىٰ علىٰ المسيء العقاب.

«يُروىٰ ذلك عن جماعةٍ من السَّلف من الصَّحابة والتَّابعين، منهم : أبو سَعيد الخدريُّ، والحسن البصريُّ، وإبراهيم النخعيُّ، والضَّحَّاكُ، وغيرُهم .

ومعنىٰ الشَّهادة: أن يشهدَ علىٰ معيَّن من المسلمين أَنَّه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العِلم بما ختم الله له به.

وقوله: «**وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ**»؛ لأنَّه امتثالٌ لأمرِ الله فيما تقدَّم من النُّصوصِ، وروىٰ الترمذيُّ عن عبد الله بن مُغفَّل قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اللهَ اللهَ في أصحابي، لا تتَّخذُوهم غرضًا بعدِي، فمن أحبَّهم فبحُبِّي أحبَّهم، ومن أبغضَهم فببُغضِي أبغَضَهم، ومن آذَاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذىٰ الله، ومن آذىٰ الله فيُوشِكُ أن يأخُذَه»[1].

هذا الحديثُ مخرَّجٌ عند أحمد والترمذي، وفيه كلامٌ كثيرٌ لأهل العلم؛ بل هو مضعَّف، لكن معناه صحيح، فنحن لا نحبُّ أبا بكرٍ وعمر لذواتهما؛ بل لمواقفهما مع النبيِّ ﷺ ولنصرهم دينه.

«وتسميةُ حبِّ الصَّحابة إيمانًا مشكلٌ علىٰ الشيخ رحمه الله؛ لأنَّ الحُبَّ عملُ القلبِ، وليس هو التَّصديق، فيكون العملُ داخلًا في مسمَّىٰ الإيمان»، والذي قرَّرهُ المصنِّفُ

= فأجمعوا علىٰ أن الإرجاء بدعة، والولاية بدعة، والبراء بدعة، والشهادة بدعة».

(١) أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سبَّ أصحاب النبيّ ﷺ، (٣٨٦٢)، وأحمد في مُسنده، (٢٠٥٤٩)، من حديث عبد الله بن مغفَّل، قال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه ابن حبان، (٧٢٥٦).

الطحاويُّ في أوَّلِ الكِتاب أنَّ العمل لا يدخل في مسمىٰ الإيمان، وجماهيرُ أهل السُّنة علىٰ أنَّ العمل من مسمَّىٰ الإيمان، وأنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد.

«وقد تقدَّم في كلامه: أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ باللِّسان والتصديقُ بالجنان، ولم يجعل العمل داخلًا في مسمَّىٰ الإيمان، وهذا هو المعروفُ من مذهب أهل السُّنَّة إلا أن تكونَ هذه التسميةُ مجازًا.

وقوله: «**وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ**» تقدَّم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكُفر نظيرُ الكُفر المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، وقد تقدَّم الكلام في ذلك».

مرادُه أنَّ هذا التكفيرَ كفرٌ دون كُفرٍ، وليس بكُفرٍ أكبرَ مُخرجٍ عن الملَّة، مع أنَّ في رؤوسِ البدع والمبتدِعة مَن بدعتُه مكفِّرة مُخرِجةٌ من المِلَّة، كما عرف ذلك في كتُب المِلل والنِّحل(١).

والمبتدعة لا يُقاتَلون إلا إذا أظهرُوا ما عندهم وحملوا السَّيف، وإلا فالعقائدُ لا يُنبش عنها، وقد طُولب بمنع الرافضة من الحج أو العمرة، لاسيَّما وقد تقرَّرَ عند بعضهم كفرُهم أو خروجُهم من الملَّة بسبِّهم للصَّحابة، وبقولهم بنقصِ القرآن ووقوع التحريف فيه، وقذفهم لأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبنحو ذلك من الأمور الأخرىٰ المكفِّرة، لكن يُجابُ عن هذا بأنَّهم لم يُمنعوا علىٰ مر العصُور، من عهد السَّلف إلىٰ يومنا هذا، لكن من أظهر منهم منكرَه فإنَّه يُوقف عند حدِّه، وخطرُهم لا شك أنَّه أشدُّ من خطر غيرهم.

وسبُّهم للصَّحابة تختلِفُ بواعثُه عندهم، والحُكم بكُفرِهم يكون بحسب

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١٠/ ٣٥٥، تفسير الثعلبي، ٤/ ٧٠، الإيمان لابن تيمية، (ص: ٢٥٦)، التقديس في كشف شبهات ابن جرجيس، (ص: ٢٥٥).

السَّبب الباعث لبُغضِهم، فمن أبغَض عُمر رضي الله عنه؛ لأنَّه نصر الإسلام لم يُتردَّدُ في كُفره، ومن أبغض أبا بكر أو غيرَه من الصحابة لأمرٍ يقبلُ التأويل، فهذا حكمُه يختلفُ عن الأول.

مع أنَّه في الجُملة لا يسُبُّ الصَّحابةَ من في قلبه مثقالُ ذرَّة من الإيمان، والإمام مالك رحمه الله ذكر في تفسير آخر آية في سورةِ الفتح كفر الرافضة(١).

والإمامُ الشافعي يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يشهدون بالزُّور لموافقيهم(٢).

والتَّكفيرُ بالعُموم غير تكفير الأشخاص، فنحن نقول علىٰ وجه العُموم بكُفر من يقول أو يفعل ما يخرج به من الملَّة، نقول مثلا: من يقذف عائشة رضي الله عنها بعد أن برَّأَها الله في كتابه؛ فهو كافرٌ، والذي يقول: إنَّ القُرآن الذي أجمعَ عليه الصَّحابة ناقصٌ، فهو كافرٌ، والذي يدعو مع الله إلهًا آخر ويقول: يا علي أنقذني، ويا حسين افعل لي، فهو كافر مشركٌ شركًا أكبر، والذي يطوف بالبيت ويقول: يا أبا عبد الله جئنا بيتك، وقصدنا حرمك، نرجو مغفرتك، هذا كافرٌ كفرًا مخرجًا عن الملة؛ لأنَّه

---

(١) يعني قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ الآية، قال ابن كثير: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رحمه الله -في رواية عنه- بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظ الصحابة؛ فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء علىٰ ذلك، والأحاديث في فضائل الصحابة والنهي عن التعرض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم، ورضاه عنهم». تفسير ابن كثير، ٧/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: مختصر المزني، ٨/ ٤١٩، المجموع، ٤/ ٢٥٤.

والخطابية: فرقة من فرق الروافض الغالية تحتها فرق خمس، ينتسبون إلىٰ أبي الخطاب الأسدي، يقولون بألوهية جعفر بن محمد وآبائه، ويرون جواز الشهادة لموافقهم علىٰ مخالفهم. ينظر: الملل والنحل، ١/ ١٧٩، الحاوي للماوردي، ١٣/ ١٣٦.

جعل عليًّا بمنزلة الإله.

هذه المسائل مقررة بالاعتقاد، ويؤتىٰ بها علىٰ وجه العموم، ولا تنزَّلُ علىٰ الأشخاص، إلا إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، ثم يبقىٰ بعد ذلك التطبيق لحد الرِّدَّة، لكن هذا التطبيق ليس لكل أحد؛ بل لابدَّ أن يصدر به حكم حاكمٍ معتبر، وينفذه وليُّ الأمرِ أو من يقوم مقامه ممَّن يكون بيده تنفيذُ الحدود.

وبهذا ننفصِلُ عن الدَّعاوىٰ التي تقول: إنَّكم تحثُّون علىٰ التَّكفير، والتكفير آثاره القتل والتفجير وغيرهما، فهؤلاء لا بُدَّ أن يعلموا أنَّ الأمور النظرية تختلف عن التطبيق، التطبيقاتُ لا بد فيها من توافر أسبابٍ وانتفاء موانع، وليس كلُّ شخصٍ يقولُ كلمة يكون ملتزمًا بها ويفهم معناها؛ بل لابد أن يكون فاهمًا لمعناها، ملتزمًا بمقتضاها وهكذا؛ ولذا نحن نرىٰ كُتُبَ أهل العلم مليئة بمسائل التكفير والخروج من الإسلام والحكم بالردَّة، وكتب الحنفية أكثر الكتب اشتمالا من غيرها علىٰ هذه المسائل، فلم يحصل بذكر هذه المسائل سفك للدماء في شوارع المسلمين وبلدانهم؛ فالحنابلة -مثلا- قالوا بكفر تارك الصلاة(١)، فهل كان كل من معه سيف من أهل البلد إذا رأىٰ من لا يُصلي أبان رأسه؟ كلَّا، لم يحصل من هذا ولا قضية واحدة؛ لأنَّ ولي الأمر هو الذي كان يتولىٰ التطبيق الذي لا بد له من توافر الأسباب وانتفاء الموانع.

ولما كان بابُ الولاء والبراء يُهتمُّ به بشدَّة في بلادِنا، قبل أن يخُوضَ البعضُ في مسائل التكفير ويفرِّقُوا الكلمة كما هو الحالُ اليوم، لم يحصل آنذاك بسبب الاهتمام بالباب المذكور شيءٌ من الاعتداء، لا بالضَّربِ ولا غيره، نعم قد يحصل هجر، ولكن لم يتولَّد عنه أيٌّ من الآثار السلبيَّة العمليَّة؛ بل كان كل الناس

(١) المعتمدُ عند الحنابلة أنَّه يكفر إذا دُعي إلىٰ الصلاة ولم يصل. ينظر: كشاف القناع، ١/ ٢٢٩، الموسوعة الفقهية، ٢٧/ ٥٣ - ٥٤.

مجتمعين منضوين تحت لواءٍ واحد وتحت إمامٍ واحد، كلمتهم مجتمعة، لا يستطيع أحدٌ أن يتكلم في ولي الأمر ولا بكلمة، مع أن باب الولاء والبراء كان علىٰ أشدِّه، ترىٰ الفاسق وتضبطه علىٰ منكر فتنكر فعله، وقد تهجرُه، وقد لا تجيب دعوتَه، لكن لم يحصل من ذلك آثار عملية خطيرة من جنس التكفير وتفريق الكلمة وسفك الدماء واستلاب الأموال، لكن اليوم الأمرُ عكس ذلك، خفَّ الدين عند الناس عمَّا كانوا عليه في السَّابق، وخفَّ بابُ الولاء والبراء، لكن الدِّماء علىٰ أشدِّها، ونرىٰ كيف يُفجَّر بالنَّاس في مساجدهم، نسألُ الله العافية.

وسبقَ الكلام بالتَّفصيل عمَّا تتعرَّضُ له دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ من الطعون والانتقادات من قِبل من في قلوبهم دخلٌ؛ حيثُ يقولون: إن دعوة الشيخ وكتبه هي التي أجَّجت هذه المسائل، وهي التي بعثت علىٰ التكفير.

وهذا غيرُ صحيح؛ بل لمَّا كان الناس أشدّ تمسكًا بدعوة الشيخ، وكتبه، وكتب أئمة الدعوة، وأتباعهم من تلاميذهم، ولمَّا كانت هذه الكتب تُقرأ في المساجد في كل الأوقات، ويحفظها مَن يحفظها مِن طلاب العلم، ما كان يحصل شيء ممَّا يحصل اليوم، لكن لما زهدنا فيها، واستبدلنا غيرها بها حصل ما حصل من الخلل، والله المستعان.

۞ [ثبوت خلافة أبي بكر أولاً]

«ونُثبِتُ الخِلافة بعد رسُول الله ﷺ أوَّلًا لأبي بكر الصِّدِّيق ﵁ تفضيلًا له وتقديمًا على جميعِ الأمَّة».

«اختلَف أهلُ السُّنَّة في خِلافة الصِّدِّيق ﵁: هل كانت بالنَّصِّ، أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصريُّ وجماعة من أهل الحَديث إلىٰ أنَّها ثبتتْ بالنصِّ الخفيِّ

والإشارة، ومنهم من قال بالنصِّ الجليِّ.

وذهب جماعةٌ من أهل الحديث والمعتزلة والأشعريَّة إلىٰ أنها ثبتتْ بالاختيار».

ذكر الشَّارح ﵀ الخِلاف في خلافة أبي بكر ﵁، هل هي ثابتة بالنصِّ الخفيِّ أو الجليِّ، أو بالاختيار من دون نصٍّ من النبيِّ ﷺ؟

والقول الأول هو المتعيِّن، ولا شكَّ أنَّ النُّصوصَ التي يُستدلُّ بها علىٰ خلافتِه كثيرة، لكنَّها ليست صريحةً معينة بالاسم للخِلافة؛ بل ظاهرُ النصوص الواردة دلالتُها علىٰ إمامة أبي بكر ﵁، ولو كانت نصوصًا صريحة ظاهرة جليَّة كما في قول من يقول ذلك لما حصل ما حصل من الخلاف بين الصَّحابة في أول الأمر، ولما طلب الأنصار أن يكون منهم أميرٌ، ومن المهاجرين أميرٌ.

«والدليل علىٰ إثباتها بالنصِّ أخبارٌ:

من ذلك ما أسنده البخاريُّ عن جُبير بن مطعم ﵁ قال: أتتْ امرأةٌ النبي ﷺ، فأمرها أن ترجِع إليه، قالت: أرأيتَ إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني فأتي أبا بكر»(١)، وذكر له سياقا آخر، وأحاديث أخر، وذلك نص علىٰ إمامته.

وحديث حُذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدُوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، رواه أهل السُّنن(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا»، (٣٦٥٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق ﵁، (٢٣٨٦)، والترمذي، (٣٦٧٦)، من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: «أتت امرأة...»، فذكر الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، (٢٦٧٦)، وابن ماجه، أبواب السنة، =

وفي الصَّحيحينِ عن عائشةَ -رضي الله عنها وعن أبيها-، قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بُدِئ فيه»؛ أي: في مرضه الأخير الذي توفِّيَ فيه ﷺ «فقال: «ادعي لي أباك وأخاك، حتَّىٰ أكتُبَ لأبي بكر كتابًا»، ثُمَّ قال: «يأبَىٰ الله والمسلمون إلا أبا بكر»[١]، وفي رواية: «فلا يطمعْ في هذا الأمر طامعٌ»[٢].

ومثلُ هذه النصوص وإن لم تكن صريحة في الخلافة، بمعنىٰ أنها تكونُ نصًّا فيها إلا أنَّها ظاهرةٌ فيها، وقريبة من الصريحة.

«وفي رواية: قال: «ادعِي لي عبدَ الرحمن بن أبي بكر؛ لأكتُبَ لأبي بكر كتابًا لا يختلَفُ عليه»، ثُم قال: «معاذ الله أن يختِلفَ المُؤمنون في أبي بكر»[٣].

وأحاديث تقديمِه في الصلاة مشهورةٌ معروفة، وهو يقول: «مرُوا أبا بكر فليصلِّ بالنَّاس»[٤]، وقد رُوجع في ذلك مرَّة بعد مرَّة، فصلىٰ بهم مُدَّة مرضِ النَّبيِّ ﷺ»؛ أي: رُوجع في توكيله لأبي بكر بالصَّلاة بالناس من قِبل عائشة رضي الله عنها، حيثُ أمرت حفصة

= باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٢)، وأحمد، (١٧١٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان، (٥)، والحاكم، (٣٢٩)، ووافقه الذهبي، وابن الملقن في البدر المنير، (٩/ ٥٨٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المرضىٰ، باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع...، (٥٦٦٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٧)، من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم، (١١٥٦)، من طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله، كل هؤلاء عن عائشة رضي الله عنها، وأخرج نحوه أحمد، (٢٤٧٥١)، من طريق نافع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) هذا اللفظ أخرجه الطيالسي، (١٦١١)، وأحمد في فضائل الصحابة، (١٦١١)، وابن أبي عاصم، (١١٦٣)، من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحقّ بالإمامة، (٦٧٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤٢٠)، والترمذي، (٣٦٧٢)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقالت لها: إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ[(١)]، إذا قام مقام النبيِّ ﷺ فلن يُسمِعَ الناس، فذهبت حفصةُ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فرفض ﷺ أن يوكِّل أو يستخلفَ غير أبي بكر، فلمَّا روجع في ذلك أكثر من مرة قال: «**إنَّكنَّ صواحبُ يُوسف**»[(٢)]، قال ﷺ لهنَّ ذلك؛ لأنَّ العذر بأنه رجل أسيفٌ لا يُسمع الناس، ليس بالعذر الحقيقي لعائشة رضي الله عنها؛ بل لأن العادة جرت أنَّ الناس يتشاءمون بمن يخلف من لا نظير له ولا قريب منه، فإذا كان الناسُ يسوسُهم رجلٌ عظيم وإمام عادل، فإنَّه يُتعب من بعده، فإذا جاء بعده من هو أقل منه بكثير، تشاءم النَّاس به، فمن هذا الباب لم تُرِدْ عائشة رضي الله عنها أنْ يرَىٰ الناس أباها في مقام النبي ﷺ، فترتبط وفاتُه ﷺ بإمامة أبي بكر، فيكرهُه النَّاس.

«وفي الصَّحِيحين عن أبي هُريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «بينا أنا نائمٌ رأيتُني علىٰ قَلِيبٍ، عليها دَلوٌ، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثمَّ أخذَها ابنُ أبي قُحافة، فنزَع منها ذَنُوبا أو ذَنُوبين وفي نزْعِه ضَعفٌ» وهذا فيه إشارةٌ إلىٰ خِلافته، وأنَّها تكون لمدة سنتين، ولأنه رجل رقيق كان في نزعه ضعف، فلم يكن بالشدة والبأس مثل عمر رضي الله عنه مع أن الرقة محمودة، والحلم الموجود في أبي بكر مطلوب شرعًا، لكن هذا تأويل الرؤيا؛ لأنَّ الرؤيا حكايةُ واقع، بغضِّ النَّظر هل هذا الضَّعفُ محمودٌ أو مذموم.

«واللهُ يغفرُ له، ثم استَحالَتْ غَرْبًا» الدلوُ حجمه معروفٌ، لكن الغرْبَ يُجمع فيه أكثر من جلد، فيكون كبيرًا يحمل الكثير من الماء أضعاف ما يحمله الدَّلو،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، (٦٦٤)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤١٨)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، (٦٧٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤١٨)، والترمذي، (٣٦٧٢)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ومازال مستعملًا وهذا اسمه[(١)] «فأخذها ابنُ الخطَّابِ، فلم أر عبْقريًّا من النَّاس يَفْرِي فَرْيَه[(٢)] حتَّىٰ ضربَ النَّاسُ بعَطَنٍ[(٣)]»[(٤)].

وفي الصَّحيحِ أنَّه ﷺ قال علىٰ منبره: «لو كنتُ متَّخذًا من أهل الأرضِ خليلًا؛ لاتخذتُ أبا بكرٍ خليلًا، لا يبقيَنَّ في المسجد خَوخَةٌ[(٥)] إلا سُدَّتْ، إلا خَوخَةُ أبي بكرٍ»[(٦)].

وفي سُنن أبي داود وغيره من حديث الأشْعث عن الحسن عن أبي بكرة: أنَّ النبي ﷺ قال ذات يوم: «من رأىٰ منكم رُؤيا؟» فقال رجل أنا: رأيتُ كأنَّ ميزانًا أُنزِل من السَّماء، فوُزِنتَ أنت وأبو بكر، فرجَحْتَ أنت بأبي بكر، ثم وُزِن عمر وأبو بكر، فرجَح أبو بكر، ووُزِن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثُمَّ رُفِع الميزان، فرأيت الكراهَة في وجه النبي ﷺ، فقال: «خِلافةُ نبوَّة ثُمَّ يؤتي الله الملكَ من يشاء»[(٧)].

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة، ١/ ٣٨٨، الغريبين في القرآن والحديث، ٤/ ١٣٦٣، النهاية، ٣/ ٣٤٩.

(٢) يَفْرِي فرْيَهُ؛ أي: يعمل مثل عمله، وقال الخطابي: «فلان يفري الفري، وهو أن يبالغ في الأمر حتىٰ يتعجب منه، والفري: الأمر العظيم، ومنه قوله ﷺ في عمر: «فلم أر عبقريا يفري فَرْيَه». ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، ١٤/ ٢٢٣، غريب الحديث للخطابي، ٢/ ٥٧١.

(٣) العطن: واحد الأعطان، وهو مبرك الإبل حول الماء، ومعنىٰ الحديث: رووا، وأرووا إبلهم، فأبركوها. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ٢/ ١٠٥، النهاية، ٣/ ٢٥٨.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا»، (٣٦٦٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري، (٣٦٣٣)، والترمذي، (٢٢٨٩).

(٥) الخوخة: باب صغير كالنافذة الكبيرة، وتكون بين بيتين ينصب عليها باب. ينظر: النهاية، ٢/ ٨٦.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، (٤٦٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٢)، والترمذي، (٣٦٦٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٤)، والترمذي، أبواب الرؤيا، باب ما جاء =

فبيَّن رسولُ الله ﷺ، أنَّ ولايةَ هؤلاء خلافةُ نُبوَّة، ثُمَّ بعد ذلك مُلكٌ، وليس فيه ذكر عليٍّ رضي الله عنه؛ لأنَّه لم يجتمعِ النَّاس في زمانِه؛ بل كانوا مختلِفين، لم ينتظِمْ فيه خلافة النُّبوَّة ولا المُلك»؛ أي: أن الخلافة لم تصفُ له من غير منازع، وإلا فهو الخليفةُ بعد عثمان رضي الله عنه، باتِّفاق أهل السُّنة والجماعة، وقد تمَّ اختياره ومبايعتُه من جلة الصحابة، لكن كان هناك من ينازعُه الملك؛ ولذلك ما صفا له الملك مثل ما صفا للثلاثة.

«وروىٰ أبو داوُد -أيضا- عن جابر رضي الله عنه، أنَّه كان يحدّث: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «رأىٰ الليلةَ رجلٌ صالحٌ أنَّ أبا بكر نِيطَ[1] برسُول الله ﷺ، ونِيط عُمر بأبي بكر، ونِيط عُثمان بعمر» قال جابر: فلما قُمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أمَّا الرجلُ الصَّالحُ؛ فرسول الله ﷺ، وأما المنُوط بعضُهم ببعضٍ؛ فهم وُلاة هذا الأمر الذي بعثَ الله به نبيَّه»[2].

وورد عن النبيِّ -أيضا- أن خلافة النبوة بعده ﷺ ثلاثون سنة[3]، ولا تكتمل

= في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو، (٢٢٨٧)، والحاكم، (٤٤٣٧)، من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي علىٰ تصحيحه.

(١) نيط؛ أي: عُلِّق، يُقال: نُطت هذا الأمر به أنوطه، وقد نيط به فهو منوط. ينظر: النهاية، ٥/ ١٢٩.

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٦)، وأحمد، (١٤٨٢١)، من طريق ابن شِهاب، عن عمرو بن أبان بن عُثمان، عن جابر رضي الله عنه، وعمرو بن أبان مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان، الثقات، (٤٤٠٦)، وقال ابن حجر في التقريب، (٤٩٨٥): «مقبول»، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قال الحاكم، (٤٥٥١): «النَّاسُ يحدِّثون به عن الزُّهري مرسلا، إنَّما هو عمرو بن أبان، ولم يكن لأبان ابن عُثمان ابن يقال له: عمرو»، وقال الدارقطني في العلل، ١٣/ ٣٦٩: «يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه الزبيدي، عن الزهري، عن عمرو بن أبان، عن جابر، ورواه يونس، عن الزهري، عن جابر مرسلا، ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده».

(٣) يأتي تخريجه قريبا من حديث سفينة رضي الله عنه، ٣/ ٢١١.

الثَّلاثون إلا بخِلافة علي وابنه الحسن رضي الله عنهما.

«وروىٰ أبو داود -أيضا- عن سمُرة بن جُندب : أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله، رأيتُ كأنَّ دلوًا دُلِّيَ من السَّماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعَرَاقِيها، فشَرِبَ شُربًا ضعيفًا، ثُمَّ جاء عُمر فأخَذ بِعَرَاقِيها فشَرِبَ حتَّىٰ تضلَّعَ[1]، ثُمَّ جاء عُثمان فأخَذ بعَرَاقيها فشرِبَ حتَّىٰ تضَلَّع، ثُمَّ جاء عليٌّ فأخذ بعَراقِيها، فانتُشِطتْ منه[2]، فانتَضَحَ عليه منها شَيءٌ»[3].

عَراقِي الدَّلو واحدُها (عرقات) أو (عَرْقُوَة)، وهي ما زالت مستعملة، تكون من الخشَب التي تُشبه الصَّليب، تثبت في أعلىٰ الدَّلو ليربط بها الحبل[4].

«وعن سَعيد بن جُمْهان عن سَفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «خِلافة النُّبُوَّةِ ثلاثون سنة، ثُمَّ يُؤتي الله مُلكهُ من يشاء أو المُلك[5]»».

(١) حتىٰ تضلع؛ أي: أكثر من الشرب حتىٰ تمدد جنبه وأضلاعه. النهاية، ٣/ ٩٧.

(٢) انتُشطت منه: أي: جُذبت منه واختُلستْ. ينظر: غريب الحديث لابن سلام، ٤/ ٣٩٢، الدلائل في غريب الحديث، ٢/ ٨١٤، المجموع المغيث، ٣/ ٣٠١.

(٣) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٧)، وأحمد، (٢٠٢٤٢)، وابن أبي عاصم، (١١٤١)، من طريق حماد بن سلمة، عن أشعثَ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن سَمُرَة بن جُندُب. وعبد الرحمن والد الأشعث مجهول، قال الذهبي في الميزان، ٢/ ٦٠٢: «ما حدث عنه سوىٰ ولده أشعث»، وضعف الألباني إسناده في ظلال الجنة، (١١٤١).

(٤) ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي، ٢/ ١٠١٢، النهاية، ٣/ ٢٢١.

(٥) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٤٧)، وأحمد، (٢١٩١٩)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٣٤٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ، ٨/ ٢٠٥، عن سفينة، وفيه سعيد بن جمهان صدوقٌ حسنُ الحديث، قال الحافظ في التقريب، (٢٢٧٩): «صدوق له أفراد»، وأثبت حديثه هذا الإمام أحمد -كما في السنة لأبي بكر بن الخلال، (٦٤٩)؛ حيث سئل عمن ضعف حديث سفينة من قبل سعيد بن جمهان، فقال: «بئس القول هذا، سعيد بن جمهان رجل معروف، روىٰ عنه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والعوام، وعبد الوارث، وحشرج بن نباتة، هؤلاء خمسة أحفظ أنهم رووا عنه» وقال: «سعيد بن جمهان روىٰ عنه عدة».

وأما النصوص الدالة علىٰ فضله علىٰ غيره مُطلقًا؛ فهي صحيحةٌ وصريحة وجليَّةٌ وموجودة في الصحيحين وغيرهما، وأفضليَّته علىٰ جميع الصَّحابة لا خلاف فيها[١].

والخلاصةُ أن خلافتَه دلَّت عليها النُّصوص بالإشارة، ثم حصل الإجماع والاتفاق عليها من أهل الحلِّ والعقد من الصَّحابة -رضوانُ الله علىٰ الجميع-.

«واحتج من قال لم يستخلفْ بالخبرِ المأثور عن عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنهما، أنه قال :إنْ أستَخلِفْ؛ فقد استخلَف من هُو خير منِّي، يعني: أبا بكر»؛ لأن أبا بكر عيَّن الخليفة من بعده، وهو عمر رضي الله عنه «وإنْ لا أستخلفْ، فلمْ يَستَخْلِفْ مَن هُو خيرٌ منِّي، يعني: رسول الله ﷺ[٢]» وهذا صحيحٌ من حيث إنَّ النبيَّ ﷺ لم يَسْتخلِفْ بالنصِّ الصَّريح الناصِّ علىٰ ذكر أبي بكر مقرُونًا بالخِلافَة.

«وبما رُوِي عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّها سُئلتْ منَ كان رسول الله ﷺ مستخلِفًا لو استخلف[٣].

والظاهرُ -والله أعلم- أنَّ المراد أنَّه لم يستَخلفْ بعهد مكتُوبٍ، ولو كتب عهدًا؛ لكتَبه لأبي بكر؛ بل قد أراد كتابتَه ثُمَّ تركَه، وقال: «يأبَىٰ اللهُ والمسلمُون إلا أبَا بكرٍ».

فكان هذا أبلغَ من مجرَّد العهد، فإنَّ النبي ﷺ دلَّ المسلمين علىٰ استِخلاف

---

(١) قال النووي في شرحه علىٰ مسلم، ١٥/ ١٤٨: «واتفق أهل السنة علىٰ أن أفضلهم أبو بكر، ثم عمر، قال جمهورهم: ثم عثمان، ثم علي، وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي علىٰ عثمان، والصحيح المشهور تقديم عثمان».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، (٧٢١٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه، (١٨٢٣)، وأبو داود، (٢٩٣٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

أبي بكر، وأرشدَهم إليه بأمور متعدِّدة، من أقواله وأفعاله، وأخبرَ بخلافتِه إخبارَ راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعزَم علىٰ أنْ يكتُبَ بذلك عهدا، ثُمَّ علِم أنَّ المسلمين يجتمِعُون عليه، فترك الكتابَ اكتفاء بذلك، ثُمَّ عزَمَ علىٰ ذلك في مرضِه يوم الخَميس، ثُمَّ لما حصَل لبعضِهم شكٌّ: هل ذلك القول من جهة المرَض أو هو قولٌ يجبُ اتِّباعُه ترك الكتابة[1]، اكتفاءً بما علم أنَّ الله يختارُه والمؤمنون من خِلافة أبي بكر».

لا شَكَّ أنَّ التَّنصِيصَ والكتابةَ التي تقْضِي علىٰ الشِّقَاق والخِلاف مطلوبٌ، والنبيُّ ﷺ يحسِم المادَّة في مثل هذه المسائل بالنَّصِّ، لكن بلغه يقينًا أنَّ الناس لن يختلفوا في هذا، فرأىٰ أن لا داعي للكتابة حينئذٍ، إمَّا بوحيٍ أو بما عهده من حال المُسلمين في ذلك الوقت وقناعتِهم التامَّة بأبي بكر ﵁.

وعلىٰ كل حال ما فعلهُ النبيُّ ﷺ وهو المؤيَّد بالوحيِ هُو الأصلُ، وإلا فكلُّ شيءٍ يؤدِّي إلىٰ الخِلاف والنِّزاع لا بُدَّ من حَسْمه، ولا شَّك أنَّ النزاع في الخلافة من أشدِّ أمور النِّزاع، لكن يبقىٰ أنَّه ﷺ جزَم يقينًا أنَّ الأمَّة لن تختلِف في ذلك، وأنَّ الله اختاره، والمؤمنون سيختارونه ولا يختلفُون فيه.

«فلو كان التعيين مما يَشتبِه علىٰ الأمَّة؛ لبيَّنه بيانًا قاطعا للعُذر، لكن لما دلَّهم

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلىٰ أهل الذمة ومعاملتهم؟، (٣٠٥٣)، ومسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، (١٦٣٧)، من طريق سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس ﵄: «يوم الخميس، وما يوم الخميس ثم بكىٰ حتىٰ بلَّ دمعه الحصىٰ، فقلت: يا بن عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه، فقال: «ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي»، فتنازعوا، وما ينبغي عند نبي تنازع، وقالوا: ما شأنه أهَجر؟ استفهِمُوه، قال: «دعوني، فالذي أنا فيه خير، أوصيكم بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، قال: وسكت عن الثالثة، أو قالها فأنسيتها»، واللفظ لمسلم.

دلالاتٍ متعدِّدة علىٰ أنَّ أبا بكر المتعيَّن، وفهِمُوا ذلك، حصل المقصودُ، ولهذا قال عُمر رضي الله عنه في خُطبته التي خطبها بمَحْضرٍ من المهاجرين والأنصار: أنت خيرُنا وسيِّدنا وأحبُّنا إلىٰ رسول الله ﷺ، ولم يُنكرْ ذلك منهم أحد، ولا قال أحدٌ من الصَّحابة إنَّ غير أبي بكر من المهاجرين أحقُّ بالخِلافة منه، ولم ينازِعْ أحدٌ في خلافتِه إلا بعضُ الأنصار، طمعًا في أن يكون من الأنصار أميرٌ، ومن المهاجرين أميرٌ»[١].

مع أنَّ الأنصارَ رضي الله عنهم بايعُوا النبيَّ ﷺ علىٰ الأثرة، والأثرة مقتضيَةٌ ألَّا تكونَ الخِلافةُ فيهم[٢]؛ إذ تكونُ الأثرة في أمُور الدنيا، وأعظمُ أمورِ الدُّنيا الخِلافة، فهي ليست لهم.

«طمعًا في أن يكونَ من الأنصار أميرٌ ومن المهاجرين أميرٌ، وهذا ممَّا ثبت بالنُّصوص المتواترة عن النبي ﷺ بُطلانه».

ولهذا لا يجوز مبايعة خليفتين في وقتٍ واحد[٣]؛ لأنَّ الأصل أن يكون الوالي علىٰ المسلمين واحدًا، وقد كان الأمرُ علىٰ هذا في أوَّل الأمرِ، كان الخليفة الواحد يضبط الأراضي المترامية لخلافته، ثم حينما توسعت البلدان وكثُر الناسُ،

---

(١) إشارة إلىٰ طرف من حديث طويل أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا»، (٣٦٦٧)، وأخرجه الترمذي مختصرا، (٣٥٥٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) إشارة إلىٰ حديث جنادة بن أمية، حيث قال: «دخلنا علىٰ عبادة بن الصامت، وهو مريض، قلنا: أصلحك الله، حدث بحديث ينفعك الله به، سمعته من النبي ﷺ، قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: «أن بايعنا علىٰ السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألَّا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان»، أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورا تنكرونها»، (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٧٠٩)، واللفظ للبخاري.

(٣) إشارة إلىٰ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما»، أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، (١٨٥٣).

ووقعت النزاعات، ووجد الشُّح والشِّقاق بينهم، ورأوا أنَّ هذه المسافات الشَّاسعة قد لا تُضبطُ بخليفةٍ واحد صار علىٰ كل إقليم والٍ خليفة أو ملك أو أمير، لكن هذا الأمر كان ولا يزال في أقطار متعدِّدة، أمَّا أن يكون في قطر واحدٍ أميران، كما كان طلب الأنصار: «منَّا أميرٌ ومنكم أمير» وكلهم كانوا بالمدينة، فمثل هذا لا يجوزُ اتِّفاقًا.

«ثُمَّ الأنصارُ كلُّهم بايعُوا أبا بكر إلا سعدَ بن عبادة؛ لكونِه هو الذي كان يطلُب الولاية، ولم يقُل أحدٌ من الصحَّابة قطُّ إنَّ النبي ﷺ نصَّ علىٰ غير أبي بكر، لا عليٍّ، ولا العباسِ، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع!».

تعتقد الرافضة أن الخلافة منصوص عليها بالوصاية من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب؛ ولذا يسمُّونه الوصي، حتىٰ إن هذه الوصيَّةَ يُثبتُها مثلُ الشوكاني[1]، ومثلُ الصنعاني[2]، لكن المعتدلون منهم يقولون: إنَّ عليًّا تنازلَ لأبي بكر وما نازعَه في الخلافة، وإلا فهو الوصيُّ مع أنَّه لم يثبت له ولا لغيره أية وصاية بهذا الخُصوص.

«وروىٰ ابنُ بطَّة بإسناده أنَّ عُمر بن عبد العزيز بعَث محمد بن الزُّبير الحنظليَّ إلىٰ الحسن، فقال: هل كان النبيُّ ﷺ استَخلفَ أبا بكر؟ فقال: أو في شكٍّ صاحبُك؟ نعم، والله الذي لا إله إلا هو استَخْلفه، لهو كان أتقَىٰ لله من أن يتوثَّبَ عليها[3].

(١) ألف الشوكاني في ذلك رسالة أسماها: «العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين»، وذكر فيها أن الوصية لعلي بن أبي طالب ثابتة، وأنها محمولة علىٰ العموم؛ أي: في الخلافة، وغيرها. ينظر: العقد الثمين، (ص: ٨-٩)، مطبوعٌ ضمن مجموعة الرسائل اليمنية.

(٢) أكثر الصنعاني من ذكر لفظ الوصي وإطلاقه علىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني، (٤١٣٢).

(٣) أحاله ابن أبي يعلىٰ في المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل، (٨٨)، علىٰ ابن بطة.

وفي الجُملة: فجميعُ من نُقِل عنه أنَّه طلب تولِية غيرِ أبي بكر، لم يذكُر حُجَّة شرعيَّة، ولا ذكر أنَّ غيرَ أبي بكر أفضلُ منه، أو أحقُّ بها، وإنَّما نشأَ من حُبِّ قبيلتِه وقومِه فقط»؛ أي: مثل ما حصَل للأنصار ﵃ «وقد كانوا يعلمون فضلَ أبي بكر ﵁، وحُبَّ رسولِ الله ﷺ له، ففي الصحيحين عن عمرو بن العاص: أنَّ رسول الله ﷺ بعثَه علىٰ جيشِ ذات السَّلاسل، فأتيتُه، فقلت: أيُّ النَّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرِّجال؟ قال: «أبُوها»، قلت: ثُمَّ من؟ قال :«عُمر»، وعدَّ رجالا[1].

وفيهما -أيضًا- عن أبي الدَّرداءِ قال: كنتُ جالسًا عند النبيِّ ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخِذًا بطرف ثوبِه حتَّىٰ أبدىٰ عن رُكبتَيه، فقال النبي ﷺ: أما صاحبُكم فقد غامَر، فسلَّم، وقال: إنَّه كان بيني وبينَ ابن الخطَّاب شيءٌ فأسرعتُ إليه ثُمَّ ندمت، فسألتُه أن يغفرَ لي فأبَىٰ علي، فأقبلتُ إليك، فقال: يغفرُ الله لك يا أبَا بكر، ثلاثا، ثم إنَّ عمر ندِم، فأتَىٰ منزل أبي بكر، فسأل: أثَمَّ هو؟ فقالوا: لا، فأتىٰ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فسلَّم عليه، فجعَل وجهُ النبيِّ ﷺ يتمَعَّرُ، حتَّىٰ أشفَقَ أبو بكر فجثَا علىٰ ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنَا كنتُ أظْلَمَ، مرَّتين» قال هذا؛ ليخفف ما في نفس النبي ﷺ علىٰ عمر؛ لأنَّ عمر محِقٌّ في صنيعه، لكن من فضل أبي بكر ومنزلتِه عند النبيِّ ﷺ غضب النبيُّ ﷺ من أجله، فأراد أبو بكر أن يخفِّفَ ما في نفسه ﷺ علىٰ عُمر، فقال: «والله أنا كُنتُ أظلَم».

«فقال النبي ﷺ: «إنَّ الله بعثني إليكم، فقلتُم: كذبتَ، وقال أبو بكر: صدقتَ، وواساني بنفسِه وماله، فهل أنتم تاركُو لي صاحبي؟» مرَّتين، فما أُوذي بعدَها[2].

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ٩١.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا»، (٣٦٦١)، ولم يخرجه مسلم.

ومعنىٰ: غامَر: غاضَب وخاصَم[١]، ويضِيق هذا المُختصر عن ذِكر فضائله.

وفي الصَّحيحين -أيضًا- عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنْحِ -فذكرت الحديث- إلىٰ أن قالتْ: واجتمعَ الأنصارُ إلىٰ سعدِ بن عُبادة، في سَقِيفة بني سَاعِدة، فقالوا: منَّا أميرٌ، ومنكم أميرٌ! فذهبَ إليهم أبو بكر، وعُمر بن الخطَّاب، وأبو عُبيدة بن الجرَّاح، فذهب عُمر يتكلَّم، فأسكتَه أبو بكر، وكان عُمر يقول: والله ما أردتُ بذلك إلا أنِّي هيَّأتُ في نفسي كلامًا قد أعجَبني، خشيتُ ألّا يَبلُغَه أبو بكر! ثم تكلَّم أبو بكر، فتكلَّم أبلغَ النَّاس، فقال في كلامه: نحنُ الأمراء، وأنتُم الوُزَراء، فقال حُباب ابن المنذِر: لا والله لا نفعلُ، منَّا أميرٌ ومنكم أميرٌ. فقال أبو بكر: لا، ولكنَّا الأمراء وأنتمُ الوُزَراء، هم أوسطُ العرَب، وأعزُّهم أحسابا»[٢] يعني: قريشًا، وجاء في الحديث الصحيح: «**الأئمَّة من قريش**»[٣] «فبايعوا عُمر، أو أبا عُبيدة بن الجرَّاح، فقال عُمر: بل نبايِعُك فأنتَ سيِّدُنا، وخيرُنا، وأحبُّنا إلىٰ رسول الله ﷺ، فأخذ عُمر بيده، فبايعهُ، وبايعه النَّاس، فقال قائل: قتلتُم سعدًا، فقال عمر: قتلَهُ الله»[٤].

(١) ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ٢/ ١٦٣، النهاية، ٣/ ٣٨٤.

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ٢١٤.

(٣) جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه عنه الحاكم في المستدرك، (٦٩٦٢)، والطبراني في الأوسط، (٣٥٢١)، مرفوعًا: «الأئمة من قريش ... ».
وأخرجه أحمد، (١٢٣٠٧)، والنسائي في الكبرىٰ، (٥٩٠٩)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأحمد، (١٩٧٧٧)، والطيالسي، (١/ ١٢٥)، عن أبي بَرْزَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد جاء معناه عن كثير من الصحابة منهم الصديق، فهو حديث متواتر، كما قال الحافظ في الفتح، (١/ ٢٠٣)، وقال في موضع آخر من الفتح، (٦/ ٥٣٠): «وقد جمعت في ذلك تأليفًا سميتُه: لَذَّة العيش بطرق الأئمة من قريش»، وقال (٧/ ٣٢): «وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيًا»، ولذة العيش مطبوعٌ متداول.

(٤) هذا جزءٌ من الحديث الطويل المروي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تقدم تخريجه، ٣/ ٢١٤.

والسُّنحُ :العالية، وهي حديقة من حدائق المدينة معروفة بها[(١)]».

۞ [ثبوت خلافة عمر بن الخطاب بعد أبي بكر رضي الله عنهما]

«قولُه: «**ثُمَّ لعُمر بن الخطَّابِ** رضي الله عنه»؛ أي: ونُثْبِتُ الخِلافة بعد أبي بكر لعُمر رضي الله عنهما، وذلك بتفويضِ أبي بكر الخِلافةَ إليه، واتِّفاقِ الأمَّة بعدَه عليه، وفضائله رضي الله عنه أشْهرُ من أن تُنكرَ، وأكثرُ من أن تُذكر، فقد روي عن محمد بن الحنفيَّة أنَّه قال: قلتُ لأبي: يا أبت، مَن خيرُ النَّاس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا بني، أوما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثُمَّ من؟ قال: عُمر، وخشيتُ أن يقول: ثُمَّ عُثمان !فقلتُ: ثُمَّ أنت؟ فقال: ما أنا إلا رجلٌ من المسلمين»[(٢)].

هذا ما قاله علي -رضي الله عنه، وأرضاه- في حقِّه وحقِّ أبي بكر، ومحمد بن الحنفية هو ابن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم جميعًا-، وكان عليٌّ رضي الله عنه قد تأخَّر عن بيعة أبي بكر أوَّل الأمر، لكنَّه بايع فيما بعد.

«وتقدَّم قولُه صلى الله عليه وسلم: «اقتدُوا باللَّذَين من بعدي: أبي بكر وعُمر»[(٣)].

وفي صَحيح مُسلم عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: وُضِع عُمر علىٰ سرِيره، فتكنَّفه[(٤)] النَّاس يدعُون ويُثنون ويصلُّون عليه، قبل أن يُرفع، وأنَا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجلٍ قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفتُّ إليه، فإذا هو عليٌّ، فترحَّم علىٰ عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحدًا أحبَّ إليَّ أن ألقَىٰ الله بمثلِ عملِه منكَ، وايمُ اللهِ، إنْ كُنتُ لأظنُّ أن

---

(١) قال ابن الأثير: السنح -بضم السين والنون، وقيل: بسكونها-: موضع بعوالي المدينة فيه منازل بني الحارث بن الخزرج. ينظر: النهاية، ٢/ ٤٠٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، (٣٦٧١)، وأبو داود، (٤٦٢٩)، من طريق أبي يعلىٰ عن محمد بن الحنفية.

(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٠٦.

(٤) تكنفه الناس؛ أي: أحاطوا به من جوانبه. ينظر: النهاية، ٤/ ٢٠٥.

يجعلَك الله مع صاحبَيك، وذلك أنِّي كنتُ كثيرا ما أسمعُ رسول الله ﷺ يقول: جئتُ أنا وأبو بكرٍ وعُمر، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعُمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعُمر، فإن كنتُ لأرجُو، أو لأظنُّ أن يجعلَك الله معَهما[١].

وتقدَّم حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه في رُؤيا رسول الله ﷺ ونزعِه من القَليب ثُمَّ نزْعِ أبي بكر، «ثُمَّ استحالتْ الدَّلْوُ غَرْبًا، فأخذها ابنُ الخطَّاب، فلم أرَ عبقريًّا من النَّاس ينزِعُ نزْعَ عُمر، حتَّىٰ ضرب النَّاسُ بعَطَن»[٢].

وفي الصَّحيحين من حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه: قال: استأذنَ عُمر بن الخطاب علىٰ رسول الله ﷺ، وعنده نِساء من قُريش يُكلِّمنَه، عاليةً أصواتُهنَّ - الحديث، وفيه- فقال رسولُ الله ﷺ: «إيهًا يا بن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقِيكَ الشَّيطانُ سالكا فجًّا[٣] إلا سلك فجًّا غيرَ فجِّك»[٤].

وفي الصَّحيحين -أيضا- عن النبيِّ ﷺ، أنَّه كان يقول: «قد كان في الأُمَم قبلكم محدَّثون، فإنْ يَكنْ في أمَّتِي منهم أحدٌ، فإنَّ عُمرَ بن الخطَّاب منهم».

قال ابن وهب: تفسير محدثون: مُلهَمُون»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه،(٣٦٨٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٨٩)، وابن ماجه، (٩٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٠٩.

(٣) الفجُّ: الطريق. ينظر: النهاية، ٣/ ٤١٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣٢٩٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٦٩)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، (٣٤٦٩)، وفي كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، (٣٦٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٩٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وتفسير ابن وهب في مسلم دون البخاري؛ فهو راوي حديث عائشة.

«إيهًا» بالكسر والتنوين؛ أي: تكلم، وزدنا من حديثك، في آخرها تنوينٌ، فإن كانت من حديثٍ معهود فبلا تنوين، وإن كانت من حديثٍ غير معهود فالتنوين فيها للتنكير؛ أي: زدنا حديثًا ما[(١)].

❁ [ثبوت خلافة عثمان بعد عمر رضي الله عنهما]

«قوله: «**ثُمَّ لعُثمانَ** رضي الله عنه» أي: ونُثبِتُ الخِلافة بعد عُمر لعُثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاريُّ رحمه الله قِصَّة قَتْلِ عُمر رضي الله عنه عنه[(٢)]، وأمر الشُّورىٰ والمبايعة لعُثمان في صحيحه، فأحببتُ أن أسرُدَها، كما رواها بسنده عن عمرو بن ميمُون رضي الله عنه قال: رأيت عُمر رضي الله عنه قبل أن يُصاب بالمدينة بأيَّام، ووقف علىٰ حُذيفة بن اليَمان وعُثمان بن حنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حمَّلتُما الأرضَ ما لا تُطيق؟ قالا: حمَّلناها أمرًا هي له مُطِيقة، ما فيها كثيرُ فضلٍ، قال: انظُرا أن تكونا حمَّلتُما الأرضَ ما لا تطيق؟ قالا: لا، فقال عمر: لئِنْ سلَّمني الله لأدعنَّ أرامِلَ أهلِ العِراق لا يحتَجْنَ إلىٰ رجُلٍ بعدي أبدًا، قال: فما أتتْ عليه أربعةُ حتَّىٰ أُصِيب.

قال: إني لقائمٌ، ما بينِي وبينَه إلا عبدُ الله بن عبَّاس غداةَ أُصِيب، وكان إذا مرَّ بين الصَّفَّين قال: استوُوا حتَّىٰ إذا لم ير فيهنَّ خللًا تقدَّم فكبَّر، وربَّما قرأ سورة يُوسف، أو النَّحل، أو نحو ذلك في الرَّكعة الأولىٰ، حتَّىٰ يجتمِعَ النَّاسُ، فما هو إلا أن كبَّر، فسمعتُه يقول: قتلَني، أو أكلَني الكَلْبُ، حين طعنَه، فطار العِلْجُ[(٣)] بسكينٍ ذاتِ طرَفين، لا يمُرُّ علىٰ أحدٍ يمينًا وشمالًا إلا طعنَه حتَّىٰ طعن ثلاثةَ عشرَ رجلًا،

(١) ينظر: الصحاح، ٦/ ٢٢٢٦.
(٢) يأتي تخريجها عند نهايتها.
(٣) العِلجُ: الرجل من كفار العجم، وخصه بعضهم بالرجل القوي الضخم من الكفار. ينظر: الصحاح، ١/ ٣٣٠، لسان العرب، ٢/ ٣٢٦.

مات منهم سبعة، فلما رأىٰ ذلك رجلٌ من المسلمين، طرَحَ عليه بُرْنُسًا[١]، فلما ظنَّ أنَّه مأخوذٌ نحر نفسَه، وتناول عُمر يدَ عبدِ الرحمن بن عَوْفٍ، فقدَّمه، فمن يلي عُمرَ، فقد يرىٰ الذي أرَىٰ، وأمَّا نواحي المسجد؛ فإنَّهم لا يدُرون غير أنَّهم قد فقدُوا صوتَ عُمر، وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلَّىٰ بهم عبدُ الرَّحمن صلاةً خفيفةً».

قصة قتل عمر رضي الله عنه قصةٌ مشهورة مروية في الصِّحاح والسُّنن وغيرها من كتُب التواريخ والسيِّر[٢]، والذي طعن عمرَ رضي الله عنه -كما هو معروفٌ- أبو لؤلؤة، واسمه فيروز، مجوسيٌّ مقدَّسٌ ومقدَّمٌ عند الشِّيعة، وله ضريحٌ يُزار ويُطاف به، وتُقدَّم له القرابين؛ لأنَّه فعل فعلًا لم يفعله أحدٌ، فقد قتَل العدُوَّ اللَّدُودَ للمجُوس المشركين، وفتح بلدانهم وأرغمَهم علىٰ الدُّخول في الإسلام، فهو الذي مسَح المجوسيَّة، وقضَىٰ علىٰ الفُرس، فهو أشدُّ عدوٍّ لهم؛ ولذا كان في تصنيفهم في الدَّرك الأسفل من النار، فيقولون: إنَّ عمر يقبعُ في الطبقة السُّفلىٰ التي تلي النَّارَ مباشرةً، ثم أرفع منه أبو بكر، ثم أرفعُ منه إبليس، نسأل الله العافية؛ صنعُوا بعُمرَ رضي الله عنه ما صنعوا، وقالوا فيه ما قالوا، مع أنَّه أحسنَ إليهم وتفضَّل عليهم.

وبعد أن طعن أبو لؤلؤة المجوسيُّ الخبيثُ عُمرَ رضي الله عنه طعن بضعةَ عشرَ من الصَّحابة، ثُمَّ قتَل نفسَه، فاستخلف عُمر عبد الرحمن بن عوف في تكميل الصَّلاة، يقول ابن عباس: «وربَّما قرأ سُورةَ يُوسفَ، أو النَّحل، أو نحو ذلك في الرَّكعة الأولىٰ» يعني: كانت هذه عادتُه رضي الله عنه؛ في أيَّام مضتْ، أما في هذه الصلاة؛ فبمجرَّد أن كبَّر طعنه الخبيث؛ ولعلَّه كان يقرأ مثل هذه السُّور ليجتمع النَّاسُ في الرَّكعة الأولىٰ.

---

(١) البُرنُس: كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دراعة أو جبة أو ممطر أو غيره. ينظر: النهاية، ١/ ١٢٢.

(٢) يُنظر علىٰ سبيل المثال: البدء والتاريخ، ٥/ ١٨٨، المختصر في أخبار البشر، ١/ ١٦٤.

واليوم لو قرأ إمامٌ من الأئمَّة وجهًا واحدًا؛ تضايقَ النَّاسُ وملُّوا وربما انتقلُوا إلىٰ غيره، وعُمر يقرأ سورة يوسف، وهي جزء إلا ثلثًا، وسورة النحل، وهي جزء إلا ربعًا، يحتاجُ قارئها مع الهذِّ إلىٰ عشر دقائق، وبالترتيل لا يكفي لقراءتها ثلث ساعة، وهذا في الرَّكعة الأولىٰ، ونصف هذا المقدار -تقريبًا- في الركعة الثانية، والمقصود أنّا لا نستطيع أن نقارن حالنا بحال السَّلف؛ لأنَّ الناس مع طول العهد دبَّ إليهم الملل، وثقلت عليهم العبادات؛ ولذا أوصىٰ النبيُّ ﷺ معاذًا أن يقول: «**اللهم أعنِّي علىٰ ذكرك وشُكرك وحُسنِ عبادتك**»[1]، فالذي لا يُعان علىٰ الذكر وعلىٰ الشُّكر وعلىٰ حُسن العبادة تثقُل عليه، وبدلًا من أن يقول كما قال النبي ﷺ: «**أرِحْنَا يا بلال بالصَّلاة**»[2] كثيرٌ منا يقول بلسان حاله ولو لم ينطق بذلك: (**أرِحْنَا مِن الصَّلاة**)، وسمِعْنا من يقول: «صلُّوا يا إخوان، خلُّونا نرمي همَّ الصَّلاة»، يعني: أريحُونَا منها، والله المستعان.

صلَّىٰ عبدُ الرَّحمن بن عوف بالنَّاس صلاةً خفيفة لمَّا استخلفه عُمر؛ لأنَّ الظرف لا يحتمل التطويل، النفوسُ مشغولة بالحدث، والقلوب غيرُ حاضرة ولو طوَّل في صلاته؛ ولذا رأىٰ أن يصلي صلاة خفيفة صحيحة مجزئة مسقِطة للطلب، وأما التطويل؛ فله وقتُه إذا فرغ القلب، وارتاحت النَّفسُ، وأقبل الإنسانُ علىٰ صلاته، لكن مَن يملكُ القلب الذي يُقبل علىٰ صلاته وإمام المسلمين وأميرُهم ووليُّ أمرهم مطعون أمامهم؟! الذي يعرف الذي حدث هم القريبون منه في الصفِّ

---

(١) أخرجه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب في الاستغفار، (١٥٢٢)، والنسائي، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، (١٣٠٣)، وأحمد، (٢٢١١٩)، وصحَّحه ابن خُزيمة، (٧٥١)، وابن حبَّان، (٢٠٢٠)، والحاكم علىٰ شرطهما، (١٠١٠)، والنوويُّ في الخلاصة، (١٥٤٨).

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب الأدب، باب صلاة العتمة، (٤٩٨٥)، وأحمد، (٢٣٠٨٨)، والطبراني في الكبير، (٦٢١٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٥٥٤٩)، عن رجل من الصحابة من خزاعة، وفي سنده اختلاف كثير ذكره الدارقطني في العلل، ٤/ ١٢٠، وصححه العراقي في تخريج الإحياء، ١/ ١٩٥.

الأول والثاني وما يليه، لكن البعيدون لا يعرفون ما حصل، فيسبحون؛ لأنَّ الصوت قد انقطع، فصاروا يقولون: سبحان الله سبحان الله، وهكذا يفعل المصلي إذا نابه شيء ينبِّه الإمام بـ: «سبحان الله»[١].

والصلاة عند العموم لها شأن، لكن بعض الناس يَطيشُ قلبُه، ولا شك أنَّه إذا احتيج إليه في أمر كأنْ يوجد شخصٌ مطعون واحتيج إليه في إسعافه، واقتضىٰ ذلك تأخير صلاته، فلا مانع من تأخير الصلاة أو قطعها حينئذٍ من يُحتاج إليه، لا الناس كلهم.

«قال: يا بنَ عباس، انظُر من قتلني؟ فجال ساعة، ثُمَّ جاء فقال: غُلام المغيرة، قال: الصَّنَعُ[٢]؟ قال: نعم، قال: قاتلَهُ الله! لقدْ أمرتُ به معروفًا! الحمدُ لله الذي لم يجعلْ مَنِيَّتِي بيد رجُلٍ يَدَّعي الإسلام» أبو لؤلؤة المجوسي لم يدَّعِ الإسلام، لكن ادُّعيت له الولاية، وعُدَّ من أعظم الأولياء عند الشيعة الرَّافضة الاثني عشرية، قاتلهُم الله[٣].

---

(١) لحديث سهل بن سعد الساعدي: أن رسول الله ﷺ قال: «مالي رأيتُكم أكثرتُم من التصفيح، من نابه شيء في صلاته فليُسبِّح، فإنَّه إذا سبَّح التُفِتَ إليه، وإنَّما التَّصفيحُ للنِّساء»، أخرجه البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به، (١٢١٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، (٤٢١)، وأبو داود، (٩٤٠)، والنسائي، (٧٩٣)، وابن ماجه مختصرا، (١٠٣٥).

(٢) الصَّنَعُ: الحاذق في عمله، يقال: رجلٌ صَنَعٌ، وامرأةٌ صناع، وضد الصنع الأخرق. ينظر: جمهرة اللغة، ٢/ ٨٨٨.

(٣) قال شاه عبد العزيز الدهلوي في تعداد بدع الشيعة المحدثة: «الثاني: إحداثهم عيد أبيهم (بابا شجاع الدين)، الذي لقبوا به (أبا لؤلؤة المجوسي) القاتل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في اليوم التاسع من ربيع الأول بزعمهم. روىٰ علي بن مظاهر الواسطي عن أحمد بن إسحاق: أنه قال: هذا اليوم يوم العيد الأكبر، ويوم المفاخرة، ويوم التبجيل، ويوم الزكاة العظمىٰ، ويوم البركة، ويوم التسلية. وهذا أحمد أول من أحدث في الإسلام هذا العيد وتبعه إخوانه، ثم نسبوا هذا العيد للأئمة كذبا وافتراء، كما هو دأبهم في كل المذهب». مختصر التحفة الاثني عشرية، ١/ ٢٠٩.

«قد كُنتَ أنت وأبوك تُحبَّان أنْ تكثُر العُلُوج بالمدينة، وكان العبَّاس أكثَرهم رقيقًا، فقال: إن شئتَ فعلتُ؟؛ أي: إنْ شئتَ قتلنَا؟» يعني: أن هؤلاء العُلوج ما دام يُخشىٰ منهم الضَّرر البالغ علىٰ المسلمين، فسنطهر البلادَ منهم إن شئت «فقال: كذَبت! بعد ما تكلَّموا بلسانِكم، وصلَّوا قِبلتكم، وحَجُّوا حجَّكم»؛ أي: أنهم بعدَ أن أسلمُوا صار لهم أحكامُ غيرِهم من المُسلمين، «فاحتُمل إلىٰ بيتِه، فانطلقْنا معه، وكأنَّ النَّاس لم تُصبْهم مصيبةٌ قبل يومئذ، فقائلٌ يقول: لا بأسَ عليه، وقائلٌ يقول: أخافُ عليه، فأُتي بنَبِيذٍ فشربه، فخرج من جوفِه، ثُمَّ أتِي بلبنٍ فشرِبه، فخرج من جوفِه، فعرفُوا أنَّه ميِّتٌ» فإذا خرج الشراب علىٰ صفته من الجوف ولم يُتدارك بخياطةٍ ونحوها، فمعناه أنَّ المصابَ انتهىٰ أمرُه، ولم يكن عندهم في ذلك الوقت شيءٌ نحو ذلك، «فدخَلْنا عليه، وجاء النَّاسُ يُثنُون عليه، وجاء رجلٌ شابٌّ، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببُشرىٰ الله لك، مِن صُحبة رسول الله ﷺ، وقَدَمٍ في الإسلام ما قد علمت، ثُم وُلِّيتَ فَعَدلْتَ، ثُم شَهادة».

حكم له بالشَّهادة؛ لأنَّه قُتل لدفاعه عن الإسلام، وألَّف بعضُهم في وفاتِه رضي الله عنه كتابًا أسماه: «شهيد المحراب عمر بن الخطاب»[1]، فعمر رضي الله عنه طُعِن وهو في المِحرابِ، وماتَ من هذه الطَّعْنة، وهذه شهادة، وإن لم يكن شهيد معركة الذي له أحكامه الخاصَّة التي منها أنَّه لا يُغسَّلُ ولا يكفَّن ويدفن في ثوبه.

قال: ابن حجر رحمه الله: «قوله: «**ثم شهادة**» بالرفع عطفًا علىٰ ما قد علمت، وبالجر عطفا علىٰ صحبة، ويجوز النصب علىٰ أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والأول أقوىٰ، وقد وقع في رواية ابن جرير: ثم الشهادة بعد هذا كله»[2].

(١) الكتاب من تأليف د. عبد السلام بن محسن آل عيسىٰ، وهو مطبوع متداول.
(٢) فتح الباري، ٧/ ٦٥.



«قال: وَدِدتُ أنَّ ذلك كان كَفَافًا، لا عليَّ ولا ليَ، فلمَّا أَدْبَرَ إذا إزارُه يَمَسُّ الأرض، قال: ردُّوا علي الغُلام، قال: يا بنَ أخي، ارفَعْ ثوبَك، فإنَّه أنقَىٰ لثَوبك، وأتْقَىٰ لربِّك».

لم يغفلْ عمر ﵁ في هذه الحالة الصَّعبة عن الإنكار عليه؛ لإسباله، فمن عاش وشبَّ علىٰ شيء شابَ عليه، ومن شابَ علىٰ شيءٍ ماتَ عليه، ويُذكرُ عن الإمام أحمد ﵀ أنَّه كان في السِّياق[(١)] فأشار إلىٰ من حوله أنَّه يريد الوضوء، فحملُوه إلىٰ محلِّ الوُضُوء، فوضَّؤوه، فلما غسلوا رجليه أشار بأصبعه يريد منهم تخليل أصابعه، يريدُ ذلك وهو في حالة الاحتضار[(٢)].

ويُحكىٰ عن الشيخ ابن باز أنَّه كان في آخر حياته ﵀، لم يبق من بقائه في الدنيا إلا نصف ساعة أو أقل من ذلك، فأشار من عنده أنَّه يريد الوضوء، فألبسوه النَّعل اليسرىٰ، ثم اليمنىٰ، فخلَع اليُسرىٰ؛ لتكون اليمنىٰ هي التي تُلبس أولًا، وهكذا من يَعِيشُ علىٰ السُّنَّة يموتُ عليها.

«يا عبدَ الله بن عُمر، انظر ما علي من الدَّين، فحسبوه، فوجدوه ستَّةً وثمانين ألفًا ونحوه».

سبحان الله، بيتُ المالِ بيده وتحت تصرُّفه ويموت مديونًا، وقبله أبو بكر كان تاجرًا قبل الخِلافة، فلما ولي الخلافة كان عطاؤُه من بيتِ المال يوميًّا نصفُ شاة من هذِه الوظيفة، والشَّاةُ كانت بدِرْهَمٍ في ذلك الوقت[(٣)].

---

(١) في السياق؛ أي: في النزع. ينظر: النهاية، ٢/ ٤٢٤.

(٢) ينظر: البداية والنهاية، ١٠/ ٣٧٥.

(٣) أخرج ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، ٣/ ١٣٧، بإسناده إلىٰ عطاء بن السائب قال: «لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلىٰ السوق، وعلىٰ رقبته أثواب يتجر بها، فلقيه عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق. قالا: تصنع ماذا، وقد وليت أمر =

«قال: إنْ وفَىٰ له مال آلِ عُمر، فأدِّه من أموالهم، وإلا فسلْ في بنيِّ عَدِيِّ بن كعبٍ، فإن لم تفِ أموالُهم، فسلْ في قُريشٍ، ولا تعْدُهم إلىٰ غيرِهم، فأدِّ عنِّي هذا المال.

انطلِقْ إلىٰ عائشةَ أمِّ المؤمنين، فقُلْ: يقرأُ عليك عُمر السَّلام، ولا تقُلْ: أمير المؤمنين، فإنِّي لسُت اليوم للمُؤمنين أميرًا، وقلْ: يستأذنُ عُمر بن الخطَّاب أن يُدفن مع صاحبَيه، فسلَّم واستأذَن، ثُمَّ دخَل عليها، فوجدَها قاعدةً تبكِي، فقال: يَقرأُ عليكِ عُمر بن الخطاب السلام، ويستأذِنُ أن يُدفَن مع صاحبيه، فقالت: كنتُ أُريدُه لنفسي، ولأُوثِرَنَّ به اليومَ علىٰ نفسي، فلمَّا أقْبلَ، قيل: هذا عبدُ الله قد جاء، قال: ارفَعُوني، فأسنَدَه رجُلٌ إليه، قال. ما لديك؟ قال: الذي تُحِبُّ يا أميرَ المؤمنين، أذِنَتْ، قال: الحمدُ لله، ما كان شيءٌ أحبَّ إليَّ مِن ذلك، فإذا أنا قَضيتُ فاحمِلوني، ثُم سَلِّم فقل: يستأذِنُ عُمر بن الخطاب، فإنْ أذِنتْ لي فأدْخِلُوني، وإنْ ردَّتْنِي فرُدُّوني إلىٰ مقابرِ المسلمين، وجاءت أمُّ المؤمنين حَفصةُ والنِّساء تَسْرُبُ معها، فلما رأيناها قُمنا، فوَلَجتْ عليه، فبكتْ عنده ساعةً».

كان المأذُون به هو دمعُ العين وحُزنُ القلب، الذي قال عنه النبي ﷺ: **«إنَّ القلبَ ليحزَن، وإنَّ العينَ لتدمَع»**[(١)] هذا كان بكاؤهم، لا كالصياح المعروف

= المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ قالا له: انطلق حتىٰ نفرض لك شيئًا. فانطلق معهما، ففرضوا له كل يوم شطر شاة...».

(١) إشارة إلىٰ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث قال: دخلنا مع رسول الله ﷺ علىٰ أبي سيف القين، وكان ظئرا لإبراهيم عليه السلام، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم، فقبله، وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا بن عوف، إنها رحمة»، ثم أتبعها بأخرىٰ، فقال ﷺ: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يُرضي ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، (١٣٠٣)، ومسلم، =

عند سفهاء النَّاس من صُراخ، ونتفٍ للشعر، وضربٍ للخَدِّ، وما أشبه ذلك من النِّياحة.

«واستأذنَ الرِّجالُ، فولجت داخلًا لهم، فسمعنَا بكاءَها من الدَّاخل، فقالوا: أوصِ يا أميرَ المؤمنين، استَخلفْ؟ قال: ما أجدُ أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النَّفر أو الرَّهط[١]، الذين تُوفِّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمَّىٰ عليًّا، وعُثمانَ، والزُّبير، وطلحةَ، وسعدًا، وعبدَ الرحمن، وقال: يَشهدُكم عبدُ الله بن عمر، وليسَ له من الأمر شيء، كهيئةِ التَّعزِية له، فإن أصابت الإمرةُ سعدًا فذاك، وإلا فليستعنْ به أيُّكم ما أُمِّر، فإنِّي لم أعزلْهُ من عَجْزٍ ولا خِيانة».

ووردَ أنَّه جاء من يقُول: لعُمر رضي الله عنه: «استخلِفْ عبدَ الله بن عُمر، فقال له: كذبتَ يا عدُوَّ الله، والله ما أردتَ بذلك وَجْه الله»[٢].

«وقال: أُوصِي الَخليفة من بعدي بالمُهاجِرين الأوَّلين، أن يَعرفَ لهم حقَّهم، ويحفظَ لهم حُرمتهم، وأُوصيه بالأنصار خيرًا، الذين تبوَّؤُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم، أن يقبلَ من مُحسنِهم، ويتجاوزَ عن مسيئِهم، وأوصِيه بأهل الأمْصار خيرًا، فإنَّهم رِدْءُ[٣] الإسلام، وجُباة الأموال، وغيظُ العَدوِّ، وألَّا يُؤخذ منهم إلا فضلَهم، عن رضاهم، وأُوصِيه بالأعراب خيرًا، فإنَّهم أصلُ العرَب، ومادَّةُ الإسلام، أن يُؤخذَ من حواشِي[٤] أموالهم، وأن يُرَدَّ علىٰ فقرائهم، وأُوصيه بذِمَّة الله وذِمَّة رسوله،

= كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال، وتواضعه، وفضل ذلك، (٢٣١٥)، وأبو داود، (٣١٢٦)، واللفظ للبخاري.

(١) الرهط: هو من الرجال ما دون العشرة، ولا واحد له من لفظه. النهاية، ٢/ ٢٨٣.

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه، ٤/ ٢٢٨.

(٣) الرَّدء: العون والناصر. النهاية، ٢/ ٢١٣.

(٤) حواشي أموالهم: هي صغار الإبل، كابن المخاض، وابن اللبون، واحدها حاشية، وحاشية كل شيء جانبه وطرفه. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٣٩٢.

أن يُوفَىٰ لهم بعهدِهم» عنىٰ بهذا حفظ حُقوقِ أهلِ الذِّمة «وأنْ يُقاتَل مِن ورَائهم، ولا يُكلَّفُوا إلا طاقتَهم، فلمَّا قُبِضَ خرجنا به، فانطلقْنا نمشي، فسلَّم عبدُ الله بن عُمر، قال: يستأذِنُ عُمر بن الخَطَّابِ قالت: أَدْخِلُوه، فأُدْخِلَ، فوُضِعَ هنالك مع صاحِبيه، فلما فُرِغ من دَفْنه اجتمَع هؤلاء الرَّهْطُ، فقال عبدُ الرحمن بن عَوْفٍ: اجعلُوا أمرَكُم إلىٰ ثَلاثة منكم، قال الزُّبير: قد جعلتُ أمري إلىٰ عليٍّ، وقال طلحة: قد جعلت أمري إلىٰ عُثمان، وقال سعدٌ: قد جعلتُ أمري إلىٰ عبد الرحمن، فقال عبدُ الرحمن: أيُّكما تبرَّأَ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ واللهُ عليه والإسلام لينظرنَّ أفضلَهم في نفسِه، فأسكِتَ الشيخان، فقال عبدُ الرحمن: أفتجعلونه إليَّ؟ والله عليَّ ألَّا آلُوَ عن أفضلِكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيدِ أحدِهما» وهو علي بن أبي طالب ﷺ «فقال: لك قرابةٌ من رسُول الله ﷺ، والقِدَمُ في الإسلام ما قد علمت، فباللهِ عليكَ، لئن أمَّرتُك لتعدِلَنَّ؟ ولئن أمَّرْتُ عليكَ لتسمعنَّ ولتُطِيعنَّ؟ ثُمَّ خَلا بالآخَر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدَك يا عُثمان، فبايَعه، فبايع له عليٌّ، وولج أهلُ الدَّار فبايعُوه[1].

وعن حُميد بن عبد الرَّحمن: أنَّ المِسور بن مَخْرَمَة أخبره: أنَّ الذين ولَّاهم عُمر اجتمعوا وتشاورُوا، وقال لهم عبدُ الرَّحمن :لستُ الذي أُنَافِسُكم عن هذا الأمر، ولكنَّكم إن شئتُم اخترتُ لكم منكُم؟ فجعلوا ذلك إلىٰ عبد الرَّحمن، فلما ولَّوا عبدَ الرَّحمن أمرَهم، مال النَّاسُ إلىٰ عبدِ الرَّحمن، حتَّىٰ ما أرىٰ أحدًا من الناس يتبعُ أولئكَ الرَّهطَ ولا يطَأُ عَقِبه».

وكان أبو عبيدة بن الجرَّاح تُوفي قبل هذه الحادثة؛ ولذا يُذكر عن عُمرَ ﷺ

(١) قصة مقتل عمر ﷺ أخرجها البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، والاتفاق علىٰ عثمان بن عفان، وفيه مقتل عُمر بن الخطاب ﷺ، (٣٧٠٠)، من طريق أبي عوانة، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: «رأيت عمر بن الخطاب...»، فذكر القصة بطولها.

أنَّه قال: لو كان أبو عُبيدة حيًّا لولَّيتُه، فإنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُول: «هو أمين هذه الأمَّة»(١).

«ومالَ النَّاسُ إلىٰ عبد الرَّحمن يُشاورُونه تلك اللَّيالي، حتَّىٰ إذا كانت تلك اللَّيلة التي أصبحْنا فيها فبايعنا عُثمان.

قال المِسْورُ بن مَخْرَمَة: طَرَقنِي عبدُ الرَّحمن بعدَ هَجْعٍ من اللَّيل، فضَربَ البابَ حتَّىٰ استيقظتُ، فقال: أراك نائمًا؟! فوالله ما اكتحَلْتُ هذه الثَّلاث بكبيرِ نوم» كيف تكتحلُ عينُه بالنَّومِ، وهم يبيتُون ليالي بلا خَليفة؟! «انطلقْ، فادعُ لي الزُّبير وسَعدًا، فدعوتُهما له، فشاوَرَهما ثُمَّ دعاني فقال: ادعُ لي عليًّا، فدعوتُه، فناجَاه حتَّىٰ ابهارَّ(٢) الليل، ثُمَّ قام عليٌّ من عنده وهو علىٰ طَمَعٍ، وقد كان عبد الرحمن يخشَىٰ من عليٍّ شيئًا، ثُمَّ قال: ادعُ لي عثمانَ، فدعوتُه، فناجَاهُ حتَّىٰ فرق بينهما المؤذِّنُ بالصُّبح، فلما صلَّىٰ النَّاس الصُّبحَ، واجتمعَ أولئك الرَّهْطُ عند المنبر، وأرسل إلىٰ من كان حاضرا من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلىٰ أمراء الأجناد، وكانُوا وافقُوا تلك الحَجَّة مع عُمَر، فلما اجتمعوا تشَهَّدَ عبدُ الرَّحمن، ثُمَّ قال: أما بعدُ، يا عليُّ، إنِّي قد نظرتُ في أمرِ النَّاس، فلم أرَهُم يعدِلُون بعُثمان، فلا تجعلنَّ علىٰ نفسِك سبيلا، فقال لعُثمان: أبايِعُك علىٰ سُنَّة الله وسنَّة رسوله والخليفتين من بعده، فبايعه عبدُ الرحمن، وبايعه النَّاسُ والمهاجِرون والأنصارُ وأمراءُ الأجْنادِ والمسلمون(٣).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، (٤٣٨٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح -رضي الله تعالىٰ عنه-، (٢٤١٩)، والترمذي، (٣٧٩٠)، وابن ماجه، (١٥٤)، من حديث أنس بن مالك، وجاء من حديث عمر، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهم.

(٢) ابهار الليل: أي: انتصف، وبهرة كل شيء وسطه، وقيل: ابهار الليل إذا طلعت نجومه واستنارت، والأول أكثر. النهاية في غريب الحديث، ١/ ١٦٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، (٧٢٠٧)، من طريق مالك، =

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصَّة: كونُه خَتَن رسول الله ﷺ علىٰ ابنتيه[١]».

وفي صَحيح مسلمٍ عن عائشةَ، قالت: كان رسولُ الله ﷺ مُضْطجِعًا في بيتِه، كاشِفا عن فَخِذيه أو ساقَيه، فاستأذَنَ أبو بكر، فأذِنَ له وهو علىٰ تلك الحالة، فتحدَّثَ، ثُمَّ استأذن عُمر، فأذِن له وهو علىٰ تلك الحالَة، فتحدَّث، ثم استأذنَ عُثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوَّىٰ ثيابَه، فدخل فتحدَّث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبُو بكر فلم تَهَشَّ[٢] له ولم تُبالِه، ثُم دخل عُمر فلم تهَشَّ ولم تُبالِه، ثم دخل عُثمان فجلست وسوَّيت ثيابَك؟ فقال: «ألا أستَحِي من رجل تستَحِي منه الملائكة»[٣].

وممَّا يدلُّ علىٰ فضيلة عُثمان رضي الله عنه أنَّه مشهودٌ له بالشَّهادة والجنة من النبي ﷺ، فقد جاء من حديث أنس رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ صعد أحدًا وأبو بكر وعُمر وعُثمان، فرجف بهم، فقال: «**اثبُتْ أُحُد، فإنَّما عليك نبيٌّ وصِدِّيق وشهيدان**»[٤].

«وفي الصَّحيح: لمَّا كان يومُ بيعةِ الرِّضوان، وأنَّ عثمانَ رضي الله عنه كان قد بعثَه النبيُّ ﷺ إلىٰ مكَّة، وكانت بيعةُ الرِّضْوان بعد ما ذَهب عُثمان إلىٰ مكَّة،

= عن الزهري: أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن المسور أخبره: «أن الرهط الذين ولاهم عمر...» وذكر القصة.

(١) هما رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما، زوجه النبي ﷺ رقية أولا، فلما ماتت زوَّجه رسول الله ﷺ أم كلثوم. ينظر: سيرة ابن إسحاق، (ص: ٢٤٥)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ١/ ٣٩١.

(٢) تهش له: من هش لأمر يهش له هشاشة، إذا فرح به واستبشر وارتاح له وخف. ينظر: النهاية، ٥/ ٢٦٤.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة -رضي الله تعالىٰ عنهم-، باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه، (٢٤٠١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنتُ متَّخِذًا خليلا»، (٣٦٧٥)، وأبو داود، (٤٦٥١)، والترمذي، (٣٦٩٧).

فقال رسولُ الله ﷺ بيده اليُمنىٰ: «هذه يَدُ عُثمان»، فضرب بها علىٰ يدِه، فقال: «هذه لعُثمان»[(١)].

وتفضيلُ عثمان رضي الله عنه علىٰ عليٍّ رضي الله عنه، هو مذهب جماهير أهل السنة من سلف الأئمَّة وأئمَّتها حتَّىٰ قيل: مَن فضَّل عليًّا علىٰ عثمان؛ فقد أزرَىٰ بالمهاجرين والأنصار[(٢)]، فلا شك في تفضيل عثمان علىٰ علي، وفضَّلَ نفرٌ يسير من أهل العلم المنتسبين لأهل السنة عليًّا علىٰ عثمان[(٣)]، ولا شكَّ أن عليًّا رضي الله عنه له من المواقف، والسابقة، والقدم في الإسلام والنصر للدِّين وأهله، والعلم والعمل، ومصاهرة للنبي ﷺ وغير ذلك من الفضائل الشيء الكثير، وقد أخبر النبي ﷺ أنَّه رضي الله عنه «**يحبُّ الله ورسولَه ويحبُّهُ الله ورسولُه**»[(٤)]، كما أخبر النبيُّ ﷺ أنَّه منهُ بمنزلة هارون من موسىٰ -عليهما السلام، ورضي الله عنهم، وأرضاهم جميعًا-[(٥)].

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه، (٣٦٩٨)، والترمذي، (٣٧٠٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) قال الإمام الدراقطني، نقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية، ١١/ ١٢٤، وقال: «وهذا الكلام حق وصدق وصحيح ومليح».

(٣) قال شيخ الإسلام: «فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا عليًا علىٰ عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره، وبعض أهل المدينة توقَّف في عثمان وعلي، وهي إحدىٰ الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرىٰ عنه تقديم عثمان علىٰ علي، كما هو مذهب سائر الأئمة، كالشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابه، وأحمد، وأصحابه، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام». مجموع الفتاوىٰ، ٤/ ٤٢٦.

(٤) هذا طرفٌ من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلىٰ الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله، (٢٩٤٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأحمد، (١٦٠٨).

(٥) إشارة إلىٰ حديث في الصَّحيح: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعليِّ بن أبي طالب: «أما ترضىٰ أن تكون منِّي بمنزلة هارون من موسىٰ»، أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم: (٣٧٠٦)، ومسلم، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤)، والترمذي، (٣٧٢٤)، وابن ماجه، (١١٥)، من حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه.

قال ابن أبي داود:

ورابعهُم خيرُ البريَّة بعدَهم   عليٌّ حليفُ الخير بالخير يُمدح

ثم ذكر الستَّة الذين يأتُون بعد الأربعة:

سعيدٌ، وسعدٌ، وابن عوف، وطلحةٌ   وعامر فهرٍ، والزبير الممدح[1]

[ثبوت خلافة علي بن أبي طالب بعد عثمان رضي الله عنهما]

«قولُه: «**ثم لعلي بن أبي طالب** رضي الله عنه»؛ أي: ونثبِتُ الخِلافة بعد عُثمان لعليٍّ رضي الله عنهما، لما قُتِل عُثمان وبايع النَّاسُ عليًّا صار إمامًا حقًّا واجبَ الطَّاعة».

ذكر الشارحُ قِصَّة مقتل عُمر رضي الله عنه، ولم يذكر قِصَّة مَقتلِ عُثمان؛ لأنَّها فتن متراكمة وظلماتٌ بعضُها فوق بعض - والله المستعان -، حدث أمرٌ جللٌ لا يكادُ أن يُصدَّق، فلا يخطر على البال أن يُقتل الخليفة -وله من المناقِب والمآثِر الكثير- بين ظهراني المهاجِرين والأنصار ووفرتِهم، ثُمَّ يُدفن خُفيةً خارجَ البقيع، ويُنزل عليه في قبره، وتُكسر أضلاعُهُ[2]، هذا شيءٌ يطيش له العقلُ، ويجعلنا لا نستغرِبُ ولا نستكثر ما يحصلُ الآن من إبادة للمسلِمين ومن تسلُّطٍ عليهم.

وقد استُشيرتْ عائشة رضي الله عنها كما في الصَّحيح بعد قتل عثمان، فأشارت بعليٍّ رضي الله عنه، ولم يمنعها ما تجدُه في نفسها عليه بسبب قصة الإفكِ عندما قال للنبي ﷺ: «النِّساء غيرُها كثير»، فوجدت في نفسها[3]، وفي قصة مرضه ﷺ قالت: «فخرج

(١) البيتان من المنظومة الحائية في السنة لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، رقمهما فيها: (١٦، ١٨)، وينظر: شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود، لعبد الكريم الخضير (ص: ٨٦-٩٣).

(٢) نقل ابن كثير في البداية والنهاية، ٧/ ١٩١، عن الواقدي أنَّ «عمير بن ضابئ نزا على سريره، وهو موضوع للصلاة عليه، فكسر ضلعًا من أضلاعه، وقال: أحبست ضابئًا حتى مات في السجن؟ وقد قتل الحجاج فيما بعد عمير بن ضابئ هذا».

(٣) هذا طرفٌ من حديث الإفك الذي أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم =

رسول الله ﷺ بين العبَّاس وآخر»، والآخر كان عليًا، لكنها لم تسمه لما تجده في نفسها منه فيما يبدو[١]، ومع ذلك لما استشيرت قالت: علي -رضي الله عن الجميع-[٢]، فالذي يحكمهم ويسيِّرهم هو الدين لا الهوىٰ.

«وهو الخَليفةُ في زمانِه خلافةَ نبوَّةٍ، كما دلَّ عليه حديثُ سَفينة المقدَّم ذكرُه، أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافةُ النبوَّةِ ثلاثون سنَة، ثُمَّ يؤتي الله ملكه من يشاء»[٣].

وكانت خلافةُ أبي بكر الصِّدِّيق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عُمر عشر سنين ونصفًا، وخلافةُ عثمان اثنتي عشرة سنةَ، وخلافةُ عليٍّ أربعَ سنين وتِسعة أشهر، وخلافة الحسَن ابنِه ستَّةَ أشهُر.

وأوَّلُ مُلوك المسلمين مُعاوية رضي الله عنه، وهو خيرُ مُلوك المُسلمين، لكنَّه إنَّما صار

= بعضا، (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (٢٧٧٠)، وأحمد في مسنده، (٢٥٦٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) إشارة إلىٰ الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، (٤٤٤٢)، من طريق ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما ثقل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه، استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له، فخرج وهو بين الرجلين تخط رجلاه في الأرض، بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة: فقال لي عبد الله بن عباس: «هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟» قال: قلت: لا، قال ابن عباس: «هو علي بن أبي طالب» الحديث.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «أخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان قال: قلت له: أرأيت اعتزال الأحنف ما كان؟ قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد -يعني: النبوي-، وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد؛ إذ جاء عثمان فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه، قال الأحنف: فلقيتُ طلحة والزبير، فقلت: إني لا أرىٰ هذا الرجل -يعني: عثمان- إلا مقتولا، فمن تأمراني به؟ قالا: علي، فقدمنا مكة فلقيت عائشة، وقد بلغنا قتل عثمان، فقلت لها: من تأمريني به؟ قالت: علي. قال: فرجعنا إلىٰ المدينة، فبايعت عليا، ورجعت إلىٰ البصرة». فتح الباري، ١٣/ ٣٤-٣٥.

(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢١١.

إمامًا حقًّا لما فوَّضَ إليه الحسنُ بن عليٍّ رضي الله عنهما الخِلافة، فإنَّ الحسنَ رضي الله عنه بايعه أهلُ العراق بعد موت أبيه ثُمَّ بعد ستَّة أشهُرٍ فوَّضَ الأمر إلىٰ مُعاوية، وظهر صِدقُ قول النبيِّ ﷺ: «إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، وسيُصلحُ الله به بين فِئتين عظِيمتين من المسلمين»[1]، والقصَّة معروفة في موضعها».

فالخلافةُ ثبتتْ لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه بعد عُثمان رضي الله عنه بمبايَعة الصَّحابة، سوىٰ مُعاوية مع أهل الشَّام».

وجود المخالف لا ينفي أن تكون البيعةُ شرعيَّة؛ لأنَّه ما دام بايعهُ أهلُ الحلِّ والعَقْدِ من جُمهور الصحابة وكِبارهم، فلا تضُرُّ مخالفة من خالَف باجتهادٍ منه، ومع ذلك فالحقُّ مع عليٍّ رضي الله عنه ومن بايعه.

«والحقُّ مع عليٍّ رضي الله عنه؛ فإنَّ عثمان رضي الله عنه لما قُتِلَ كثُر الكذِبُ والافتراء علىٰ عُثمان وعلىٰ من كان بالمدينة من أكابِر الصَّحابة، كعليٍّ وطلحةَ والزُّبير، وعظُمتِ الشُّبهَةُ عند من لم يعرف الحالَ، وقويتِ الشَّهوةُ في نُفوس ذوي الأهواء والأغْراض، ممَّنْ بعدتْ دارُه من أهل الشِّام، ومحبِّي عثُمان تظنُّ بالأكابر ظُنون سُوء[2]».

هذه عادة الأتباع، كلٌّ ينتَصِرُ لمتبوعِه، ويتعصَّب له، ثُمَّ يسمعُ من الطَّرفِ الآخر كلامًا لا يُعجبه، فيقْوَىٰ في نفسه ما لديه من شَهوة، وهكذا هي عادة أتباع

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنه: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين»، (٢٧٠٤)، وأبو داود، كتاب السنة، باب ما يدل علىٰ ترك الكلام في الفتنة، (٤٦٦٢)، والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٧٣)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب مخاطبة الإمام رعيته وهو علىٰ المنبر، (١٤٠٩)، ٣/ ١١٨، وأحمد في مسنده، (٢٠٣٩٢)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) جاء في طبعة دار السلام، بتحقيق: جماعة من العلماء، وفي طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، بتحقيق: أحمد شاكر: «ويحمي الله عثمان، أن يظن بالأكابر ظنون سوء».

الأئمة في المسائل العلمية -أيضا-، فالأئمة لا عداوة بينهم كما أن الخلفاء لم يكن بينهم عداوة، لكن الأتباع هم الذين يستوشون هذه الأمور ويشيعونها ويزيدون وينقصون فيها، ثم تكون الفِتن.

«وبُلِّغَ عنهم أخبارًا، منها ما هو كذبٌ، ومنها ما هو محرَّفٌ، ومنها ما لم يُعرف وجهُه، وانضمَّ إلىٰ ذلك أهواءُ قوم يحبُّون العُلُوَّ في الأرضِ، وكان في عسكرِ عليٍّ ﷺ من أولئك الطُّغاة الخوارِجِ الذين قتلوا عُثمان من لم يُعرفْ بعَينه، ومن تَنتصِرُ له قبيلتُه، ومَن لم تَقُمْ عليه حُجَّةٌ بما فعله، ومن في قلبِه نفاقٌ لم يتمكَّنْ من إظهارِه كلِّه».

مدارُ الخلاف بين علي ومعاوية أنه لما بُويع عليٌّ ﷺ طُولب بدم عثمان، وبأن يقتصَّ من قتلتِه، لكن هؤلاء القتلة منهم من لم يُعرف بعينه، ومنهم مَن يُخشَىٰ الشَّرُّ من انتصار قبيلتِه له، فتزدادُ الفِتنُ وإراقةُ الدماء، ومنهُم من لم تقُمْ عليه حُجَّةٌ ليُقامَ عليه الحدُّ، فأرجأ عليٌّ ﷺ النَّظر في قضيَّة عُثمان ﷺ حتىٰ يَستتِبَّ الأمرُ، والآخرون كانُوا يريدون منه التعجيلَ بذلك، فوجد الشيطان مدخلًا، ووجد الأتباع ما يوشون به ويُثيرون به هذه الفتنة ويزيدون فيها، فوقع ما كان مقضيًّا، وكان بين وفاة النبي ﷺ وفتنة مقتل عثمان ﷺ خمس وثلاثون سنة.

والقتلُ حصَل قبل ذلك في الصَّدر الأول في الخلافة الراشدة، وحصل بعده بمقتل عمر ﷺ، ثم بمقتل عثمان ﷺ، فلا نستغرب ولا نستكثر أن توجد فتنٌ وحوادثُ مؤسِفة تحصد في المسلمين وتبيد خضراءهم وتفرقهم، وتصدهم عن دينهم بأيدي مسلمين وغير مسلمين.

وإذا نظرنا إلىٰ حالنا اليوم في هذه البلاد، نجد أنَّه بالنَّظر إلىٰ ما مرَّ من التاريخ هي من أحسن الأحوال، فبلادنا منذُ أكثر من ثمانين سنة والأمنُ فيها مستتِبٌّ،

والدِّين منصورٌ، والتَّوحيد قائم، والعقيدةُ -ولله الحمد- صافية، ولا يعني هذا أنَّنا أفضل ممَّن سبقنا، أو أفضل من المسلمين في بعض القُرون أو في بعض الجهات، لكن هذه النتيجة هي ثمرة تحقيق التَّوحيد، فالله ﷻ يقول: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [النور:٥٥]. ويقول -جلَّ في علاه-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢].

ويبقىٰ علينا أن نحافظ علىٰ هذا السبب الذي وجد به هذا الأمن المستتِبُّ، فهو واجبنا وواجبُ جميع طوائف النَّاس من حُكَّامٍ ومحكومين، ومن علماء وعامَّة، ومن كبار وصغار، ومن رجال ونساء، وعلينا جميعًا أن نتكاتَف علىٰ تحقيق السبب الذي يستمرُّ به هذا الأمر، وهو تحقيق التوحيد.

«ورأىٰ طلحةُ والزُّبير أنَّه إنْ لم يُنتصَر للشَّهيد المظلُوم، ويُقمعَ أهلُ الفَسادِ والعُدوان، وإلا استوجبُوا غضَب الله وعِقابه، فجَرتْ فتنةُ الجَملِ علىٰ غيرِ اختيارٍ من عليٍّ، ولا مِن طلحةَ والزُّبير، وإنَّما أثارَها المفسِدُون بغير اختيار السَّابِقين، ثُمَّ جرتْ فِتنة صِفِّين لرأي، وهو أنَّ أهلَ الشَّام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العَدْلِ عليهم وهم كافُّون، حتَّىٰ يجتمعَ أمرُ الأُمَّة، وأنهم يخافون طُغْيان من في العَسكر كما طَغَوا علىٰ الشَّهيد المظلوم، وعليٌّ رضي الله عنه هو الخليفةُ الراشدُ المهديُّ الذي تجبُ طاعتُه، ويجبُ أن يكونَ الناسُ مجتمعِين عليه اعتقد أنَّ الطاعةَ والجَماعة الواجبتَين عليهم تحصُل بقِتالهم، بطلبِ إمامٍ أن لو أصرَّ عليهم، بما اعتقدَ أنَّه يحصُلُ به أداءُ الواجب».

أهلُ الشَّام انتظروا بالبَيعة حتَّىٰ يستتِبَّ الأمر، ويُؤخذَ للمظلوم حقه ثُم يبايِعون لكن أمير المؤمنين رأىٰ أنهم تخلَّفوا عن البيعة، وفي هذا نوعُ عِصيانٍ وشقٌّ لعَصا الطاعة، فأراد أن يجبرهم ويُرغِمهم علىٰ الدُّخول في بيعتِه رضي الله عنه، وهو محقٌّ في ذلك،

فالخليفةُ لو تركَ بعضَ النَّاسِ بدون والٍ يُبايعونه ضاعت الأُمُور؛ ولأنَّه قد يُوجدُ أناسٌ آخرونَ لا يُبايعُون ويرون مثل رأيِهم، فلا بُدَّ من إذعانِ الجَميع.

«ولم يعتقد أنَّ التأليفَ لهم كتأليفِ المؤلَّفة قلوبُهم علىٰ عهدِ النبيِّ ﷺ والخَلِيفتين مِن بعدِه ممَّا يسُوغُ، فحملَه ما رآه -مِن أنَّ الدِّين إقامةُ الحَدِّ عليهم ومنعِهم من الإثارة، دون تأليفِهم- علىٰ القتال» لوأدِ الفتنة.

«وقعَد عن القِتال أكثرُ الأكابرِ» منهم سعدٌ رضي الله عنه[1]؛ «لما سمِعُوه من النُّصوصِ في الأمر بالقُعود في الفتنة» وأنَّ القُعودَ في الفِتنِ أفضلُ من القِيام فيها[2] «ولما رأوه من الفِتنة التي تربُو مفسدتُها علىٰ مصلحتِها.

ونقُول في الجميع بالحُسنىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

والفِتنُ التي كانت في أيامِه قد صان اللهُ عنها أيدينا، فنسألُ الله أن يصُونَ عنها ألسنتَنا، بمنِّه وكرَمِه».

وأهلُ الإسلام يتَمنَّون أنَّه لم يُرَق دمٌ في الإسلام، لكن الذي حصل بإرادة الله

(١) إشارة إلىٰ ما رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: كان سعد بن أبي وقاص في إبله، فجاءه ابنه عمر، فلما رآه سعد قال: أعوذ بالله من شر هذا الراكب، فنزل فقال له: أنزلت في إبلك وغنمك، وتركت الناس يتنازعون الملك بينهم؟ فضرب سعد في صدره، فقال: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إن الله يحب العبد التقي، الغني، الخفي». أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، (٢٩٦٥).

(٢) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأ، أو معاذا، فليعذ به»، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦٠١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، (٢٨٨٦). وجاء من حديث أبي بكرة وأبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنهما.

ومشيئته الكونية، وإن لم تكن الإرادةَ الشرعية، وعُثمان ﵁ منَع عن الدِّفاعِ عنه؛ ليحقن دماءَ المسلمين، وضحَّىٰ بنفسِه من أجلِهم، وهذه من مناقبه ﵁.

أمَّا ما نراهُ اليوم من الأمور القائِمة الآن؛ فلا يُمكنُ أن تُنزَّلَ علىٰ نُصوصٍ؛ بل كلُّها بسببِ أهواءٍ وأطماعٍ دُنيويَّة ومقاصِد ومآرب، ووراءَها من وراءَها من الأعداءِ والكُفَّار، واللهُ المستعان.

«ومن فضائلِ أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍ ﵁: ما في الصَّحيحين عن سَعْدِ بن أبي وقَّاصٍ ﵁، قال: قال رسُولُ الله ﷺ لعليٍّ: «أنتَ منِّي بمنزلة هارُون من مُوسىٰ إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي».

وقال ﷺ يوم خيبر: «لأعطينَّ الراية غدا رجُلًا يحبُّ الله ورسولَه، ويحبُّه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعُوا لي عليًّا»، فأُتي به أرْمَد، فبصَق في عينيه، ودفعَ الرَّاية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلتْ هذه الآية: ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ﴾ [آل عمران:٦١]، دعا رسولُ الله ﷺ عليًّا وفاطمةَ وحسنًا وحُسينًا، فقال: «اللهمَّ هؤلاءِ أهلي»»[١].

لما نزلت هذه الآية، دعا النبي ﷺ الأقربين المقرَّبين إليه، عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، وبعضُ متَّبعي الشهوات ممَّن في قلبه مرضٌ يقول: في الآية ما يدلُّ علىٰ جواز الاختلاط، لكنَّ هذا الحديث يردُّ عليهم، فهو مفسِّرٌ للآية، ولا يوجدُ في تفسير الآية ما يدلُّ علىٰ وجود امرأةٍ أجنبيَّة مع رجُلٍ أجنبيٍّ.

(١) الحديثُ بهذا السياق عن سعد أخرجه مسلم، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤)، والترمذي، (٢٩٩٩، ٣٧٢٤)، وتقدم نحوه عن سهل بن سعد ﵁.

[ترتيب الخلفاء الأربعة من حيث الأفضلية]

«قوله: «**وهم الخُلفاء الراشِدون، والأئمَّة المهديُّون**» تقدَّم الحديثُ الثَّابتُ في السُّنن، وصحَّحه الترمذيُّ، عن العِرباضِ بن سارِية، قال: وعَظَنا رسولُ الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذرفتْ منها العُيون، ووجلتْ منها القلُوب، فقال قائلٌ: يا رسولَ الله، كأنَّ هذه موعظةُ مودِّعٍ، فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أُوصِيكم بالسَّمع والطَّاعة، فإنَّه مَن يعشْ منكُم بعدِي؛ فسيَرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكُم بسنَّتي وسنَّة الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين مِن بعدي، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنَّواجِذ، وإيَّاكُم ومحدَثات الأمُور، فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضَلالة»[(١)].

وترتيبُ الخُلفاء الرَّاشدين -رضي الله عنهم أجمعين- في الفضْلِ كترتيبِهم في الخِلافة، ولأبي بكر وعُمر رضي الله عنهما من المزيَّة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَنا باتِّباعِ سُنَّة الخُلفاء الراشدين، ولم يأمُرْنا في الاقتداءِ في الأفعال إلا بأبي بكر وعُمر، فقال: «اقتدُوا باللذين من بعدي:أبي بكر وعُمر»[(٢)]، وفرَّق بين اتِّباع سنَّتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعُمر فوقَ حال عثمان وعلي -رضي الله عنهم أجمعين-.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم عليٍّ علىٰ عُثمان[(٣)]، ولكن ظاهر مذهبِه تقديمُ

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤٦٠٧)، والترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (٢٦٧٦)، وابن ماجه، مقدمة السنن، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد، (١٧١٤٤)، وابن حبان، (٥)، والحاكم، (٣٢٩)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «حديث صحيح ليس له علة».

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٠٦.

(٣) أخذ بعضُهم هذا عمَّا جاء في السير الكبير، (شرح السير الكبير، ص: ١٥٧-١٥٨)، عن نوح بن أبي مريم: أنَّه سأل أبا حنيفة عن مذهب أهل السنة، فقال: «أن تفضل أبا بكر وعمر، وتحب عليا وعثمان...» قال الشارح السرخسي تعليقا عليه: «ومن الناس من يقول: قبل الخلافة كان علي =

عُثمان، وعلىٰ هذا عامَّة أهل السُّنَّة».

من أهل السُّنَّة من يقدِّم عليًّا علىٰ عثمانَ رضي الله عنهما، وهو معروفٌ عن ابن خُزيمة وجمع من أهل العلم[1]، لكن جماهير أهل العلم من أهل السنة من المتقدِّمين والمتأخِّرين لا يعدلُون بعُثمان أحدًا، فيجعلُونه مقدمًا علىٰ عليٍّ رضي الله عنهم.

«وقد تقدَّم قولُ عبد الرحمن بن عوف لعليٍّ رضي الله عنهما: إنِّي قد نظرتُ في أمر النَّاس فلم أرَهم يعدِلون بعُثمان.

وقال أيوب السّختياني: من لم يقدِّمْ عُثمان علىٰ عليٍّ؛ فقد أزرَىٰ بالمُهاجرين والأنصار[2].

وفي الصَّحيحين عن ابن عُمر قال: كنَّا نقُول ورسُول الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ أمَّة النبيِّ ﷺ بعده – أبُو بكرٍ ثُم عُمر ثُم عُثمان[3]» -رضي الله عنهم، وأرضاهم أجمعين-.

[الشهادة بالجنة للصحابة المبشرين بها]

«وأنَّ العشَرة الذين سمَّاهُم رسولُ اللَّه ﷺ، وبشَّرَهم بالجنَّة -نشهَدُ لهم بالجنَّة على ما شهِد لهم رسولُ اللَّه ﷺ، وقولُه الحقُّ، وهم: أبو بكر، وعُمرُ، وعُثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبير، وسعدٌ، وسعيدٌ، وعبدُ الرحمن بن عوف، وأبو عُبيدة بن

= مقدما علىٰ عثمان، وبعد الخلافة عثمان أفضل من علي، فأما المذهب عندنا أن عثمان أفضل من علي رضي الله عنه قبل الخلافة وبعدها».

(١) قال ابن كثير في الباعث الحثيث، (ص: ١٨٣): «والعجب أن ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلىٰ تقديم علي علىٰ عثمان، ويحكىٰ عن سفيان الثوري، لكن يقال: إنه رجع عنه، ونقل مثله عن وكيع بن الجراح، ونصره ابن خزيمة والخطابي، وهو ضعيف مردود».

(٢) ينظر: منهاج السنة، ١/ ٥٣٤، وجاء مثله عن الإمام أحمد، والدارقطني وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، (٣٦٥٥)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في التفضيل، (٤٦٢٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الجرَّاح[(١)]، **وهو أمينُ هذه الأمة**[(٢)] -رضي الله عنهم أجمعين-».

من مُعتقَد أهلِ السنَّة والجماعة أنهم لا يشهدُون ولا يجزِمُون ولا يقطعُون لأحدٍ بجنَّة أو نارٍ إلا من شهد له النبيُّ ﷺ؛ كالعشرة الذين هم الخلفاء الأربعة الذين مر ذكرهم، والستَّة الباقون هم:

سـعيد وسـعد وابـن عـوف وطلحـة وعـامر فهـر والزُّبيـر الممـدَّحُ

هؤلاء العشرة نشهدُ لهم بالجنَّة؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ شهِد لهم بها، ونشهدُ بالجنَّة -أيضًا- لمن شهد له النبيُّ ﷺ بها من سِواهم؛ كالحَسنِ، والحُسين[(٣)]، وثابت بن قيس[(٤)]، وعُكَّاشة بن محصنٍ[(٥)]، وغيرهم ممَّن جاء فيهم النصُّ.

ومن عدا ذلك فلا نشهد ولا نجزم لأحدٍ بعينه بجنَّة أو نارٍ، وإنَّما نرجو للمُحسن، ونخاف على المسيئ.

والماتنُ رحمه الله أجمل العشرة هنا، وإن كان ذِكْرُ الأربعة قد تقدَّم بنوع من التفصيل، ثُمَّ أردفهم بالبقيَّة.

---

(١) تقدم تخريجه من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «عشرة في الجنة...» الحديث، ٢/ ٢٠٣.

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٢٩.

(٣) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٠٣.

(٤) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٠٣.

(٥) إشارة إلى حديث عمران رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال: «دخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتوون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون، فقام عكاشة فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: أنت منهم، قال: فقام رجل، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: سبقك بها عكاشة»، أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى، أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، (٥٧٠٥)، مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، (٢١٨)، والترمذي، (٢٤٤٦).

أما الشَّهادة العامَّة في حقِّ الصَّحابة من أنَّهم كانوا علىٰ الهدىٰ، وأنَّ الله ﷻ رضي عنهم ورضوا عنه، وأنَّ أهل بيعة الرِّضوان شهد لهم النبيُّ ﷺ علىٰ سبيل الإجمال، حيث قال: «**ولا يدخُل النَّارَ أحدٌ بايعَ تحت الشَّجَرة**»[1]، وأنَّ الله تعالىٰ اطَّلع علىٰ أهل بدر فقال لهم: «**اعملُوا ما شئتُم فقد غفرتُ لكُم**»[2]، وفي الآية: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:٩٥]؛ فهذه الأمورُ محفوظةٌ في الصَّحابة، والقولُ بها لا ينافي قاعدة عدم الشَّهادة للأعيان غير المشهُود لهم.

وذهب بعضُ أهل السنة إلىٰ أنَّ من اتَّفقت ألسنة أهل الفضل علىٰ مدحه فإنَّه يُشهد له، واستدلوا لذلك بحديث: «مُرَّ علىٰ النبيِّ ﷺ بجنازة فأثنَوْا عليها خيرا فقال: «**وجبتْ**»، ومُرَّ عليه بجنازة أخرىٰ فأثنوا عليها شرًّا فقال النبي ﷺ: «**وجبتْ**»، فقال عُمر: ما وجبت يا رسول الله؟ قال: «**الأول أثنيتُم عليه خيرًا فوجبتْ له الجنَّة، والثاني أثنيتم عليه شرًّا فوجبتْ له النَّار، أنتُم شهداء الله في أرضه**»[3].

لكن هذا ليس علىٰ إطلاقِه؛ لأنَّ المسألة تغيَّرت، والأهواء دخلتْ فيها وتعدَّدت، فتجد من تتوسم فيه الخير والفضل والصَّلاح قد يجمعون علىٰ ذمِّه، بينما أضعاف مضاعفة منهم يثنُون عليه الخير، فالمسألة مضطربة، والشهادة اليوم ليست كالشهادات التي كانت قبل دخول الأهواء، وقبل وجود الفرق واختلاف الناس، والمرجَّحُ الأوَّلُ.

---

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩٨.

(٢) إشارةً إلىٰ حديث علي رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعُمر بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه عن حاطب بن أبي بلتعة: «إنه شهد بدرا، وما يُدرِيك لعل الله أن يكُونَ قد اطَّلع علىٰ أهلِ بدرٍ فقال: اعملُوا ما شئتُم فقد غفرتُ لكُم». أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجاسُوس، (٣٠٠٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر، (٢٤٩٤)، وأبو داود، (٢٦٥٠)، والنسائي، (٣٣٠٥).

(٣) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٣.

[من فضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة]

«تقدَّم ذكرُ بعضِ فضائل الخُلفاء الأربعة، ومن فضائل السِّتَّة البَاقين من العَشرة -رضي الله عنهم أجمعين- ما رواه مُسلمٌ: عن عائشةَ ﵂: أرِقَ رسولُ الله ﷺ ذات لَيلة، فقال: ليتَ رجُلًا صالحًا من أصحابي يحرُسني اللَّيلة، قالت: وسمعنا صوتَ السِّلاحِ، فقال النبيُّ ﷺ: من هذا؟ فقال سعد بن أبي وقَّاص: يا رسول الله، جئتُ أحرُسُك، وفي لفظٍ آخر: وقَعَ في نفسِي خوفٌ علىٰ رسول الله ﷺ فجئتُ أحرُسُه، فدعا له رسُول الله ﷺ ثُمَّ نامَ[١].

وفي الصَّحيحين أنَّ رسول الله ﷺ جمع لسَعد بن أبي وقاص أبويه يومَ أُحُد، فقال: ارْمِ، فداكَ أبي وأمي[٢].

وفي صحيح مسلم، عن قَيس بن أبي حازم، قال: رأيتُ يدَ طلحة التي وَقَىٰ بها النبي ﷺ يومَ أحُدٍ قد شَلَّتْ[٣].

وفيه -أيضًا- عن أبي عُثمان النَّهدي، قال: لم يبقَ مع رسول الله ﷺ في تلك الأيام التي قاتَل فيها النبيُّ ﷺ غيرُ طلحةَ وسعد[٤].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، (٢٨٨٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة ﵃، (٢٤١٠)، والترمذي، (٣٧٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب المجن ومن يترس بترس صاحبه، (٢٩٠٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص، (٢٤١١)، والترمذي، (٢٨٢٩)، من حديث عليٍّ ﵁.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر طلحة بن عبيد الله، (٣٧٢٤)، وابن ماجه، (١٢٨). ولم يخرجه مسلم.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر طلحة بن عبيد الله، (٣٧٢٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزبير ﵄، (٢٤١٤)، عن سليمان بن طرخان، عن أبي عثمان النهدي.

وفي الصَّحيحين، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندَبَ رسولُ الله ﷺ النَّاس يوم الخندق، فانتدَب الزُّبير، ثم ندبهم فانتدب الزُّبير، ثُمَّ ندبهم، فانتدب الزُّبير، فقال النبي ﷺ: «لكُلِّ نبيٍّ حواريٌّ، وحواريِّ الزُّبير»[(١)].

وفيهما -أيضًا- عن الزُّبير رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «من يأتي بَني قُريظة فيأتِيني بخبرهم؟» فانطلقتُ، فلما رجعتُ جمعَ لي رسولُ الله ﷺ أبويه، فقال: «فداكَ أبي وأمِّي»[(٢)].

التفدية مفهومُها: رفعُ شأنِ المُفدَّىٰ، وحقيقتُها غيرُ مرادة، وإلا فأبواه ﷺ قد ماتا، والميِّتُ لا يَصلُحُ فداءً لأحد، لكن المقصُود ما يُفهم من السِّياق وهو رفعُ الشَّأن، وأنَّ الإنسان أعزُّ ما عنده أمُّه وأبوه، فإذا جمعهُما لشخصٍ دلَّ علىٰ أنَّه بلغ الغاية في التعظيم ورفع الشأن.

«وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ لكلِّ أمَّة أمينًا، وإنَّ أميننَا أيَّتُها الأمَّة: أبو عبيدة بن الجرَّاح»[(٣)].

وفي الصَّحيحين عن حُذيفة بن اليمان، قال: جاء أهلُ نَجرانَ إلىٰ النبيِّ ﷺ فقالوا: يا رسُول الله، ابعث إلينا رجلًا أمِينًا، فقال: «لأبعثنَّ إليكم رجلًا أمينًا حقَّ أمين»، قال: فاستَشْرفَ لها النَّاسُ، قال: فبعث أبا عُبيدة بن الجراح»[(٤)].

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الطليعة، (٢٨٤٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، (٢٤١٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الزبير بن العوام، (٣٧٢٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزبير رضي الله عنهما، (٢٤١٦)، من طريق عروة، عن عبد الله بن الزبير.

(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٢٩.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، باب قصة أهل نجران، (٤٣٨٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، (٢٤٢٠)، وابن ماجه، (١٣٥).

وعن سَعيد بن زيد رضي الله عنه قال: أشهدُ علىٰ رسُول الله ﷺ أنِّي سمعته يقول: «عشرة في الجنَّة: النبيُّ في الجنَّة وأبو بكر في الجنَّة، وعُمر في الجنة، وعُثمان في الجنة، وعليٌّ في الجنَّة، وطلحة في الجنَّة، والزُّبير في الجنَّة، وسعدٌ بن مالك» بن أبي وقاص «في الجنَّة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنَّة، ولو شئتُ لسمَّيت العاشر»، قال: فقالوا: من هو؟ قال: «سعيد بن زيد»؛ أي: راوي الحديث.

«وقال: لمشهدُ رجُلٍ منهم مع رسُول الله ﷺ يغبرُّ منه وجهُه، خيرٌ مِن عمل أحدِكم، ولو عُمِّر عُمُر نُوحٍ»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصحَّحه[١]، ورواه التِّرمذيُّ عن عبد الرَّحمن بن عوف».

وبهذا الحديث يندفعُ الإشكال الوارد علىٰ حديث أبي داود: «**للعامل في آخر الزَّمان أجرُ خمسين**»، قالوا: منَّا أو منهم يا رسول الله؟ قال: «**منكُم**»[٢] فهذا الحديث يستدل به ابن عبد البر وغيره علىٰ أنَّه قد يوجد بعد الصَّحابة من يَفضُل بعضَ الصَّحابة إذا كان يُعطىٰ بعمله أجر خمسين من الصَّحابة[٣].

وهذا الكلام غيرُ صحيح؛ لدلالة الأثرِ الذي أورده الشارح من أنَّ شهود أحدٍ من الصَّحابة مشهدًا مع رسُول الله ﷺ يغبرُّ منه وجهُه خيرٌ من عمل من جاء بعدهم طول عمره، ولو عمّر عمُرَ نُوح، فشرفُ الصُّحبة لا يناله أحد بعدهم، وهذا أمر مفروغ منه ومنتهٍ، فلو وضع هذا الشَّرفُ في كفة، ووضعت أعمالُ الآخرين في كفة أخرىٰ رجحت الكفة التي فيها الصُّحبة.

---

(١) تقدم تخريجه من حديث سعيد بن زيد، وهذا اللفظ أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٤٩).

(٢) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩٦.

(٣) تقدمت الإحالة إليه.

والإنسانُ قد يتصدق بصدقة وتكون أفضل من صدقة خمسين من الصَّحابة في وقت أو حال يختلف عن هذا الحال الذي تصدق فيه، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١١-١٤]، يقول الإمام الشَّافعي: هذه أرجَىٰ آيةٍ في كتاب الله[(١)]. وإنما جعلها أرجىٰ آية؛ لأنَّ العقبة -وهي الطريق الكؤود- قلّ من ينجُو منها، لكن فضل الله واسعٌ، وهذه الأهوال والعظائم التي تأتي في اليوم الآخر ينجو منها العبدُ ويتجاوزُها مع رحمة أرحم الرَّاحمين بشيءٍ يسير: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾.

«وعن عبد الرحمن بن عوفٍ ﵁: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أبو بكر في الجنَّة، وعُمر في الجنَّة، وعليٌّ في الجنَّة، وعُثمان في الجنَّة، وطلحةُ في الجنَّة، والزُّبير بن العوَّام في الجنَّة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنَّة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل في الجنَّة، وأبو عُبيدة بن الجراح في الجنَّة»، رواه الإمام أحمد في مسنده[(٢)]، ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة، وقدم فيه عُثمان علىٰ عليٍّ ﵄»[(٣)].

وهذه الرواية هي الموافِقة للحَديث السَّابق: حديث سعيد بن زيد في تقديم عثمان.

«وعن أبي هُريرة ﵁، قال: كان رسولُ الله ﷺ علىٰ حِراء، هُو وأبو بكر وعُمر وعُثمان وعليٌّ وطلحةُ والزُّبير، فتحرَّكت الصَّخرةُ، فقال رسولُ الله ﷺ:

(١) هكذا قال الشارح، والذي وقفنا عليه أن الإمام الشافعي عنىٰ بقوله هاتين الآيتين: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾. ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١/ ٤٤٧، الإتقان في علوم القرآن، ٤/ ١٥١.

(٢) أخرجه أحمد، (١٦٧٥).

(٣) لم نعثر عليه في تاريخه، ولكن بتقديم عثمان علىٰ علي ﵄ أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري ﵁، (٣٧٤٧).

اهْدأْ، فما عليك إلا نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ»، رواه مسلمٌ والترمذيُّ وغيرهما[(١)]، ورُوي من طُرقٍ».

لم يكن ذهابُهم إلىٰ الجبل للتعبُّد، والذهابُ إلىٰ مثل هذه الأماكن لا بأس به إذا كان للاعتبارِ والاتِّعاظ أو لمجرَّد معرفةِ موقعٍ تاريخيٍّ من دون ارتباط له بالعبادة، أو تعلُّق للقلب به، وإنما هو كما يخرج الإنسانُ إلىٰ مكان مَّا بغرض التنزُّه من دون تعلُّق لقلبِه بالمكان.

وقد شهد النبيُّ ﷺ لعمر بالشهادة في هذا الحديث، وقُتِل رضي الله عنه غِيلةً، والمقتول غيلة يحكم له بالشَّهادة، أمَّا القتيل في مواجهة الكفار؛ فالأصل أنَّه شهيد المعركة في أحكام الدنيا، أما الآخرة؛ فالنياتُ يتولَّاها الله جل وعلا.

«وقد اتَّفقَ أهلُ السُّنَّة علىٰ تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم؛ لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم. ومَن أجْهل ممَّن يكره التكلُّم بلفظِ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرةً!! لكونهم يُبغِضون خيار الصَّحابة، وهم العشرة المشهودُ لهم بالجنة، وهم يستثْنون منهم عليًّا رضي الله عنه! فمن العجب: أنَّهم يُوالون لفظ التِّسعة! وهُم يُبغِضون التسعة من العشرة[(٢)]! ويُبغِضون سائر المهاجرين والأنصار من السابقين الأولين الذين بايعُوا رسولَ الله ﷺ تحت الشَّجرة، وكانوا ألفًا وأربعمائة، وقد رضي الله عنهم[(٣)]، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزبير رضي الله عنهما، (٢٤١٧)، والترمذي، (٣٦٩٦)، من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ٤١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، (٤٨٤٠)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، (١٨٥٦)، عن جابر رضي الله عنه.

[الفتح:١٨]، وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «لا يدخل النَّار أحد بايع تحت الشجرة»(١).

وفي صحيح مسلم -أيضا- عن جابر: أنَّ غلامَ حاطب بن أبي بَلْتَعة قال: يا رسول الله: ليدخُلنَّ حاطبٌ النَّار، فقال رسول الله ﷺ: «كذبتَ، لا يدخُلُها، فإنَّه شهد بدرًا والحُدَيبية»(٢)، قال غلامُه ذلك لما حصل منه من مخاطبة الكفار وإعلامهم بما عزم عليه النبي ﷺ من غزوهم، وهذا في ظاهره نوع مودَّة أو موالاة منه لهم، ونوعُ عطفٍ عليهم، لكن أهل بدر مستثنُون لقوله ﷺ: «**ما يُدريك لعلَّ الله اطَّلع علىٰ أهْلِ بدرٍ فقال: اعملُوا ما شِئتُم، فقد غفرتُ لكُم**»(٣) وحاطبٌ مؤمنٌ من أهل بدر، ولذا جاء افتتاحُ سورةِ الممتحنة بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وهو المقصودُ بها، فهو سببُ نزُولها، ولمَّا كان حاطبٌ بصدد أن يُنتقد بسبب ما حصل منه أراد النبي ﷺ أن يرفع ما يتبادر إلىٰ القلوب، فقال عنه ما قال لغلامه وغيره.

«والرافِضةُ يبرؤون من جُمهور هؤلاء؛ بل يبرؤون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من نفرٍ قليل، نحو بضعة عشر رجلا!! ومعلوم أنَّه لو فُرِض في العالم عشرةٌ من أكفر النَّاسِ، لم يجب هَجرُ هذا الاسم لذلك، كما أنَّه سبحانه لمَّا قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ [النمل:٤٨]، لم يجبْ هجرُ اسم التِّسعة مطلقًا» ولم يُكره؛ لأنَّ هذا العدد لا أثر له في أحوال المعدُود «بل اسم العشرة قد مدح الله مسمَّاه في مواضِع من القرآن: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [البقرة:١٩٦]، ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾ [الأعراف:١٤٢].

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩٨.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة، (٢٤٩٥)، والترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سبَّ أصحاب النبي ﷺ، (٣٨٦٤).

(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٤٢.

﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢]، وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان»(١).

وهي أحيانًا تكون عشرًا وأحيانًا تكون تسعًا، ولا شك أنَّ كراهتهم لرقم عشرة من سفههم؛ فالأرقامُ لا أثر لها في المعدود، ولا علاقة لها بحسنه أو قُبحه.

«وقال في ليلة القدر: «التمسُوها في العشر الأواخر من رمضان»(٢)، وقال: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلىٰ الله من هذه الأيام العشر» يعني: عشر ذي الحجة(٣).

۞ [نقض كلام الرافضة في ثبوت اثني عشر إمامًا ومغالاتهم فيهم]

بعد أن بين الشارح فضائل العشرة المبشرين بالجنة، عرج علىٰ كلام الرافضة في تفضيل اثني عشر رجلا، وادعاء كونهم أئمة الهدىٰ دون غيرهم من الصحابة الذين حكموا بكفرهم، ولكي يخالفوا لفظ العشرة الوارد في حديث البشارة بالجنة.

«والرَّافِضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنَّة الاثني عشر إمامًا، وهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويدَّعون أنَّه وصيُّ النبي ﷺ، دعوةً مجرَّدةً عن الدليل».

وبعض علماء السُّنَّة الذين عاشوا في بيئات شيعيَّة وتأثروا بها يُثبِتون الوصيَّة لعلي رضي الله عنه، منهم الشَّوكاني، والصنعاني، لكن الفرق بينهما وبين بقيَّة الشيعة أن أولئك يرون أن أبا بكر وعمر اغتصبا الخلافة من علي، وأمثالُ هؤلاء الذين هم أقرب إلىٰ أهل السُّنَّة لا يقدحون في الشيخين، ويرونَ أنَّ عليًّا تنازل لهما

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، (٢٠٢٦)، ومسلم، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر، (١١٧٢)، وأبو داود، (٢٤٦٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، (٢٠٢٧)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، أبواب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، (٩٦٩)، وأبو داود، (٢٤٣٨)، والترمذي، (٧٥٧)، وابن ماجه، (١٧٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، واللفظ للترمذي.

عن الخلافة[١]، وقولهم مرجوحٌ ولا دليل عليه، وعليٌّ ﵁ بايع بطوعه واختياره، ولم يغتصب منه الخلافة أحدٌ.

ولا شكَّ أنَّ الذي حصل بين الصَّحابة هو أنَّهم اتفقوا وأجمعُوا علىٰ إمامة أبي بكر وعمر، ولم يكن بينهم خلافٌ في هذا الأمر، وعائشة ﵂ مع ما كان بينها وبين علي ﵁ لما قُتل عثمان ﵁ قالت للنَّاس في المسجد: بايِعوا عليًّا[٢]، وإن كان يصعُب عليها أن تنطِق باسمه؛ لما عُرِفَ من موقِفه ﵁ في قصة الإفك، لما استشاره النبي ﷺ فأشار عليه بأن يُطلِّقها، وقال له: «النِّساء غيرها كثير»[٣].

«ثُمَّ الحسن ﵁، ثُم الحسين ﵁، ثُمَّ علي بن الحُسين زين العابدين، ثُمَّ محمد بن علي الباقِر، ثُمَّ جَعفر بن محمد الصَّادق، ثُمَّ موسىٰ بن جعفر الكاظِم، ثُم علي بن موسىٰ الرِّضىٰ، ثُم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثُم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن».

محمد بن الحسن العسكريّ، هو الإمام الثَّاني عشر عند الرَّافضة والمهدي المنتظر عندهم، يدَّعون أنَّه دخل السرداب سنة مائتين وستين، وما زال فيه إلىٰ يومنا هذا ينتظر الإذن؛ ليخرج علىٰ زعمهم، وهم يسرجون له فرسًا في كلِّ صباح عند باب السرداب، ينتظرون خروجه، نعوذ بالله من الضلال.

«ويتغَالَوْن في محبَّتِهم، ويتجاوزُونَ الحدَّ» فقد وصل الحدُّ بهم إلىٰ أن عبدوهم من دون الله تعالىٰ، ودعوهم في الشدائد، وطلبوا منهم تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، ينادون بأسمائهم في كل مكان: (يا علي، يا حسين، يا أبا عبد الله جئنا بيتك، وقصدنا حرمك، نرجو مغفرتك) لم يبق شيءٌ من مثل الضلال

(١) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ١/ ٧٨.
(٢) ينظر: فتح الباري ١٣/ ٣٤.
(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٣٢.

هذا لم يتفوَّهوا به أو لم يفعلوه، ومع ذلك يغترُّ بهم من يغترُّ من سُذَّجِ أهل السنة وغيرهم، فيقولون: لا خلاف بيننا وبينهم إلا في شيءٍ يسير، ربما لا يتجاوز خمسة بالمئة!

والحقُّ أننا مختلفون معهم في أصل التوحيد وأصل الدين، فعقيدتهم تختلف عن عقيدتنا، وصلاتهم عن صلاتنا، وزكاتهم عن زكاتنا، وتختلفُ جميع أمورهم عن أمورِنا اختلافًا جذريًّا، فدينُهم غير ديننا.

«ولم يأتِ ذكرُ الأئمَّة الاثنَي عشر إلا علىٰ صِفةٍ تردُّ قولهم وتُبطلُه، وهو ما خرَّجاه في الصَّحيحين عن جابر بن سَمُرة، قال: دخلتُ مع أبي علىٰ النبيِّ ﷺ، فسمعتُه يقول: «لا يزالُ أمر النَّاسِ ماضيًا ما وَلِيهم اثنا عشر رجلًا»، ثُمَّ تكلَّم النبيُّ ﷺ بكلمة خفيتْ عنِّي، فسألت أبي: ماذا قال النبيُّ ﷺ؟ قال: كلُّهم من قُريش[(١)].

وفي لفظ: «لا يزال الإسلام عزيزًا إلىٰ اثني عشر خليفةً»[(٢)]، وفي لفظٍ: «لا يزالُ هذا الأمرُ عزيزًا إلىٰ اثنيْ عشر خليفةً»[(٣)].

وكان الأمر كما قال النبيُّ ﷺ، والاثنا عشر: الخُلفاءُ الرَّاشِدُون الأربعة، ومُعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عُمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحِلال».

هؤلاء الاثنا عشر باستثناء الأربعة ومعاوية لا يلزمُ أن يكونُوا أفضل ممَّن جاء بعدهم مطلقًا، لكن الإسلام كان أعزَّ في الظرف والوقت الذي كانوا فيه، والإسلام

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، (٧٢٢٢)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، (١٨٢١)، وأبو داود، (٤٢٧٩، ٤٢٨٠)، والترمذي، (٢٢٢٣).
(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، (٧-١٨٢١).
(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، (٨-١٨٢١).

في الجملة عزيز، لكنَّه كان في زمنِهم أعز منه في العصور والدهور التي جاءت بعدهم، وإن كان من الخُلفاء ممن جاء بعدهم من هو أفضل منهم؛ لأنه وجد في بعض بني أمية خلل كبير، لاسيَّما في عهد يزيد بن معاوية مثلا، وكذا بعض من جاء من بني مروان حصل منهم خللٌ وضعف في الديانة، لكن المقصود هو الكلام عن حقبة زمنية كانوا فيها حُكَّامًا وكان الإسلام فيها عزيزا، وليست هذه شهادة لهؤلاء أنهم بأفرادهم وأعيانهم أفضل ممن أتوا بعدهم إذا استثنينا الصَّحابة الخمسة الأُول.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ جميع الطبعات لـ«نيل الأوطار» من طبعة بولاق إلىٰ آخر طبعة في كلام الشوكاني عن قتال أهل البغي، وعمَّا حصل من معاوية من الخروج علىٰ علي رضي الله عنهم جاء: «فلما جاء معاوية وولده يزيد لعنهما الله»، لكن هذا اللَّعن ليس من كلام الشَّوكاني؛ بل هو مُقحَم فيه، وطبعة ابن الجوزيِّ التي حقَّقها الحلَّاق -جزاه الله خيرا- صوَّر هذا المقطع بخطِّ الشَّوكاني، وليس فيه لعن، وصور من نسخة أخرىٰ هي من أوثق النُّسخ بعد خط الشِّوكاني، وهي لأشهر طلاب الشوكاني بخطِّه، وليس فيه هذا اللعن -أيضًا-(١).

والإسلام بعد خلافة الاثني عشر بدأ يضعفُ تدريجيًّا، وإن جاء في ثنايا تاريخ الأمَّة من الحكام والولاة والملوك من هو صالح في نفسه، وساعٍ في الإصلاح، لكن كان الأمر فوق طاقته، ولم يكن باستطاعته إعادةُ الأمَّة إلىٰ مجدِها السَّابق، ولو استطاع أن يعيد مجد الإسلام في جهة أو في بلد أو في قطر أو في إقليم؛ فلن يستطيع أن يعيده كما كان في جميع الأرضِ في تلك الحِقبة.

«وعند الرَّافِضة أنَّ أمر الأمَّة لم يزَلْ في أيَّام هؤلاء فاسدًا منغَّصًا، يتولَّىٰ عليهم الظالمون المعتدُون؛ بل المنافقون الكافرون» يقصدون أبا بكر وعمر، «وأهلُ الحقِّ

(١) طبع محمد صبحي نيل الأوطار سنة ١٤٢٧ في ١٦ مجلدا.

أذلُّ من اليهُود! وقولهم ظاهرُ البُطْلان؛ بل لم يزل الإسلامُ عزيزًا في ازديادٍ في أيَّام هؤلاء الاثني عشر.

قوله: «**ومَن أحسنَ القولَ في أصحابِ رسُول الله ﷺ وأزواجِه الطَّاهرات من كل دنَسٍ، وذريَّاته المقدَّسين من كُلِّ رِجْسٍ، فقد برِئ من النِّفاق**».

تقدَّم بعضُ ما ورد في الكتاب والسُنَّة من فضائل الصَّحابة رضي الله عنهم، وفي صحيح مُسلم، عن زيد بن أرْقَم قال: قام فينا رسُولُ الله ﷺ خطيبًا، بماء يُدعَىٰ خُمًّا، بين مكَّة والمدينة، فقال: «أما بعد، أيُّها النَّاس، فإنَّما أنَا بشرٌ، يُوشِكُ أن يأتِي رسولُ ربِّي، فأجيبَ ربِّي، وأنا تاركٌ فيكم ثَقلين: أوَّلهما كتاب الله، فيه الهدىٰ والنُّور، فخُذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحثَّ علىٰ كتاب الله ورغَّبَ فيه، ثُمَّ قال: «وأهلُ بيتي، أُذكِّرُكم اللهَ في أهل بيتي» ثلاثًا»[(١)].

وخرج البخاريُّ عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، قال: ارْقبُوا محمَّدًا في أهل بيتِه»[(٢)].

وجاء في حديثٍ آخر: «**إنِّي تاركٌ فيكم مَا إنْ تمسَّكتُم به لن تضِلُّوا بعدي: كتاب الله وسُنَّتي**»[(٣)] لكن في حديثِ غَدير خُم[(٤)] خصَّ الوصيَّة بأهل بيتِه، ولا شكَّ أنَّ لهم حقًّا علىٰ الأمَّة لنسبهم من النبيِّ ﷺ، فنحفظُ لهم حقَّهم بعد عرض أفعالهم علىٰ الكتاب والسُّنَّة؛ لما أُمِرنا من التمسُّك بهما في الحديث الآخر.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب، برقم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ، (٣٧١٣)، من طريق ابن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، (٣)، بلاغا، وأخرجه البزار، (٨٩٩٣)، والبزاز في الغيلانيات، (٦٣٢)، والدارقطني، (٤٦٠٦)، والحاكم، (٣١٩)، والبيهقي، (٢٠٣٣٧)، من طريق صالح بن موسىٰ، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، (٢٩٣٧).

(٤) خُم: ماء بين مكة والمدينة علىٰ ثلاثة أميال من الجحفة، وخم: هي الغيضة التي هناك، وبها غدير مشهور به شهرت، فيقال: غدير خم. مشارق الأنوار، ١/ ٢٥١، معجم البلدان، ٢/ ٣٨٩.

«وإنَّما قال الشَّيخُ ﷫: فقد برِئَ من النِّفاق؛ لأنَّ أصلَ الرَّفضِ إنَّما أحدثه منافقٌ زِنديقٌ، قصدُه إبطالُ دين الإسلام، والقدحُ في الرَّسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء؛ فإنَّ عبد الله بن سبأ[١] لما أظهر الإسلام، أراد أن يُفْسد دينَ الإسلام بمَكرِه وخُبثِه، كما فعل بُولِصُ[٢] بدين النَّصرانية، فأظهر التنسُّكَ، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، حتَّىٰ سعىٰ في فِتنة عُثمان وقتلِه، ثُمَّ لمَّا قدِم علي الكُوفة أظهر الغُلُوَّ في علي والنَّصر له؛ ليتمكَّن بذلك من أغراضِه، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قتلَه، فهرب منه إلىٰ قَرْقِيسيا[٣]. وخبره معروفٌ في التاريخ، وتقدم أنَّه مَن فضَّلَه علىٰ أبي بكر وعُمر جلَده جلد المفتري»[٤] يعني أن عليًّا ﷛ كان يجلد مَن يفضِّلُه علىٰ أبي بكر وعُمر حدَّ الفِرية ثمانين جلدة، «وبقيتْ في نُفوسِ المبطِلِين خَمائرُ بِدعة الخَوارج، من الحَرُوريَّة والشِّيعة».

(١) هو: عبد الله بن سبأ اليهودي من يهود صنعاء، كانت أمه سوداء، أظهر الإسلام زمن عثمان، قال الذهبي في الميزان، ٢/ ٤٢٦: «من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن عليًا حرقه بالنار». ينظر: تاريخ الطبري، ٢/ ٦٤٧، البداية والنهاية، ٧/ ١٦٧.

(٢) هو: شاول الطرسوسي اليهودي الفريسي، كان يُذيق أتباع المسيح سوءَ العذاب، وأعلن إيمانه بالمسيح بعد زعمه رؤيته في المنام مؤنبًا له علىٰ اضطهاده لأتباعه، آمرًا له بنشر تعاليمه بين الأمم، وبما يمتلكه من حدة ذكاء، وقوة حيلة، ووفرة نشاط، استطاع أن يأخذ مكانًا مرموقًا بين الحواريين، وتسمىٰ بـ (بولص)، وأفسد في الديانة النصرانية، وهو من أدخل التثليث فيها. ينظر: الموسوعة الميسرة، ٢/ ٥٦٦-٥٦٧.

(٣) قرقيسيا: بالفتح ثم السكون، وقاف أخرىٰ، وياء ساكنة، وسين مكسورة، وياء أخرىٰ، وألف ممدودة، ويقال: بياء واحدة، بلدٌ علىٰ نهر الخابور، بين الحيرة والشام، وفي الجانب الشرقي من الفرات. ينظر: معجم البلدان، ٤/ ٣٢٨، الروض المعطار، (ص: ٤٥٥).

(٤) أخرجه ابن العشاري في فضائل أبي بكر الصديق، (٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤٤/ ٣٦٥، عن علي بن أبي طالب ﷛.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويروىٰ هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجها، وأنه كان يقوله علىٰ منبر الكوفة؛ بل قال: لا أوتىٰ بأحد يفضلني علىٰ أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري. فمن فضله علىٰ أبي بكر وعمر جلد بمقتضىٰ قوله ﷛ ثمانين سوطا». مجموع الفتاوىٰ، ٤/ ٤٢٢.

نشأتْ هذه البدعُ والصَّحابة متوافرون، ومسألة الخروج علىٰ الأئمة بعد استتباب الأمر لهم معروفة، فإذا بويع الخليفة لم يجز الخُروج عليه بحال إلا بمبِّرٍ شرعيٍّ، وهو إمَّا أنْ يترك الصَّلاة؛ لحديث: «لا، ما صلوا»[(١)]، أو يُرىٰ منه الكُفر البواح، ومع ذلك فإنَّ الأمر منُوطٌ بالقُدرة، فلا يجوز تعريضُ دماء المسلمين أو أموالهم أو أعراضِهم للإهدار، فإذا وُجدت القُدرة وأُمنت المفسدة الرَّاجِحة؛ فالغاية معرُوفة، فما دام الخليفة يُصلِّي فلا مجالَ للكلام عليه، ولو ظلمك، ولو أخذ مالك، وجلَد ظهْرك[(٢)]، ما لم يرتكب مكفرًا ظاهرًا واضحًا، فيه من الله برهان قاطع ودليل صريحٌ لا يقبل النقاش.

«ولهذا كان الرَّفضُ بابَ الزَّندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطِّيب[(٣)] عن الباطنيَّة وكيفيَّة إفسادِهم لدينِ الإسلام، قال: فقالوا للدَّاعي: يجب عليك إذا وجدتَ من تدعُوه مسلمًا أن تجعلَ التشيُّع عندَه دينَك وشعارَك، واجعل المدخلَ من جهة ظُلم السَّلف لعليٍّ وقتلِهم الحُسين، والتبرِّي من تَيمٍ وعديٍّ، وبني أميَّة وبنِي العبَّاس»خصّوا بالذكر تيمًا وعَدِيًّا؛ لأنَّ أبا بكر تيميٌّ، وعُمر عدَويٌّ، رضي الله عنهما[(٤)]

(١) أخرجه مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار علىٰ الأمراء فيما يخالف الشرع، (١٨٥٤)، وأبو داود، (٤٧٦٢)، والترمذي، (٢٢٦٥)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) إشارة إلىٰ حديث حذيفة المرفوع: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله، إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع»، أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلىٰ الكفر، (١٨٤٧)، وأبو داود، (٤٢٤٤).

(٣) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري، الشافعي، فقيه بغداد، صنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتبا كثيرة، توفي سنة (٤٥٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان، ٢/ ٥١٢، السير، ١٧/ ٦٦٨.

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني، ٩/ ٢٥١، تهذيب الأسماء واللغات، ٢/ ١٨١.

«وأنَّ عليًّا يعلمُ الغَيبَ! يُفوَّض إليه خلقُ العالم! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشِّيعة وجهلهم، إلىٰ أن قال: فإذا أَنِستَ من بعضِ الشِّيعة عند الدَّعوة إجابةً ورشدًا، أوقفته علىٰ مثالبِ عليٍّ وولدِه، رضي الله عنهم. انتهىٰ».

أي: أنهم يتبرَّؤُون من عليٍّ وولدِه -أيضًا-؛ لأنَّ الهدف والقصدَ الأصليَّ هو هدمُ الإسلام، أمَّا حبُّ آل البيت والتشيع لهم؛ فإنَّما هو ذريعةٌ يتوصَّلون بها إلىٰ ما يريدون، وقد وصل الأمر بهم إلىٰ ما هو أعظم وأبعد من مسألة عليٍّ والحُسين، إذ وصل الأمرُ للذات الإلهية؛ حيث أوصلوا أئمَّتهم إلىٰ مقام الألوهية، وادَّعوا لهم خصائصها؛ بل ادَّعوا أنَّ عليًّا هو الإله.

«ولا شكَّ أنَّه يتطرَّقُ من سبِّ الصَّحابة إلىٰ سبِّ أهلِ البيت، ثُم إلىٰ سبِّ الرَّسول ﷺ، إذْ أهلُ بيتِه وأصحابِه مثلُ هؤلاء الفاعلين الصانعين».

[موقف المسلم من التابعين ومن بعدهم]

«قولُه: «**وعلماء السَّلف من السَّابقين، ومن بعدهم من التابعين - أهلِ الخير والأثر، وأهل الفقه والنَّظر - لا يُذكَرون إلا بالجَميلِ، ومن ذكرهم بسُوءٍ فهو على غير السَّبيل**» لما يترتَّب علىٰ الكلام فيهم من تقليل لشأنِهم عند عُموم الناس؛ فتضيع القُدوات والاقتداءُ العمليُّ بهؤلاء العُلماء؛ فيضيع النَّاس، وما استطاع المغرِضُون الوُصول إلىٰ أغراضهم حتَّىٰ سحَبُوا البِساطَ -كما يقولون- من أهل العلم؛ لأنَّ أهل العلم إذا سحب البساط منهم ضاع العوام، واتخذوا رؤوسًا جهالًا فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلُّوا[١]، كما هو حاصل الآن.

---

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، (١٠٠)، ومسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن آخر الزمان، (٢٦٧٣)، والترمذي، (٢٦٥٢)، وابن ماجه، (٥٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «إن الله لا يقبض العلم =

«قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]».

هذه الآية تذكرُها كتبُ الأصُول كلُّها، وأن الشَّافعيَّ استدلَّ بها علىٰ حجيَّة الإجماع، وكنتُ قد بحثتُ في جميع نُسخِ «الرِّسالة» للشَّافعي فلم أجد فيها استدلاله بها، ثم وجدت ذلك في «أحكام القرآن» للإمام الشَّافعي من جمع الإمام البيهقيِّ، في قصَّة أثبتها البيهقي للإمام الشافعي بالسَّند، قال البيهقي: «أنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ الأستراباذي قال: سمعت أبا سعيد محمد بن عقيل الفاريابي، يقول: قال المزني والربيع: «كنا يوما عند الشافعي، إذ جاء شيخ، فقال له: أسأل؟ قال الشافعي: سل. قال: أيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله. قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله ﷺ. قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة. قال: ومن أين قلت اتفاق الأمة، من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي رحمه الله ساعة. فقال الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام. فتغير لونُ الشافعي ثم إنه ذهب فلم يخرج أيَّاما، قال: فخرج من البيت في اليوم الثالث، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلَّم فجلس، فقال: حاجتي؟ فقال الشافعي رحمه الله: نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] لا يُصليه جهنم علىٰ خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض، قال: فقال: صدقت. وقام وذهب، قال الشافعي: قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتىٰ وقفت عليه»[١].

= انتزاعًا ينتزعه من صدور الرجال، وإنما يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا قبض العلماء؛ اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسئِلوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا، وأضلّوا».

(١) أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي، ١/ ٣٩.

الشافعيُّ استدلَّ بهذه الآية علىٰ حُجيَّة الإجماع، بعد أن كان معتقدًا حجِّيَّتها قبلُ لدليلٍ ضاع منهُ، ومثل هذا يقعُ، فالإنسان يقفُ أحيانًا علىٰ آيات قرآنيَّة، يتدبَّرُ فيها، ويستنبط منها أمورًا وأحكامًا فقهية، وتتقرر في ذهنه، ثم بعد ذلك إذا طُلب منه الدليل علىٰ تلك الأحكام لم يهتدِ إليه؛ لأنَّه لم يُقيِّدهُ، ولعلَّ هذا منه.

«فيجبُ علىٰ كلِّ مسلم بعد مُوالاة الله ورسوله موالاةُ المؤمنين، كما نطَق به القُرآن خصوصًا الذين هم ورثةُ الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النُّجوم، يُهدىٰ بهم في ظُلمات البرِّ والبحرِ، وقد أجمعَ المسلمُون علىٰ هدايتهم ودِرايتهم؛ إذْ كلُّ أمَّةٍ قبل مبعثِ محمد ﷺ علماؤُها شرارُها».

هذا الغالب، هذه صفةُ علماء الأُمَم من اليهود والنصارىٰ وغيرِهم، يتكسَّبون بالدِّين، ويُضِلُّون النَّاسَ، ويحرِّفون من أجل الدنيا، فالتحريف الذي وقع في الكتب السماوية لم يأتِ من العامَّة، إنَّما جاء ممَّن كان ينتسب إلىٰ العلم.

«إلا المسلمين، فإنَّ علماءَهم خيارُهم، فإنَّهم خلفاء الرَّسول من أمَّته، والمُحيُون لما ماتَ من سنَّته، بهم قام الكتاب وبه قامُوا، وبهم نطقَ الكتابُ وبه نطقُوا، وكلُّهم متَّفِقُون اتفاقًا يقينيًّا علىٰ وُجُوب اتِّباع الرَّسُول ﷺ، ولكن إذا وجد لواحدٍ منهم قولٌ قد جاء حديث صحيحٌ بخِلافه؛ فلا بُدَّ له في تركه من عُذرٍ.

وجماعُ الأعذارِ ثلاثةُ أصْنافٍ» ذُكرت هذه الأعذار مفصّلة في كتاب شيخ الإسلام: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»[(١)].

«أحدها: عدمُ اعتقادِه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَه»؛ أي: أنه يوجدُ دليلٌ يدلُّ علىٰ حُكم معيَّن، لكن لا يقولُ العالم بذلك الحكم؛ لأنَّ دليله لم يثبتْ عنده.

(١) والكتاب مطبوع متداول.

«والثاني: عدمُ اعتقاده أنَّه أرادَ تلك المسألة بذلك القَول».

يختلفُ أهل العلم في فهم النَّصِّ والاستنباطِ منه، فقد يرىٰ أحدُهم أنَّ الدَّليل يدلُّ علىٰ حُكم مُعيَّن، ويرىٰ آخرُ أنَّه لا يدلُّ عليه، والعِبرة في هذا المقام بأهل العلم الذين يقتدُون بفهم الصَّحابة والتابعين الذي عاصروا النبي ﷺ وعاشروه، وعاصروا التنزيل، وأدركوا من خفايا النُّصوص ما لا يُدركه بعضُهم، وفي الحديث: «رُبَّ مبلَّغٍ أوعىٰ من سَامع»(١)، لكن هذا أقل، ولا عبرة بمن يتطاول علىٰ النُّصوص ويتجاسرُ عليها ويقول: هذا فهمي وهذا فهمك.

«والثالث: اعتقادُه أنَّ ذلك الحُكم منسُوخٌ».

إذا اختلف العُلماءُ في مسألة، هذا يقول بجوازِها، وهذا يقول بمنعها، فلعل أحدهم اعتمد علىٰ دليل، والآخر رأىٰ أنه منسُوخٌ.

«فلهم الفضلُ علينا والمنَّة بالسَّبق، وتبليغِ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاحِ ما كان منه يخفَىٰ علينا، -رَضِي الله عنهم وأرضَاهم-: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]».

[تفضيل الأنبياء على الأولياء]

«ولا نُفضِّلُ أحدًا من الأولياء على أحدٍ من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبيٌّ واحدٌ أفضلُ من جَميع الأولياء».

النبيُّ يفضلُ الوليَّ من وجوهٍ كثيرة، منها:

أنَّ الولي حسنةٌ من حسناتِ النبيِّ؛ فهو الذي هدىٰ الوليَّ ودلَّه إلىٰ الصراط المستقيم، فلولا أنَّ الله ﷻ بعث له هذا النبيَّ، وأَرسل إليه هذا الرسول لم يصلْ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منىٰ، (١٧٤١)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

بنفسه إلىٰ الهداية التي وصل إليها إن كان هُناك هداية؛ لأنَّ بعض من يزعمون الولاية خرجُوا من الإسلام، نسأل الله العافية، وادَّعوا دعاوىٰ كبيرة، وفضَّلوا أنفُسَهم علىٰ الأنبياء والرُّسل كما سمعنا ونسمع، وشاقُّوا الله ورسولَه، وأتوا بأقوالٍ مخالفة مناقِضة مناقَضَةً صريحةً لما جاء عن الله وعن الرَّسول ﷺ، يقول أحدهم:

بـــذكرِ الله تـــزداد الـــذُّنوبُ ... وتـــنطمسُ البصـــائرُ والقُلـــوبُ[١]

والله ﷻ يقول: ﴿أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾ [الرعد:٢٨]، وقائل البيت المذكور تُدعىٰ له الولاية، فضَّل نفسه من غير أن يفضِّله أحد، فضَّل نفسَه علىٰ الأنبياء فضلًا عن الرُّسل؛ لأنَّ النبيَّ عندهم فوق الرَّسول، والوليُّ فوق النبيِّ، وهو زعم فضل الولاية لنفسِه، وذكر ذلك في كتابيه «الفُتُوحات المكيَّة»، و«الفُصُوص»[٢].

وقد حكم بكُفره جمعٌ غفيرٌ من أهل العلم، بسبب مقالاته الكفريَّة[٣]؛ لأنَّه يزعم أنه لا فرقَ بين الخالقِ والمخلُوق، وأنَّ الربَّ عبدٌ والعبدُ ربٌّ[٤]، نسألُ الله العافية.

---

(١) ابن عربي في ديوانه: ترجمان الأشواق، (ص: ٤). وينظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، ٢/ ١٠٦١.

(٢) ومما قاله ابن عربي في هذا الباب، قوله:

مقـــام النبـــوة في بـــرزخ ... فويـــق الرســـول ودون الـــولي.

ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٠/ ٢٠٤، مجموع الفتاوىٰ، ٢/ ٢١١، ٤/ ١٧١.

(٣) قال الملا علي القاري: «ثمَّ اعْلَم أَن من اعْتقد حَقِيقَة عقيدة ابْن عَرَبِيّ؛ فكافر بِالْإِجْمَاع من غير نزاع»، الرد علىٰ القائلين بوحدة الوجود، (ص: ١٥٤).

(٤) نُسب إلىٰ ابن عربي أنَّه أنشد قولَه:

العبـــد رب والـــرب عبـــد ... فليـــت شـــعري مـــن المكلَّـــف

ينظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، ٣/ ١٣٤٤.

ومن المؤسِفِ أن يوجد من يُدافع عنه، ويقول: سببُ كلامِكم في هذا الإمام هو عدمُ فهمِكم لكلامه، ولو فهمتموه علىٰ وجهه لعرفتم حقَّه وقدره، ولم تقولوا فيه الذي تقولونه!

سبحان الله، شخصٌ يناقض القرآن مناقضة صريحة وتقولون: إنَّا لا نفهم كلامه؟!

ومن المؤسِف أن تُروَّجَ بدعتُه المغلَّظة والمُخرِجة عن الملَّة في كثير من أقطار المسلمين، ويكثُر أتباعه، ويتبعهُ فئامٌ من الناس، وسبب ذلك الهوىٰ مع الجهل واتِّباعُ هؤلاء من غير نظرٍ ولا رويَّة، والقائد في ذلك كلِّه اتِّباعُ الشَّيطانِ وأولياءِ الشَّيطان، وإلا لو حكَّم الإنسانُ كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ لما انطلتْ عليه هذه الأمور.

وتطبعُ كُتبُ هذا الشَّخص بأفخر أنواع الطِّباعات، وتُباع بأغلىٰ الأقيام لاسيَّما الطبعات الأصلية القديمة، وكتابُه: «الفصوص» يُطبع مثل ما يطبعُ المُصحفُ، ويُوجدُ له رواجٌ في كثير من بقاع الأرض بين المسلمين، منها الشَّام وتركيا ومصر والمغرب واليمن، وكانت مقالتُه -وهي القول بوحدة الوُجود- قد راجتْ في القرن الثَّامن، ممَّا دعا الفيروزآبادي صاحب القاموس[(١)] أن يُدخل هذه المقالة في شرحه للبُخاري الذي كان قد أنجزَ منه عشرين مجلدًا، أودع فيها كلام ابن عربي في كتابيه المذكورين «الفصوص» و«الفتوحات المكية»، وضخَّم به الشَّرح، ومن ترجم للفيروزآبادي يقول: إنه لم يكن مقتنعًا بهذه المقالة، لكنه فعل ما فعل كي يروج هذا

(١) هو: مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب بن محمَّد بن إبراهيم الشِّيرازي الفيروزآبادي، من أئمَّة اللُّغة والأدب، وُلد بكارَزِين من أعمال شِيراز، توفي بزَبيد سنة ٨١٧ هـ، له تصانيف، منها: «المغانم المطابة في معالم طابة»، «البُلغة في تاريخ أئمَّة اللغة»، «سفر السَّعادة». ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٧٥٢)، الأعلام، ٧/ ١٤٦.

الشرح في بلاد اليمن الذي راجت فيه هذه الدَّعوة تلك الفترة، لكن النتيجة كانت أنَّ أكلت الأرضةُ الكتابَ من أول صفحة إلىٰ آخر صفحة، فلم يبقَ منه ولا حرف؛ والحمد لله.

وكذلك الحكيم الترمذيُّ(١) صوفيٌّ، وعنده ضلالٌ في كتابه «نوادر الأصول»، وله كتاب في الولاية، وقال أهل العلم عنه: ليس علىٰ الجادة(٢).

ونحنُ نعرفُ بنصِّ القرآن أن الولي هو من تحقق فيه الشرطان المذكوران في هذه الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢، ٦٣]، وهما: الإيمان والتقوىٰ، و﴿ءَامَنُوا۟﴾ في الآية بمعنىٰ: صدّقوا، وليس من يدَّعي أنَّه أفضلُ من النبيِّ مؤمنٌ مصدِّقٌ؛ بل هو بمقالته هذه مناقضٌ لأركان الإيمان، فالتقوىٰ فعلُ الأوامر واجتنابُ النَّواهي، ومن وصل إلىٰ مرحلة الولاية عندهم لا يأتمر بأوامر ولا ينتهي عن نواهٍ، وهذه الأمور –مع الأسف– صريحة عندهم في كتبُهم، فمن ذلك ما جاء من طبقات الشعرانيّ، في ترجمة أحد الأولياء علىٰ حدِّ زعمهم: وكان ﵁ لم يسجُد لله سجدة، ولم يصُم يومًا في سبيل الله، ولا ترك فاحشةً إلا ارتكبها...إلخ(٣).

فما كان من مالك هذا الكتاب قبلي إلا أن يكتب علىٰ ذلك معلِّقًا: «إذا كان هذا «رضي الله عنه»، فلعنة الله علىٰ مَن؟!» نسأل الله الثبات.

---

(١) هو: أبو عبد الله محمَّد بن علي بن الحسن بن بِشر، الحكيم التِّرمذيُّ الصوفيُّ، عالمٌ بالحديثِ وأصولِ الدينِ، توفي سنة (٣٢٠ هـ)، له تصانيف، منها: «الفروق»، «الصَّلاة ومقاصدها»، «الرِّياضة وأدب النُّفوس». ينظر: اللِّسان، (٧٢٢٤)، الأعلام، ٦/ ٢٧٢.
وكتابه «نوادر الأصول في أحاديث الرسول» متداول مطبوع.

(٢) بيَّن أحد المؤلفين المعاصرين عبد الرحمن عبد الخالق، ضلالاته في كتاب: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، (٢٤٩-٢٥٣).

(٣) ينظر علىٰ سبيل المثال: طبقات الشعراني، ٢/ ١٣٠.

والذِّكرُ المعتمدُ عند هؤلاء الصوفية أن يقولوا: الله، الله، باللَّفظ المجرد، ويسوِّغُون لذلك بالخوف من أن تُدرك المنيَّةُ الذاكرَ وهو لم يذكُر المستثنىٰ، إذ قد يقول: «لا إله» ويموت قبل أن يقول «إلا الله»، ومما يستدلون به لهذا الذكر الآية القرآنية التي جاء فيها: «الله الله» مرتين: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فوصلُوا المُضافَ إليه في الجملة الأولىٰ (الله) مع المبتدأ (الله) في الجملة الثانية، وقالوا: إنَّ هذا دليلٌ علىٰ أنَّ لفظ الجلالة المجرَّد من الذِّكر المشروع.

وقولُهم هذا لا يقبله عقلٌ ولا نقل، نسأل الله العافية، لكنَّه الهوىٰ، يلتمسون أدنىٰ شيء ليتمَّسكوا ويستدلُّوا به علىٰ ذكرهم المجرَّد: «الله الله».

ثم زادوا فقالُوا: النطق بلفظ الجلالة امتهانٌ وابتذالٌ؛ لذا ينبغي أن نعبِّرَ عنه بالضَّمير «هو»؛ لأنَّه أعرفُ المعارِف، كما قاله النُّحاة(١).

لكن إمام النحاة سِيبويه يقول: إن أعرف المعارف «الله»؛ ولذا يُذكر أنه رُؤي في المنام بعد موته وقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الجنة بسبب قولي: «أعرف المعارف الله»(٢).

فهؤلاء تركوا ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، واعتبروه ازديادًا للذنوب، وانطِماسا للبصائر والقلوب، نسأل الله العافية.

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد، ٤/ ٢٨١، همع الهوامع، ١/ ٢٢١.

(٢) وافق سيبويه النحاة في كون الضمير أعرف المعارف، ويجمع بينه وبين القصة السابقة أنَّ الضمير عنده أعرف المعارف بعد اسم الله تعالىٰ.
ينظر: أسرار العربية، (ص: ٢٤٣ - ٢٤٤)، اللباب في علوم الكتاب، ١/ ١٣٨، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ١/ ١١، نهاية المحتاج، ١/ ٢١.

وعلىٰ كل حال، فمثل هذه الأمور لا حاجة إلىٰ الردِّ عليها؛ لأنَّها أمور واضحة ومكشوفة، لكن مع هذا خدع بهم جموعٌ غفيرة من الناس؛ ولذا تجدُ من يكفِّر الذي يكفِّر ابن عربي وأمثاله.

«يشيرُ الشيخُ - رحمه الله تعالىٰ- إلىٰ الردِّ علىٰ الاتحاديَّة وجَهلة المتصوِّفة، وإلا فأهلُ الاستِقامة يوصُون بمتابعة العلم ومتابعة الشَّرعِ، فقد أوجبَ الله علىٰ الخلقِ كلِّهم متابعةَ الرُّسل، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ ﴾ [النساء:٦٤] إلىٰ أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [آل عمران:٣١]».

قال أبو عُثمان النَّيسابُوريُّ(١): من أمَّر السُّنَّة علىٰ نفسِه قولًا وفِعلًا نطَق بالحِكمة، ومن أمَّر الهوَىٰ علىٰ نفسِه نطق بالبدْعة».

كلما قرُب الإنسانُ من النصِّ تجلّت له الأمورُ، واتَّضحتْ له، وتكلَّم بالحِكمة، ونطق بما يُوافق ما جاء عن الله وعن رسُوله، وقلَّ كلامُه، وقلَّ فضولُه، بينما مَن أمَّر الهَوىٰ، وأخذ علمه من غير الوحيين، تجد كلامه معقَّدًا لا يُفهم، وغالبًا ما يكون كثيرا جدًّا يدوَّن في مجلدات، وفي النهاية ينتهي إلىٰ لا شيء، هكذا حال النَّاس مع كتُب الكلام، كـ«المواقف» و«شرحه»، و«شرح المقاصد»، فهذه الشروحات كُتبتْ في مجلدات كبار، لكنَّها في النهاية تنتهي إلىٰ لا شيء، لا يجني منها قارؤها ودارسها غير الأوهام والحيرة والشكوك، ثم يندم في حالة احتضاره

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان النيسابوري، العلامة القدوة المفسر المحدث، توفي سنة (٤٤٩هـ). ينظر: المنتخب من السياق، (ص: ٣٠٧)، السير، ١٩/ ٤٠، وطبقات الشافعية، ٤/ ٢٧١.

علىٰ ما ضَيَّع من عمره فيها، ويتمنىٰ الموت علىٰ عقيدة العجائز.

والواجبُ الأوَّلُ علىٰ المكلَّفِ عند هؤلاء الشكُّ والحيرةُ، يعني: لابد أن تشُكَّ حتىٰ في نفسك: مَن أنت ومن أين أنت؟، ثُمَّ يشرعون في الاستدلال لهذا القول وذاك ويجلبون عليه، فبدايتهم شك، وفي النهاية لا يصلون إلىٰ شيء سوىٰ الحيرة؛ لأنَّ الذي يقوده الهوىٰ، ولا يأخذ من المعدن الأصيل الذي هو كلام الله وكلام نبيِّه ﷺ، فسوف يضل ولا محالة.

فأنت لو تسلك طريقًا من بلد إلىٰ بلد، إن أمسك بيدِك شخصٌ خِرِّيت يعرفُ الطُّرَقَ والمسالِك؛ وصلتَ، لكن لو جعلت قائدك حمارًا -مثلًا- يمشِي أمامَك؛ فإنه سيُضلِّكَ حتمًا، ولن تصِل إلىٰ ما تُريد، وقُل مِثل هذا في الَّذي لا يفهمُ شيئًا، لنْ يُوصِلك إلىٰ مُرادك، والعَوامُّ يقولون: من دليله البُومُ عمِي.

والمقصودُ أنَّ من تنكَّبَ عن الكتاب والسنَّة لن يصل إلىٰ ما يريدُه الله ورسوله، ولن يصل إلىٰ النِّهاية المُوصِلة إلىٰ مرضاة الله وجنَّاته، وستكونُ بدايته الشكُّ ونهايته الحيرة.

«وقال بعضُهم: ما ترك بعضهم شيئًا من السُّنَّة إلا لكِبر في نفسه، والأمرُ كما قال، فإنَّه إذا لم يكن مُتَّبِعًا للأمر الذي جاء به الرسُول كان يعمل بإرادة نفسِه، فيكونُ متَّبِعًا لهواه، بغير هُدًىٰ من الله، وهذا غشُّ النَّفس، وهو من الكِبر» والإنسان لابد أن يعمل، فإن لم يعمل علىٰ هُدًىٰ وبيِّنة واتِّباع للكتاب والسُّنَّة؛ عمل بالهَوىٰ.

«فإنَّه شَبيهٌ بقولِ الذين قالُوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ وكثيرٌ من هؤلاء يظنُّ أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفِية نفسِه، إلىٰ ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم!» وبعضُ هؤلاء

يظنُّون أنَّ النبوَّة مكتسبة، تحصل بالرياضَات من دون وحيٍ، فيلتزمون أنواعًا من الرِّياضة، من ذلك أن يجوع أحدهم الأيام الطويلة، وينطق بأشياء تُستغرب منه، وهي في حقيقتها هَلْوسَةٌ بسبب الجُوعِ، والبدوي[1] الذي يزُوره سنويًّا أكثر من سبعة ملايين شخصًا، قالوا عنه: إنَّه جاء من المغرب، فصعد إلىٰ سطح مسجد فصار ينظُر إلىٰ السَّماء أربعين يومًا، ما توضَّا فيها ولا صلَّىٰ، والله المستعان.

«ومنهم مَن يظنُّ أنَّه قد صار أفضلَ من الأنبِياء!

ومنهم من يقُول: إنَّ الأنبياء والرُّسُل إنما يأخُذون العلم بالله من مِشكاةِ خاتَمِ الأولياء! ويدِّعي لنفسه أنَّه خاتم الأولياء! ويكون ذلك العلمُ هو حقيقةُ قولِ فرعونَ، وهو أنَّ هذا الوجودَ المشهودَ واجبٌ بنفسِه، ليس له صانعٌ مباينٌ له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظْهَرَ الإنكار بالكليَّة، لكن كان فرعونُ في الباطن أعرفَ بالله منهم، فإنَّه كان مثبِتًا للصانع، وهؤلاء ظنُّوا أنَّ الوُجُود المخلُوقَ هو الوُجُود الخالق، كابن عربيٍّ وأمثاله! وهو لما رأىٰ أنَّ الشَّرعَ الظَّاهرَ لا سبيل إلىٰ تغييره - قال: النُّبوةُ خُتِمتْ، لكن الولايةَ لم تُختم!».

الشُّعوب وعوام النَّاس لا يوافقون علىٰ تغيير الشرع، ولا يرضون أن يأتي كافرٌ ويمسخ فِطَرهم، ويغير نسيجهم؛ لأنهم ربوا علىٰ الشرع ونشؤوا عليه، وسمعوا من كلام الله وكلام رسوله ما يُقنعهم، فمصادمتهم في ذلك وتحويلُهم عنه صعب، فيتوصَّل أعداء الدين إلىٰ ما يريدون بواسطة من يقتنع الناس بهم من عُلماء السوء، الذين يأتون إلىٰ أصلٍ من الأصول فيقلبون فهم العوامِّ له رأسًا علىٰ عَقِب، ويُضلُّونهم عن الحقِّ الذي كانُوا عليه.

---

(١) هو: أحمد بن علي الحسيني البدوي، صوفي ولد بفاس، وطاف البلاد، وعظم شأنه في مصر، وله جمهور كبير، توفي سنة (٦٧٥هـ)، ودفن في طنطا. ينظر: معجم المؤلفين، ١/ ٣١٤.

«وادَّعىٰ من الولاية ما هو أعظمُ من النُّبوَّة، وما يكون للأنبِياء والمرسَلين، وأنَّ الأنبياءَ مُستفيدُون منها! كما قال:

مقـــــامُ النُّبـــــــوَّةِ في بَــــــرْزخٍ   فُويــــقَ الرَّسُـــــولِ ودُونَ الـــــوليِّ!»(١)

وعلىٰ ترتيبهم هذا يكون الرَّسُولُ أقلَّ الثَّلاثة، ويكون فوقَه النبيُّ، وفوقَ النبيِّ الوليُّ، وما الولاية إلا ما أُخِذَ من مشكاة نُبوَّة، ولن تحصُلَ الولاية لأحدٍ إلا إذا كان متَّبعًا لنبيٍّ، فالوليُّ علىٰ هذا حسنة من حسنات هذا النبي، فكيف يكون فوقَه؟!

«وهذا قلبٌ للشَّرِيعة؛ فإنَّ الولاية ثابتة للمُؤمنين المتَّقين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ – ٦٣]».

لكن الذي فضَّل نفسَه علىٰ النبيِّ، هل حقَّق من أركان الإيمانِ شيئًا؟

والجواب: أنه لم يُحقِّق شيئًا؛ لأنَّه ما صدَّق الله ولا آمن به؛ لأنَّه يقُول بخلاف ما قال الله.

وأمَّا إيمانه بالرُّسل والأنبياء؛ فهذا مفروغٌ منه، فقد فضَّل نفسَه عليهم، ويبقىٰ معه الإشكال إلىٰ آخر الأركان.

وأمَّا التقوىٰ؛ فلم يحقِّقُ منها شيئا كذلك؛ لأنَّه يزعُم أنَّ التكاليف سقطت عنه، فلا يُصلِّي ولا يصُوم ولا يحجُّ ولا يأتي بغيرها من العبادات؛ إذ إنَّ الولي باعتقادهم تسقطُ عنه التكاليف، كما يظهر ذلك من القصص التي أوردها الشعرانيُّ عن الأولياء، والتكاليف إنَّما تسقطُ عن المجانين، وما دام العقل ثابتًا

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٠/ ٢٠٤، مجموع الفتاوىٰ، ٢/ ٢١١، ٤/ ١٧١.

فالتكليف ثابتٌ؛ فالعقل مناطُ التكليف، ولا تكليف بدون عقل، فارتفاعُ التَّكليف دليلٌ علىٰ ارتفاع العقل.

ومن قرأَ في طبقاتِ الشَّعرانيِّ وغيرِه عرَف أنَّ الجُنونَ كثيرٌ في كثيرٍ ممَّن ترجَم لهم، واليوم إذا وُجِد من تصدُر عنه أشياءُ مِن مِثل ذلك ممَّا هي مخالِفة للشَّرع ويُدانُ بها، يُحضر له تقريرٌ طبيٌّ يدُلُّ علىٰ أنَّه مريضٌ نفسيٌّ أو مجنونٌ من أجل أن يبرأَ من التَّبِعة، لكن ما دام مناطُ التَّكليفِ الذي هو العقلُ ثابتًا، فلا بُدَّ أن يعبُدَ الله حتَّىٰ يأتيَه اليقين.

وما دام المرءُ يدَّعي العقلَ، ويأتي بكلام مرتَّب لا يخالف العقل في الظاهر، فإنَّه يؤاخذ بما يصدُر عنه، وبعضُهم يودُّ أن يُحكمَ عليه بالجُنون ولا يحكمَ عليه بالكفر لمُكفِّر ارتكبه، لكن البعض الآخر يرىٰ الحُكم عليه بالكُفر لكلامٍ قاله أسهلَ عليه مِن أَن يُعذر بالجهل؛ لأنَّه يصعُب عليه وصفه بالجهل، أو أنْ يُقال عنه: معذورٌ بالجَهل، والله المستعان.

«والنبوَّة أخصُّ من الولاية، والرِّسالةُ أخصُّ من النبوَّة، كما تقدَّم التنبيهُ علىٰ ذلك.

وقال ابن عربي -أيضًا- في فُصُوصه: ولما مثَّل النبيُّ ﷺ النبوَّة بالحائطِ من اللَّبِن، فرآها قد كملت إلا موضِع لبِنة، فكان هُو ﷺ موضِعَ اللَّبِنة.

وأمَّا خاتَم الأولياء فلا بُدَّ له من هذه الرُّؤيا، فيرىٰ ما مثَّله النبيُّ ﷺ، ويرىٰ نفسَه في الحائط في موضِعِ لبِنَتين! ويرىٰ نفسَه تنطبِعُ في موضع تَيْنِكَ اللبنتين، فيكمل الحائط! والسببُ الموجبُ لكونِه يراها لبِنَتين: أنَّ الحائط لبِنةٌ مِن فِضَّة ولبِنةٌ من ذَهبٍ، واللَّبِنة الفضَّة هي ظاهرُه وما يتبعُه فيه من الأحكام، كما هو آخِذٌ عن الله

في السِّرِّ ما هو في الصُّورة الظاهرة متَّبع فيه؛ لأنَّه يرىٰ الأمر علىٰ ما هو عليه، فلابد أن يراه هكذا، وهو موضِع اللَّبِنة الذهبيَّة في الباطن! فإنَّه يأخُذ من المعدِنِ الذي يأخُذ منه الملَكُ الذي يوحَىٰ إليه إلىٰ الرَّسول، قال: فإنْ فهمتَ ما أشرْنَا إليه؛ فقد حصَل لك العلمُ النَّافِع»(١).

في هذا الكلام ما يُفضِّلُ به ابنُ عربيٍّ نفسَه علىٰ الرَّسُولِ ﷺ، حيثُ لمح إلىٰ أنَّه لبنة الذَّهب، والرسُول لبنة الفضَّة. ولا توجد المقدِّمات التي أوصلتْه إلىٰ هذا الحدِّ ولا يوجد ما يُستدلُّ به علىٰ ما يقول، لا في العقل ولا في النَّقل، ولا في كتب المخالفين من كتُب الملل الأخرىٰ، لكنَّه الغاية في الضَّلال، نسأل الله السلامة والعافية.

قد يقول قائل: كيف يصل الأمر بشخص عاش في بيئة مُسلمة، وقرأ القرآن وتعلَّم العلم إلىٰ أن يقول مثل هذا الكلام؟

والجواب: أنها مسألةُ استدراج، فالذي قال: «سبحان ربي الأسفل»(٢)، لم يقلها في أوَّل أمره؛ بل قال قبلها كلامًا كثيرًا، فعُوقب بسببه بعقوبات إلىٰ أن قال ما قال؛ ولذا علىٰ طالب العلم أن يلزَم الاحتياط والحذرَ من أيِّ كلامٍ لا يتثبَّتُه ولا يعرفُ له أصلًا من الشَّرع؛ لأنَّه قد يُستدرجُ، وعرفْنا ناسًا من طُلَّاب العلم زامَلُونا في الدِّراسة، وبعضُهم كانُوا قبْلنا، وبعد ما أطلقُوا العَنان لألسنتِهم، وقالُوا كلَّ ما يُريدون، ضَاعُوا، وقالوا كلامًا ما كُنَّا نتصوَّرُ، ولا تصوَّروا هم أنفسُهم أنهم سيقولون مثلَه.

ويقولُ ابن عربي: إنَّ الرَّسُولَ يأخُذ عن المعدن بواسِطة: يُرسَل إليه ملَكٌ،

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، منهاج السنة النبوية، ٥/ ٣٣٦-٣٣٨.
(٢) قائله بشر المريسي، ينظر: العرش للذهبي، ٢/ ٣٠٨.

فيلقي إليه الوحيَ، لكنَّ الولي لا يحتاج إلىٰ واسطة؛ بل يأخذ من المعدِن مباشرة. لكن هذا المعدن الذي أخذ منه هو الشيطان؛ أَخَذ منه ما أَوْحَىٰ به إليه ممَّا أَفْرَزَهُ ووضَعه في كُتُبِه.

«فمَنْ أكفرُ ممَّنْ ضرَبَ لنفسِه المثَل بلَبِنةِ ذهَبٍ، وللرُّسُل المثَل بلبِنة فضَّة، فيجعل نفسه أعلىٰ وأفضَل من الرُّسُل؟! تلك أمانيُّهم: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، وكيف يخفَىٰ كُفرُ مَن هذا كلامُه؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفىٰ منه الكُفر، ومنه ما يظهرُ؛ فلهذا يحتاج إلىٰ ناقد جيِّد، ليُظهر زيفَه، فإنَّ من الزَّغل ما يَظهرُ لكلِّ ناقِد، ومنه ما لا يظهرُ إلا للنَّاقد الحاذِق البصير، وكُفر ابنِ عربي وأمثالِه فوقَ كُفر القائلين: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]»؛ لأنَّه علىٰ حدِّ زعمِه أُوتي أفضَل ممَّا أوتي رسولُ الله «ولكن ابنَ عربيٍّ وأمثالَه منافقون زنادِقة اتحاديَّة، في الدَّرْك الأسفل من النَّار، والمنافِقُون يُعامَلون معامَلة المسلمين؛ لإظهارِهم الإسلام، كما كان يُظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويُبطنون الكُفر، وهو يُعاملهم معاملة المسلمين لما يظهَر منهم، فلو أنَّه ظهَر من أحدٍ منهُم ما يُبطنُه من الكُفر، لأجْرَىٰ عليه حُكم المرتدِّ، ولكن في قبولِ توبتِه خلافٌ، والصَّحيحُ عدمُ قبولها»؛ إذ ليس هناك ما يُستدلُّ به علىٰ صِحَّتِها في الظَّاهر، ويُمكن أن يتكلَّم بعدها بكلام مخالفٍ، فإذا أُخِذ عليه أجاب أو أُجيب عنه بأنَّ هذا الكلام له حالٌ لا تفهمونهُ، أو أنَّ مفهومه غير الذي فهمتموه.

«وهي رواية مُعلَّىٰ[1] عن أبي حَنِيفة رضي الله عنه، والله المستعان».

---

(١) هو: معلىٰ بن منصور الرازي أبو يعلىٰ الحنفي، العلامة الحافظ الفقيه، كان من كبار أصحاب أبي يوسف القاضي، صدوقا ثقة في الحديث، وكان مفتي بغداد، توفي سنة (٢١١هـ)، روىٰ حديثه الجماعة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٦٥-٣٦٩.

[الإيمان بكرامات الأولياء]

«قولُه: «**ونُؤمنُ بما جاء من كراماتِهم، وصحَّ عن الثِّقات من رِواياتهم**».
المُعجِزة في اللُّغة تعُمُّ كلَّ خارقٍ للعَادة، وفي عُرفِ أئمَّة أهلِ العلم المتقدِّمين» كالإمامِ أحمد بن حنبل وغيره. وَيُسمُّونها: الآيات، «ولكن كثيرًا من المتأخِّرين يُفرِّقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنَّبيِّ، والكرامَة للوليِّ. وجِماعهُما الأمرُ الخارقُ للعَادَة»[1].

الأمر الخارقُ للعادة هو الأمرُ الذي لا يجري علىٰ يد البشَر عادة، فإذا صدر منه واقترَن بدعوىٰ النبوة كان معجزة. قد يقول قائل: ربما يأتي من يدَّعي النبوة وهو كاذبٌ فيها، ويجري علىٰ يديه أمر خارقٌ.

نقول: لن يمكِّنهُ الله ﷻ من ذلك، وسوف يُخذلُ، ولن يتمكَّنَ من إظهارِ دعوتِه للنُّبوَّة، وإلا اختلطَ الأمرُ علىٰ النَّاس، فلا يُعرف المحقُّ من المبطِل، ولا يمكن أن تثبت المعجزة لشَخصٍ يدَّعِي النبوَّة وهو كاذبٌ.

وإذا كان الأمرُ الخارقُ للعادةِ غير مقرون بدعوىٰ النبوة، فينظر حينئذٍ في عمل الشَّخص، إن كان موافقًا للكتاب والسُّنَّة؛ فهي كرامة، وإن كان مخالفًا للكتاب والسنة؛ فهي من تسويل الشيطان ومخاريقه، وهي فتنة له ولمن يقتنِعُ به أو يتبعُه، وقد يجري علىٰ أيدي أولياء الشيطان -كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»- قد يجري علىٰ أيديهم أمور خارقة للعادة، لكنها من أجل الزيادة في فتنته وفتنة من يتبعه، وهذه ليست كرامة، وإنَّما هي زيادة بلاء وفتنة عليه وعلىٰ أتباعه.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣١١-٣١٢.

«فصِفات الكمال ترجع إلىٰ ثلاثة: العلم، والقُدرة، والغِنىٰ، وهذه الثلاثة لا تصلُحُ علىٰ وجه الكمال إلا لله وحده، فإنَّه الذي أحاط بكلِّ شيء علمًا، وهو علىٰ كل شيءٍ قدير، وهو غنيٌّ عن العالمين. ولهذا أُمِر النبيُّ ﷺ أن يبرأ من دعوىٰ هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام:٥٠].

وكذلك قال نوح عليه السلام، فهذا أوَّلُ أولي العزم، وأوَّل رسُولٍ بعثهَ الله إلىٰ أهل الأرضِ، وهذا خاتَم الرُّسُلِ، وخاتَم أولي العزم، وكلاهُما تبرَّأ من ذلك؛ وهذا لأنَّهم يُطالبونهم:

تارةً بعِلم الغيب، كقوله تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾ [الأعراف:١٨٧].

وتارة بالتَّأثير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء:٩٠].

وتارة يعِيبُون عليهم الحاجة البشريَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان:٧].

فأُمِر الرَّسولُ أن يُخبرَهم بأنَّه لا يَملكُ ذلك، وإنَّما ينالُ من تلك الثلاثة بقدرِ ما يُعطيه الله، فيَعلم ما علَّمه الله إياه، ويقدِرُ علىٰ ما أقدرهُ عليه، ويستغني عمَّا أغناهُ عنه من الأمُور المخالِفة للعادة المطَّردة، أو لعادةِ غالبِ النَّاسِ، فجميعُ المعجزات والكرامات ما تخرُجُ عن هذه الأنواع[١]».

لو قرأنا في أخبار المتنبِّئين رأينا أنَّ مدَّعي النبوَّة بدلًا من أن يحصل علىٰ يديه

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣١٢-٣١٣.

شيءٌ من المعجزات يحصل منه كثيرٌ من المضحِكات، بحيث يسخَرُ منه الصِّبْيانُ، ويسخَرُ منه الناس، وجاء فيما يُنسبُ إلىٰ مُسيلِمةَ من ذلك أشياءٌ كثيرة؛ بل صدر عنه ما هو نقيضُ المعجِزات، من ذلك أنَّه قيل له: إنَّ محمدًا بصَق في بئر ففارتْ، ففَعَل مُسيلِمةُ، فبصَق في بئرٍ فغارَتْ[1].

«ثُمَّ الخارِقُ إنْ حصَل به فائدةٌ مطلوبةٌ في الدِّين كان من الأعمال الصَّالحة المأمور بها دينًا وشرعًا، إمَّا واجبٌ أو مستحبٌّ، وإن حصل به أمرٌ مباحٌ، كان من نِعم الله الدُّنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان علىٰ وجه يتضمَّنُ ما هو منهيٌّ عنه نهيَ تحريمٍ أو نهي تنزيهٍ كان سببًا للعذاب أو البُغضِ، كالذي أوتي الآياتِ فانسلَخَ منها: بلعام بن باعورا[2]، لاجتهادٍ أو تقليدٍ، أو نقصِ عقلٍ أو علمٍ أو غلبةِ حال أو عجزٍ أو ضرورة»[3].

والأمر الخارقُ للعادة قد يحصُلُ لمن هو دون بعضِ أهل العلم والفَضْل، ولا يحصُل لمن هو أعلم منه وأفضل، وأتقىٰ وأوْرعُ، فليس في هذا ما يدُلُّ علىٰ زيادة فضل، وإنَّما المسألة ابتلاءٌ يُبتلىٰ به الشَّخصُ، وقد يُبتلىٰ به من يتبعهُ أو يقلِّده، وعلىٰ كل حال، من ضمن الأمور التي يُستدلُّ بها علىٰ حُسنِ حال الإنسان الذي

---

(١) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ٢/ ١٥٨، ومما نقل -أيضا- أن بني حنيفة حفرت بئرا فاستعذبوها، فأتوا مسيلمة، وطلبوا أن يبارك فيها، فبصق فيها، فعادت ملحا أجاجا. ينظر: الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء، ٢/ ١١٥.

(٢) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾، [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، قال المفسرون: المراد به بلعام باعورا، وهو من عُباد بني إسرائيل، وكان مستجاب الدعوة، أُوتي علم بعض كتب الله فَانْسَلَخَ منها. ينظر: تفسير الطبري، ١٣/ ٢٥٧، تفسير السمرقندي، ١/ ٥٦٧، تفسير البغوي، ٣/ ٣٠١.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣١٩.

لديه خارق أن يكون معه مُتَّبِعًا للكتاب والسنَّة؛ لأنَّه قد يسخَّرُ له هذا الخارقُ ليزداد إيمانه ويقينه، فإن استفاد من الخارقِ بازدياد الإيمان واليقين وفي إقناع الأتباع بالحقِّ، فهو خير، ويُمدح به.

لكن هذا لا يعني أنَّ الذي لا يحصُل له شيء من الخوارق، وهو أعلم وأتقىٰ وأورع من الأول أنَّه دونه في المنزلة؛ بل لا ينبغي أن يقَع في نفسه بسبب ذلك أنَّه أقل منه شأنًا عندَ الله ﷻ؛ فهذه الخَوارق كالرُّؤىٰ والمَنامات وما يُرىٰ للإنْسان، فهي مبشِّراتٌ في الجُملة، لكن لا يعني أنَّ الذي ليسَ لديه شيءٌ منها أنَّه لديه خَللٌ أو نُقصان.

[أنواع خوارق العادات من حيث الحمد والذم]

«فالخارقُ ثلاثة أنواع: محمودٌ في الدين، ومذمومٌ، ومباحٌ، فإن كان المباحُ فيه منفعةً؛ كان نعمةً، وإلا فهو كسائر المُباحات التي لا منفعة فيها، قال أبو علي الجوزَجاني[(١)]: كُنْ طالبًا للاستِقامة، لا طالبًا للكَرامة، فإنَّ نفسَك متحرِّكةٌ في طلبِ الكرامة، وربُّك يطلبُ منك الاستِقامة».

قال هذا لأنَّ بعض العُبَّاد يُجاهد نفسَه من أجلِ أن يحصُلَ له شيءٌ من الكرامات مع أنَّ العبد ليس مطالَبًا بتحقيق الكرامة أو تحقُّقِها، وإنما مطالب بالاستقامة، فإن حصلت كرامة تبعًا لهذه الاستقامة فبها ونعمت، وإلا فالأصل أن الإنسان مأمورٌ بالاستقامة، في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾، وما وراء ذلك فراجع إلىٰ مشيئة الله ﷻ وإرادته.

(١) هو: الحسن بن علي الجوزجاني، أبو علي، من كبار مشايخ خراسان، ومن أعلام التصوف السني في القرن الرابع الهجري، له التصانيف في الرياضيات والمجاهدات، وربما تكلم -أيضا- في شيء من علوم المعارف والحكم. ينظر: طبقات الصوفية للسلمي، (٣٨)، طبقات الأولياء لابن الملقن، (ص: ٣٣٣).

«قال الشيخ السُّهْرَوَرْدِيُّ[(١)] في عوارِفِه[(٢)]: وهذا أصلٌ كبيرٌ في الباب؛ فإنَّ كثيرًا من المجتهدين المتعبِّدين سمعُوا السَّلف الصالحين المتقدِّمين، وما مُنحوا به من الكرامات وخوارقِ العادات، فنفوسُهم لا تزالُ تتطلَّعُ إلىٰ شيء من ذلك، ويحبُّون أن يُرزَقوا شيئًا منه، ولعلَّ أحدهم يبقَىٰ منكسِر القلب، متَّهِمًا لنفسِه في صِحَّة عمله، حيثُ لم يحصلْ له خارقٌ، ولو علموا بسرِّ ذلك؛ لهانَ عليهم الأمر، فيعلم أنَّ الله يفتحُ علىٰ بعضِ المجاهدين الصَّادقين من ذلك بابًا، والحِكمةُ فيه أنْ يزدادَ بما يرىٰ من خَوارق العاداتِ وأمارَةِ القُدرة - يقينًا، فيقوىٰ عزمُه علىٰ الزُّهد في الدُّنيا، والخُروج عن دوَاعي الهوىٰ»[(٣)].

فسبيلُ الصَّادق مطالبةُ النَّفسِ بالاستِقامة، فهي كلُّ الكرَامة.

ولا ريبَ أنَّ للقُلوب من التأثير أعظم ممَّا للأبدان، لكن إن كانت صالحةً كان تأثيرُها صالحًا، وإن كانت فاسِدةً كان تأثيرُها فاسدًا، فالأحوالُ يكون تأثيرُها محبوبًا لله تعالىٰ تارةً، ومكروهًا لله أُخرىٰ، وقد تكلَّم الفُقَهاء في وُجُوب القَوَدِ علىٰ من يقتُلُ غيرَه في الباطِنِ»

يعني: شخصًا دعا علىٰ آخر بالموت، فأجاب الله دعوتَه، فمات، هل يُقاد به أم لا، وإن كان لا شكَّ أن الذي أماته هو الله ﷻ بأجله؟ وهذه المسألة غيرُ مسألة العائن، فالعائن له أحكامه الخاصَّة في الفِقه.

---

(١) هو: شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي، قال الذهبي: «الشيخ، الإمام، العالم، القدوة، الزاهد، العارف، المحدث، شيخ الإسلام، أوحد الصوفية»، وقال ابن نقطة: «كان شيخ العراق في وقته، صاحب مجاهدة، وإيثار، وطريق حميدة، ومروءة تامة، وأوراد علىٰ كبر سنه»، توفي سنة (٦٣٢هـ)، صنف: «عوارف المعارف». ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٢/ ٣٧٣-٣٧٧.

(٢) ينظر: عوارف المعارف، (ص: ٢٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣٢٠-٣٢١.

وحصل أنَّ مجموعة من طلاب العلم دعوا علىٰ شخصٍ لِما حصَل منه علىٰ الدين من ضرر بالغ، فحصل أنْ حلَّ أجلُه بسببِ مرضٍ، فاستغلُّوا هذا من أجل تحذير من يأتي بعده في منصبه، فقالوا: دعونا علىٰ فلان ومات، بعد أن مكث سنين في المستشفىٰ مريضا، فجاء من يطالب بمحاكمة هؤلاء، ممَّن يؤيد ذلك الرَّجُل في أفعاله الفاسدة.

«وهؤلاء يشهدُونَ ببواطِنِهم وقلوبِهم الأمرَ الكونيَّ، ويعُدُّون مجرَّدَ خرْقِ العادةِ لأحدِهم أنَّه كرامةٌ مِن الله له، ولا يعلمُون أنَّه في الحقِيقة إنَّما الكرامة لزُوُم الاستقامة، وأنَّ الله تعالىٰ لم يُكرمْ عبدًا بكَرامةٍ أعظمَ من مُوافقتِه فيما يحبُّه ويرضاهُ، وهو طاعتُه وطاعةُ رسولِه، وموالاة أوليائه، ومُعاداة أعدائه، وهؤلاء هم أولياءُ الله الذين قال فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢].

وأمَّا ما يبتلي الله تعالىٰ به عبده من السرَّاء بخرقِ العادة أو بغيرها أو بالضرَّاء، فليس ذلك لأجل كرامة العبدِ علىٰ ربِّه ولا هوانه عليه؛ بل قد سعِد بها قومٌ إذْ أطاعوه، وشَقِي بها قوم إذْ عصوهُ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧]، ولهذا كان الناس في هذه الأمُور ثلاثة أقسام:

- قسمٌ ترتفعُ درجتُهم بخرقِ العادة.
- وقسمٌ يتعرَّضون بها لعذاب الله.
- وقسم يكونُ في حقِّهم بمنزلة المُباحات كما تقدم[١]».

فكون هذه الخوارق خيرًا للإنسان أو شرًّا له متعلق بحسبِ ما يترتَّبُ عليها من

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٠/ ٢٩-٣٠.

النَّتائج؛ لأنَّ بعض الناس تحصل له الكرامة فيزداد في الأعمال الصالحة، ويزدادُ علمُه ويقينُه وعملُه، وبعضُهم يحصلُ لهُ شيء من ذلك فيتَّكلُ عليها ويظنُّ أنَّه فعل ما يجبُ عليه، ولا يلزمه أن يزيد في ذلك؛ لأنَّه وصل إلىٰ حدٍّ أكثر مما وصل إليه شيخُه فُلان الأكثرُ منه علمًا وعبادة، وقد تُسبِّبُ هذه الأمورُ انتكاسًا لبعض الناس، وتورثُه غرورًا في النَّفس، وإعجابًا بها، فهي علىٰ حسب ما يترتَّبُ عليها.

«وتنوُّع الكشفِ والتأثير باعتبار تنوُّعِ كلماتِ الله، وكلماتُ الله نوعان: كونيَّة، ودينيَّة: فكلماتُه الكونيَّة هي التي استعاذ بها النبيُّ ﷺ في قوله: «أعوذُ بكلمات الله التامَّات التي لا يجاوزُهن برٌّ ولا فاجرٌ»(١)، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٥]. والكونُ كلُّه داخلٌ تحت هذه الكلمات، وسائرُ الخوَارِق.

والنوعُ الثاني: الكلماتُ الدينيَّة، وهي القُرآنُ وشرْعُ الله الذي بعَثَ به رسولَه ﷺ، وهي أمرُه ونهيُه وخبرُه، وحظُّ العبدِ منها العلمُ بها، والعملُ، والأمرُ بما أمر الله به، كما أنَّ حظَّ العباد عُمومًا وخُصوصًا العلم بالكونيَّاتِ والتأثير فيها؛ أي: بموجبها. فالأُولىٰ تدبيريَّة كونيَّة، والثَّانية: شرعيَّةٌ دينيَّةٌ، فكشفُ الأولىٰ العِلْمُ بالحوادث الكونيَّة، وكشفُ الثَّانية العِلمُ بالمأمورات الشرعيَّة.

وقُدرةُ الأولىٰ التأثيرُ في الكونيَّاتِ، إمَّا في نفسِه، كمَشْيِه علىٰ الماء، وطَيرانه في الهواء، وجلوسِه في النَّار، وإمَّا في غيره، بإصحاحٍ وإهلاكٍ، وإغناءٍ وإفْقارٍ».

المشيُ علىٰ الماءِ، والطَّيران في الهواء ليس بالضَّرُورة أن يكون خارِقًا أو كرامةً؛ بل هو تابعٌ لعمل الإنسانِ، فإذا كان عملُه مُوافِقًا للشَّرعِ، وفي طاعة اللهِ ﷻ كان كرامة؛ لأنَّ مَن هذه حالُه لن يستعينَ بشياطينَ، أما إذا كان عمله مخالفًا لما جاء

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٤٣.

عن الله وعن رسُوله؛ فلا شك أنَّها حينئذٍ تكون من إعاناتِ الشَّياطين، فهم الذين يحملونه في الهواء، وهم الذين يجرون به علىٰ الماء.

واليوم يدور في مجتمعاتِ المسلمين وأوساطِهم أشياءُ قريبة من هذا، يسمونها احترافًا وخِفَّة، وقد يقال برمجة، ونحو ذلك: يجعلون الشخص يمشي علىٰ النَّار، ويمشي علىٰ الماء، ويمشي علىٰ الأشياء الحادَّة ولا تضرُّه، وبعضُهم وضع خيطًا -كالذي يخاط به الثوب- طويلًا جدًّا بين جبلين، فجاء شخص علىٰ دراجة ناريَّة، ومشىٰ علىٰ هذا الخيط بسرعة هائلة، حتىٰ وصل إلىٰ نهايته، ثم رجع إلىٰ الوراء بالسرعة نفسها علىٰ هذا الخيط، وهذا ليس احترافًا كما يسمونه؛ بل هو سحرٌ.

وهذا المحترف يُجمع له النَّاس، وتؤخذ منهم الأموال بالتذاكر، ليطلعوا علىٰ مثل هذه الأعمال، ويسمونها أحيانًا سيركًا، ويلتبسُ الأمرُ علىٰ بعضِ الناس، فلا يرىٰ أنَّه سحرٌ، ويظنه احترافًا.

نقول: وعلىٰ فرض أنَّه احترافٌ لا بد من منعه أيضًا حتىٰ وإن لم يكن فيه استعانة بشياطين ولا بجن، ولا فيه تقديم ما يكفر به الإنسان لهؤلاء الشياطين، وإذا كانت الكلمة إذا أوهمت واحتملت معنًىٰ صحيحًا ومعنًىٰ فاسدًا وجب منعها، وكفُّ الألسنة عن النطق بها، فكيف بالفعل الذي يَضِلُّ بسببه النَّاس؟! والله المستعان.

«وقدرةُ الثَّانيةِ التأثيرُ في الشرعيَّات، إمَّا في نفسِه، بطاعةِ الله ورسُوله، والتمسُّك بكتابِ الله وسنَّة رسُولِه باطنًا وظاهرًا، وإمَّا في غيره، بأن يَأْمرَ بطاعة الله ورسوله، فيُطاع في ذلك طاعةً شرعيَّة.

فإذا تقرَّر ذلك؛ فاعلم أنَّ عدم الخوارِق علمًا وقدرةً لا تضرُّ المسلم في دينِه، فمَن لم ينكشف له شيءٌ من المغيَّبات، ولم يسخَّرْ له شيءٌ من الكونيَّات- لا ينقُصُه

ذلك في مرتبتِه عند الله؛ بل قد يكونُ ذلك أنفعَ له، فإنَّه إن اقترنَ به الدِّين، وإلا هلَكَ صاحبُه في الدنيا والآخرة؛ فإنَّ الخارق قد يكونُ مع الدِّين، وقد يكون مع عدمِه، أو فسادِه، أو نقصِه»[١].

وقد يحمله على الغُرور والإعجاب بالنَّفس، فيهلك.

«فالخوارقُ النَّافعة تابعةٌ للدِّين، خادمةٌ له، كما أنَّ الرِّياسة النَّافعة هي التَّابعة للدِّين، وكذلك المالُ النَّافع، كما كان السُّلطان والمال النَّافعُ بيد النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعُمر، فمن جعَلَها هي المقصودة، وجعل الدين تابعًا لها، ووسيلةً إليها، لا لأجلِ الدِّين في الأصل: فهو شبيهٌ بمَن يأكل الدُّنيا بالدِّين، وليست حاله كحالِ من تديَّن خوفَ العذابِ، أو رجاءَ الجنَّة؛ فإنَّ ذلك مأمورٌ به، وهو على سبيلِ نَجاة، وشَريعة صحيحة».

الإنسانُ قد يُبتلى بالمال، وقد يُبتلى بالرياسة والشرف، فإنْ كسب المال من وجهه المشروع، واستعمله فيما يُرضي الله ويُوصل إليه؛ كان هذا من باب قوله ﷺ: «نِعم المالُ الصَّالحُ للرَّجل الصَّالح»[٢]، وقل مثل هذا في الوظيفة والشَّرف والجاه، فإن استخدمها في نفع الإسلام والمسلمين، والدِّفاع عن الدين كان نعم الجاه، ونعم الشَّرف، وإلا كان ضررًا عليه؛ لقوله ﷺ: «**وما ذِئبانِ جائعانِ أُرسلا في زَرِيبةِ غنَمٍ بأفسدَ لها من حُبِّ الشَّرفِ والمال لدِين المسلم**»[٣]، فكثيرٌ من شُيوخِنا الذين تولَّوا

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب البيوع، باب في المال الصالح للرجل الصالح، (١٠٨٩)، وأحمد، (١٧٧٦٣)، والحاكم، (٢/ ٣)، وصححه، جميعهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب منه، (٢٣٦٧)، والنسائي في الكبرى، (١١٧٩٦)، وأحمد، (١٥٧٨٤)، وابن حبان، (٣٢٢٨)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، حسنه البغوي في شرح =

المناصبَ صرَّحوا بأنَّهم ما لزموا هذه المناصِبَ التي تعوقُهم عن كثيرٍ من أعمالهم، وراحةِ أبدانهم، ورِعاية مصالحهم الخاصَّة إلا الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، والذبُّ عن الدِّين وأهلِه، فالإنسان إذا استفاد من المناصب، أو الشَّرف أو الجاه أو المال ما ينصُر به دينَه وينفعُ به إخوانَه كان خيرًا، وإلا فهو علىٰ خطَر.

«والعجبُ أنَّ كثيرًا ممَّن يزعمُ أنَّ همَّه قد ارتفعَ عن أن يكون خوفًا من النار أو طلبًا للجنة يجعلُ همَّه بدينه أدنىٰ خارقٍ من خوارق الدنيا[1].

ثم إنَّ الدِّين إذا صح علمًا وعملًا؛ فلا بدَّ أن يُوجبَ خرقَ العادة، إذا احتاج إلىٰ ذلك صاحبه، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقال تعالىٰ: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال:٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا ۝٦٦ وَإِذٗا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٦٧ وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤].

وقال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا فِراسة المؤمن، فإنَّه ينظرُ بنور الله، ثُمَّ قرأَ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾[الحجر:٧٥]، رواه الترمذي من رواية أبي سعيد

= السنة، ١٤/ ٢٥٨، وجود المنذري أحد طرقه، كما في الترغيب، ٤/ ٨٥، وله شواهد عن أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما رضي الله عنهما.

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣٣٤.

الخدري رضي الله عنه(١).

وقال تعالىٰ فيما يرويه عنه رسولُ الله ﷺ: «من عادَىٰ لي وليًّا؛ فقد بارزَني بالْمحاربة، وما تقرَّبَ إليَّ عبدي بمثل ما افترضتُ عليه، ولا يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنوافل حتَّىٰ أحبه، فإذا أحببتُه؛ كنتُ سمعَه الذي يسمعُ به، وبصرَه الذي يُبصر به، ويدَه التي يَبطشُ بها، ورجلَه التي يمشِي بها، ولئن سألَني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذَّنه، وما ترددتُ في شيء أنا فاعلُه تردُّدي في نفسِ عبدي المؤمن، يكرهُ الموت، وأكره مساءته، ولا بدَّ له منه»(٢).

فظهر أنَّ الاستقامة حظُّ الربِّ، وطلبُ الكرامة حظُّ النَّفس، وبالله التوفيق(٣).

[بطلان قول المعتزلة بإنكار الكرامات]

«وقول المعتزلة في إنكار الكرامة: ظاهرُ البطلان، فإنَّه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحَّت لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلىٰ التباس النبيِّ بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدَّعوىٰ إنما تصحُّ إذا كان الوليُّ يأتي بالخارِق ويدَّعي النبوَّة، وهذا لا يقعُ، ولو ادَّعىٰ النبوَّة لم يكنْ وليًّا؛ بل كان متنبِّئًا كذَّابًا،

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحجر، (٣١٢٧)، والطبراني في الأوسط، (٧٨٤٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (١١٩٧)، من طريق عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه. وقد روي عن بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قال: للمتفرسين»، وقال الهيثمي في المجمع، ١٠/ ٢٦٨: «رواه الطبراني، وإسناده حسن»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ٣/ ١٤٧: وقال: «هذا حديثٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ»، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة، (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٣٣١-٣٣٢.

وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبئ، عند قول الشيخ: «**وأنَّ محمدًا عبده المجتبى ونبيه المصطفى**».

ومما ينبغي التَّنبيهُ عليه ههنا: أنَّ الفِراسة ثلاثة أنواع[1]:

إيمانيَّة، وسببُها نورٌ يقذفُه الله في قلب عبدِه، وحقيقتُها أنَّها خاطرٌ يهجم، علىٰ القلب، يثب عليه كُوثُوب الأسد علىٰ الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفِراسة علىٰ حسَب قوة الإيمان، فمن كان أقوىٰ إيمانًا؛ فهو أحدُّ فراسة.

قال أبو سليمان الداراني[2] ﷺ: الفراسة مكاشَفة النَّفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان. انتهىٰ.

وفراسةٌ رياضيَّة، وهي التي تحصل بالجُوع والسهر والتخلِّي» **يعني الخلوة**، «فإنَّ النفس إذا تجرَّدت عن العوائق صار لها من الفِراسة والكشف بحسب تجرُّدها، وهذه فِراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدلُّ علىٰ إيمان، ولا علىٰ ولاية، ولا تكشف عن حقٍّ نافعٍ، ولا عن طريق مُستقيم، بل كشفُها من جنسِ فِراسة الوُلاة وأصحاب عبارة الرُّؤيا والأطبَّاء ونحوهم.

وفراسة خلقيَّة، وهي التي صنَّف فيها الأطبَّاء وغيرهم، واستدلّوا بالخلق علىٰ الخُلق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضتْه حكمةُ الله، كالاستدلال بصِغر الرأس الخارج عن العادة علىٰ صِغر العقل، وبكِبَره علىٰ كبره، وسَعة الصَّدر علىٰ سَعة الخلق، وبضِيقه علىٰ ضِيقه، وبجُمود العينين وكَلال[3] نظرهما علىٰ بلادَة

---

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٤٥٣-٤٥٤.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أحمد أبو سليمان الداراني، صاحبُ زهدٍ وحكَمٍ، قال الذهبي: «الإمام، الكبير، زاهد العصر»، توفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/ ١٨٢-١٨٦.

(٣) الكلال: الإعياء، ثم استعمل في كل ضائع وأمر مثقل. يُنظر: مشارق الأنوار ١/ ٣٤١.

صاحبهما وضعف حرارة قلبه، ونحو ذلك»[١].

هذا النوع من الفراسة يحتاجُ إلىٰ شيء من الدِّقَّة في النظر، ولا يلزمُ أن يكون صاحبُها مسلمًا أو كافرًا، فقد أَلَّف فيها المسلمون والكفَّار كما أن الجميع أَلَّفوا في الرؤىٰ، ويرد علىٰ ألسنة عابر الرؤىٰ ما يعجب منه ويذهل عنه.

يقول أحدُهم: اتصل بي شخص في الرُّؤيا، ونسيتُ تفاصيله، ولم أتذكر منها إلا شماغه الذي كان من النوع الذي يسمِّيه الناس الشماغ الملكي، فذكرتها لعابر الرؤىٰ، فقال لي: سوف يتصل بك في اليقظة شخص كبير من درجة كذا، فعليك به، واستفد منه بقدر الإمكان فيما ينفع الدين وأهل الدين.

ففي هذه الرؤيا نزع العابر من نوع الشماغ أن الذي سيتصل به مسؤولٌ كبير من درجة معينة، ما يعني أن هذه الفراسة يستخدم فيها الدقة والانتباه لأمور قد لا ينتبه لها الأشخاص العاديون، وممَّا نستفيده أنَّ العابر لم يوصه أن يستفيد لنفسه من الشخص المسؤول مالًا أو دنيا، بل أوصاه بالدِّين وأهل الدين.

وسُئل أحدهم عن شخص رأىٰ في المنام أنه يلاعب غزالًا، تطرحه أحيانًا ويطرحها أحيانًا، فقال العابر: أحسن الله عزاءكم به، فقيل لهذا العابر: هو الشَّخص الذي جئت تُعزِّي به. فمثل هذه الرؤيا لو سمع بها أناس عاديون لقالوا: يتزوج ويأخذ ويفعل، لكن العابر عبَّرها بأمر بعيدٍ لإشارات تنبَّه لها، ومثل هذه الوقائع كثيرة، ولا ترتبط بكون العابر من أعلم الناس، أو أدينهم.

والفراسة ليست من العلم بالغيب في شيء، بل هي مقدمات يُستدلُّ بها علىٰ نتائج، وكان الإمام الشافعي عنده شيءٌ من هذا العلم، وذكر عنه في ذلك أشياء[٢].

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه (ص: ٢٧)، مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ١٣٤.

وهذه الأمارات إذا كانت مطردة عند المختصين فيمكن أن يستدل بها، لكن إذا كانت مضطربة -وهذا هو الظاهر- لم يصح الاستدلال بها، فلا يُستدل بصغر الرأس علىٰ صغر العقل، وقد شاهدنا من هو صغير الرأس وهو من أذكىٰ الناس، ورأينا من هو كبير الرأس وهو من أقلهم ذكاء!

[الإيمان بأشراط الساعة]

«ونُؤمِنُ بأشراط السَّاعة: من خُروج الدَّجَّال، ونزُول عِيسى ابن مَريم عليه السلام من السَّماء، ونُؤمنُ بطُلوع الشَّمس من مغربها، وخروج دابَّة الأرضِ من موضعِها».

قول الماتن رحمه الله: «**ونُؤمِنُ بأشراط السَّاعة**» هذا تبعٌ للإيمان بالرسول ﷺ وبما جاء عنه وثبت، ومما ثبت عنه ما ذُكر من الأشراط الأربعة التي اقتصر عليها المصنِّفُ، وزاد الشارح وغيره عليها مما صحَّ وثبت في السنة من علامات أخرىٰ.

فالذي يرد به نصٌّ صحيح يجب الإيمان به، والإيمان به من الإيمان بمن قاله؛ وهو إن كان من كتاب الله؛ فهو من الإيمان بالله، وإن كان من سنة نبيه ﷺ؛ فهو من الإيمان به ﷺ.

والأشراطُ لغة: جمعُ شرَط، والشَّرطُ العلامة[1]، والمرادُ هنا الأمارات التي تسبقُ قيام الساعة، ويدلُّ وقوعها علىٰ قرب قيام الساعة[2]، وهي الأمارات التي سأل عنها جبريل عليه السلام النبيَّ ﷺ لما سأله عن الساعة؟ فقال ﷺ: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»، فقال جبريل: ما أماراتُها؟ فذكر له ﷺ من أماراتها وأشراطها ما ذكر[3].

(١) ينظر: تهذيب اللغة، ١١/ ٢١١، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣/ ١١٣٦، مقاييس اللغة، ٣/ ٢٦٠.
(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٢/ ٤٦٠.
(٣) هذا طرفٌ من حديث جبريل الطويل، تقدَّم تخريجه، ١/ ١٩.

ومن هذه الأماراتِ خُروجُ الدَّجَّال، فقد ثبتَ ذلك بأحاديث تبلغُ بمجموعِها حدَّ التَّواتُر، وأُمِرنا بالاستِعاذة منه ومن فتنتِه في كل صلاة[(١)]، ولا ينكرُه إلا منافقٌ زنديق محادّ لله ورسوله؛ لأنَّ ثبوته في السنة النبوية ثبوت قطعي.

وكذلك نزول عيسىٰ عليه السلام ثبت بالنصِّ الصحيح الصريح عنه ﷺ: «**لينزلنَّ ابنُ مريمَ فيكم حكمًا عدلًا**»[(٢)]، وأشار القرآن الكريم إلىٰ نزوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف ٦١]، فهو ينزلُ بين يدي السَّاعة فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ويضع الجزية؛ لعدم وجود أهلها؛ لأنَّه لا يقبل من أحدٍ دينًا غير الإسلام، فلا جزية يومئذٍ.

وقد أنكر نزولَ عيسىٰ ابن مريم بعضُ المعاصرين ممن حكَّموا عقولهم في النصوص، قالوا: إنَّما جاء ذلك في خبر واحد، وهو مخالف للعقل، ومن المنكرين شلتوت شيخ الأزهر[(٣)] وغيره من العقلانيين، وقد رُدَّ عليه وعليهم، وصنف في ذلك مصنفات منها: «التصريح بما تواتر في نزُول المسيح»[(٤)]، وكذلك ردَّ الشَّيخ

---

(١) إشارة إلىٰ الحديث الذي أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في صلاة، (٥٨٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تشهد أحدكم؛ فليستعذ بالله من أربع يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسىٰ ابن مريم عليهما السلام، (٣٤٤٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب نزول عيسىٰ ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو: محمود شلتوت، فقيه مفسر مصري، تخرج بالأزهر سنة (١٩١٨م)، ثم عين وكيلا لكلية الشريعة في الأزهر، ثم صار من أعضاء كبار العلماء سنة (١٩٤١م)، ومن أعضاء مجمع اللغة العربية سنة (١٩٤٦م)، ثم شيخا للأزهر سنة (١٩٥٨م) إلىٰ وفاته سنة (١٩٦٣م)، له مصنفات منها: «التفسير»، و«حكم الشريعة في استبدال النقد بالهدي»، و«القرآن والمرأة». ينظر: الأعلام للزركلي، ٧/ ١٧٣.

(٤) التصريح بما تواتر في نزُول المسيح، مطبوع متداول، وهو من تصنيف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفىٰ: ١٣٥٣هـ).

ابن يابس(١) علىٰ شلتُوت في كتاب أسماه: «إعلام الأنام بمخالفة شلتُوت شيخِ الأزهر للإسلام»(٢)، ذكر إنكاره لمسائل كبرىٰ منها: إنكارُه لنُزول المسيحِ عليه السلام.

«ونُؤمنُ بطلُوعِ الشَّمسِ مِن مَغْرِبها» الشَّمسُ منذ خلَقَها الله جل وعلا تجرِي في فلَكِها، وتطلعُ من المشرقِ إلىٰ المغربِ، فإذا أذِن اللهُ جل وعلا بقُربِ السَّاعة وزوَال الدُّنيا؛ أذِن لها أن تطلعَ من المغرب، وهي تسجدُ كُلَّ ليلة تحت العرش، وتستأذنَ في أن تطلع من المغرب، فلا يؤذن لها، فإذا جاء الأجل الذي حُدِّد لها أُذِن لها أن تطلُعَ من المغرب(٣).

وسجودُها تحت العرشِ يكونُ مع جريانها في فلَكِها، واللهُ أعلم بِكيفيَّة ذلك، فنحن لا ندرِكُه ولا نُحيطُ به، قد يقول مناكِفٌ: الشَّمسُ لا تغرُبُ عن الدُّنيا، فكيف تسجدُ تحت العَرْشِ؟ ونُجيبُ بأنَّنا نُؤمنُ بالله وبما جاء عنِ الله، وبما جاء عن رسُولِه صلى الله عليه وسلم، وما دام ثبتَ ذلك في السُّنَّة فإنَّا نُؤمنُ به، ولا يسعُنا إلا أن نقول: سمعْنا وأطعْنا. وقدمُ الإسلام لا تثبتُ إلا علىٰ قَنطرةِ التَّسليم، والحديثُ فيه مخرَّجٌ في الصَّحيحِ.

«وخُروج دابَّة الأرضِ مِن موضعِها» تخرجُ من موضعها الذي هي فيه في

---

(١) هو: عَبْد الله بن علي، ابن يابس، (ت: ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)، متفقه حنبلي نجدي، من أهل القويعية، من قبيلة بني زيد، أقام في مصر نحو ٤٠ عاما، ورحل إلىٰ مدينة الرياض فتوفي بها، من تصانيفه: «إعلام الأنام في الرد علىٰ شيخ الأزهر شلتوت» مطبوع، و«الرد القويم علىٰ ملحد القصيم» مطبوع -أيضا-. ينظر: الأعلام للزركلي، ٤/ ١٠٨.

(٢) مطبوع متداول.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (٣١٩٩)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتىٰ تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد، فلا يقبل منها، وتستأذن، فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]».

الأرض، وتكتب علىٰ بعض جباه الناس: (ك ف ر) ؛ أي: أن هذا كافر، تكتبها علىٰ من يستحقُّها، وأُشيع قبل عشر سنواتٍ أنَّ الصَّفا انصدع وخرَجت منه دابَّةٌ، وسجَّلوا الصَّوت الذي خرَج منها، وكثُر تداوُل النَّاس للخبر وتناقلُوه وصدَّقوا به، ثُمَّ انتهىٰ الأمر إلىٰ لا شيء، وقبولُ النَّاس للإشاعات أمرٌ غريبٌ جدًّا.

«عن عوف بن مالك الأشجعي ﷺ قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ في غزوة تبوك، وهو في قُبَّة من أدمٍ[1]، فقال: اعدُدْ ستًّا»؛ أي: ستَّ علامات «بين يدي السَّاعة»؛ أي: أمامَها وقبلَها «موتِي»؛ أي: موته ﷺ، وقد مضىٰ علىٰ وفاتِه ﷺ ألفٌ وأربعُمائة وست وعشرون سنة؛ أي: أربعة عشر قرنًا ورُبع قرن.

«ثُمَّ فتح بيتِ المقدِسِ» وقد فتح بيتُ المقدس وصار من بلاد المُسلمين إلىٰ أن اغتُصِب في الأزمانِ الأخيرة، نسأل الله ﷻ أن يعجِّل بالفرَجِ لتحريرِه من أيدي الغاصِبين «ثُمَّ مُوتَانٌ[2]»؛ أي: موتٌ ذريعٌ يفِتكُ بالنَّاسِ «يأخُذُ فيكم كقُعاصِ[3] الغَنَم» القَعْصُ والوَقْصُ الموتُ، ومنه الحديث الذي جاء فيه أن شخصًا سقطَ عن دابَّته فوقصتْه ناقتُه فمات[4]، والقُعاصُ الدَّاء يصيبُ الغنم فتموت بكثرة، فشبَّه به موتَ النَّاس، ضبطها الحافظ ابن حجر بتقديم العين علىٰ القاف[5]، لكن العلماء

(١) الأدم: جمع أديم، وهو الجلد الذي تم دباغه. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٢١/ ٤٩٠.
(٢) الموتان، بوزن البطلان: الموت الكثير الوقوع. ينظر: النهاية، ٤/ ٣٧٠.
(٣) القعاص بالضم: داء يأخذ الغنم لا يلبثها أن تموت. النهاية، ٤/ ٨٨.
(٤) إشارة إلىٰ حديث عبد الله بن عباس ﷺ قال: : «بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحته فوقصته، أو قال: فأوقصته، فقال رسول الله ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين، (١٢٦٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، (١٢٠٦)، وأبو داود، (٣٢٣٨)، والترمذي، (٩٥١)، والنسائي، (٢٨٥٣)، وابن ماجه، (٣٠٨٤).
(٥) ينظر: فتح الباري، ٦/ ٢٧٨.

خطؤوه في ذلك.

وقد وقعت الطواعينُ في المسلمين علىٰ مرِّ السنين في فترات متعددة، فحصدت خلائق كثيرين، منها طاعون عمواس(١)، وطواعينُ أخرىٰ ذكرها النوويُّ(٢)، وأقربُه إلينا ما وقع سنة ألفٍ وثلاثمائة وسبع وثلاثين، أي: قبل مائة عام بالضَّبط، ففي تلك السنة وقع الطَّاعون وفشىٰ في الناس ففتك بهم، وحصل فيهم قتلٌ ذريعٌ، حتَّىٰ صار النَّاسُ يحملُون الأمواتَ علىٰ أبواب البُيوتِ، وصارُوا يُصلُّون علىٰ النَّاسِ في بيوتِهم، لا يقدرُون أن يحملُوهم إلىٰ المسجِد من كثرة الموت، وهذه السَّنة معروفة ومشهورة، سمَّاها الناس سَنة الرَّحمة(٣).

والميِّتُ بالطاعونِ شهيد(٤)؛ ولذلك يقول أهل العلم: إذا وقع بالمسلمين نازلة أو مصيبة سوىٰ الطاعون؛ فإنَّ الإمام يقنت في الفرائض، واستثنوا الطاعون من القنوت؛ لأنَّه رحمة، فلا يُطلب كشفه(٥).

(١) طاعون عمواس: وباء وقع في بلاد الشام في أيام خلافة عمر بن الخطاب سنة ١٨هـ، بعد فتح بيت المقدس، ومات فيه خلق كثير، نسبة إلىٰ بلدة صغيرة في فلسطين؛ وذلك لأن الطاعون نجم بها أولًا، ثم انتشر في بلاد الشام، فنُسب إليها. ينظر: فتوح البلدان، (ص: ١٤١)، شذرات الذهب، ١/ ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم، ١/ ١٠٦، وذكرها قبله ابن قتيبة في المعارف، (ص: ٦٠١).

(٣) ينظر: تذكرة أولي النهىٰ والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان، ٢/ ٢٥٦.

(٤) لحديث أبي هُريرة ﷺ مرفوعا: «الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل التهجير إلىٰ الظهر، (٦٢٤)، ومسلم كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء، (١٩١٤).

(٥) مذهب الحنابلة أنه لا يقنت لرفع الطاعون؛ لعدم ثبوت القنوت في الطواعين التي وقعت في العهود الخيرة؛ ولأنَّ الطاعون شهادة، فلا يُسأل رفعه، وذهبت الحنفية والشافعية إلىٰ استحباب القنوت لصرف الطاعون؛ باعتباره من أشد النوازل. ينظر: الفروع وتصحيح الفروع، ٢/ ٣٦٧، المبدع في شرح المقنع، ٢/ ١٧، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ٢/ ٦٨. حاشية ابن عابدين، ٢/ ١١. وقد أطال الحافظ ابن حجر في بحث هذه المسألة في كتابه: «بذل الماعون في فضل الطاعون، ص: ٣١٥،-فما بعدها».

«ثُمَّ استِفاضةُ المال حتَّىٰ يُعطىٰ الرَّجلُ مائةَ دينار فيظلُّ ساخِطًا» واليوم تسعون بالمائة أو أكثر من تسعين بالمائة غيرُ راضِين عن رواتبِهم وعن دخْلِهم، قليلٌ من يرضىٰ بدخله وبراتبه، تجد من راتبُه عشرة آلاف، أو عشرون ألفًا، أو خمسون ألفًا، أو ستُّون ألفًا، ومع هذا تجدهم ساخطين إلا ما ندر، وكلَّما زاد الراتبُ وزادت النَّفقات زاد السخط، فما قاله ﷺ آنذاك نراه اليوم واقعًا ماثلًا أمام أعيننا.

والطمعُ موجودٌ في كثير من النُّفوس، وفي الحديث: «**لو أنَّ لابن آدم واديًا من ذهَبٍ أحبَّ أن يكون له واديان، ولنْ يملأَ فاه إلا التُّراب، ويتوب الله علىٰ من تاب**»[(١)]، وكم نسمعُ في المجالس حتَّىٰ ممَّن عليهم سِيما الصَّلاحِ مَن يتمنَّىٰ الأموال الطَّائلة: المِليار ومثل ذلك.

لكن يلزمه أن يخرِج خمسةً وعشرين مليونًا زكاةً، ما أصعبَها علىٰ النَّفس المُحبَّة للأموال! هل سيسهُلُ علىٰ نفسه إخراج زكاة بهذا القدر؟ ثم ماذا يفعل بالمليار وهو ليس بحاجة إليه، والزيادة علىٰ الحاجة عذاب، إن نقص المبلغ سيقول: لماذا نقص؟ وإن لم يزد سيقول: لماذا زاد عند فلان، ولم يزد عندي؟

ولذا جاء عنه ﷺ الدُّعاء بأنْ يجعلَ رزقَه كَفافًا[(٢)]، طلب الكفاف وهي الحالة الوسطُ بين الحاجة والغنىٰ، والحاجة إلىٰ الناس والاقتراض والاستِدانة منهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقىٰ من فتنة المال، (٦٤٣٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ومسلم، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين، (١٠٤٨)، من حديث أنس رضي الله عنه، والترمذي، (٣٧٩٣)، من حديث أبي ابن كعب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرىٰ، (١١٨٠٩)، وابن حبان، (١١٨٠٩)، من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «اللهم اجْعَلْ رِزْقَ آل محمد كفافا»، وأخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتخليهم من الدنيا، (٦٤٦٠)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب في الكفاف والقناعة، (١٠٥٥)، والترمذي، (٢٣٦١)، وابن ماجه، (٤١٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «اللهم ارزق آل محمد قوتا».

لا شكَّ أنَّها مذلَّة، لكن ما زاد عن الحاجَة عذابٌ؛ لأنَّ الإنسانَ يتحوَّلُ إلىٰ مجرَّد حارس لهذا المال حتَّىٰ لا ينقُص، وحتَّىٰ لا يزيد مالُ صاحبه علىٰ ماله، وهذا العذابُ يُرىٰ بجلاء في طبقة المعدودين في أثرياء العالم من كبار السنِّ، إذ يُرىٰ في صورهم معاناتهم من أمراضٍ متعددة، فهم يطيلون السهر علىٰ أخبار البنوك والبورصات علىٰ الشَّاشَات، فإذا ارتفع المؤشر تناول دواء لضغطه المرتفع، وإذا نزل تناول دواء من أجل سُكره الذي نزل، هل هذه حياة؟ والله إنها ليست بحياة، والله إنَّ الموت أفضل منها، ويشار إلىٰ هؤلاء بالبنان، بأنَّهم الأثرياء وأنهم السعداء؛ بل هم الأشْقِياء.

وقوله: «**حتَّىٰ يُعطىٰ الرَّجلُ مائةَ دينار**» والمائة دينار تساوي اليوم سبعين ألف ريالٍ تقريبًا، هذا المبلغ من المال لا يساوي شيئا لدىٰ كثيرٍ من الناس، فبعض السيارات الصغيرة تباع بمثل هذا المقدار من المال، والناس يتشوفون إلىٰ السيارات الفارهة التي تصل أقيامُها إلىٰ خمسمائة ألف أو مليون أو مليونين، وكلما رأىٰ الإنسان شيئًا أفخم مما عنده ازدرىٰ نعمة الله عليه وحقرها، مع أنَّ الناس قديما كانوا يغبطون الذي عنده حمار صحيحٌ يتنقَّلُ عليه يمنةً ويسرة ويقضي حوائجه، لكنهم اليوم ما أبعدهم عن ذلك، والله المستعان.

والمرءُ ينبغي له أن ينظُر إلىٰ من دونه في الدُّنيا، فإنَّه أحرىٰ -كما في الحديث الصحيح- ألا يزدري نعمة الله عليه[١]، لكن الناس اليوم ينظرون في أمور الدين إلىٰ من دُونهم، لو قيل لأحدهم: أنت متراخٍ. قال: الحمد لله، أنا أحسن من غيري، انظر إلىٰ البلدان الأخرىٰ، الناس فيها لا يُصلون، وعندهم منكراتٌ وخمورٌ ونساء وكذا،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب لينظر إلىٰ من هو أسفل منه، (٦٤٩٠)، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، (٢٩٦٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «انظروا إلىٰ من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلىٰ من هو فوقكم، فهو أجدر ألَّا تزدروا نعمة الله عليكم»، واللفظ لمسلم.

وكذا، وأنا أصلي وأفعل وأفعل. وإذا كانت نظرة الإنسانُ وتصوُّره علىٰ هذا النحو فكيف ومتىٰ يرجعُ إلىٰ ربه؟

«ثُمَّ فتنةٌ لا يَبقىٰ بيتٌ من العربِ إلا دخلتْه» والله إنَّها القنواتُ التي فيها الانحلالُ والإباحية والشُّبهات والشَّهوات، وقد غزت الناس، وامتلأت بشَاشَاتها بيوتُهم، وبعضُهم انتقل الآن إلىٰ الجوالات ووسائل التواصُل الحدِيثة الأُخرىٰ التي ألغت القَنوات، ووصلت إلىٰ كل أحد بمن فيهم الأطفال، والشيطان يعينهم علىٰ معرفتها، وسرعة التعلُّم عليها، وتجد أطفالًا لا تتجاوزُ أعمارُهم السَّنتين والثَّلاث يتفنَّنُون في إدارة هذه الوسائل، ويعرفُون فيها أشياء لا يعرفُها الكِبار، رأينَا طفلًا عُمره سنةٌ ونصف السنة، يضع الجوال علىٰ الأرض، ويقلّب فيه بإصبع رجله، ولو شغلت القُرآن أو شيئًا نافعًا أقْفَله، لا استعداد عنده لسَماعِه، هذه فتنة عمَّت وطمَّت، لا أحد يضبط بيته وأولاده؛ فالناس عجزُوا أن يضبطوا أنفسهم، فلا يوجد بيت يخلو من هذه الجوالات؛ بل قد لا يكتفي الشخص الواحد بجوال، فيستخدمُ اثنين أو ثلاثة؛ لئلا يفوته شيءٌ، حتىٰ إنَّك ترىٰ بعض الأئمة بمجرد ما ينحرف عن المأمومين يخرجُ الجوال، والله المستعان، نسأل الله ﷻ أن يكشِفَ هذه الفتنة عن المسلمين، فضبطُها والسَّيطرةُ عليها ضربٌ من الخَيالِ إلا من وفَّقه الله ﷻ وأعانه.

«ثُمَّ هُدنة تكونُ بينكم وبين بني الأصْفر»؛ أي: الرُّوم، «فيغدِرون» وهم أهل غدرٍ، يغدرون علىٰ مرِّ الزمان، واليوم بدأت بوادر الغدر تبدو من الكفار، ويظهِرون أنَّهم مع الحقِّ والعدل، لكنَّهم في الباطن مع الظالم الغاشم.

«فيأتُونكم تحت ثمَانين غاية، تحت كلِّ غايةٍ اثنا عشر ألفا»؛ أي: يكون عددهم قريبًا من المليون، والغاية هي الراية[1] «وروي راية، بالراء والغين، وهما

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٤٠٤.

بمعنىٰ[(١)]» كأنّ الراء هي الأصل، وبعضُ الرُّواة يصير في لسانه لثغة فينطقُها كأنَّها غاء «رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني[(٢)]».

[فتنة الدجال]

«وعن حُذيفة بن أَسِيد، قال: «اطَّلع النبيُّ ﷺ علينا ونحنُ نتذاكرُ السَّاعة، فقال: ما تذكُرون؟ قالوا: نذكُر السَّاعة، فقال: إنَّها لن تقومَ حتَّىٰ تُرىٰ عشرُ آيات: الدُّخانُ، والدَّجَّالُ، والدَّابَّةُ، وطُلوعُ الشَّمس من مغربها، ونُزولُ عيسىٰ ابن مريم، ويأجُوجُ ومأجُوج، وثلاثة خسُوف: خسْفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نارٌ تخرُجُ من اليمن تطرُدُ النَّاس إلىٰ محشرِهم»[(٣)]، رواه مسلم.

وفي الصَّحيحين، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر الدجَّال عند النبيِّ ﷺ فقال: «إنَّ الله لا يخفَىٰ عليكُم، وإنَّ الله ليس بأعورَ، وأشار بيده إلىٰ عينِه، وإنَّ المسيح الدجَّال أعورُ عينِ اليُمنَىٰ، كأنَّ عينَه عِنبة طافية[(٤)]»[(٥)].

---

(١) الغاية والراية سواء. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٤٠٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب ما يحذر من الغدر، (٣١٧٦)، وأبو داود، (٥٠٠٠)، وابن ماجه، (٤٠٤٢).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، (٢٩٠١)، وأبو داود، (٤٣١١)، والترمذي، (٢١٨١)، وابن ماجه، (٤٠٤١).

(٤) العنبة الطافية: هي الحبة التي قد خرجت عن حد نبتة أخواتها، فظهرت من بينها وارتفعت. وقيل: أراد به الحبة الطافية علىٰ وجه الماء، شبه عينه بها. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ١٣٠.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾، (٣٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، (١٦٩)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال، (٢٢٤١)، وأحمد، (٤٩٤٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبيٍّ إلا وأنذر قومَه الأعورَ الدجَّالَ، ألَا إنَّه أعورُ، وإنَّ ربَّكم ليس بأعور، ومكتوبٌ بين عينيه ك ف ر، فسَّره في رواية: أي: كافر»[(١)].

ومع هذا البيان منه ﷺ عن الدجَّال وعن أعماله وأفعاله وعلاماته إلا أنَّه يُؤمنُ به فئامٌ من النَّاس إذا خرج؛ لأنَّه فتنة وأي فتنة! يأمر السَّماء فتُمطر، ويأمُر الأرض فتُنبِت، ويشُقُّ الرجُلَ نصفين ثُمَّ يأمرُه فيقوم[(٢)]، نسأل الله الثبات.

[نزول عيسى عليه السلام]

«وروىٰ البُخاريُّ وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشِكنَّ أن ينزِل فيكم ابن مريم حكمًا عدْلا، فيكسرُ الصَّليب، ويقتُلُ الخِنزير، ويضعُ الجِزية، ويَفيضُ المالُ حتَّىٰ لا يقبله أحدٌ، حتَّىٰ تكونَ السَّجدةُ خيرًا من الدُّنيا وما فيها».

ثُمَّ يقول أبو هُريرة: واقرؤُوا إنْ شئتُم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، (٧١٣١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، (٢٩٣٣)، وأبو داود، (٤٣١٦)، وجاء من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) إشارة إلىٰ حديث أبي سعيد الخدري، قال: «حدثنا رسول الله ﷺ يوما حديثا طويلا عن الدجال...»، وفيه: «فيخرج إليه يومئذ رجل، وهو خير الناس -أو من خيار الناس-، فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلت هذا، ثم أحييته، هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله، فلا يسلط عليه» أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب لا يدخل الدجال المدينة، (٧١٣٢)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه وقتله المؤمن وإحيائه، (٢٩٣٨).

مَوۡتِهِۦۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا ﴾ [النساء: ١٥٩](١).

وأحاديثُ الدجَّال، وعيسىٰ ابن مريم ﷺ، ينزِلُ من السماء ويقتلُه، ويخرج يأجوجُ ومأجوجُ في أيَّامه بعد قتله الدَّجَّال، فيُهلكهم الله أجمعين في ليلةٍ واحدة ببركة دعائه عليهم(٢)، يضيقُ هذا المختصرُ عن بسطِها».

ذكر القرطبيُّ في التَّذكرة أشياءَ من هذه العَلامات، وكذلك السفارينيُّ في كتاب له في أشراط السَّاعة، كتابُ السفاريني(٣) مطبوعٌ في مجلدين(٤)، وكتاب القرطبي في ثلاث(٥)، لكنه شامل -أيضًا- لأمور الآخرة، وللشيخِ حمود التويجريّ(٦) «إتحافُ

(١) أخرجه البخاري كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، (٢٢٢٢)، ومسلم كتاب الإيمان، باب نزول عيسىٰ بن مريم حاكما بشريعة نبينا، (١٥٥)، وأبو داود، (٤٣٢٤)، والترمذي، (٢٢٣٣)، وابن ماجه، (٤٠٧٨)، وأحمد، (٧٢٦٩).

(٢) قصة الدجال، وخروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم، ونزول عيسىٰ ﷺ، وقتله الدجال، كلُّ ذلك جاء في الحديث الطويل الذي رواه النواس بن سمعان الكلابي، قال: «ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة، فخفض فيه ورفع...» الحديث، أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، (٢٩٣٧)، والترمذي، (٢٢٤٠)، وابن ماجه، (٤٠٧٥).

(٣) هو: هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، عالم بالحديث والأصول والأدب، من كتبه: «الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات»، و«لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية». ينظر: سلك الدرر لمحمد خليل الحسيني، ٤/ ٣١، الأعلام للزركلي، ٦/ ١٤.

(٤) واسمه لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية.

(٥) واسمه: التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة.

(٦) هو: حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن، التويجري، أبو عبد الله، ولد بالمجمعة سنة ١٣٣٤هـ، طلب علم الفقه والحديث، وعمل في سلك القضاء والتدريس، وبلغت مؤلفاته أكثر من خمسين مؤلفا، منها: «إتحاف الجماعة»، و«الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهدي المنتظر»، و«الرد علىٰ من أباح الربا الجاري في بعض البنوك»، توفي سنة (١٤١٣هـ) عن عمر يناهز ٧٨ عاما، ودفن في مقبرة النسيم. ينظر: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (كتاب إلكتروني، مصدره: موقع ملتقىٰ أهل الحديث الإلكتروني).

الجَماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» في مجلَّدين(١)، وللحافظ ابنِ كثير: «النِّهاية»(٢)، كلُّها نافعةٌ في هذا الباب.

[خروجُ الدَّابَّة وطلوعُ الشَّمسِ من المغربِ]

«وأمَّا خروجُ الدَّابَّة وطلوعُ الشَّمسِ من المغربِ؛ فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]».

الإيمانُ النَّافعُ إنَّما هو الإيمانُ بالغيب، فإذا ظهرت الأمورُ وتكشَّفتْ؛ لا ينفعُ نفسًا إيمانُها؛ ولذا قال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فهذه العلاماتُ الثلاثُ إذا ظهرتْ لا ينفعُ نفسًا إيمانُها، وهي: طلوُع الشَّمسِ من مغربها، والدجَّال، والدابَّة، فإذا ظهرت؛ انتهىٰ كلُّ شيء، وهل يلزمُ لعدمِ نفع النفسِ إيمانُها ظهورُ الثلاث مكتملة أو يكفي ظهور إحداها؟ نقُول: يكفي ظهورُ إحداها، لكن لا يُعلم أيُّها تظهرُ أوَّلا، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّها قَريبةٌ من بعض، إذا ظهرت الأُولىٰ؛ فالثانيةُ تظهرُ عِقِبها مباشرةً.

«وروىٰ البُخاريُّ عند تفسير الآية، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تقومُ السَّاعةُ حتَّىٰ تطلُعَ الشَّمسُ من مغرِبها، فإذا رآها النَّاسُ آمنَ مَن عليها،

(١) مطبوع متداول.
(٢) مطبوع متداول.

فذلك حين لا ينفعُ نفسًا إيمانُها لم تكن آمنتْ من قبل[(١)]».

هذا الحديثُ تفسيرٌ لآية الأنعام، ذكره البخاري عند ذكر الآية، فيكون المراد بالآية في سورة الأنعام طلوعُ الشَّمس من مغربها.

«وروىٰ مسلمٌ، عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظتُ من رسُول الله ﷺ حديثًا لم أنسَه بعدُ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أوَّلَ الآياتِ خرُوجا طلوعُ الشَّمسِ من مغربها، وخرُوج الدَّابَّة علىٰ النَّاس ضُحًىٰ، وأيُّهما ما كانت قبل صاحِبَتها»؛ لأنَّه لا يُعرفُ الأوَّل منها «فالأُخرىٰ علىٰ إثْرِها قريبا[(٢)]».

«أي: أول الآياتِ التي ليستْ مألوفةً، وإن كان الدَّجَّال ونُزول عيسىٰ عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خُروج يأجُوج ومأجُوج، كل ذلك أمورٌ مألُوفة؛ لأنَّهم بشٌر، مشاهدةُ مثلهم مألوفة، وأمَّا خُروج الدَّابَّة بشكل غريب غيرِ مألوفٍ، ثُم مخاطبتُها الناسَ، ووسمُها إيَّاهم بالإيمان أو الكُفر؛ فأمرٌ خارجٌ عن مجارِي العادات، وذلك أوَّلُ الآيات الأرضيَّة، كما أنَّ طُلوع الشَّمس من مغربها، علىٰ خلاف عادتها المألُوفة أوَّل الآيات السماوية.

وقد أفرد النَّاسُ أحاديثَ أشراطِ الساعة في مصنَّفات مشهُورة، يضيقُ علىٰ بسطِها هذا المختصر».

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، (٤٦٣٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١٥٧)، وأبو داود، (٤٣١٢)، وابن ماجه، (٤٠٦٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسىٰ وقتله إياه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور، وبعث من في القبور، (٢٩٤١)، وأبو داود، (٤٣١٠)، وابن ماجه، (٤٠٦٩).

[عدم تصديق الكاهن والعراف]

«قولُه: «**ولا نُصدِّقُ كاهنًا ولا عرَّافا، ولا مَن يدَّعي شيئا يُخالِفُ الكتاب والسُّنَّة وإجماعَ الأمَّة**»، وروىٰ مُسْلمٌ والإمامُ أحمد عن صفيَّة بنت أبي عُبَيد، عن بعضِ أزْواجِ النَّبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَن أتَىٰ عَرَّافًا فسألَه عن شيءٍ، لم تُقبلْ له صَلاة أربعينَ ليلة»[1]، فالإنسان إذا سأل الكاهن مجرَّد سُؤالٍ من غير تصديقٍ كانتْ هذه عقوبتُه، فإذا قارن السؤالَ التصديقُ كان الأمرُ أشدَّ وأعظمَ، وفيه ورد قوله ﷺ: «**فقد كفَر بما أُنزل علىٰ محمد**»[2].

وقد عمَّت فتنةُ سؤالِ الكُهَّانِ لتيسُّر سؤالهم لعُموم الناس من خلال القنوات التي تبثُّ برامج الكهانة التي يخرج فيها العرافُ والمنجِّم، فيتَّصل به الناس ويسألونه، وبعضهم يقول: سؤالي له لمجرد اختباره ورؤية ما عنده من دونِ تصديقِ جوابه. وفاعل هذا داخلٌ في حديث: «**مَن أتَىٰ عَرَّافًا فسألَه عن شيءٍ، لم تُقبل له صلاةُ أربعين ليلة**»، وعدمُ القبُول يعني: عدمَ الثواب المرتَّب علىٰ الصَّلاة، وهذا لا يعني: الرد؛ لأنَّ نفي القبول يطلق بإزاء عدم الصحَّة، ويطلق بإزاء عدم الثواب المرتَّب علىٰ العمل.

والكُهَّان وأضرابُهم أصحاب فتنة، فقد يُسأل الكاهن فيجيب بجواب مطابق للواقع فيفتن السائل. ووقعت حادثةٌ لإمام جامعٍ حافظ للقرآن، تزوج امرأة فدخل بها وعجز عنها، فقيل له: من المؤكَّد أنَّك مسحورٌ، فذهب ليحل السِّحر عند ساحر. وهذا سببه التساهلُ في بعض الفَتاوىٰ، نسأل الله العافية، فقال له الساحر من دون أن

(١) أخرجه مسلم كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (٢٢٣٠)، وأحمد،(١٦٦٣٨).
(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ١/ ٢٢١، وفيه كلام كثير، ويأتي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قريبًا، ٣/ ٢٩٨.

يسأله: أنتَ تزوَّجت من امرأة هذا اسمها، وهذه صفتها، ودخلتْ عليكُم امرأةٌ معها طِيبٌ في هذه القارُورة، فأراه القارورة وكان فيها بقية باقية من ذلك الطيب، هكذا الشياطين يتعاونون فيما بينهم، ثم قال له: أليس هذا الذي حصل معك؟. فقال له: صدقت.

نسأل الله العافية، هذه فتنة عظيمة، وهكذا يُفتنُ الناس، فعلىٰ المسلم أن يحتاط لنفسه ولا يتساهل في هذه المسألة؛ لأنَّها مسألة إسلام أو كفر، لا مجرد فسق يتوب منه العبد، فيتوب الله عليه، فليست المسألة بالهينة، وأيُّ فتنة أعظمُ من وقُوعِ المسلِم في الكُفر تساهلًا منه في العمل بالفتاوىٰ الشاذة!

«وروىٰ الإمامُ أحمدُ في مسنده، عن أبي هُريرة: أنَ النبيَّ ﷺ قال: «من أتىٰ عرَّافًا أو كاهنًا، فصدَّقه بما يقولُ؛ فقد كفَر بما أُنزِل علىٰ محمَّد»[1].

والمُنجِّم يدخُل في اسم العرَّاف عند بعضِ العُلماء، وعند بعضِهم هو في معناه، فإذا كانت هذه حالُ السَّائل؛ فكيفَ بالمسؤُول؟

وفي الصَّحيحين ومسند الإمام أحمد، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «سأل رسولَ الله ﷺ

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم (١٣٥)، وابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، برقم (٦٣٩)، وأحمد في المسند، (١٠١٦٧)، والنسائي في الكبرىٰ، برقم (٨٩٦٨)، والبزار، (٩٥٠٢)، والخلال في السنة، (١٢٥١)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهُجيمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وفي إسناده حكيم الأثرم، فيه لين، قال الترمذي: «ضعّف محمد -يعني: البخاري- هذا الحديث من قبل إسناده».

وأخرجه الحاكم في المستدرك، (١٥)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عبادة، حدثنا عوف، عن خِلاس، ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرطهما جميعا من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وجاء من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين رضي الله عنهما.

ناسٌ عن الكُهَّان؟ فقال: ليسُوا بشيء، فقالوا: يا رسول الله، إنَّهم يحدِّثون أحيانا بالشَّيء فيكون حقًّا. فقال رسول الله ﷺ: تلك الكلمة من الحقِّ يخطفُها الجنيُّ فيُقَرقِرُها في أُذُن وليِّه، فيخلطُون معها أكثرَ من مائة كذبة»[1].

إذا سأل الكاهِن فأجابه بجوابٍ مطابقٍ للواقع؛ فإنَّه يُسمَّىٰ صدقًا عرفًا عند أهل اللُّغة، وهو عند أهل العلم كذلك -أيضا-[2]؛ ولذلك يحرم مجرَّدُ السُّؤالِ من غير تصديق، لكن في الحقيقة الشَّرعيَّة يعتبرُ ما يُخبِرُ به الكاهنُ كذبًا وإن كان مطابقًا للواقع، كما لو شهد ثلاثةٌ علىٰ شخص أنَّهم رأوه يزني بامرأة، فهذه شهادة مطابقة للواقع، لكن بما أن النصاب لم يكتمل، يقول الله تعالىٰ عند شهادة هؤلاء: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣] فخبرهم كذب، ولو طابق الواقع.

قد يقول قائل: إنَّ السَّاحرَ قد يكتبُ الفاتحة أو آيةَ الكرسيِّ ويُعطيها المسحُورَ وتعملُ فيه مثل الطَّلاسِم، نقول: سببُ ذلك أنه كتبها بمادة نجسة، فقد يكتبها أو آيةَ الكرسي ببول مثلًا، نسألُ الله العافية، فهو يلبِّس علىٰ الناس بمثل هذا، ويتقرَّب في الوقت نفسه إلىٰ الشياطين، فينفذ إلىٰ ما يريد من خلالها، والشياطين تعينُه علىٰ ما يريد؛ لأنه أفسد.

وبعضُ الناس يحصل لهم إشكال كبير حيال هذا، يقولون لهم: انظروا في أوراقنا، ما نكتبُ غير القرآن، ويجهل الناس أنَّهم يتعاملون مع الشياطين بأسلوب كتابة الآيات بطريقة مهينة، وما دام كفروا بالقرآن، فإنَّ الشياطين تعينُهم، وإن لم يكن الأمرُ ظاهرًا للطَّرف الثاني.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنه ليس بحق، (٦٢١٣)، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (٢٢٢٨/ ١٢٣).

(٢) ينظر: العين، ٥/ ٥٦، تصحيح الفصيح، (ص: ١٥٣).

واليوم يمارسون نوعًا من السحر ويسمُّونه احترافًا، يُجلبُ في المتنزهات وفي الحدائق العامَّة وفي أماكن الترفيه، لا سيما في الصيف وفي الإجازات، ويقال: المحترف فلان، وهو في حقيقته ساحر، وإلا فما معنىٰ أن يُؤتىٰ بخيط رفيع من النوع الذي يخاط به الثياب، فيضعه بين شيئين متباعدين جدًّا قد يبلغ الكيلو أو أكثر، ثُم يمشي عليه علىٰ دباب بسرعة فائقة، ثم يرجع بالسرعة نفسها، هذا ليس احترافًا ولا خفة؛ بل هي إعانة من الشياطين له، والمشكلة أنَّه يحصل لدىٰ بعض الناس لبس فيقبله ويقول: إنَّه احتراف تولَّد عن تمرين وتدريب، ويلتبسُ عند آخرين الكرامة بمخارق الشيطان، نسأل الله العافية، وعلىٰ كل حال، يجبُ منعُ أيِّ شيءٍ فيه لبسُ الحقِّ بالباطل، فكل ما يوهِم ويلبِّس علىٰ النَّاس فهو حرام، وإذا كانت يجب منع اللفظة الموهمة المحتملة للحق والباطل ولا يجوز التكلم بها، فكيف بمثل هذه الأعمال التي تُقام عند أناس سُذَّجٍ يُصدِّقون كلَّ شيء، ويضلُّون بسبب هذه الأعمال.

«وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ثمنُ الكلب خبيثٌ، ومهرُ البغيِّ خبيثٌ، وحُلوان الكاهنِ خبيثٌ»[١]، وحُلوانه: الذي تُسمِّيه العَامَّة حلاوتَه»[٢].

وتكونُ مقابل الأجرة في المنفعة المباحَة، وثمن الكلب خبيث؛ لأنَّ بيعه حرام، ومهر البغيِّ خبيثٌ؛ لأنَّ الزِّنا حرام، ويوجد اليوم من شياطين الإنس مَن يَستدرِجُ بعضَ النِّساء لاسيَّما مع الحاجة، ويبذل للواحدة منهن مالًا طائلًا لتُوافِق، فإذا قضىٰ منها، امتنع تسليم المبلغ المتفق عليه بينهما معللا أن مهر البغيِّ خبيثٌ لا يجوز له بذله، ويحرم عليها أخذه!

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، (١٥٦٨)، وأبو داود، (٣٤٢١)، والترمذي، (١٢٧٥)، من حديث رافع بن خديج ﵁.

(٢) أي: ما يعطاه من الأجرة والرشوة علىٰ كهانته. ينظر: النهاية، ١/ ٤٣٥.

فهلْ له أن يسترجِع ما أعطىٰ، أو يمنع ما كان وعد به؟

ليس له ذلك؛ بل يُؤخذ منه؛ لأنه بذله بطوعه واختياره في مقابل فساد، ولا تعطاه المرأة؛ لأنَّه خبيث.

«ويدخُل في هذا المعنىٰ ما يعطاه المنَجِّم وصاحب الأزلام التي يستَقْسِمُ بها، مثل الخشَبة المكتوب عليها «أ ب ج د» والضَّارب بالحصَىٰ، والذي يُخطُّ في الرمل، وما يُعطاه هؤلاء حرامٌ، وقد حكىٰ الإجماعَ علىٰ تحريمه غيرُ واحدٍ من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما.

وفي الصَّحيحين عن زيد بن خالد قال: «خطَبنا رسولُ الله ﷺ بالحُدَيبِية علىٰ إثر سَماء كانت من اللَّيل، فقال: أتدرون ماذا قال ربكم اللَّيلة؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أصبحَ من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ بي، فمن قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، وأما من قال: مُطرنا بنَوء كذا وكذا؛ فذلك كافر بي، مؤمنٌ بالكوكب»(١).

وفي صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد عن أبي مالك الأشعريِّ رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أربعٌ في أمَّتي من أمرِ الجاهلية، لا يتركُونهن: الفخْرُ في الأحساب، والطَّعنُ في الأنساب، والاستِسقاء بالأنواء، والنِّياحة»(٢).

والنُّصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنَّهي عن ذلك أكثرُ من أن يتَّسِعَ هذا الموضعُ لذكرها.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، (٧١)، وأبو داود، (٣٩٠٦)، والترمذي، (١٠٠١)، والنسائي، (١٥٢٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، (٩٣٤)، وابن ماجه، (١٥٨١)، وأحمد، (٢٢٩٠٣).

وصناعة التَّنْجِيم التي مضمُونُها الإِحكامُ والتَّأثير، وهو الاستدلال علىٰ الحوادث الأرضيَّة بالأحوال الفلكيَّة أو التمزيجُ بين القرىٰ الفلكيَّة والغوائل[١] الأرضيَّة- صِناعةٌ محرَّمة بالكتاب والسُّنَّة؛ بل هي محرَّمة علىٰ لسانِ جميع المرسلين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، قال عُمر بن الخطَّاب رضي الله عنه وغيره: الجِبْتُ السِّحرُ[٢]»، والرَّافضة يقولون: الجِبْتُ والطَّاغوتُ أبو بكر وعُمر، نسألُ الله العافية[٣].

والطلاسم هي حروف مقطعة ومتعارضة ومتقاطعة، وهذا موجودةٌ للأسَفِ، حتَّىٰ عند بعض من ينتسبُ إلىٰ الفِقْه مثل الدَّميري، وهو فقيهٌ شافعي كبير[٤]، وشرحه للمنهاج من أفضل الشُّروح[٥]، لكن في كتابه: «حياة الحيوان» طلاسِمُ وجداول فيها حروف، ووُجِدَ عند السَّفاريني وغيره أشياءُ من هذا، و«تذكرةُ داود في الطِّب»[٦] لداود الأنطاكي[٧] فيها بلاوٍ من هذا النوع، وهذا باطل بلا شك.

(١) الغوائل: جمع غائلة، المهالك والدواهي. ينظر: النهاية، ٣/ ٣٩٧، المصباح المنير، ٢/ ٤٥٧.
(٢) ينظر: تفسير مجاهد، (ص: ٢٨٤)، تفسير ابن المنذر، ٢/ ٧٤٥، المحرر الوجيز، ٢/ ٦٦.
(٣) ينظر: الانتصار للصحب والآل، (ص: ٢٢).
(٤) هو: محمد بن موسىٰ بن عيسىٰ الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الدميري، باحث أديب من فقهاء الشافعية من أهل دميرة بمصر، كان يتكسب بالخياطة، ثم أقبل علىٰ العلم وأفتىٰ ودرّس، وكانت له في الأزهر حلقة خاصة، توفي سنة (٨٠٨هـ)، له مصنفات منها: «حياة الحيوان»، و«الديباجة في شرح كتاب ابن ماجه»، و«النجم الوهاج في شرح منهاج النووي». ينظر: الأعلام، ٧/ ١١٧-١١٨.
(٥) مطبوع ومتداول.
(٦) مطبوع ومتداول.
(٧) هو: داود بن عمر الأنطاكي، عالم بالطب والأدب، كان ضريرا، ولد في أنطاكية، وحفظ القرآن، وقرأ المنطق والرياضيات وشيئا من الطبيعيات، ودرس اللغة اليونانية فأحكمها، توفي سنة (١٠٠٨هـ)، له مصنفات منها: «تذكرة أولي الألباب» في الطب والحكمة، و«تزيين الأسواق» في الأدب، و«ألفية في الطب». ينظر: الأعلام، ٢/ ٣٣٣-٣٣٤.

ومنه -أيضا- ما نراه علىٰ الكتب التي تأتينا من مصر، والمغرب والشَّام وتركيا والهند، نرىٰ عليها عبارة: «يا كبيكج احفظ الورق»، و(كبيكج) هذا من الشَّياطين، وهذه العبارة هي دعاء ونداءُ استغاثة بغير الله ﷻ، وهي موجودةٌ علىٰ كتُبِ أناسٍ ينتسبُون إلىٰ العِلم، علَّقوا عليها بتعليقات نفيسة تدل علىٰ قوَّتهم وتمكُّنِهم في العلم، وقد رأينا هذه الكتب وقرأناها، فنسأل الله العافية، ونحمده ونشكره علىٰ نعمة التوحيد.

وقال بعضهم في الاعتذار لهؤلاء: إنَّ (كبيكج) قد تكون ترجمتها: «الله» أو شيئًا من هذا. ونقول: هذا الاعتذار غير صحيح؛ لأنَّ كلمة «الله» لا يعجزُ عنها مسلم أيًّا كانت لغتُه، فهي كلمةٌ معروفةٌ وسَهلةٌ علىٰ كلِّ لِسان، ينطقُ بها العرب الذين في المشرق والمغرب، والعرب الذين في مصر وسوريا، وينطقُ بها من في الهند وتركيا، فلو كانت هذه الكلمة ترجمة لاسم من أسماء الله العربية؛ فلماذا قُصدت الترجمة وتُرك الاسم العربيُّ الثابت؟

وكتابة هذه اللَّفظة، مشكلتُها عامَّة وطامَّة، ونراها بكثرة علىٰ الكتب المستعمَلة التي تردنا من هذه الأقطار؛ نسأل الله العافية.

وأما الخط فقد ورد في السنة أنه ﷺ قال: «**كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك**»[1]، وهذا كان في شرع من قبلنا، ودعوىٰ الموافقة ليس عليها دليل، فنبقىٰ علىٰ سد الباب.

«وفي صحيح البخاريِّ، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان لأبي بَكر غلامٌ يأكُل مِن خَراجه، فجاء يومًا بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغُلام: تدري مم هذا؟

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (١٢١)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

قال: وما هو؟ قال: كنتُ تكهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهلية، وما أُحسنُ الكهانة إلا أنِّي خدعته، فَلقِيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يدَه فقاءَ كلَّ شيءٍ في بطنِه»[(١)].

والواجبُ علىٰ وليِّ الأمر وكلِّ قادر أنْ يسعَىٰ في إزالة هؤلاء المنجِّمين والكُهَّان والعرَّافين وأصحاب الضَّرب بالرَّمل والحصَىٰ والقرعِ والفالات» صاحبُ الفَالات، هو الذي يخبرُك عن فألك أكان حسنًا أم سيِّئًا؟ وينظرُ في نجمِك الذي ولدت فيه، فيخبرك هل ولدتَ في سعدٍ أم نحسٍ أم غير ذلك، وأصحاب الفالات هؤلاء موجُودون اليوم علنًا في قنوات مقدُورٍ عليها، مع الأسف الشَّديد «ومنعهم من الجلوس في الحوانيت[(٢)] أو الطرقات، أو يدخُلوا علىٰ النَّاس في منازلهم لذلك، ويكفِي مَن يَعلم تحريمَ ذلك، ولا يسعَىٰ في إزالته، مع قدرتِه علىٰ ذلك - قوله تعالىٰ: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾» وأيُّ منكرٍ أعظمُ من هذا المنكر الذي يمسُّ جنابَ التَّوحيد، وأصلَ الدِّين، يمسُّ العقيدةَ التي هي رأسُ مالِ المسلم، ومع هذا ترىٰ هؤلاء موجودين في الطُّرقات في كثير من بلاد المسلمين، لا يُنكر عليهم أحد، وإذا مرَّ بهم مارٌّ نادوه، فقالوا له: تريد أن ترىٰ أهلك؟ وهم في بلده وهو آفاقي، فيقول: نعم، أودُّ أن أراهم، فيجعله ينظر في كمِّه، فيراهم، يرىٰ أمَّه تطحنُ بالقبة، وأختَه مشغولة بعملها، وولده يلعب مع أطفال الحي! نسأل الله العافية.

«وهؤلاء الملاعينُ يقولون الإثمَ ويأكُلون السُّحتَ بإجماع المسلمين، وثبت في السُّنن عن النبي ﷺ برواية الصِّدِّيق عنه، أنَّه قال: إنَّ النَّاس إذا رأوا المنكرَ

(١) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، (٣٨٤٢).

(٢) الحوانيت: كانت العرب تسمي بيوت الخمارين الحوانيت، وأهل العراق يسمونها المواخير، واحدها حانوت وماخور، والحانة أيضا مثله. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٤٤٨.

فلم يغيروه؛ أوشكَ أن يعُمَّهم الله بعقابٍ منه[(١)]».

[أنواع من يفعلون أفعالاً خارجة عن الكتاب والسنة]

النوع الأول: أهل تلبيس وكذب]

«وهؤلاء الذين يفعلُون هذه الأفعال الخارِجة عن الكتاب والسُّنَّة، أنواع: نوعٌ منهُم أهلُ تلبيسٍ وكذبٍ وخِداع، الذين يُظهرُ أحدُهم طاعةَ الجِنِّ له، أو يدَّعي الحالَ من أهل المحال، من المشايخِ النصَّابين، والفُقَراء الكذَّابين، والطُّرقية المكَّارين، فهؤلاء يستحقُّون العقوبةَ البلِيغة التي تردعُهم وأمثالهم عن الكذِب والتَّلبِيس، وقد يكونُ في هؤلاء مَن يستحقُّ القتل، كمَن يدَّعي النُّبوَّة بمثل هذه الخُزَعْبَلات، أو يطلُبُ تغييرَ شيءٍ من الشَّريعة، ونحو ذلك».

[النوع الثاني: السحرة]

«ونوعٌ: يتكلَّم في هذه الأمور علىٰ سبيلِ الجِدِّ والحقيقة بأنواع السِّحر، وجُمهورُ العلماء يوجبون قتل السَّاحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوصِ عنه، وهذا هو المأثور عن الصَّحابة، كعُمر وابنه وعُثمان وغيرهم[(٢)].

ثُمَّ اختلف هؤلاء: هل يُستتاب أم لا؟ وهل يكفُر بالسِّحر، أم يُقتل لسعيِه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إنْ قَتل بالسحر قُتل، وإلا عُوقِب بدون القَتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كُفرٌ، وهذا هو المنقُول عن الشَّافعي، وهو قول في مذهبِ أحمد رحمهما الله[(٣)]».

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، (٤٣٣٨)، والترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، (٢١٦٨)، والنسائي في الكبرىٰ، كتاب التفسير، باب سورة المائدة، (١١١٥٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٤٠٠٥).

(٢) ينظر: المغني، ٩/ ٣٠.

(٣) قال القرطبي: «واختلف الفقهاء في حكم الساحر المسلم والذمي، فذهب مالك إلىٰ أن المسلم إذا =

[النزاع في حقيقة السحر]

«وقد تنازع العُلماءُ في حقيقة السِّحر وأنواعه: والأكثرُون يقولون: إنَّه قد يؤثِّر في موت المسحُور ومرضِه من غير وُصول شيءٍ ظاهرٍ إليه، وزعم بعضُهم أنَّه مجرَّدُ تخيِيل»[1].

والصَّوابُ أنَّ منه ما هو حقيقة، ومنه ما هو تخيِيلٌ وتلبِيسٌ، وإليه يُشيرُ قولُه تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦] والتخييلُ أكثر ما يقعُ اليوم، ويكون فيه نوعُ تلبيسٍ علىٰ الناس.

ولكن الحقيقة موجودة، والواقعُ يشهدُ بذلك، حُكي لي أن أحدَ المشايِخ كُفَّ بصرُه، فذُكر له طبيبُ عيونٍ ماهر في الفلبِّين، فذهب إليه، وكان هذا الطبيب في محلِّه، له بابٌ يدخل منه وآخر يخرج منه، والذي يدخل من الباب لا يرجِع؛ لأنَّ الذين ينتظرُون في الصفِّ هناك لا يعلمُون ما الذي يحصُل، يقول الشيخ: ذهبتُ له علىٰ أنَّه طبيبٌ، فأجلسني وأتىٰ معي مُصوِّر، وهذا يكشف أنَّ السحر منه ما هو حقيقة، يقول: فأخذ العين الأولىٰ بإصبعيه ووضعها علىٰ الطاولة وغسلها ونظَّفها وردَّها، ثم أخذ الثانية كذلك وردها بدون عمليَّات ولا آلات ولا شيءٍ أبدًا، كأنَّه يركب مصباحًا، والمصوِّر يصوِّرُ كل الذي يحصُل.

= سحر بنفسه بكلام يكون كفرا؛ يقتل، ولا يستتاب، ولا تقبل توبته؛ لأنه أمر يستسر به كالزنديق والزاني، ولأن الله تعالىٰ سمىٰ السحر كفرا بقوله: (وما يعلمان من أحد حتىٰ يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر)، وهو قول أحمد بن حنبل، وأبي ثور، وإسحاق، والشافعي، وأبي حنيفة». تفسير القرطبي، ٢/ ٤٧-٤٨.

وقال ابن المنذر: «وإن كَانَ الكلام الذي ذكر أنه سحر به ليس بكفر؛ لم يجز قتله، فإن كَانَ أحدث فِي المسحور جناية توجب القصاص؛ اقتص منه؛ إن كَانَ عمد ذَلِكَ، وإن كَانَ ذَلِكَ مما لا قصاص فِيهِ؛ ففيه دية ذَلِكَ». الإقناع لابن المنذر، ٢/ ٦٨٥.

(١) ينظر: التفسير القيم لابن القيم، (ص: ٦٣٤).

وكنتُ قلت له من قبل: عندي ألمٌ في ظهري، فبعد انتهائه من العُيون رفع القميص الداخلي وقال بيده هكذا، فسال الدمُ وصوَّر المشهد، ثُمَّ مسحه وخرجتُ من عنده، يقول: لمَّا رجعتُ كتبتُ عنه تقريرًا في جريدة الجَزيرة، وهذا الشَّيخ توفِّي رحمه الله، وكان أحدُ الوزراء آنذاك قد عقد العزم علىٰ الذهاب إلىٰ هذا الطَّبيب، والوزير شيخٌ من آل الشَّيخ، فلما قرأ التقرير اتَّصل بالشيخ وشكرَهُ ورجَع عن عزِيمته، فالكاميرا صوَّرت الذي حصل، وهذا النوعُ من السِّحر حقيقةٌ لا تخييلٌ.

«واتَّفقوا كلُّهم علىٰ أنَّ ما كان من جِنس دعوة الكواكب السَّبعة، أو غيرِها، أو خطابها، أو السُّجود لها، والتقرُّب إليها بما يُناسبها من اللِّباس والخواتم والبُخور ونحو ذلك، فإنَّه كُفرٌ، وهو من أعظم أبواب الشِّركِ، فيجب غَلْقُه؛ بل سدُّه، وهو من جنسِ فعلِ قوم إبراهيم عليه السلام؛ ولهذا قال ما حكَىٰ الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨ - ٨٩]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] الآيات، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]».

[حكم الرقية وشروطها]

«واتَّفقوا كلُّهم -أيضًا- علىٰ أنَّ كُلَّ رُقْيةٍ وتعزيمٍ أو قَسَم فيه شركٌ بالله، فإنَّه لا يجوزُ التكلُّم به، وإن أطاعتْه به الجنُّ أو غيرهم، وكذلك كلُّ كلامٍ فيه كفرٌ لا يجوزُ التكلُّم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يُتكلَّم به؛ لإمكان أن يكونَ فيه شركٌ لا يعرفُ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بالرُّقىٰ ما لم تكنْ شركًا»[1] ولذلك اشترط العُلماء لصِحَّة الرُّقية أن تكونَ بالكلام العربي،

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقىٰ ما لم يكن فيه شرك، (١٧٢٧)، وأبو داود، (٣٨٨٦)، من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه.

وما يُفهم معناه(١).

[حكم الاستعانة بالجن]

«ولا يجوزُ الاستعاذة بالجنِّ، فقد ذمَّ الله الكافرين علىٰ ذلك، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، قالوا: كان الإنسيُّ إذا نزَل بالوادي يقول: أعوذُ بعظيم هذا الوادي مِن سُفهائه، فيَبيتُ في أمْنٍ وجِوارٍ حتَّىٰ يُصبحَ، فزادُوهم رَهَقًا يعني: الإنسُ للجنِّ، باستعاذتِهم بهم، رَهقا؛ أي: إثْمًا وُطغيانا وجراءة وشرًّا، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنَّ والإنس! فالجنُّ تَعاظم في أنفُسِها وتزدادُ كُفرًا إذا عاملتْها الإنسُ بهذه المعاملة(٢)، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ - ٤١].

فهؤلاء الَّذين يزعُمون أنَّهم يدعُون الملائكة ويُخاطبونهم بهذه العَزائم، وأنَّها تَنزلُ عليهم ضالُّون، وإنَّما تَنزَّلُ عليهم الشَّياطين، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فاستِمتاعُ الإنسيِّ بالجنِّي: في قضاء حوائجِه، وامتثالِ أوامرِه، وإخبارِه بشيءٍ من المغيبات، ونحوِ ذلك، واستِمتاعُ الجنِّ بالإنس: تعظيمُه إيَّاهُ،

---

(١) قال ابن حجر: «وقد أجمع العلماء علىٰ جواز الرقىٰ عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالىٰ، أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها؛ بل بذات الله تعالىٰ، واختلفوا في كونها شرطا، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة». فتح الباري، ١٠/ ١٩٥.

(٢) ينظر: تفسير ابن القيم، (ص: ٦٠٦).

واستعانتُه به، واستغاثتُه وخضُوعه له»[١].

ولذا تُمنعُ الاستعانة بالجنِّ مهما ادَّعوا الصَّلاح والصدق، ولا يُستفاد منهم بشيء؛ لأنَّهم عالَمٌ غيبيٌّ لا يُعرفُ مسلمُهم من كافرِهم، ولا تقيُّهم من فاسقِهم، وقد يستدرجُون الإنسان فيقضُون له بعضَ الحوائج بدون شركٍ، ثُمَّ لا يلبثُ أن يطلُبوا منه ما يُقرِّبه إليهم ولو قلَّ، فيقع في الشِّرك وهو لا يشعرُ.

وقد جاءنا في الرِّياض شخصٌ من جُدَّة يزعم أنَّه راقٍ، وأنَّه يستعين بالجنِّ ويستفيد منهم، وأنَّه مشىٰ علىٰ يديه مائةُ مُقعَدٍ، وأنَّه أحرق أكثر من سبعين من ممالك الشَّياطين، وأن الجنَّ يُخالِطونه في بيته وينامُون معه ومع أهله، والبيتُ مليءٌ بهم علىٰ ما ذكره، ويريد بذلك التَّزكية، لا شك أنَّ عمله باطلٌ لا سيَّما وقد سألناهُ عمَّن أخذ هذه الرُّقية؛ لأنَّه قال: يضعُ المشطَ علىٰ رأس من يطلُبُ الرُّقية ويقول له: أغْمضْ عينيك ثُم يقرأ آية الكرسيِّ، فيقول له ماذا رأيت؟ فإذا قال: رأيتُ نورًا قُلنا: استعنْ بالله هذا ملَكٌ، وإذا قال: رأيت ظُلمة قلنا: هذا شيطانٌ. قُلت: من أين أخذتَ هذه الطريقة؟ قال: علمنيها حاجٌّ إفريقيٌّ.

وعلىٰ كل حال، مبدأ الاستعانة بالجن محسُوم؛ لأنَّه من خواصِّ سُليمان ﵇؛ لحديث أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ قام فصلىٰ صلاة الصبح وهو خلفه، فقرأ، فالتبست عليه القراءة، فلما فرغ من صلاته قال: «**لو رأيتموني وإبليس، فأهويت بيدي، فما زلت أخنقه حتىٰ وجدت برد لعابه بين إصبعي هاتين: الإبهام والتي تليها، ولولا دعوة أخي سليمان؛ لأصبح مربوطًا بسارية من سواري المسجد، يتلاعب به صبيان المدينة، فمن استطاع منكم ألَّا يحول بينه وبين القبلة أحد؛ فليفعل**»[٢].

---

(١) ينظر: زاد المسير، ٢/ ٧٧، تفسير القرطبي، ٧/ ٨٤.

(٢) أخرجه أحمد، (١١٧٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري ﵁ بإسناد حسن، وأخرجه =

وكم من شخص استُدرِج واستعان علىٰ أسلوبهم بشيء مُباح، وأخبرُوه علىٰ أماكن أشياء وسرقات ومخدرات، لكن إذا لم تكن المقدّمة شرعية فالنتيجة لا محالة غير شرعيَّة، وهذا شبيه بما نقول في المقدمات الشرعية في مسائل القضاء والوصول إلىٰ الحقائق، فلا يشترط أن توصلنا هذه المقدمات إلىٰ الحقائق فعلًا، فالرسول ﷺ يقول: «**البينة علىٰ المدعي، واليمين علىٰ من أنكر**»(١)، ويقول: «**إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له علىٰ نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء؛ فلا يأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار**»(٢) يقول هذا مع أنَّه ﷺ مؤيد بالوحي، وكان يمكنُه طلبُ التأييد بالوحي فضلًا عن الاستعانة بمثل هذا أو نحوه، ففتحُ باب الاستعانة بالجن شر علىٰ المسلمين، وليس كل أحد يستطيع أن يحتاط لنفسه، فحسْمُ المادَّة هو الأصل، فلا تجوز الاستِعانة بهم مطلقًا، وإن ذكره البعض عن أعضاء الحسبة وغيرهم أنهم يخبرونهم ويعلمونهم، فكلُّ هذا ممنوع، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ

= أبو داود، (٦٩٩)، مختصرا بلفظ: «مَن استطاعَ منكم ألَّا يحولَ بينه وبين قِبلتِهِ أحدٌ فليَفعَلْ»، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه النسائي في الكبرىٰ، (١١٣٧٥)، قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ، ١/ ١٧٠: «وإسناده علىٰ شرط البخاري، كما ذكر ذلك أبو عبد الله المقدسي في مختاره الذي هو خير من صحيح الحاكم».

(١) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في الكبرىٰ، (٢١٧٣٣)، من حديث ابن عباس، وصححه الحافظ في البلوغ، (١٤٠٨)، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس بلفظ: «لو يعطىٰ الناس بدعواهم؛ لادَّعىٰ ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين علىٰ المدعىٰ عليه» أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب اليمين علىٰ المدعىٰ عليه، (٢٦٦٨)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب اليمين علىٰ المدعىٰ عليه، (١٧١١)، والنسائي، (٥٤٢٥)، وابن ماجه، (٢٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، (٧١٦٨)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، (١٧١٣)، وأبو داود، (٤٣٦)، والترمذي، (١٣٣٩)، والنسائي، (٥٤٠١)، وابن ماجه، (٢٣١٧)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

جَمِيعًا يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِۖ وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَا ﴾ [الأنعام: ١٢٨] نصٌّ في هذا.

وبعضُهم يرقي مَن تلبَّس به الجِنيُّ، ثُمَّ يتبرَّعُ هذا الجنيُّ بإخباره بأشياءَ إذا سأله الراقي عنها، يقول له مثلا: الشيء الفلاني في مكان كذا وكذا. ومثل هذا داخلٌ في الاستعانة المحرَّمة بهم -أيضا-.

[حكم التنويم المغناطيسي]

والتنويم المغناطيسي داخلٌ في أنواع السِّحر، وإن كان بعضهم يستنكر هذا ويقول: المسألة اختراع وتنويم. نقول: فما معنىٰ أنَّ المنوَّم يُخبر بأشياء ليس له سابق علم بها، ولم يسمع بها قطُّ، ولا يعرفُ عنها شيئًا، فمن أين يأتيه خبرها إذا لم تكن من الشياطين؟ ولذا ذكر الرازي المغناطيس في النوع السادس من أنواع السحر[(١)]، ونقله عنه الحافظ ابن كثير ولم يتعقَّبه[(٢)]، ونصَّت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء علىٰ أنَّه سحر[(٣)].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٣/ ٦٢٥.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير، ١/ ٣٧٠.

(٣) نصُّ فتوىٰ هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، رقم ١٧٧٩، في ١/ ٣٩٩، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ: «التنويم المغناطيسي ضرب من ضروب الكهانة باستخدام جنيٍّ يسلطه المنوِّم علىٰ المنوَّم، فيتكلم بلسانه، ويكسبه قوة علىٰ بعض الأعمال، بسيطرته عليه إن صدق مع المنوم وكان طوعًا له، مقابل ما يتقرب به المنوم إليه، ويجعل ذلك الجنيُّ المنوم طوع إرادة المنوم، يقوم بما يطلبه منه من الأعمال بمساعدة الجنيِّ له إن صدق ذلك الجني مع المنوم، وعلىٰ ذلك يكون استغلال التنويم المغناطيسي واتخاذه طريقًا أو وسيلة للدلالة علىٰ مكان سرقة أو ضالة أو علاج مريض أو القيام بأي عمل آخر بواسطة المنوم غير جائز؛ بل هو شركٌ لما تقدم؛ ولأنه التجاء إلىٰ غير الله فيما هو من وراء الأسباب العادية التي جعلها الله سبحانه إلىٰ المخلوقات وأباحها لهم».

[النوع الثالث: المتكلمون بالأحوال الشيطانية والكشوف]

«ونوعٌ منهم يتكلَّم بالأحوالِ الشَّيطانيةَّ، والكشُوفِ ومخاطبة رجالِ الغيب»؛ أي: الشَّياطين الذين يستعينون بهم، ويطيرونهم يمينًا ويسارا، ويخفونهم ويغطون عليهم، أما مخاطبة الرجال من الإنس، فهي مع رجال شهادة لا غيب، «وأنَّ لهم خوارقَ تقتضي أنَّهم أولياء الله! وكان من هؤلاء مَن يُعين المشركين علىٰ المسلمين ويقول: إنَّ الرسول أمرهُ بقتال المسلمين مع المشركين؛ لكون المُسلمين قد عصوْا»؛ أي: أن الملائكة تعين المسلمين، هؤلاء يعينون المشركين علىٰ المسلمين، وحُجَّتهم أنَّ المسلمين فيهم عصاة وفيهم كذا وكذا، وأنَّه لا بُدَّ من ردعِهم، نسأل الله العافية.

«وهؤلاء في الحقيقة إخوانُ المشركين.

والنَّاس من أهل العلم فيهم علىٰ ثلاثة أحزاب:

حزبٌ يُكذِّبون بوُجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم النَّاسُ، وثبت عمَّن عاينهم أو حدَّثه الثقات بما رأوهُ، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقَّنوا وجودَهم خضعُوا لهم.

وحزب عرفُوهم، ورجعُوا إلىٰ القدَر، واعتقدوا أنَّ ثَمَّ في الباطن طريقًا إلىٰ الله غيرُ طريقة الأنبياء»! أي: جعلوا رجال الغيب من نوع البشر، واعتقدوا فيهم الولاية، وأنَّهم لم يصلوا إلىٰ هذه المرتبة إلا بعد أن جاهدوا أنفسهم.

«وحزبٌ ما أمكنهم أن يجعلوا وليًّا خارجًا عن دائرة الرسول، فقالوا: يكونُ الرسول هو مُمِدًّا للطائفتين، فهؤلاء معظِّمُون للرَّسُول جاهلون بدينِه وشرعِه.

والحقُّ: أنَّ هؤلاء من أتباع الشَّياطين، وأنَّ رجالَ الغيبِ هُم الجنُّ، ويُسَمَّونَ رجالًا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، وإلا فالإنسُ يُؤنَسُون؛ أي: يشهدون ويُرَوْنَ، وإنما يحتجِبُ الإنسي أحيانًا، لا يكون

دائمًا محتجبًا عن أبصارِ الإنس، ومن ظنَّ أنَّهم من الإنِس فمِن غلَطه وجهله، وسببُ الضَّلال فيهم، وافتراقُ هذه الأحزاب الثلاثة - عدَمُ الفُرقانِ بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن».

لشيخ الإسلام ﷺ كتاب أسماه: «الفُرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» فرَّق بين هؤلاء وهؤلاء بدقة كأنك تشاهده[1]، ورأيتُ في تاريخ من تواريخ سيناء فيه صورة مطبوعة لمقبرتين: أولاهما مقبرة الأولياء الصالحين. والثانية: مقبرة الأولياء الشياطين! وصل الأمر بعقول البشر إلىٰ هذا الحد، كيف يكون من الشياطين وهو ولي؟!.

«ويقولُ بعضُ النَّاس: الفقراء يُسلّمُ إليهم حالُهم! وهذا كلام باطلٌ؛ بل الواجبُ عرضُ أفعالهم وأحوالِهم علىٰ الشَّريعة المحمدية، فما وافقها قُبِل! وما خالفها رُدَّ، كما قال النبيُّ ﷺ: «مَن عمِل عملًا ليس عليه أمْرنا؛ فهو ردٌّ»، وفي رواية: «مَن أحدَث في أمرِنا هذا ما ليس منه؛ فهو رَدٌّ»[2].

قول الشارح: «**ويقولُ بعضُ النَّاس: الفقراء يُسلّمُ إليهم حالُهم!**» الفقر في اصطلاحهم يُطلق بإزاء الزهد؛ ولذا يقولون في ترجمة الإمام أحمد: إنَّه إمامٌ في السنة، وإمام في الفقه، وإمام في الفقر؛ أي: في الزهد[3]، فعلىٰ هذا يكونُ المعنىٰ: «الزُّهَّادُ يُسَلَّمُ إليهم حالهم».

(١) الكتاب متداول مطبوع.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا علىٰ صلح جور فالصلح مردود، (٢٦٩٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، (١٧١٨)، وأبو داود، (٤٦٠٦)، وابن ماجه، (١٤)، من حديث عائشة ﵂.

(٣) جاء عن الإمام الشافعي قوله: «إمام في ثمان خصال، إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة». ينظر: مسائل الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، ١/ ٩٢.

وعامَّةُ النَّاس يُحسِنون الظنَّ بمن ينصرِفُ عن الدُّنيا، ويكثر من التعبد والزهد، بخلاف من له شيء من التعلق بالدنيا والعمل من أجلها؛ بل إنَّهم يثِقون بالعالم الزاهد المتعبِّد أكثر من ثقتهم بالعالم الأقلِّ زهدًا وعبادة منه، ولو كان أكثر علمًا؛ ولذا لما جاء السائل إلىٰ المدينة اتجه إلىٰ ابن عمر رضي الله عنهما ليسأله؛ لما عُرف عنه من الزُّهد والعبادة، فقيل له: هذا ابن عباس رضي الله عنهما، فقال: هذا رجلٌ مالتْ به الدنيا ومال بها. فهو يبحث عن شخص لا صلة له بالدنيا ولا علاقة له بها[1].

ولا شكَّ أنَّ الثِّقة بالعالم الزَّاهد المتعبِّد لها أصل، لكن أصلَ الأصول هو العلم المتلقَّىٰ من الوحيين، فإنَّه هو الذي يصحِّح أمور الدين وأمور الدنيا، والذين ذكرهم الشارح يرون أن الزُّهَّاد يُسلَّم إليهم حالُهم وأنَّهم أعرف من غيرهم، وأنَّ ما يدَّعونَه مقبولٌ منهم! وهذا الكلام منهم كما -قال الشارح- باطل بلا شك؛ إذ لو كان زاهدًا علىٰ طريقةٍ غير مَرضية، وغير متلقَّاة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فإنَّ زُهدَه هذا مردودٌ عليه، لقولِه ﷺ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرُنا؛ فهو ردٌّ**»[2].

ومن غريب ما يُحكىٰ في الزُّهد: أنَّ الفارابي أعرض عن الدُّنيا في آخر عمره، وأقبل علىٰ الآخرة - كما يقولون في ترجمته -، ولزم المسجد الحرام، فكان يقوم الليل، ويصوم النهار، ويفطر علىٰ الخمر المعتق وأفئدة الحملان[3]، أهذا يسمَّىٰ

(١) إشارة إلىٰ حديث بيان عن وبرة، قال: «سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما أطوف بالبيت وقد أحرمت بالحج؟ فقال: وما يمنعك؟ قال: إني رأيت ابن فلان يكرهه، وأنت أحب إلينا منه، رأيناه قد فتنته الدنيا، فقال: وأينا - أو أيكم - لم تفتنه الدنيا؟ ثم قال: «رأينا رسول الله ﷺ أحرم بالحج، وطاف بالبيت، وسعىٰ بين الصفا والمروة»، فسنة الله وسنة رسوله ﷺ أحق أن تتبع من سنة فلان، إن كنت صادقا»، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة من الطواف والسعي، (١٢٣٣).

(٢) تقدم تخريجه ٣/ ٣١٣.

(٣) ذكر صاحب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٩/ ٤٧، أن أبا نصر الفارابي: «لم يكن يتناول من سيف الدولة من جملة ما ينعم به عليه سوىٰ أربعة دراهم فضة في اليوم، يخرجها فيما يحتاجه من =

زُهدا؟! مثل هذا العمل من صاحبِه مردودٌ غير مقبول، نسأل الله العافية.

ومن ذلك -أيضا- ما حكاه أحمد أمين[(١)] في كتابٍ له كتبه عن حياته، يقول: درَّسَنا شخصٌ في مدرسة القضاء الشرعي، فأعجبنا بعلمه وأخلاقه وزهده، ثم انقطع عنا فجأة، فبحثتُ عنه فلم أقف له علىٰ خبر، وبعد سنين ذهبتُ إلىٰ تركيا فرأيته وسألت عنه فقالوا: هو منقطع عن الدنيا ملازمٌ للصوم، يصُوم الدَّهر، لكن العجيب أنَّه كان يبدأ صوم يومه من الساعة التاسعة صباحًا، ويُعلِّل ذلك بأنَّه يسكنُ شقة تحتها ناس من اليهود أو النصارىٰ، ويخشىٰ أن يزعجهم إن هو قام للسُّحور![(٢)]، مثل هذا الزاهد لا تُقبل دعواه أبدًا كما قال المؤلف، والقولُ بقبول ما يصدُر منهم قولٌ باطلٌ حتَّىٰ ولو لم يصل عملهم الذي يرونَه زهدًا إلىٰ الحد المذكور في الحكايتين.

[لا يسع أحدًا أن يعبد الله على غير مراده]

بعض الناس من العامَّة يُصبحُ زاهدًا، فيُعرض عن الدنيا ويُقبل علىٰ الآخرة، لكنَّه يتعبَّد أحيانًا علىٰ جهل، ومثل هذا يُعرض عملُه علىٰ الكتاب والسنة، فيُقبل منه ما وافق الكتاب والسنة، ويُردُّ العمل المخالفُ للكتاب والسنة منه ومن غيره، ولو كان من أهل العلم، «فلا طريقةَ إلا طريقةُ الرَّسول ﷺ، ولا حَقيقة إلا حقيقتُه، ولا شريعة إلا شريعتُه، ولا عقيدة إلا عقيدتُه، ولا يصلُ أحدٌ من الخلق بعده إلىٰ الله

= ضروري عيشه، ولم يكن معتنيا بهيئة، ولا منزل ولا مكسب، ويذكر أنه كان يغتذي بماء قلوب الحملان مع الخمر الريحاني فقط».

(١) هو: أحمد أمين بن الشيخ إبراهيم الطباخ، عالم بالأدب، له اطلاع علىٰ التاريخ، من كبار الكتاب، توفي سنة (١٣٧٣هـ)، له مصنفات منها: «فجر الإسلام»، و«ضحىٰ الإسلام»، و«ظهر الإسلام»، و«يوم الإسلام». ينظر: الأعلام للزِّرَكلي، ١/ ١٠١.

(٢) ينظر: حياتي، الفصل: الخامس والعشرون، (ص: ١٦٣).

وإلىٰ رِضوانه وجنَّته وكرامته إلا بمتابعته باطنًا وظاهرا».

لا يسع أحدًا أن يتعبَّد أو يعبد الله علىٰ غير سنَّته ﷺ، ولا يتلقَّىٰ أيَّ شيءٍ مما يتعلق بدينه إلا عنه ﷺ، ولا يسع أحدًا الخروجُ عن شريعته، وقد ذكر الإمام المجدِّد في نواقض الإسلام أنَّ من زعم أنَّه يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضِر الخروجُ عن شريعة موسىٰ؛ فهذا ناقض من نواقض الإسلام؛ أي: أنه يكفُر بزعمه هذا(١).

«ومن لم يكن له مصدِّقا فيما أخبر، ملتزِمًا لطاعتِه فيما أمَر، في الأمور الباطِنة التي في القُلوب، والأعمال الظَّاهرة التي علىٰ الأبْدان- لم يكن مُؤمِنا، فضْلًا عن أن يكون وليًّا لله تعالىٰ»؛ لأن مقتضىٰ شهادة أنَّ محمدا رسول الله، طاعتُه فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتنابُ ما عنه نهىٰ وزجَر(٢)، «ولو طارَ في الهواء، ومشَىٰ علىٰ الماء، وأنْفَق من الغَيب، وأخرج الذَّهب من الجَيب، ولو حصَل له من الخوارِق ماذا عسىٰ أن يحصُل! فإنَّه لا يكونُ مع تركِه الفعلَ المأمُور وعزل المحظُور، إلا من أهل الأحوال الشَّيطانية المبعِدة لصاحبها عن الله تعالىٰ، المقرِّبة إلىٰ سخطِه وعذابه، لكن من ليس يُكلَّف من الأطفال والمجانين قد رُفع عنه القلم، فلا يُعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله والإقرار باطنًا وظاهرًا ما يكونُون به من أولياء الله المقرَّبين، وحزبه المفلِحين، وجُندِه الغالبين، لكن يدخُلُون في الإسلام تبعًا لآبائِهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور: ٢١]».

---

(١) هذا الناقض التاسع من النواقض العشرة التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ؒ. ينظر: مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، الجزء الأول، (ص: ٣٨٧).

(٢) ينظر: أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع للإمام محمد بن عبد الوهاب، (ص: ١٣)، فتح المجيد، (ص: ٣٩)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، ٣/ ٦٣.

أي: ما نقصنا الآباء من عملِهم شيئًا بسبب إلحاق الذَّراري بهم، والذي يحصُل له شيء من الإكرام علىٰ طريق التَّبع، لا يكون حالُه ومنزلتُه كمن يُكرم أصالةً بسببِ فعلِه لنفسِه، وكثيرٌ من الأتباع من الخدم والسائقين نجدُهم في عيشتهم أفضل من حال كثير من أوساط النَّاس؛ لأنَّهم تبعٌ لكبار، لكن هل نقول هذا الخادم أفضل من فلان من أوساط النَّاس الذي كسبه بيده وإنفاقه علىٰ نفسِه من نفسه؟ الجواب: لا.

«فمن اعتقَدَ في بعض البُلْهِ أو المولَعين، مع تركِه لمتابعة الرَّسول في أقواله وأفعاله وأحواله- أنَّه من أولياء الله، ويُفضِّله علىٰ متَّبعي طريقة الرَّسول ﷺ؛ فهو ضالٌّ مبتدعٌ، مخطئٌ في اعتقاده؛ فإنَّ ذاك الأبْلهَ إمَّا أن يكونَ شيطانًا زِنديقًا، أو زُوكَاريًّا متحيِّلا، أو مجنونا معذُورا!»، والمولعُون هم أصحابُ الولَع الذين تطيرُ عقولهم ويُصيبُهم شيء من الطَّيشِ بسببِ أمورٍ ورياضاتٍ يفعلُونها لأنفُسِهم، مثلًا يجوعُ أحيانًا أربعين يومًا كما يدَّعيه بعضُهم لنفسه، ثُمَّ يحصل له من الأشياء التي يظنُّها ويتوهَّمُها، ويظنُّها من يُحسن الظنَّ به كرامات، وهي كما قال الذهبيُّ وغيره هَلْوَسَةٌ بسببِ الجُوع[1].

والزواكرة: من يتلبَّسُ فيظهر النُّسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد[2].

«فكيف يُفضَّلُ علىٰ من هو من أولياء الله المَّتبعين لرسوله؟! أو يُساوىٰ به؟! ولا يقال: يُمكن أن يكون هذا متَّبعا في الباطن، وإن كان تاركا للاتباع في الظاهر؟»؛ لأنَّ الأحكام في الإسلام إنَّما هي علىٰ الظواهرِ، أما البواطن؛ فموكولةٌ إلىٰ الله ﷻ،

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٩٠.
(٢) نقله الزبيدي في تاج العروس، ١١/ ٤٣٩، عن الفيروزآبادي.

فإنْ ظهر من أفعاله ما يدل علىٰ صلاح باطنه؛ استدللنا بهذا علىٰ هذا، وإلا فالأصلُ أنَّ الباطن وما في القُلوب لا يعلمُه إلا علَّام الغُيُوب، والنَّاس ليس لهم من الأحكام إلا ما كان مبنيًا علىٰ الظَّاهر.

«فإنَّ هذا خطأٌ -أيضا-؛ بل الواجبُ متابعةُ الرَّسول ﷺ ظاهرًا وباطنا، قال يونس بن عبد الأعلىٰ الصَّدَفي: قلت للشَّافعي: إنَّ صاحبنا اللَّيث كان يقول: إذا رأيتُم الرجل يمشِي علىٰ الماء؛ فلا تعتبروا به حتَّىٰ تَعرِضُوا أمره علىٰ الكتاب والسنَّة.

فقال الشافعي : قصَّر الليثُ رحمه الله؛ بل إذا رأيتُم الرَّجُلَ يمشي علىٰ الماء، ويطير في الهواء؛ فلا تعتبرُوا به حتَّىٰ تَعرِضُوا أمرَه علىٰ الكِتاب والسنَّة»[(١)]، زاد الشافعيُّ عليه «يطيرُ في الهواء» وقرأتُ في بعضِ النُّسخ: «فلا تغترُّوا» بدل «فلا تعتبروا»، وكلتاهما صحيحة.

«وأمَّا ما يقولُه بعضُ النَّاسِ عن رسُول الله ﷺ أنَّه قال: «اطلعتُ علىٰ الجنَّة فرأيتُ أكثرَ أهلِها البُلْهَ»[(٢)]، فهذا لا يصحُ عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبتُه إليه، فإنَّ الجنَّة إنَّما خُلِقت لأولي الألبابِ، الذين أرشدتْهم عقولُهم وألبابُهم إلىٰ الإيمانِ بالله وملائكته وكتُبه ورُسُله واليوم الآخر»؛ أي: أرشدتْهم عقولُهم بعد توفيق الله ﷻ إلىٰ ما ذكر.

«وقد ذكرَ اللهُ أهلَ الجنَّة بأوصافِهم في كتابِه، فلم يذكُر في أوصافهم

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٤٦٧.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل، ١/ ٣١٤ من طريق أحمد بن عيسىٰ الخشاب، عن عمرو بن أبي سلمة، عن مصعب بن ماهان، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعا، قال: «وهذا حديث باطل بهذا الإسناد مع أحاديث أخر يرويها عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل»، وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، (٢٨٧٧): «باطل بهذا الإسناد، والحمل فيه علىٰ أحمد هذا»، وأبطله الذهبي في الميزان، (٥٠٨)، -أيضا- بسببه.

البَله، الذي هو ضَعفُ العقل، وإنَّما قال النبي ﷺ: «اطلعتُ في الجنَّة فرأيتُ أكثَرَ أهلها الفُقَراء»[١]، ولم يقل البُله!»؛ لأنَّ الفقر في الغالب أقربُ للسَّلامة من الغِنىٰ وعدم الاستطاعة للوُصول إلىٰ الكثير من الأمور من شَهوات الدُّنيا، لكن إنْ سخَّر الغنيُّ أموالَه لنَصر الإسلام ونفع المسلمين حينئذٍ يكونُ أفضل بكثير، لحديث: «**ذهب أهل الدُّثور بالأجُور**» إلىٰ أن قال: «**ذلك فضلُ الله يُؤتيه من يشاء**»[٢].

[الطائفة الملامية]

«والطائفةُ الملاميَّة، وهُمُ الذين يفعلون ما يُلامُونَ عليه، ويقولون: نحن متَّبِعُون في الباطن، ويَقصِدُون إخفاءَ المرائين! ردوا باطلَهم بباطلٍ آخر! والصِّراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يَصْعَقُون عند سَماع الأنغام الحسنة مبتدعون ضالُّون! وليس للإنسان أن يَستَدْعيَ ما يكون سببَ زوَالِ عقله!».

ويوجدُ اليومَ في بعضِ البلاد الإسلامية ممَّن يدَّعون التصُّوف والفقرَ والزُّهد - من دَيْدَنُهم سماع الموسيقىٰ والأغاني والتمايل والرقص عندها حتَّىٰ في الميادين العامَّة، وأحيانًا يصل بهم الأمر إلىٰ حدِّ السُّكر والصَّعقِ، هذا إضافةً إلىٰ المقدِّمات المحرَّمة، ونتيجةُ كلِّ الخلل الذي يُصيبه، هو زوالُ العقل، وزواله ليس بمدح؛ ولذا لم يوجد في الصَّحابة من يُصعق عند سماع القُرآن، ولا حصل له ﷺ، وإنما وُجد هذا فيمن بعدَهم، علىٰ أنَّ بعضَهم يُنكر ذلك، قال ابنُ سيرين: قالوا فلان يُصعَق إذا

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٣٢٤١)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وجاء من حديث ابن عباس عند مسلم، (٢٧٣٧)، وغيره.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، (٥٩٥).

سمِع القرآن، قال: اجعلُوه علىٰ جدار، فإن صعق وسقط فهو صادقٌ، وإن لم يسقط فهو كاذبٌ(١).

لكن غيرُه يُثبِتُ هذا الأمر، وممَّن يثبتُه شيخ الإسلام ابن تيميَّة(٢)، فهو يرىٰ أنَّ مثل هذا مع كونه لم يحصُل للنبيِّ ﷺ ولا لصحابته الكرام إلا أنَّ ممَّا لاشكَّ فيه أنَّ القرآن قويٌّ ثقيلٌ لا تحتمله إلا القلوبُ القويَّة، فنزل هذا القُرآن علىٰ قلب محمد ﷺ، وفيه من قوة التحمُّل ما يستطيع المقاومة مع التأثُّر الواجب والانتفاع المطلوب، وهكذا كان الأمرُ في الصَّحابة.

ثم خلف الصَّحابةَ من جاء بعدهم، وفيهم من ضعُف عقلُه وقلبُه بالنِّسبة للصحابة مع قُوَّة التأثُّر بالنازل القويِّ فلا يحصُل التكافُؤ، فتجده يُصعقُ بسبب ذلك، مع أنَّه يوجد فيهم وفيمن بعدهم -أيضًا- من في قلبه ضعفٌ، ولكن تأثُّره بالمسموع أضعفُ، فتجده لا يتأثَّر، وقلبه ضعيف، وسبب هذا عدم التأثُّر بما يسمعُ، وإلا فالقُرآن كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا﴾ [الحشر:٢١]، فإذا كان سيُؤثِّرُ في الجبل بهذه الصورة، فإن القلوب الضعيفة لاشكَّ أنها إن كانت تستشعر عظمة هذا المسمُوع؛ فإنَّها تتأثر تأثرًا بالغًا قد يصل إلىٰ حد ما نُقل عن بعض السَّلف أنهم كانوا يصعقُون(٣)، وإن كان تأثرها أقلَّ؛ فلا يحصُل ذلك بسبب ضعف التأثُّر إلىٰ أن وصل الأمر إلىٰ عصرنا الذي نسمعُ فيه القرآن ونقرؤه، وكأننا نسمع أو نقرأ صحيفة، ونتردَّد علىٰ المقابر، وننظر في الحُفر والقبُور وكأنها حفر غيار زيت ولا نحسُّ بأدنىٰ تأثر، فإلىٰ الله المشتكىٰ، ومدحُ القوَّة

(١) ينظر: سير السلف الصالحين، (ص:٩٢٠).
(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١١/ ٧-٩.
(٣) منهم يحيىٰ بن سعيد القطان، وعلي بن الفضيل بن عياض. ينظر: المرجع السابق.

في المقام إنَّما هو بمعنىٰ استشعار قوة المؤثر، مع تحمُّله، وهذه القوة كانت في النبي ﷺ وصحابته الكرام، أمَّا استشعار قوة المؤثر مع ضعفٍ في التحمُّل، أو عدم استشعار قوة المؤثر أصلا؛ فكلاهما ضعفٌ، ووجود القوَّة لا ينافي البكاء، فالبكاء حصل من النبي ﷺ(١)، وهو معروفٌ في السَّلف، وكان في وجه عُمر بن الخطاب ﷺ خطان أسودان من كثرة البكاء(٢).

«ولم يكن في الصَّحابة والتابعين من يفعل ذلك»؛ بل وجد في التابعين من يُصعق(٣) «ولو عند سماعِ القُرآن؛ بل كانوا كما وصفَهم الله تعالىٰ: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وكما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣]».

---

(١) ومما يدل علىٰ ذلك حديث ابن مسعود ﷺ قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ علي»، قلت: آقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «فإني أحب أن أسمعه من غيري»، فقرأت عليه سورة النساء، حتىٰ بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: «أمسك» فإذا عيناه تذرفان». أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾، (٤٥٨٣)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظه للاستماع والبكاء عند القراءة والتدبر، (٨٠٠)، وأبو داود، (٣٦٦٨)، والترمذي، (٣٠٢٥).

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة، (٣١٨)، والفاكهي في أخبار مكة، (١٥٨٥)، وابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء، (٢١٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ١/ ٥١.

(٣) كزرارة بن أوفىٰ، فإنهُ قرأ في صلاة الفجر: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدّثر: ٨]، فخرَّ ميِّتًا. ينظر: الطبقات الكبرىٰ، ٧/ ١١٠.

[من ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين]

ثم تكلم الشارح مبينًا شريحة عرفت بعقلاء المجانين، وهم فئة زالت عقولهم ولكن قد يجري علىٰ ألسنتهم بعض الخير، قال الشارح:

«وأمَّا الذين ذكرهم العُلماء بخيرٍ من عُقلاء المجانين؛ فأولئك كان فيهم خيرٌ، ثُمَّ زالت عقولُهم، ومن علامة هؤلاء أنَّه إذا حصل في جُنونهم نوعٌ من الصَّحو، تكلَّموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، بخِلاف غيرهم ممَّن يتكلم إذا حصل لهم نوع إفاقة بالكُفر والشِّرك، ويهذُون بذلك في حال زَوال عقلِهم، ومن كان قبل جُنونه كافرًا أو فاسِقًا لم يكن حُدوثُ جنونِه مُزيلًا؛ لما ثبت من كُفره أو فِسْقه، وكذلك من جُنَّ من المؤمنين المتقين، يكون محشُورا مع المؤمنين المتقين، وزوالُ العقلِ بجُنون أو غيره سواء سمِّي صاحبه مُولَّها أو مُتولِّها لا يوجبُ مزيدَ حال صاحبه من الإيمان والتَّقوىٰ؛ بل يبقىٰ علىٰ ما كان عليه من خَيرٍ وشَرٍّ».

التكليف الذي ينبني عليه زيادة في الحسنات أو السيئات منوطٌ بالعقل، فإذا زال العقل توقَّف التكليف، وتوقَّف تبعًا له الزيادة في الحسنات والسيئات، فيُختم له بما وقف عنده من عقل، ويُستصحب في حالِه بعد زوال العقلِ ما خُتم له به، فإن كان مختومًا له بخير، بأن كانت أعماله في العبادة والعلم والدين وغيرها من أعمال الخير، فهذا إذا حصل له نوع إفاقة بعد حصول ما حصل له وجدتَه يتكلَّمُ بما كان في سابق حاله قبل زوال عقلِه.

وإذا كان من أهل الفُجور والمعاصي وجدتَه يتكلَّمُ بما يناسبُه في حال إفاقته، ورأينا من هذا النوع ممن زالت عقولهم ممن حفظوا القرآن قبلُ وعنده شيء من العلم ومجالسة أهل العلم، يقرؤون القرآن في بعض الأحيان، والقرآن لا يزول مع زوال العقل، وقد سمعناهم يقرؤونه بوضوح، وبصوت طيب، ويفسرونه أحيانًا،

وأحيانًا تدخلُ عليهم تفاسير مما يستروحونه بعد زوال العقل، فيأتون بالعجائب، وهؤلاء هم الذين سُمُّوا بعُقلاء المجانين، فزوال العقل كما قال الشارح: «لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوىٰ؛ بل يبقىٰ علىٰ ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته علىٰ الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصُل لبعضِهم عند سماع الأنغام المطرِبة من الهذَيان، والتكلُّم ببعضِ اللُّغات المخالِفة للسانِه المعروف منه! فذلك شيطانٌ يتكلَّمُ علىٰ لسانه، كما يتكلَّم علىٰ لسان المصرُوع، وذلك كله من الأحوال الشَّيطانية! وكيف يكون زوالُ العقل سببًا أو شرطًا أو تقرُّبًا إلىٰ ولاية الله، كما يظنُّه كثير من أهل الضَّلال؟! حتَّىٰ قال قائلُهم:

هم معشرٌ حلُّوا النِّظام وخرَّقُوا الـ ... ـسيَاجَ فلا فرضَ لديهم ولا نفْلُ

مجانينُ إلا أنَّ سرَّ جُنونِهم ... عزيزٌ علىٰ أبوابِه يسجُدُ العَقْلُ[1]

وهذا كلام ضالٍّ، بل كافرٍ، يظنُّ أنَّ للجُنون سرًّا يسجُدُ العَقلُ علىٰ بابِه! لما رآه من بعض المجَانين من نوع مُكاشَفة، أو تصرُّفٍ عجيبٍ خَارقٍ للعَادة»؛ ولذا جاء عن بعضِهم مما هو متداول علىٰ الألسنة: خذ الحكمة من أفواه المجانين؛ لأنَّ بعضهم يتكلَّم بحِكم، لكن ليس هذا هو الأصل؛ بل هو خلاف الأصل، لكنْ وُجد.

«ويكونُ ذلك بسبب ما اقترنَ به من الشَّياطين، كما يكون للسَّحرة والكُهَّان، فيظنّ هذا الضالُّ أن كل من كاشف أو خَرَقَ عادةً كان وليًّا لله! ومن اعتقد

(١) ذكره شيخ الإسلام ولم ينسبه لشخص معين. ينظر: الجواب الصحيح، ٤/ ٤٠٤، مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ١٨٨.

هذا؛ فهو كافرٌ(١)، فقد قال تعالىٰ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، فكلُّ من تنزَّلُ عليه الشَّياطينُ لا بدَّ أن يكون عنده كذِبٌ وفجُور.

وأمَّا الذين يتعبَّدونَ بالرياضاتِ والخَلوات ويتركُونَ الجُمَعَ والجماعات» كما ذكرُوا في ترجمة البدويِّ ممَّا ذكرناه سابقًا أنَّه جاء من المغرب، وصعد إلىٰ سطح مسجدٍ، فجلس فيه أربعين يومًا شاخِصًا بصرَه إلىٰ السَّماء، لم يتوضَّأ ولم يُصلِّ فيها، ولم يتناول أكلًا أو شرابا، وصارت له مكاشفات وأحوال علىٰ ما يقولون، وهي كما ذكر الحافظ الذهبي هلوسة وجُنون، ثم اعتُقد فيه ما اعتُقد، وصار وليًّا من أولياء الله علىٰ حدِّ زعمهم، وقبره مشهودٌ، يزورُه كل سنة سبعة ملايين شخص، أكثرُ من عدد حَجِيج بيت الله الحرام، فعن أمثال هذا الرجل يقول الشارح: «فهم الذين ضلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا، وهم يحسَبُون أنَّهم يُحسِنون صُنعًا، قد طَبع اللهُ علىٰ قلوبهم، كما قد ثبتَ في الصَّحيحِ عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال :«مَن ترَك ثلاثَ جُمَعٍ تهاوُنًا مِن غير عُذْرٍ، طبعَ الله علىٰ قلبِه»(٢)، وكلُّ مَنْ عدَلَ عن اتِّباعِ سُنَّةِ الرَّسُول، إن كان عالمًا بها؛ فهو مغضُوبٌ عليه» كاليهود «وإلا فهو ضالٌّ» كالنَّصارىٰ كما جاء في تفسير ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ١٨٨.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، تفريع أبواب الجمعة، باب كفارة مَن تركها، (١٠٥٢)، والترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر، (٥٠٠)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب التشديد في التخلف عن الجمعة، (١٣٦٩)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات، والسنة فيها، باب ما جاء فيمن ترك الجمعة من غير عذر، (١١٢٥)، وأحمد، (١٥٤٩٨)، من حديث أبي الجعد الضمري رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن»، وصححه ابن خزيمة، (١٨٥٧)، وابن حبان، (٢٧٨٦)، والحاكم، (١٠٣٤)، وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسمرة رضي الله عنهم.

«ولهذا شرَعَ الله لنا أنَّ نسألَه في كل صلاة أنْ يَهدِيَنا الصِّراط المُستقيم، صِراطَ الذين أنعم عليهم من النَّبِيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالحينَ، وحسُنَ أولئك رفيقًا، غير المغضُوب عليهم ولا الضَّالين.

[دعوى الاستغناء بالعلم اللدني عن الوحي!]

«وأمَّا مَن يتعلَّقُ بِقصَّة مُوسىٰ مع الخَضِر عليه السلام في تجويز الاستِغْناءِ عن الوَحْيِ بالعلم اللَّدُنِّي، الذي يدَّعيه بعضُ من عَدِمَ التَّوفيق؛ فهو ملحِدٌ زِنْديقٌ، فإنَّ مُوسىٰ عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلىٰ الخَضِر، ولم يكن الخَضِر مأمُورا بمتابعتِه؛ ولهذا قال له: أنتَ مُوسىٰ بنِي إسرائيل؟ قال: نَعمْ.

ومحمَّدٌ صلى الله عليه وسلم مبعوثٌ إلىٰ جميع الثَّقَلين، ولو كان موسىٰ وعيسىٰ حَيَّيْن؛ لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسىٰ عليه السلام إلىٰ الأرض إنَّما يحكم بشريعةِ محمد صلى الله عليه وسلم، فمن ادَّعىٰ أنَّه مع محمد صلى الله عليه وسلم كالخَضِر مع موسىٰ، أو جوَّز ذلك لأحدٍ من الأمة؛ فليُجدِّد إسلامه، وليشهدْ شهادةَ الحقِّ، فإنَّه مفارِقٌ لِدين الإسلام بالكليَّة»(١) وعدَّ الإمامُ المجدِّدُ الشيخُ محمد بن عبد الوهَّاب رحمه الله هذا ناقضًا من نواقضِ الإسلام العشرة(٢)، فضلًا عن أن يكون من أولياءِ الله، وإنَّما هُو من أولياء الشيطان، وهذا الموضعُ مفرقٌ بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة».

وقد نسب بعضُ أصحابِ كتُب الأصُول إلىٰ الجاحظ(٣)

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٤٤٦.

(٢) إشارة إلىٰ الناقض التاسع من نواقض الإسلام العشرة التي ذكرها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، حيث قال: «الناقض التاسع: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم؛ فهو كافر؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. ينظر: مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، (ص: ٣٨٧).

(٣) هو: عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان، الكناني بالولاء الليثي، الشهير بالجَاحِظ، كبير أئمة =

والعنبريِّ[(١)] أنَّهم يرون الاجتهاد في كلِّ شيء حتَّىٰ في الأصُول[(٢)]، فإذا اجتهد وأدّاه اجتهاده إلىٰ صحَّة اليهودية أو النصرانية أو أي مذهب آخر، فإنَّه يسعه اعتناقُه، وهذا داخل في الكلام الذي قرّره الشارح.

«فحرِّك تر» يعني: لا تكنْ مثل هؤلاء، حرِّك عقلك، لترىٰ الحقَّ -إن شاء الله-.

«وكذا من يقولُ بأنَّ الكعبة تطُوف برجالٍ منهم حيث كانوا! فهلَّا خرجَت الكعبةُ إلىٰ الحُدَيْبِيَة فطافتْ برسول الله ﷺ حين أُحْصِر عنها، وهو يودُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شَبَهٌ بالذين وصَفهم الله تعالىٰ حيثُ يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢] إلىٰ آخر السورة».

= الأدب، ت/ ٢٥٥ هـ، له مصنَّفات كثيرة، منها: «الحيوان»، و«البيان والتبيين»، و«أخلاق الملوك». ينظر: تاريخ بغداد، ١٤/ ١٢٤، نزهة الألباء في، ١/ ١٤٨.

(١) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن مالك بن الخشخاش العنبري، البصري، قاضي البصرة، ثقة فقيه، روىٰ له مسلم في صحيحه، ومن غرائبه أنه كان يجوز التقليد في العقائد والعقليات، قال النووي: «خالف في ذلك العلماء كافة»، توفي سنة (١٦٨هـ). ينظر: أخبار القضاة، ٢/ ٨٨-١٢٣، مشاهير علماء الأمصار، (١٢٦٠)، تهذيب الأسماء واللغات، ١/ ٣١١.

(٢) نُقل عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنَّه كان يقول: «إن القرآن يدل علىٰ الاختلاف، فالقول بالقدر صحيح، وله أصل في الكتاب، والقول بالإجبار صحيح، وله أصل في الكتاب، ومن قال بهذا؛ فهو مصيب؛ لأن الآية الواحدة ربما دلت علىٰ وجهين مختلفين»، وسُئل يوما عن أهل القدر وأهل الإجبار، فقال: «كل مصيب، هؤلاء قوم عظموا الله، وهؤلاء قوم نزهوا الله». الاعتصام، ١/ ٢٥٥.
أما الجاحظ؛ فنقل عنه الغزالي قوله: «إن مخالف ملة الإسلام من اليهود والنصارىٰ والدهرية إن كان معاندا علىٰ خلاف اعتقاده؛ فهو آثم، وإن نظر فعجز عن درك الحق؛ فهو معذور غير آثم، وإن لم ينظر من حيث لم يعرف وجوب النظر؛ فهو -أيضا- معذور، وإنما الآثم المعذب هو المعاند فقط؛ لأن الله تعالىٰ لا يكلف نفسا إلا وسعها، وهؤلاء قد عجزوا عن درك الحق، ولزموا عقائدهم خوفا من الله تعالىٰ؛ إذ استد عليهم طريق المعرفة»، ثم قال الغزالي عن مذهب العنبري: «فهذا المذهب شر من مذهب الجاحظ؛ فإنه أقر بأن المصيب واحد، ولكن جعل المخطئ معذورا؛ بل هو شر من مذهب السوفسطائية؛ لأنهم نفوا حقائق الأشياء، وهذا قد أثبت الحقائق، ثم جعلها تابعة للاعتقادات، فهذا -أيضا- لو ورد به الشرع؛ لكان محالا، بخلاف مذهب الجاحظ» المستصفىٰ، (ص: ٣٤٩-٣٥٠).

يعني كون الكعبة تطوف بهذا الولي أو ذاك، يمكن أن يتنصَّل الواحد منهم من كلام المؤلف بما تقدم من زعمهم أنَّ الوليَّ أفضلُ من النبيِّ، وفيه قالُوا:

مقـــــام النبـــــوة في بـــــــرزخٍ فويـــق الرســـول ودون الــــولي[١]

فلا مانع أن تطوف الكعبة بالولي ولا تطوف بالنبي -عنده-، وأي ضلال أعظم من هذا؟! نسأل الله العافية.

[وجوب الجماعة وحرمة الافتراق]

«قوله: «**ونرى الجماعَة حقًّا وصَوابًا، والفُرْقَة زَيغًا وعذَابا**».

قال تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]».

الأَتْباعُ الذين يتَّبعون ساداتِهم وأئمَّتهم من غير نظرٍ في أدِلَّتهم، سواء كان في الأصُول والعقائد كما نسمعُ، أو في الفُروع من باب: «إذا قالت حذام فصدِّقوها»[٢]- هؤلاء يعطلون عقولهم، فتجدهم يتَّبعون هذا الإمام أو هذا القائل من غير نظرٍ في دليل، وسببُ وقوعِهم في الأخطاء هو أنهم ألغَوا عُقولهم، وهناك من الأئمة الربانيِّين المتَّبعين للكتاب والسنة، وهم علىٰ خير عظيم، ولكنهم ليسوا بمعصومين، تجد أحدهم إذا قال شيئًا لم يرَ طالبُ العلم إمكان مناقشة مقاله؛

---

(١) تقدمت هذه المسألة، وتقدَّم أنَّ هذا البيت من شعر الصوفي ابن عربي، ينظر: ٣/ ١٢.

(٢) هذا صدر بيت لوشيم بن طارق، ويقال للحيم بن صعب. وعجزه:
فإنَّ القول ما قالت حذام. ينظر: لسان العرب، ٢/ ٩٩.

بل يستسلم ويسلم له كل شيء، ولذا بقوا علىٰ وضعهم، ولو أعملوا عقولهم وحركوها لرأوا أن الحق مع الدليل، لا مع فلان ولا فلان مهما كان.

والنظرُ في الأدلة يكون في الأصول والفروع، ويكون لمن لديه قدرة أهلية للنظر في النصوص والتعامل معها، أما العامي؛ ففرضُه التقليد، وطالب العلم المبتدئ حكمُه حكم العامي.

ولا إنكار في المسائل التي فيها مجالٌ للاجتهاد، أما إذا كان الدليل الواضح الصحيح الصريح مع أحد القولين؛ فالإنكار وارد عملًا بالدليل.

«وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]، فجعَل أهلَ الرَّحْمة مُستَثْنين من الاختلاف، وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ٧٦].

وقد تقدم قوله ﷺ: «إنَّ أهل الكتابين افترقُوا في دينِهم علىٰ ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الأمة ستفترقُ علىٰ ثلاث وسبعين ملَّة، يعني: الأهواء، كلُّها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[(١)].

وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»، فبين أنَّ عامة المختلفين هالكُون إلا أهل السُّنة والجماعة، وأنَّ الاختلاف واقع لا محالة».

وألَّف أهل العلم في الملل والنحل والفرق والطوائف كتُبًا كثيرة جدا، مدارُ كلِّها علىٰ هذا الحديث.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤٥٩٦)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة، (٢٦٤٠)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٣٩٩١)، وأحمد في مسنده، (٨٣٩٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لأحمد، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وجاء من حديث أنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو، وآخرين رضي الله عنهم.

«وروىٰ الإمام أحمد عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ، قال : «إنَّ الشَّيطان ذئبُ الإنسان، كذِئب الغنَم، يأخذ الشارِدة القاصِية، فإيَّاكم والشِّعاب، وعليكم بالجماعة، والعامَّة، والمسجد»[(١)].

وفي الصَّحيحين عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال لمَّا نزَل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: أعوذُ بوجهك ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: هاتان أهْوَن»[(٢)].

فدل علىٰ أنَّه لا بدَّ أن يلبسهم شيَعًا ويُذيقَ بعضهم بأس بعض، مع براءة الرَّسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهليَّة؛ ولهذا قال الزُّهري: وقعت الفتنةُ وأصحابُ رسول الله ﷺ متوافِرون، فأجمعُوا علىٰ أنَّ كل دمٍ أو مالٍ أو فرْجٍ أُصيبَ بتأويل القرآن، فهو هدر، أنزِلُوهم منزلَ الجاهليَّة»[(٣)]؛ لأنَّ الذي أصابه من البُغاة

(١) أخرجه أحمد، (٢٢٠٢٨)، والحارث بن أبي أسامة، (٦٠٦)، والطبراني في الكبير، (٣٤٤)، من طريق العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعا، قال الهيثمي في المجمع، (٢٠٣٣): «العلاء بن زياد لم يسمع من معاذ».
وأخرجه أحمد، (٢٢١٠٧)، من طريق قتادة عن العلاء بن زياد، عن رجل حدثه يثق به، عن معاذ بن جبل، فذكره، وهذا الإسنادُ فيه مبهم، وتابع العلاءَ، عن معاذٍ شهرُ بن حوشب عند عبد بن حميد، (١١٤)، وشهرٌ ضعيفٌ، ولم يثبت سماعه من معاذ.
لكن يشهد له حديث أبي الدرداء عند أحمد، (٢١٧١٠)، أخرجه من طريق معدان بن أبي طلحة اليعمري، قال: قال لي أبو الدرداء: «أين مسكنك؟ قال: قلت: في قرية دون حمص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن الذئب يأكل القاصية».
(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، الآية (٤٦٢٨)، وأبو داود، أبواب النوم، باب ما يُقالُ عند النوم، (٥٠٥٢)، والترمذي، (٣٠٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة، ١/ ١٥٢، والجصاص في شرح مختصر الطحاوي، ٦/ ١٠٦، وينظر: المبسوط، ٣٠/ ١٤٢، وبدائع والصنائع، ٧/ ١٤١.

الذين يُطالبون، ومعهم تأويلٌ سائغٌ، فإن رجعُوا كُفَّ عنهم، وإن لم يرجعوا قُوتلوا.

«وقد روَىٰ مالكٌ بإسناده الثَّابت عن عائشة ﵂: أنَّها كانت تقول: تركَ النَّاسُ العملَ بهذه الآية، يعني: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فإنَّ المسلمين لما اقتَتلوا كان الواجبُ الإصلاحُ بينهم كما أمر الله تعالىٰ، فلما لم يُعمل بذلك صارتْ فتنةً وجاهليَّة»(١).

وهكذا مسائل النِّزاع التي تنازعَ فيها الأُمَّة، في الأصُول والفُروع إذا لم تُردَّ إلىٰ الله والرسول لم يتبيَّن فيها الحَقُّ؛ بل يصيرُ فيها المتنازِعُون علىٰ غير بيِّنة من أمرهم، فإن ﵏ أقرَّ بعضُهم بعضا، ولم يبغِ بعضُهم علىٰ بعض، كما كان الصَّحابة في خلافة عُمر وعُثمان، يتنازَعُون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقرُّ بعضُهم بعضًا، ولا يعتدِي ولا يُعتدَىٰ عليه»

جاء الذمُّ في القرآن لمن تفرقوا، واختلفوا، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام:١٥٩]، أما الذين يختلفون اختلافًا مع اتِّحاد قلوبهم، فهذا لا يضرُّ، ومثلُه حصل من الصحابة -رضوان الله عليهم-، لكن الإشكالَ في الخلاف الذي يؤثِّر في القُلوب.

«وإنْ لم يرحمُوا وقع بينهم الاختلافُ المذمُوم، فبغَىٰ بعضُهم علىٰ بعض، إمَّا بالقول، مثل: تكفيرِه وتفسيقِه، وإما بالفعل، مثل: حَبسِه وضربِه وقتلِه، والذين امتحنُوا النَّاسَ بخلقِ القُرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعُوا بدعةً، وكفَّرُوا من خالفَهم

(١) هكذا عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ، ١٧/٣١١، إلىٰ الإمام مالك، وأخرج البيهقي، (١٦٧٠٧)، بإسناده إلىٰ عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة ﵂، أنها قالت: «ما رأيت مثل ما رغبت عنه هذه الأمة من هذه الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]».

فيها، واستحلُّوا منعَ حقِّه وعُقُوبتِه.

فالنَّاسُ إذا خَفِي عليهم بعضُ ما بعث الله به الرَّسُول: إمَّا عادلون وإمَّا ظالِمون».

من الفُروق بين أهل السُّنَّة وأهل البدعة أنَّ أهل السنّة عادلون منصفون مع المخالف، أما أهل البدع؛ فعلىٰ العكس من ذلك، مثلًا، من مشىٰ وراء المأمُون واقتنع برأيه وامتحن النَّاس أمر بضربهم وسجنِهم؛ بل بقتل بعضِهم، وهذه طريقة أهل البدع.

أما أهلُ السنَّة؛ فإمامُهم أحمد بن حنبل لمْ يأمر بقتل أحد ولا بحبس أحد، لكن حكم بكُفر من قامت عليه الحجَّة، وعذر من عذر بالجهل، ولم يتعدَّ ذلك إلىٰ الفعل والبغي والعدوان ومنع الحق والتسلُّط علىٰ مخالفه بالحبس والضَّربِ والقتل، وهذه طريقة أهل السنَّة، وكان الأمرُ علىٰ هذا في صدر الأمَّة في عهد الصَّحابة.

«فالعادلُ فيهم: الذي يعملُ بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلِمُ غيرَه، والظَّالم: الذي يعتدِي علىٰ غيره، وأكثرُهم إنَّما يظلمون مع علمهِم بأنهم يَظلمون، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإلا فلو سلكُوا ما علِموه من العدلِ، أقرَّ بعضُهم بعضا، كالمقلِّدين لأئمَّة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنَّهم عاجزون عن معرفة ُحكم الله ورسوله في تلك المسَائل، فجعلوا أئمَّتهم نُوَّابا عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه، فالعادِلُ منهم لا يَظلِمُ الآخر، ولا يعتدي عليه بقولٍ ولا فعلٍ، مثل أن يدَّعي أنَّ قولَ مقلَّده هو الصَّحيحُ بلا حُجَّة يُبدِيها، ويذُمُّ من يُخالفه، مع

أنَّه معذُور»(١).

كبار الأتباع للأئمَّة هذا منهجُهم، لا يلومُون من يتَّبع غير إمامهم، ولا يثرِّبُون عليه، ويرون أنَّهم علىٰ خير وحقٍّ، وأنَّ الأئمة مجتهدُون، وأنَّهم مأجُورون علىٰ كلِّ حال، أصابوا أم أخطؤوا، بدليل الخبر الذي جاء عن النبي ﷺ: «المجتهدُ إذا أصابَ فله أجران، وإذا أخطأ فله أجرٌ واحدٌ»(٢).

وأما المقلِّد الذي لا يستطيع الوصُول إلىٰ الحكم بدليله، وليست لديه أهليَّة النظر في النُّصوص؛ فمثل هذا فرضُه تقليدُ هؤلاء الأئمة، فالكبارُ يعذر بعضهم بعضًا، ثم يأتي من الأتباع من يتعصَّب لهؤلاء الأئمة؛ لضعفهم في الناحية العلميَّة، فهم في الأصل عوامٌّ مع ضعفٍ في عقولهم وشِدَّةِ تعصُّبٍ لهؤلاء الذين يجزِمُون ويعرفون أنهم غيرُ معصُومين؛ ولذا حصل بين أتباع الأئمة ما حصل من المشاكل، بعضُهم يعتدي بيده، وبعضُهم يصيغ بلسانه، والله المستعان.

[أنواع الافتراق والاختلاف]

«ثُمَّ إنَّ أنواعَ الافتراقِ والاختلافِ في الأصل قسمان: اختلافُ تنوُّعٍ، واختلافُ تَضادٍّ»، وهذا التقسيم يذكره أهل العلم، والشارح هنا نقله من كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية(٣)، والمراد باختلاف التضاد هو التنافي بخلاف التنوع الذي لا يكون بين القولين أو الأقوال تناف، كما سيأتي.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٧/ ٣١٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (١٧١٦)، وأبو داود، (٣٥٧٤)، والترمذي، (١٣٢٦)، والنسائي، (٥٣١٨)، وابن ماجه، (٢٣١٤)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/ ١٤٩-١٦٢.

۞ [أولاً: اختلاف التنوع]

«واختلافُ التَّنوُّعِ علىٰ وُجُوه:

منه ما يكونُ كلُّ واحدٍ من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعًا، كما في القِراءات التي اختلفتْ فيها الصَّحابة ﭫ، حتَّىٰ زجرَهم النبيُّ ﷺ، وقال: «كِلاكما مُحسِنٌ»[(١)].

هذا هو النوع الأول، وهو اختلافُ التنوُّع، وذكر منه الشارح ﵀ اختلاف القراءات؛ أي: كالاختلاف الذي في القراءات السبع المتواترة، وكلُّها صحيحة بيقين مقطوعٌ بثبوتها عن النبي ﷺ، والاختلاف الذي بينها قد لا يكون له أثر في المعنىٰ والحكم؛ بل هو اختلافٌ في اللَّفظ، والقراءة صحيحة مقبولة بهذه وهذه جميعا، ما دامت علىٰ الحرف الذي اتفق عليه الصَّحابة في زمن عثمان ﭬ، وقبل ذلك أقرَّ النبيُّ ﷺ من قرأ بها في وقته، ثمَّ في العرضة الأخيرة بين جِبريلَ ﵇ وبين محمد ﷺ، التي كانت في آخر رمضان في حياته ﷺ[(٢)]، استقرَّ الأمرُ علىٰ حرفٍ واحد من فاتحة الكتاب إلىٰ خاتمته[(٣)]، علىٰ أنَّ أهل العلم اختلفوا في المراد بالحرف والأحرُف السَّبعة علىٰ أقوال، منها أنَّ المرادَ بالأحرُف السَّبعة القراءاتُ السَّبعة، لكن هذا غير صحيح؛ لأنَّ هناك قراءات أقرَّها النبي ﷺ في عصره، ولا توجد في مُصحف عُثمان، ومنهم من يقول: إنَّ ما يحتمله الرسم وإن اختلف

---

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ١٥٤.

(٢) إشارة إلىٰ حديث أبي هريرة ﭬ قال: «كان يعرض علىٰ النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان يعتكف كل عام عشرا، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه». أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن علىٰ النبي ﷺ، (٤٩٩٨)، وابن ماجه، (١٧٦٩)، واللفظ للبخاري.

(٣) ينظر: الانتصار للباقلاني، ١/ ٣٦٢، المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ١/ ٦٩، مناهل العرفان في علوم القرآن، ١/ ٤٧٧.

اللفظ هو من القِراءات السَّبع، والأحرُف السَّبعة والقراءات السبع يتقاربون فيما بينهم من حيث المعنىٰ[(١)].

وعلىٰ كلِّ حال، فالقُرآن الموجُودُ بين الدفَّتين اليوم هو القُرآن بجميعِ قراءاتِه السَّبعية القطعيَّة المتواتِرة، وكله حقٌّ، وكلُّ قراءة من القِراءاتِ السَّبع يُقرأ بها ويُتعبَّد بتلاوتها، والعلماء يُقرِّرون أنَّه بعد أن اتفق الصحابة علىٰ المصحف الإمام الذي كتبه عُثمان، وأرسل به إلىٰ الأمصار لا تجوزُ القراءة في الصَّلاة بقراءةٍ خارجةٍ عن مُصحف عثمان، كالقراءات التي تُروىٰ عن ابن مسعُود وغيره، وكانت القراءة بها قبل الاتفاق علىٰ مصحفِ عثمان أمرًا سائغًا، وأقرَّ النبي ﷺ من كان يقرأُ بها، فقال لاثنينِ اختلفتْ قراءتهما: «**كلاكُما مُحسِن**»[(٢)]، لكن كان عهدُه ﷺ يُؤمَنُ فيه الشِّقاق والنِّزاع؛ إذْ كان الخِلافُ يُحسَمُ من الوهلة الأولىٰ، لكن بعد وفاتِه ﷺ لو بقيت الأحرُفُ السَّبعة علىٰ ما كانت علىٰ عهده ﷺ؛ لوُجِدَ الخِلاف الذي يَنشأُ عنه تنافُر القلُوبِ، ولوُجِدَ النِّزاعُ الذي حصَل بين الأُمم السَّابقة التي اختلفتْ علىٰ أنبيائهم، واختلفتْ في كتُبهم؛ فالحمدُ لله علىٰ انحِسامِ هذا الخِلاف في عهد عُثمان -رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه- بجمع الصَّحابة للمصحف بما يوافِقُ العَرْضَة الأخيرة، فأُمنتِ الفتنةُ التي كان يُخشىٰ وقُوعُها من اختلاف النَّاس في أحرُفِ القرآن.

---

(١) في المراد بالأحرف السبعة أقوال كثيرة، ذكر السيوطي أنها تبلغ أربعين قولا، سرد منها خمسة وثلاثين قولا، ثم قال في آخرها: «اختلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة علىٰ جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلىٰ ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز علىٰ الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة علىٰ نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا علىٰ ترك ما سوىٰ ذلك. وذهب جماهيرُ العُلماء من السَّلف والخلَف وأئمَّة المسلمين إلىٰ أنَّها مشتمِلة علىٰ ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ علىٰ جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفا منها، قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه» ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ١/ ١٦٤-١٧٧.

(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ١٥٤.

ولا يُقال: إن عثمان اجتهد ونسخ، ولم يفعل عُثمان رضي الله عنه شيئًا من ذلك، إنما جمع المُتفرِّقَ في مصحفٍ واحد، وهذه من الشُّبه التي يُثيرها بعض المُغرضين، والحمد لله ليس لهم فيها مُستَمْسَك، ومن أعظم من يُثيرها ويُشيعُها الرَّوافض الذين يختلفُون معنا حتَّىٰ في القرآن، ويزعُمون أنَّ القُرآن الذي بين أيدينا ناقص، والقُرآن مصونٌ من الزيادة والنُّقصان إجماعًا[(١)]، وقد تكفَّل الله بحفظه، فصار محفوظًا إلىٰ أن يُرفَع في آخر الزَّمان، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

«ومثله اختلافُ الأنواع في صِفة الأذان، والإقامة، والاستِفتاح، ومحلِّ سُجود السهو، والتشهُّد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، ممَّا قد شُرِع جميعه، وإن كان بعض أنواعِه أرجحُ أو أفضلُ».

روىٰ الأذانَ عبدُ الله بن زيد[(٢)]، وسعد القرظ[(٣)]،

(١) قال القرطبي: «ولا يتوهّم متوهّم من هذا وشبهه أن القرآن قد ضاع منه شيء؛ فإن ذلك باطل، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وبأن إجماع الصحابة ومن بعدهم انعقد علىٰ أن القرآن الذي تعبّدنا بتلاوته وبأحكامه هو ما ثبت بين دفّتي المصحف من غير زيادة ولا نقصان، كما قرّرناه في أصول الفقه». المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، ٣/ ٩٤.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، (٤٩٩)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان، (١٨٩) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، أبواب الأذان والسنة فيها، باب بدء الأذان، (٧٠٦)، ومالك في الموطأ، (١٤٧)، وأحمد، (١٦٤٧٦)، جاء عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه أنه قال: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسًا في يده، فقلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلىٰ الصلاة، قال: أفلا أدلك علىٰ ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلىٰ -وذكر الأذان والإقامة-، فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنها لرؤيا حق -إن شاء الله-، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت، فليؤذن به، فإنه أندىٰ صوتا منك». صححه ابن خزيمة، (٣٧١)، وابن حبان، (١٦٧٩).

(٣) أخرجه الدارقطني، (٩٠٦)، والحاكم، (٦٥٥٤)، والبيهقي، (١٨٤٩)، من طريق عمر بن سعد القرظ، عن أبيه سعد القرظ أنه سمعه يقول: «إن هذا الأذان أذان بلال الذي أمره رسول الله ﷺ وإقامته، وهو: «الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله» ثم يرجع فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن =

وأبو محذورة رضي الله عنهم[(١)]، وبينهم اختلافٌ في بعض الجمل، لكن جميع هذه الصيغ ثابتة وصحيحة، فمن أذَّن بهذا فقد أصاب، ومن أذَّن بهذا فقد أصاب، واختارَ كلُّ إمامٍ من الأئمَّة الأربعة صيغةً من صيغ الأذان التي أُشير إليها، وإذا كان أهل البلدِ الواحد سائرين علىٰ مذهبٍ واحد من الأئمة؛ فلا ينبغي التشويش عليهم برواياتٍ أخرىٰ، بحيثُ لا تحتملُه عقولُ العامَّة؛ لكن لو قُدِّر أنَّ طُلاب علمٍ يعرفون هذه الأمور، واجتمُعوا في مكانٍ وأذَّنوا علىٰ أذانٍ غير مألوفٍ في بلدِهم، فلا مانع من ذلك؛ لزوال المفسدة.

والإقامةُ وردت علىٰ أكثر من وجهٍ -أيضا-، فقد وردت وترًا وشفعًا، وهي أذانٌ لقوله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة»[(٢)]، فيثبُت لها جميع أحكام الأذان،

= لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حي علىٰ الصلاة حي علىٰ الصلاة، حي علىٰ الفلاح حي علىٰ الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» والإقامة واحدة واحدة ...» الحديث.

في إسناده عبد الله بن محمد بن عمَّار ابن سعد القَرَظ، قال ابن معين، (تاريخ الدارمي ٦٠٦): «ليس بشيء»، وقال الذهبي في التنقيح، (٨٥): «حَدِيث سعد القرظ لم يثبت»، وقال الهيثمي في المجمع، (١٨٥٤): «عبد الرحمن بن عمار بن سعد ضعفه ابن معين»، وقال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطىٰ، ١/ ٣٠٨: «لم يذكر أبو أحمد -أي: ابن عدي- في عبد الرحمن هذا جرحًا ولا تعديلًا، أما ابن أبي حاتم؛ فذكر تضعيفه عن يحيىٰ بن معين».

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، (٣٧٩)، وأبو داود، (٥٠٠)، والترمذي، (١٩١)، والنسائي، (٦٢٩)، وابن ماجه، (٧٠٨)، عن أبي محذورة رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله» ثم يعود فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله ... ».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، (٦٢٧)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، (٨٣٨)، وأبو داود، (١٢٨٣)، والترمذي، (١٨٥)، والنسائي، (٦٨١)، وابن ماجه، (١١٦٢)، من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعا، وتمامُ لفظه: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء».

لكن لا يُردِّد السامع وراء المقيم مثلما يُردِّدُ وراء المؤذِّن، هذا هو المرجَّح عندي، وإن كان كثيرٌ من العُلماء يرون الترديد[١].

وورد دعاء الاستفتاح علىٰ صيغٍ مختلفة -أيضا-، فهناك استفتاح عمر[٢]، وهناك استفتاح ابن مسعود[٣]، وهناك استفتاح ابن عبَّاس رضي الله عنهم[٤]، فلو استفتح

---

(١) الترديد وراء المقيم قال به الشافعية والحنابلة، وجمهور الحنفية، وجماعة من أهل العلم المعاصرين. ينظر: الدر المختار، ١/ ٤٠٠، المجموع، ٣/ ١٢٢، المغني، ١/ ٣١٠ .

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، (٣٩٩)، من طريق الأوزاعي، عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات، يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالىٰ جدك، ولا إله غيرك». قال الدراقطني في السنن، (١١٤٣): هذا صحيح عن عُمر قوله.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، (٢٥٥٨)، والطبراني في الكبير، (٩٣٠١)، عن ابن جريج قال: حدثني من أصدق، عن أبي بكر، وعن عمر، وعن عثمان، وعن ابن مسعود، أنهم كانوا إذا استفتحوا قالوا: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالىٰ جدك، ولا إله غيرك».

وأخرج قوام السنة في الترغيب والترهيب، (٧٦٦)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب الكلام إلىٰ الله عز وجل أن يقول العبد: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالىٰ جدك، ولا إله غيرك، وإن أبغض الكلام إلىٰ الله عز وجل أن يقول الرجل للرجل: اتق الله، فيقول: عليك بنفسك».

قال الترمذي في السنن، ١/ ٣٢٤: «وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث، وأما أكثر أهل العلم؛ فقالوا: إنما يروىٰ عن النبي ﷺ أنه كان يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالىٰ جدك، ولا إله غيرك، وهكذا روي عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، والعمل علىٰ هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين، وغيرهم».

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، (٦٣١٧)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٦٩)، وأبو داود، (٧٧١)، والترمذي، (٣٤١٨)، والنسائي، (١٦١٩)، وابن ماجه، (١٣٥٥)، ولفظ حديثه عند مسلم: كان رسول الله ﷺ «يقول إذا قام إلىٰ الصلاة من جوف الليل: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد، أنت قيام السموات والأرض، ولك الحمد، أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، =

مصلٍّ باستفتاح في صلاة معينة، واستفتح بغيره في صلاة ثانية، فلا مانع من ذلك ما دام من أنواع الاستفتاح المأثورة عن النبي ﷺ ممَّا صحّت بها الأسانيد؛ لأنَّ الاختلاف في هذا المقام اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد، إذ إنَّ كل هذه الصِّيغ ثابتة عن النبي ﷺ(١).

ومحل سُجود السَّهو فيه اختلافٌ -أيضا-، فبعضهم يقول بالإطلاق، فيجعله قبل السلام أو بعده، ومنهم من يقول: إن الزيادة بعد السلام، والنقص قبل السلام، ومنهم من يقول: إن محلَّه قبل السلام في كل حينٍ إلا في صورتين. والأمر في مثل هذا واسع(٢).

وصلاة الخوف صحَّت علىٰ ستَّة أو سبعة أوجُه عن النبيِّ ﷺ(٣)، ويُخيَّر الإنسانُ بينها في جميع الحالات، لا أَنْ تُفعلَ علىٰ حدٍ سواءٍ؛ بل إنَّما يفعل الصَّلاة المناسبة للحالة(٤)، وعلىٰ الإمام أن يتحرَّىٰ ما هُو أحوطُ للصَّلاة وأبلغ في الحراسة.

= اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وأخرت، وأسررت وأعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت».

(١) ينظر: زاد المعاد، ١/ ١٩٧.

(٢) ذهب الحنفية إلىٰ أن محل سجود السهو بعد السلام، ويجوز قبله، والأول هو الأولىٰ.
وذهب المالكية أن محله حال الزيادة بعد السلام، وحال النقصان قبله.
وذهب الشافعية أن ذلك مسنون كله، ومن لم يسجد للسهو؛ فلا بأس عليه.
وذهب الحنابلة إلىٰ أن محله قبل السلام وبعده.
ينظر: المغني، ٢/ ٢٨، المجموع، ٤/ ٦٨، ٦٩، التاج والإكليل، ٢/ ٢٨٥، شرح الخرشي، ١/ ٣٠٧-٣٠٩، مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي، (ص:٤٥٩)، اللباب، (ص:٤٧)، منار السبيل، (١/ ١٠٢).

(٣) ينظر: كشاف القناع، ٢/ ١١، وذكر ابن حبان في صحيحه تسع صور لصلاة الخوف. ينظر: باب صلاة الخوف من صحيح ابن حبان، ٧/ ١١٩-١٤٤.

(٤) ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، (ص: ١٨)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلىٰ، (ص: ٢٧)، زاد المعاد، ١/ ٥١٠-٥١٣.

وتكبيرات العيد وردت علىٰ أكثر من وجهٍ -أيضا-، سواء تلك التي خارج الصلاة، أو التي داخلها، وقد صحَّت في صلاة العيد السبع والخمس[١]، واختار الحنفية ثلاثا قبل القراءة في الركعة الأولىٰ، وثلاثا بعد القراءة في الركعة الثانية من صلاة العيد، لكن الحديث الذي استدلُّوا به ضعيف[٢]، فلا يكون هذا الاختلاف اختلاف تنوُّع؛ لأنَّ الخبر لم يثبت.

«ثُمَّ تجد لكثيرٍ من الأمَّة في ذلك من الاختلاف ما أوجبَ اقتتالَ طوائفَ منهم علىٰ شَفْعِ الإقامة وإِيتارِها ونحو ذلك! وهذا عينُ المحرَّم، وكذا تجدُ كثيرا منهم في قلبه من الهوىٰ لأحدِ هذه الأنواع، والإعراضِ عن الآخر والنَّهي عنه: - ما دَخل به فيما نَهىٰ عنه النبيُّ ﷺ».

هذا هو الاختلاف المذمُومُ الذي يصل إلىٰ القُلوب، ويوغِر الصُدُّور، ويُفرِّقُ الناس شِيَعًا، أما من عمل بهذا ولم يُثرِّب علىٰ الآخر، إذا ثبت عنده الخبر، والآخر عمل بغيره مع عدم التَّثريب، فهذا موجودٌ عند الصَّحابة، ولم يكن بينهم نزاعٌ

---

(١) أخرجه أبو داود، تفريع أبواب الجمعة، باب التكبير في العيدين، (١١٥١)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين، (١٢٧٨)، وأحمد، (٦٦٨٨)، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: «التكبير في الفطر سبع في الأولىٰ، وخمسٌ في الآخرة، والقراءة بعدهما كلتيهما»، صححه البخاري، كما في العلل الكبير للترمذي، (ص: ٩٣)، وجاء في مسند أحمد عقب هذا الحديث: «قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وأنا أذهب إلىٰ هذا».

وجاء عن عبد الله بن عمر أنه قال: «شهدت الأضحىٰ والفطر مع أبي هُريرةَ، فكبر في الركعة الأولىٰ سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة»، أخرجه مالك، ١/ ١٨٠، وعبد الرزاق، (٥٦٨٠)، وابن أبي شيبة، (٥٧٠٣).

(٢) استدلوا بما ذكره السرخسي في المبسوط، ٢/ ٣٨، قال: «وفي الحديث أن النبي ﷺ كبر في صلاة العيد أربعا، ثم قال: «أربع كأربع الجنائز، فلا يشتبه عليكم، وأشار بأصابعه، وحبس إبهامه»، ولم نقف عليه في كتب السُّنَّة ومصادر التخريج.

ولا شقاقٌ. وقد وصل الأمر ببعض متعصِّبة المذهب أنَّه رأىٰ مُصلِّيا رَفَع أصبعه عند التشهُّد، فما كان منه إلا أن كسر أصبعه وهو في الصَّلاة، هذا هو الاختلافُ المذموم، نسأل الله العَافية.

«ومنه ما يكون كلٌّ من القَولين هو في المعنىٰ القولُ الآخر، لكنِ العبارتان مختلفتان، كما قد يختلِفُ كثيرٌ من الناس في ألفاظ الحدود، وصَوغِ الأدلَّة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك».

يعني: قد تختلف الحقيقة العُرفيَّة لهذه الكلمة من طائفة إلىٰ أخرىٰ، ويكون الاصطلاح الخاصُّ مختلفًا من فنٍّ إلىٰ فنٍّ، أو من جهة إلىٰ جهة، فيختلفون واللَّفظُ واحد، ويحصُل بهذا لا سيَّما عند العامَّة، اضطرابٌ كبير بسبب اختلاف الحقائق العُرفيَّة لكن الحقائق الشرعية -ولله الحمد- محفوظةٌ ولا تختلف، لكن قد يكون للَّفظِ أكثرُ من حقيقة شرعية، كلفظ: المُفلِس، ففي الحديث: «**أتدرون من المُفْلِس؟**»، قالوا: من لا درهم له ولا متاع، فقال النبي ﷺ: «**إنَّ المفلسَ من أمَّتي يأتي يوم القيامة بصلاة، وصيام، وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطَىٰ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضىٰ ما عليه؛ أخذ من خطاياهم فطُرحت عليه، ثم طرح في النار**»(١).

فالمُفلِس بهذا المعنىٰ حقيقة شرعية، أقرَّها النبيُّ ﷺ، لكن للمفلسِ -أيضًا- حقيقةٌ شرعية أخرىٰ في باب الحجر والتفليس، ينطبق عليها جواب الصحابة، هذا مفلسٌ وذاك مفلس، فلو قال أستاذُ الفقه في باب الحجر والتفليس للطالب: عَرِّف

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصِّلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٨١)، والترمذي، (٢٤١٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المُفْلِس؟ فقال الطالب: من يأتي بأعمالٍ من أمثال الجبال وقد ضرب هذا وشتم هذا...إلخ، فإن هذا الجواب خطأ، كما خطَّأ النبيُّ ﷺ الصَّحابة حينما أجابوا بالمعنىٰ الآخر، وإن كانَ حقيقةً شرعية -أيضا-، فمثل هذا أمره واسع.

لكن هناك ألفاظ عُرفيَّة يجب علىٰ المُفتي أن يتحقَّق منها، فقد سُئِل أحدُ المشايخ عن حكم الزعابة، وهي عندنا استخراج الماء من البئر، فأجاب الشَّيخُ: لا بأس بها. فقال له المُذيع: يا شيخ، لو كانت المسألةُ استخراجَ ماء من بئر، لم يسأل السائل، لابد أن نستثبت، فإذا به كما قال، كان سؤال المستفتي عن ذبحٍ يُعدُّ من الشرك الأكبر، نسأل الله العافية؛ وسببُ وقوعِ هذا الإشكال أنَّ الحقيقة اختلفت من عُرف إلىٰ عُرف، فمثل هذه الأمور لابد أن يكون المفتي علىٰ علمٍ بها، وأقلُّ الأحوال أن يوجد عنده شيء من الحذَر والحيطة في مثل هذه الأمور؛ لأن السائل لا يسأله عن شيءٍ مُباح ظاهرٍ للنَّاس كلها، فإذا جاءه سؤال وراءه من هذا النوع فليوجِد عنده وقفة يستثبت فيها من المُستفتي.

«ثُمَّ الجَهلُ أو الظُّلم يَحمِلُ علىٰ حَمْدِ إحدىٰ المقالتين، وذمِّ الأخرىٰ، والاعتداء علىٰ قائلها! ونحو ذلك».

[ثانيًا: اختلاف التضاد]

بعد أن انتهىٰ الشارح من بيان اختلاف التنوع شرع في بيان اختلاف التضاد فقال:

«وأما اختلاف التَّضادِّ؛ فهو القولان المتنافيان، إمَّا في الأصول، وإما في الفُروع عند الجُمهور الذين يقولون: المُصيب واحدٌ. والخَطْبُ في هذا أشدّ؛ لأنَّ القولين يتنافيان» اختلاف التنوُّع أمره سهل، فسواءٌ قلت بهذا أو قلت بذاك، كلاهما صواب، لكن المسائل التي يكونُ الاختلافُ فيها اختلافَ تضادٍّ لابد فيها من اعتمادِ القول

الصائب، ولا يجوز الجمع بين الأقوال أو التخيير بينهما؛ لأنَّ أحدهما خطأ إلا إذا اجتهد المُجتهد ولم يُوفَّق للصواب، فهذا له أجرٌ علىٰ اجتهاده، ويُحرَم من أجرِ الإصابة.

فمثلا حديث: «**وعرفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عُرنة**»[1]، يستدلُّ به من يقول: إن عُرنة ليست من الموقف، وهم الجمهور، وقال آخرون: إنها من الموقف، ويصحُّ الوقوف فيها، مع التَّحريم؛ معللا بأنه لولم يصح الوقوف بها ما جاء الاستثناء، بدليل أن النبيَّ ﷺ لم يستثن مزدلفة ولا منىٰ ولا غيرها، وإنَّما استثنىٰ بطن عرنة؛ لأنها من الموقف، فيصح الوقوف بها مع الإثم. هذا اجتهاد وهذا اجتهاد، لكن لا شك أنَّ أحدهما صواب، والثاني خطأ؛ لأنه من اختلاف التضادِّ لا التنوُّع، ومن عمل بالقول الثاني باجتهادٍ فمعذور باجتهاده.

وقد يكون للقولِ المرجوح في صورة اختلاف التضاد حالٌ يُمكن حمله عليها، فيكون ردّه جُملةً وتفصيلًا ردًّا للحق في هذه الحال؛ لأنَّه قد يُقبَل القول في حال، ويُردُّ في بقية الأحوال، فرده مُطلقًا يقتضي ردَّ الحقِّ ولو في صُورة من صُوره.

«لكن نجدُ كثيرًا من هؤلاء قد يكونُ القول الباطلُ الذي مع منازعه في حقٌّ ما،

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الموقف بعرفات، (٣٠١٢)، من حديث جابر بن عبد الله ﵁. ومالك في الموطأ، ١/ ٣٨٨، بلاغا. قال ابن حجر في التلخيص الحبير، ٢/ ٥٥٠: «في إسناده القاسم بن عبد الله بن عمر العمري، كذبه أحمد»، وله شواهد، منها شاهد عن جبير بن مطعم أخرجه أحمد، (١٦٧٥١)، وابن حبان في صحيحه، (٣٨٥٤)، وشاهد آخر عن ابن عباس، أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، ٣/ ٢٢٩، وابن خزيمة، (٢٨١٦)، والحاكم في المستدرك، (١٦٩٧)، وصححه، وصححه ابن حزم.

وضعف ابن عبد البر الاستثناء، وقال: «أكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عرنة من عرفة، ولا بطن محسر من المزدلفة، وكذلك نقلها الحفاظ الأثبات الثقات من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في الحديث الطويل في الحج ليس فيه استثناء عرنة، ولا محسر». التمهيد، ٢٤/ ٤١٨.

أو معه دليل يقتضي حقًّا ما، فيَرُدُّ الحقَّ مع الباطل، حتَّىٰ يبقىٰ هذا مُبطِلا في البعض، كما كان الأوَّل مبطلا في الأصل، وهذا يجري كثيرًا لأهل السُّنَّة.

وأما أهلُ البدعة؛ فالأمرُ فيهم ظاهرٌ، ومن جعل الله له هدايةً ونورًا رَأىٰ من هذا ما يُبيِّن له منفعَة ما جاء في الكتابِ والسُّنَّة من النَّهي عن هذا وأشباهِه، وإن كانت القُلوب الصَّحيحة تُنكر هذا، لكن نور علىٰ نور».

القلوب الصحيحة تُنكِر الباطل، هذا في الأصل، لكن إذا وُجِدَ مع ذلك الدليل الصحيح الصريح الذي يُمكن أن يُردُّ به قولُ الخَصْم، لا شكَّ أنَّه نورٌ علىٰ نور.

[الفرق بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد]

بعد أن ذكر الشارح أمثلة علىٰ نوعي الاختلاف أردفها ببيان الفرق بينهما فقال:

«والاختلافُ الأوَّل، الذي هو اختلافُ التنوُّع، الذمُّ فيه واقعٌ علىٰ من بغَىٰ علىٰ الآخَر فيه. وقد دلَّ القُرآن علىٰ حمدِ كلِّ واحدةٍ من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصلْ بغيٌ».

يعني: لو سَمِعَ شخصٌ آخرَ يُصلي بجواره ويستفتحُ بـ:«سبحانك اللهم وبحمدك...»[(١)] إلىٰ آخره، فخطَّأهُ وثرَّب عليه، وشدَّد عليه، وقال له: لِمَ لا تقول بحديث أبي هُريرة رضي الله عنه، وهو في الصحيحين: «**اللهمَّ باعِدْ بيني وبينَ خطاياي ...**»[(٢)]؛ لأن ما تستفتحُ به دليلُه حديثٌ مُختلفٌ في رفعه؟ ثم لم يقبل الآخرُ منه مقاله، فهجره الأوَّلُ من أجل ذلك، فهذا التصرُّف منه مذمُومٌ؛ لأنَّ الاختلاف في هذه المسألة

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ٣٣٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، (٧٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، (٥٩٨/ ١٤٧)، وأبو داود، (٧٨١)، والنسائي، (٦٠)، وابن ماجه، (٨٠٥)، وهو في دعاء الاستفتاح.

اختلافُ تنوُّع، هذا يُقال في وقت، وهذا يُقال في وقت، وصلاة الليل يُقال فيها ما لا يُقال في صلاة النهار، وهكذا.

«كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، وقد كانوا اختلفُوا في قطعِ الأشجار، فقطَع قومٌ، وترك آخرُون» والقطعُ والتركُ كلُّه بإذنِ الله.

«وكما في قوله تعالىٰ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]، فخصَّ سليمانَ بالفهمِ، وأثنىٰ عليهما بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قُريظَة لمن صلىٰ العصرَ في وقتها، ولمن أخَّرها إلىٰ أن وصلَ إلىٰ بني قُريظة»[(١)].

لمَّا أمر النبي ﷺ بألَّا تُصلىٰ العصر إلا في بني قُريظة بادر الصحابة إلىٰ الامتثال، وانطلقوا إلىٰ بني قريظة، فمنهم من لاحظ الوقت، وأنَّه شرطٌ لصحة الصلاة، فصلىٰ قبل الوصول إلىٰ بني قريظة، ومنهم من التزم حرفيَّة النص ولم يصلِّ إلا في بني قريظة بعد خُروج وقتها، فلم يُثرِّب النبي ﷺ لا علىٰ هؤلاء ولا علىٰ هؤلاء.

«وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب؛ فله أجران، وإذا اجتهد

---

(١) إشارة إلىٰ حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتىٰ نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ، فلم يعنف واحدا منهم.
أخرجه البخاري، أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، (٩٤٦)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، (١٧٧٠).

فأخطأ؛ فله أجرٌ»[(١)]، ونظائرُ ذلك.

والاختلاف الثاني، هو ما حمد فيه إحدىٰ الطائفتين، وذُمَّتِ الأخرىٰ».

الطائفةُ المحمودة في هذا النوع من الاختلاف هي التي عملت بالصواب، والمذمومة التي عملت بالقول الآخر، الذي هو الخطأ؛ لأنه اختلاف تضادٍّ، أحدُ القولين صواب والآخرُ خطأ، ولا يُمكن العمل بالقولين، فالطائفة العاملة بالصواب هي المحمودة والمُثابة، والعاملة بالخطأ إن كانت قلدت متبوعًا -ولو لم يُصِب- برئت ذمتهم، إذا كان متبوعُهم ممَّن تبرأ الذمَّة بتقليده.

أمَّا إذا تعمدوا العمل بالخطأ مع علمهم به، أو كان العاملُ مجتهدًا يستطيع أن يصل إلىٰ القول الصَّواب فلم يجتهد؛ بل عمل بالخطأ من غير نظر ولا اجتهاد؛ فلا شكَّ أنَّ الذم متوجهٌ إليهم.

«كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] الآيات.

وأكثرُ الاختلاف الذي يؤُول إلىٰ الأهواء بين الأمَّة من القِسم الأول، وكذلك إلىٰ سَفْكِ الدِّماء واستِباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأنَّ إحدىٰ الطائفتين لا تعترف للأخرىٰ بما معها من الحقِّ، ولا تُنصِفُها؛ بل تزيدُ علىٰ ما مع نفسها من الحقِّ زياداتٍ من الباطل، والأخرىٰ كذلك، ولذلك جعل الله مصدرَه البغي في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ لأنَّ

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ٣٣٢.

البغي مجاوزةُ الحدِّ، وذكر هذا في غير موضعٍ من القرآن ليكونَ عبرةً لهذه الأمَّة»[١].

وهذا موجود بين مُتعصِّبة المذاهب، الذين يحملهم الجهل مع التعصُّب لمتبوعهم علىٰ البغي والعدوان علىٰ غيرهم.

وكثيرًا ما نقرأ في القصص التي يذكرها المؤرخون أنَّه حصل شجارٌ بين أتباع فلان وأتباع فلان من الأئمة بسبب جهلهم وتعصُّبهم؛ بل حصل ما هو أعظم من ذلك، ووجود ذلك لا يعني أنه ظاهرة غالبة في المذاهب، لكن العقول تختلف، والجهل يتفاوت، وحبُّ الإنسان لمتبوعه يتفاوت -أيضًا-، فمنهم من يحبه حبًّا يبلغ به إلىٰ أن يُقدِّمه علىٰ النصِّ؛ حيث إنَّه لو قيل له: الدليل كذا، لقال هذا الغالي في حبِّه لمتبوعِه غير المعصوم: «لستَ بأعرف من فلان، لو كان النص ثابتًا عنده لقال به»، مع أن النص قد يكون مُخرَّجًا في الصحيح، ومع هذا لا ينقاد له.

وهذه المشكلةُ موجودةٌ عند بعض أنصاف المُتعلِّمين، إذ تأتيه بالدليل، فيقول: «الإمام أحمد أعرف منك» أو «مالك أدرىٰ منك»، ونحو هذا، والمرء إذا بُيِّن له الدليل الصحيح الصريح في المسألة، يجب عليه في أقل الأحوال ألَّا يُسارع في الإنكار والذم فضلا عن أن يبغي أو يعتدي؛ بل ينتظر ويسأل من هو أعلم منه ويتثبَّت؛ لأنَّ النص قد يكون مع صحته وصراحته منسوخًا، وقد يكون مُخصصًا، وقد يكون مُقيدًا، إلىٰ غير ذلك من الأجوبة التي يجاب بها عن أهل العلم.

والمتعصِّبُ لشخصٍ أو مذهبٍ يحملُه تعصُّبه علىٰ الأخذ بقول متبوعِه وردِّ القول الآخر في المسائل التي فيها اختلاف تنوع، مع أن كلا القولين صحيح، وينتجُ عن مثل هذا النزاع والشقاق، وتتسع الهوة، ويُلتزمُ بلوازم غير لازمة، وهذه طريقة نشوء البدع، فإن نشوءها إنما يكونُ بالخلاف، والأتباع هم الذين يستوشَون هذا

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/ ١٥٦.

الخلاف، أو يُورَدُ الدليلُ علىٰ المتعصِّب لرأي شيخه ومتبوعه فيردّه بتأويلٍ غير سائغ، ثمَّ يُلزَم بعد ذلك بلوازم، فيلتزِمُ بهذه اللوازم؛ تعصبًا لرأيه أو لمتبوعه، ثمَّ يحصل ما يحصل، وهذا كثير.

«وقريبٌ من هذا الباب ما خرَّجاه في الصحيحين، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ، قال: «ذرُوني ما تركتُكم، فإنَّما هلَك من كان قبلكم بكثرةِ سؤالهم واختلافِهم علىٰ أنبيائِهم، فإذا نهيتُكم عن شيء؛ فاجتنبُوه، وإذا أمرتُكم بأمرٍ؛ فأتُوا منه ما استطعتُم»[1].

فأمرَهم بالإمساك عمَّا لم يُؤمروا به، معلِّلا بأنَّ سببَ هلاكِ الأوَّلين إنَّما كان كثرةُ السُّؤال ثُم الاختلاف علىٰ الرُّسل بالمعصية[2]».

[اختلاف المسلمين في القرآن على نوعين]

«ثم الاختلاف في الكتاب من الذين يُقرُّون به علىٰ نوعين[3]:

أحدهما: اختلافٌ في تنزيله.

والثاني: اختلافٌ في تأويله.

وكلاهُما فيه إيمانٌ ببعضٍ دون بعضٍ، فالأوَّل كاختلافِهم في تكلُّم الله بالقُرآن وتنزيله، فطائفةٌ قالت: هذا الكلامُ حصل بقدرتِه ومشيئته، لكنَّه مخلوقٌ في غيره لم يَقُم به.

وطائفة قالت: بل هو صفةٌ له قائم بذاتِه ليس بمخلُوقٍ، لكنَّه لا يتكلَّم بمشيئتِه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، (١٣٣٧)، وأحمد في مسنده، (١٠٦٠٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/ ١٥٧.
(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٥/ ٦.

وقُدرته. وكل من الطَّائفتين جمعتْ في كلامها بين حقٍّ وباطلٍ، فآمنتْ ببعض الحقِّ، وكذبت بما تقولُه الأخرىٰ من الحقِّ، وقد تقدَّمت الإشارة إلىٰ ذلك».

بيان هذا أن الطائفة الأولىٰ قالت: «هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته» وهذا الجزء من كلامِها حقٌّ، ثم قالت: «لكنه مخلوقٌ في غيره لم يقم به» وهذا الجزء باطلٌ بلا شكٍّ.

والطائفة الثانية قالت: «بل هو صفةٌ له، قائمٌ بذاته، ليس بمخلوق» وهذا الجزء من كلامها حقٌّ، ثم قالت: «لكنه لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته»، وهذا الجزء باطل بلا شك.

والخلاف بين المعتزلة والأشاعرة من هذا النوع، فهؤلاء عندهم نوع حق وعندهم باطل، وهؤلاء عندهم نوع حق وعندهم باطل، والأشاعرة أقرب من المعتزلة، وإن كان القولان يتقاربان في النهاية.

«وأمَّا الاختلافُ في تأويلِه الذي يتضمَّن الإيمانَ ببعضِه دون بعضٍ؛ فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، قال: خرج رسولُ الله ﷺ علىٰ أصحابِه ذاتَ يومٍ وهم يختصِمون في القدر، هذا ينزِعُ بآية وهذا ينزِعُ بآية، فكأنَّما فُقِئَ في وجهه حَبُّ الرُّمَّان، فقال: «أبِهذا أُمِرتُم؟ أم بهذا وُكلتُم أن تَضربُوا كتابَ الله بعضَه ببعضٍ؟ انظُرُوا ما أُمِرْتُم به فاتَّبِعُوه، وما نُهِيتُم عنه فانتهوا»[(١)].

وفي رواية: «يا قومُ، بهذا ضلَّت الأممُ قبلكم، باختلافِهم علىٰ أنبيائِهم، وضربِهم الكتابَ بعضَه ببعضٍ، وإنَّ القرآن لم ينزِلْ لتضربوا بعضَه ببعضٍ، ولكن

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في القدر، (٨٥)، وأحمد، (٦٦٦٨)، وابن أبي عاصم، (٤٠٦)، من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال البوصيري في مصباح الزجاجة، ١/ ١٤: « هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

نَزَل القرآنُ يُصدِّقُ بعضُه بعضًا، ما عرفتُم منه فاعملُوا به، وما تشابه فآمِنُوا به»[١].

من ينظر في أدلة المبتدعة يجد أنهم يأتون إلىٰ النصوص المتعلقة بموضوع واحد، فتمسك فئة منهم بطرف منها، وتمسك فئة أخرىٰ بطرف آخر، فمن استمسكَ بالطرف الأول وضرب به دليلَ الطرف الثاني، والعكس، يكون قد ضرب بعضَ الكتاب ببعض، بمعنىٰ أنهم ضربوا معاني الآيات بمعاني آيات أُخرىٰ.

وطريقة أهل السُّنَّة والجماعة التوفيق بين هذه النصوص، فهم يعملون بهذا وبهذا؛ فوُفِّقوا للقول الصائب، وتقدم أن شيخ الإسلام ذكر في (الواسطية) عن أهل السُّنَّة أنَّهم وسط بين الطوائف، ومثَّل لهذا بوسطيتهم بين الخوارج والمُرجئة التي تظهر عند النظر في استدلالات الفريقين، فالخوارج تمسكَّوا بأدلة من القرآن، وتركُوا أدلةً أخرىٰ تمسَّك بها آخرون تركُوا أدلَّة الخوارج، وأهلُ السُّنَّة وُفِّقوا فجمعوا بين أدلة الفريقين، وخرجوا بالقول الصَّائب، وهكذا في بقية مسائل العقائد؛ ولذا فهم وسطٌ بين الطوائف كلها، كما أنَّ المسلمين وسطٌ بين الملل كلها[٢].

«وفي رواية: «فإنَّ الأُمم قبلكم لم يُلعنوا حتَّىٰ اختلفوا، وإنَّ المراء في القُرآن كُفرٌ»، وهو حديثٌ مشهورٌ، مخرَّجٌ في المساند والسُّنن[٣].

وقد روىٰ أصلَ الحديث مسلمٌ في صَحيحه، من حديث عبد الله بن رباح الأنْصاري، أنَّ عبد الله بن عمرو قال: هجرت إلىٰ رسول الله ﷺ يوما، فسمع

(١) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (٨١٢).

(٢) ينظر: العقيدة الواسطية، (ص: ٨٢).

(٣) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي شيبة، (٣٠١٦٦)، والآجري في الشريعة، (١٤٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ، (٧٩٣)، من طريق عبد الرحمن بن ثوبان، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وجاء نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن، (٤٦٠٣)، وأحمد، (٧٩٨٩)، والنسائي في الكبرىٰ، كتاب فضائل القرآن، باب المراء في القرآن، (٨٠٣٩)، وصححه ابن حبان، (٧٤).

أصواتَ رجلين اختلَفا في آية، فخرجَ علينا رسولُ الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنَّما هلك من كان قبلكم باختلافِهم في الكتاب»[(١)].

وهذا النوع من الناس اليوم كثيرٌ، نراهم في الصَّحَفيين، وفيمن يخرجون في القنوات فيفتُون ويُفسِّرون القُرآن، ويأتُون بالغريب الذي لا أصل ولا مُستندَ له، ونرىٰ أقواما يتكلَّمون في مسائل الشرع دون أن يأووا إلىٰ علم أو رأي، ومع هذا تُتاح لكلِّ هؤلاء الوسائلُ التي تعينهم علىٰ نشر جهلهم وغيّهم!

«وجميعُ أهل البدعِ مختلفُون في تأويله، مؤمنون ببعضِه دون بعض، يقرُّون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إمَّا أن يتأوَّلوه تأويلا يُحرِّفون فيه الكَلِم عن مواضِعه، وإمَّا أن يقولوا: هذا متشابِهٌ لا يعلم أحدٌ معناه، فيجحدُون ما أنزله الله من معانيه، وهو في معنىٰ الكُفر بذلك؛ لأنَّ الإيمان باللَّفظ بلا معنىٰ هو من جنس إيمانِ أهل الكتاب، كما قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]».

وليس من هذا النوع المُتشابه الذي أُمرنا بالكفِّ عن الخوض في تأويله ومعانيه، مع الإيمان به، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، لكن أهلُ البدع أخلوا في المُتشابه ما ليس منه، فجعلوا نصوص الصفات من المُتشابه، وعلىٰ هذا فإما أن يؤولوا أو يفوِّضوا ويصيروا مفوِّضة، ويقولوا: إنَّ هذه كلمات وحُروفٌ لا معنىٰ لها، نثبتُها كما جاءت، بخلاف طريقة السلف الذين يُثبتون ما أثبته الله لنفسِه من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل

(١) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، (٢٦٦٦)، وأحمد، (٦٨٠١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

ولا تشبيه، ويعتقدون أنَّ لها معاني، فالاستواء معلوم، والكيفُ مجهول، والسُّؤال عنه بدعة[(١)].

«وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]؛ أي: إلا تلاوةً من غير فَهْمِ معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فَهِم ما فَهِم من القرآن فعَمِل به، واشتَبَه عليه بعضُه فوكَل علمَه إلىٰ الله، كما أمره النبيُّ ﷺ بقوله: «فما عرفتُم منه فاعملُوا به، وما جهلتُم منه فرُدُّوه إلىٰ عالمه»[(٢)]، فامتثل أمر نبيِّه ﷺ[(٣)].

[الإسلام دين الأنبياء]

«**قوله: «ودينُ الله في الأرض والسَّماء واحدٌ، وهو دينُ الإسلام، قال الله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. **وقال تعالى:** ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وهو بين الغُلوِّ والتَّقصير، وبين التَّشبيه والتعطيل، وبين الجَبْرِ والقَدَر، وبين الأمْنِ والإِياسِ».

ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّا معاشرَ الأنبياء دينُنا واحد»[(٤)]، وفي روايةٍ: «**الأنبياءُ أولاد علَّات**»[(٥)]؛ أي: أمهات مختلفة، والأب واحد.

---

(١) جاء نحوُ هذا عن الإمام مالك بن أنس، وأم سلمة رضي الله عنها، تقدم تخريجه، ٣/ ١٨٢.

(٢) هذا جزءٌ من حديث عبد الله بن عمرو، الذي تقدم تخريجه قريبا.

(٣) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/ ١٤٩-١٦٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، (٣٤٤٣)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسىٰ عليه السلام، (٢٣٦٥)، وأبو داود، (٤٦٧٥)، ولفظه لدىٰ البخاري: «أنا أولىٰ الناس بعيسىٰ ابن مريم، في الأولىٰ والآخرة» قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «الأنبياء إخوة من علات، وأمهاتهم شتىٰ، ودينهم واحد، فليس بيننا نبي».

(٥) يُنظر التخريج السابق.

«وقولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، عامٌّ في كلِّ زمانٍ، ولكن الشَّرائعَ تتنوَّعُ، كما قال تعالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]» قال ابن عبَّاس -كما في البخاري- في تفسير الآية: «سبيلًا وسُنَّة»(١). فالشِّرعة: السُّنَّة، والمنهاج: السَّبيل، وهذا من باب اللَّفِّ والنشر غير المُرتَّب، الذي يُسميه بعضهم المشوَّش(٢)، «فدينُ الإسلام هو ما شرَعه الله ﷻ لعباده علىٰ ألسِنة رسُلِه، وأصولُ هذا الدين وفروعُه موروثةٌ عن الرُّسل، وهو ظاهرٌ غاية الظُّهور، يمكنُ كلُّ مميِّز من صغيرٍ وكبيرٍ، وفصيحٍ وأعجم، وذكيٍّ وبليدٍ أن يدخُلَ فيه بأقصرِ زمان، وإنَّه يقع الخرُوج منه بأسرعَ من ذلك، من إنكار كلمةٍ، أو تكذيبٍ، أو معارضةٍ، أو كذبٍ علىٰ الله، أو ارتيابٍ في قول الله تعالىٰ، أو ردٍّ لما أنزل أو شكٍّ فيما نفىٰ الله عنه الشَّكَّ، أو غيرِ ذلك ممَّا في معناه».

يقول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ؛ أي: لا شكَّ فيه، وبعضُ من يكتبُ منَ العقلانيِّينَ -وهم مُبتدعة- يُشكِّكُ في بعض النُّصوص من القرآن، ولا يرىٰ أيَّ مانع أو تردُّدٍ عنده في أن ينتقدَ كتاب الله، ويقولَ بوجود الاختلاف فيه، ثم يستدل بثبوت الاختلاف في القرآن علىٰ حدِّ رأيه علىٰ أنَّه من عند غير الله؛ لأنَّه جاء في القُرآن: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]، مع أنَّ هذا الاختلاف الذي يُشيرُ إليه هؤلاء لم يخف علىٰ أهل العلم؛ بل أزالوه بأنواع الجُموع المعروفة عندهم.

لكن هذا العقلاني الذي تلقَّىٰ ثقافته من الغَرب والشَّرق، وهو خالي الذهن من عُلوم الشَّريعة، يرىٰ أنَّه يحقُّ له النظر في القرآن؛ لأنَّه ذو عقلٍ كما يقول، فيأتي إلىٰ

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة، ٦/ ٥٠.
(٢) ينظر: عروس الأفراح، ٢/ ٢٤٩.

كتاب الله تعالىٰ وينظرُ فيه، فيرىٰ أنَّ هذا يخالف هذا، فيتعجل ويتسرع في الحكم، ويقول: إنَّه من عند غير الله. وهذا كله من فتح باب النظر المُطلق المُرسل فيما سُدَّ فيه النَّظر إلا عن طريق محمد ﷺ، والله المُستعان.

وقد كَثُرَت الزلَّاتُ في هذه الأيام، ووصلتْ إلىٰ أمورٍ تُخرِجُ من دِين الله إلىٰ أنواع شتىٰ من الإلحاد، وكَثُر من يخرُجُ من دينِ الإسلام، نعم هم فئة قليلة وليسوا بالفئة الظاهرة، لكنَّهم موجودُون ويكتُبون فيما بيننا، ولهم في وسائل الاتصال صولة وجولة، يستمعُ إليهم النَّاسُ ويقرؤون لهم، مع أنَّ أبا بكر رضي الله عنه وهو من هو في قوَّة الإيمان لما ارتدَّ بعضُ الناس عن دين الله في زمن الرِّدَّة كان يقنتُ في صلاة المغرب بقوله جل وعلا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وهذا الذي يحصلُ اليوم زيغٌ، فنسأل الله العافية والثبات.

«فقد دلَّ الكِتابُ والسُّنَّة علىٰ ظُهور دين الإسلام، وسُهُولة تعلُّمه، وأنَّه يتعلَّمه الوافدُ ثُمَّ يولِّي في وقته» فقد كان الرجل يأتي ويصلي مع النبيِّ ﷺ فرضًا واحدًا أو فرضين، أو يجلسُ يومًا أو يومين، وينصرفُ إلىٰ قومه، يُعلِّمهم ما تعلَّم من النبي ﷺ.

«واختلافُ تعليمِ النبيِّ ﷺ في بعض الألفاظ بحسب مَن يتعلَّم، فإن كان بعيدَ الوطن، كضِمام بن ثعلبةَ[1]،

(١) إشارة إلىٰ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث قال: «بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل علىٰ جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: يا بن عبد المطلب، فقال له النبي ﷺ: «قد أجبتك». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك؟ فقال: «سل عما بدا لك»، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آلله أرسلك إلىٰ الناس كلهم؟ فقال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «اللهم =

والنجدي[١]، ووفد عبد القيس[٢]، علَّمهم ما لا يسعُهم جهلُه، مع علمه أنَّ دينه سينتَشِرُ في الآفاق، ويُرسِلُ إليهم من يُفقِّهُهم في سائر ما يحتاجُون إليه، ومن كان قريبَ الوطن يُمكنُه الإتيانُ كلَّ وقت، بحيثُ يتعلَّمُ علىٰ التَّدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عَرَفَ ما لا بُدَّ منه، أجابه بحسب حالِه وحاجتِه علىٰ ما تدلُّ قرينةُ حالِ

= نعم». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها علىٰ فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «اللهم نعم». فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر»، أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾، (٦٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدِّين، (١٢)، وأبو داود، (٤٨٦)، والترمذي، (٦١٩)، والنسائي، (٢٠٩١)، وابن ماجه، (١٤٠٢).

(١) إشارة إلىٰ حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه حيث قال: «جاء رجل إلىٰ رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتىٰ دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة»، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال رسول الله ﷺ: «وصيام رمضان»، قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد علىٰ هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق»، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (٤٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، (١١)، وأبو داود، (٣٩١)، والنسائي، (٤٥٨).

(٢) إشارة إلىٰ حديث ابن عباس رضي الله عنهما، حيث قال: «إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: «من القوم؟ - أو من الوفد؟ -» قالوا: ربيعة، قال: «مرحبا بالقوم، أو بالوفد، غير خزايا ولا ندامىٰ»، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فصل، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة: فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم: بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس»، ونهاهم عن أربع: عن الحنتم، والدباء، والنقير، والمزفت "، وربما قال: «المقير»، وقال: «احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم»، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، (٥٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، (١٧)، وأبو داود، كتاب الأشربة، باب في الأوعية، (٣٦٩٢)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في إضافة الفرائض إلىٰ الإيمان، (٢٦١١)، والنسائي في المجتبىٰ، كتاب الإيمان وشرائعه، باب أداء الخمس، (٥٠٤٦)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

السائل، كقوله: «قُلْ آمنتُ بالله ثُمَّ استَقِمْ»(١).

كان النبيُّ ﷺ لتمام نُصحِه لأمَّته، مع شِدَّة حرصِه علىٰ تبليغ ما أُنزِل إليه، يُنوِّعُ أساليب التعليم بحسب حال المحتاج إلىٰ التعلُّم، وهكذا كانت الأحكامُ تبلغُ القاصي والداني حسب أهميَّتها وحاجة الناس إليها.

وكان النبي ﷺ يُعلِّم من يأتيه بأبلغ أسلوب وأقصر عبارة، وكان هذا الأسلوبُ مناسبًا لحال الناس يومذاك؛ لأنهم عرب يفهمُون ما يُلقىٰ إليهم، والمُتلقِّي وهو المسلم الجديد، من حرصه ودخوله في الإسلام دخولًا قويًّا، أتىٰ ليتعلَّم أحكامه.

بخلاف حال كثير من المسلمين في بعض الأقطار الإسلامية، تجده خالي الذهن من أي شيءٍ يتعلَّق بالدِّين، وهذه المسألة يجتمع فيها تقصيرٌ ممَّن أُمِرَ بتعليم أمثال هؤلاء، وهؤلاء المحتاجون إلىٰ التعليم مقصِّرون -أيضًا-؛ يهتمُّون بأمور دنياهم، ولا يرفعون بأمور الدِّين رأسًا، لا يهمهم أن يتعلموا من دينهم شيئًا أو لا يتعلَّموا، وباجتماع هذين الأمرين حصل الجهل المُطبقُ، فنسمع بعض الأمور من جهاتٍ قريبة، غير بعيدة، نسمعُ عمَّن يُصلي علىٰ جنازة كصلاة الصبح، فيركع فيها ويسجد، مع أنَّ مثل هذه العبادات مُتلقَّاة بالعمل والتوارث، فكلٌّ يرىٰ النَّاسَ يُصلُّون علىٰ الجنائز، لكن هذا سببه تقصيرُ من يقوم بمهمَّة تعليم هؤلاء من جهة، وتقصيرُ هؤلاء -أيضًا- لعدم اهتمامهم بتعلُّم أحكام دينهم التي أوجبها الله عليهم.

«وأمَّا من شرع دينًا لم يأذنْ به الله؛ فمعلومٌ أنَّ أصولَه المستلزِمة له لا يجوزُ أن تكونَ منقولةً عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين؛ إذْ هو باطل، وملزومُ الباطل باطلٌ»(٢) يعني: أن ما يلزم من الباطل باطلٌ «كما أنَّ لازم الحقِّ حقٌّ».

(١) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ٣٠٦.

[وسطية الإسلام بين الأديان]

«وقولُه: «**بين الغلو والتقصير**» قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]»، وقد غلا أهل الكتاب في دينهم، وألَّهوا بعضَ أنبيائهم، وقد نُهينا أن نفعل ما فعلته النصارىٰ، كغلوِّهم في عيسىٰ عليه السلام[١]، وفعلَ بعضُ من ينتسبُ إلىٰ الإسلام مثلما فعله النصارىٰ في عيسىٰ، فغالوا في النبي ﷺ، وبعضُهم غلا في عبادته إلىٰ حدٍّ قد يُخرجه من روح الشريعة والعمل المطابق لفعله ﷺ، وبعضهم زادوا فيها أو نقصوا، وبعضُهم أفرطوا أو فرَّطوا، وهذا كله من الغلوِّ، وهو موجود مع الأسف، والنبي ﷺ يقول: «**إيَّاكم والغُلوّ، فإنّما أهلك من كان قبلكم الغلوُّ**»[٢].

«وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٨٧ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧-٨٨].

وفي الصَّحيحين عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ ناسًا من أصحاب رسولِ الله ﷺ سألوا أزواجَ رسول الله ﷺ عن عملِه في السرِّ؟ فقال بعضُهم: لا آكلُ اللَّحم، وقال بعضُهم: لا أتزوَّج النساء، وقال بعضُهم: لا أنامُ علىٰ فِراشٍ» مع أنهم رأوه ﷺ يأكلُ

---

(١) إشارة إلىٰ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ، حيث قال: «لا تطروني كما أطرت النصارىٰ ابن مريم»، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾، (٣٤٤٥)، وأحمد، (١٥٤، ١٦٤، ٣٣١).

(٢) أخرجه النسائي، كتاب المناسك، باب التقاط الحصىٰ، (٣٠٥٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب قدر حصىٰ الرمي، (٣٠٢٩)، وأحمد، (١٨٥١، ٣٢٤٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال الحافظ ابن حجر في الفتح، ١٣/ ٢٧٨: «صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من طريق أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما».

اللَّحمَ، ورأوهُ ﷺ يتزوَّجُ النِّساء، ورأوه ينام، لكنَّهم تقالّوا عمله باعتبار أنَّه مغفورٌ له ما تقدَّم من ذنبِه وما تأخَّر، فيحتاجُون هُم إلىٰ أن يزيدوا علىٰ عمله ﷺ ليصلوا إلىٰ مرتبة المغفرة، لكنَّهم أخطؤوا في ذلك، وثرَّب عليهم النبيُّ ﷺ، وبيَّن لهم ما كان عليه ﷺ، وما ينبغي أن يكونوا عليه في تمام هذا الحديث.

«فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ، فقال: «ما بالُ أقوامٍ يقولُ أحدهم كذا وكذا؟! لكنِّي أصومُ وأُفطرُ، وأنام وأقُوم، وآكُل اللَّحم، وأتزوَّجُ النِّساء، فمَن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي»[(١)].

وفي غير الصَّحيحين: «سألوا عن عبادته في السرِّ، فكأنَّهم تقالُّوها»[(٢)].

وذُكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جُريج، عن عكرمة أنَّ عُثمان بن مظعُون، وعليَّ بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالما مولىٰ أبي حُذيفة، في أصحابه تبتَّلُوا، فجلسُوا في البُيوت، واعتزلُوا النِّساء، ولبِسُوا المُسُوح، وحرَّموا طيِّبات الطعام واللِّباس، إلا ما يَأكل ويَلبسُ أهلُ السِّياحة من بني إسرائيل، وهمُّوا بالاختِصاء، وأجمعُوا لقيامِ اللَّيل وصيام النَّهار، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

يقول: لا تسيرُوا بغير سُنَّة المسلمين، يريدُ ما حرَّموا من النِّساء والطعام واللِّباس، وما أجمعُوا له من قيام اللَّيلِ وصيام النَّهار، وما همُّوا به من الاختِصاء، فنزلتْ فيهم، فبعثَ النبيُّ ﷺ إليهم، فقال: «إنَّ لأنفسكم عليكمُ حقًّا، وإنَّ لأعيُنكم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣)، ومسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، (١٤٠١)، والنسائي، (٣٢١٧).

(٢) بل جاء هذا في الصحيح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣).

حقًّا، صُوموا وأفطرُوا، وصلُّوا وناموا، فليس منَّا من ترَك سنَّتنا»، فقالوا: اللهم سلَّمنا واتبعْنا ما أنزلتَ»[(١)]، سبب النزول هذا مذكورٌ عند الطبري وغيره، لكنه مُرسل.

«وقولُه: «**وبين التَّشبيه والتَّعطِيل**» تقدَّم أنَّ الله ﷻ «يُحِبُّ» في بعض النُّسخِ: «**يجبُ**» لكنَّ «**يحبُّ**» أصح بلا شكّ «أن يُوصَفَ بما وصفَ به نفسَه» وهذا الحُبُّ لا يقصُر عن الوجوب؛ بل هُو مِن أوجَب الواجبات، «وبما وصفه به رسولُه، من غير تشبيهٍ، فلا يقال: سمْعٌ كسمعِنا، ولا بصرٌ كبصرِنا، ونحوِه، ومن غير تعطيل، فلا يُنفىٰ عنه ما وصَف به نفسَه، أو وصفَهُ به أعْرفُ النَّاسِ به رسولُه ﷺ؛ فإنَّ ذلك تعطيلٌ، وقد تقدَّم الكلامُ في هذا المعنىٰ» هذه طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، فهم وسطٌ بين المُعطِّلة من الجهمية وغيرهم، وبين والمُشبِّهة الذينَ شبهوا الله بخلقه.

«ونظيرُ هذا القولِ قوله فيما تقدَّم: «ومن لم يتوقَّ النَّفيَ والتَّشبيهَ زلَّ ولم يُصِبِ التَّنزيهَ». وهذا المعنىٰ مستفادٌ من قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ ردٌّ علىٰ المشبِّهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد علىٰ المعطِّلة.

وقوله: «**وبين الجبرِ والقدرِ**» تقدم الكلام -أيضًا- علىٰ هذا المعنىٰ، وأنَّ العبد غيرُ مجبُورٍ علىٰ أفعالِه وأقوالِه، وأنَّها ليست بمنزِلة حركات المرتعِشِ وحركات الأشْجار بالرِّياح وغيرها، وليستْ مخلوقةً للعبد؛ بل هي فعلُ العبدِ وكسبُه وخلقُ الله تعالىٰ».

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، ١٠/ ٥١٩، من طريق حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: «أراد رجالٌ منهم عثمان بن مظعون...» فذكره، قال ابن كثير في تفسيره، ٣/ ١٧١، بعد إيراده هذه القصة: «وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسلة، ولها شاهد في الصحيحين من رواية عائشة أم المؤمنين».

أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين الجبريَّة الذين ينفون عن العبد المشيئة والإرادة، وبين القدرية الذين يثبتون له مشيئةً وإرادة مُستقِلَّةً، لا ارتباطَ لها بمشيئة الله ولا قدرته، وأهل السُّنَّة يرون أنَّ للعبد مشيئةً واختيارًا وحريَّةً وإرادة، لكنَّها تابعة لإرادة الله ومشِيئته.

«وقولُه: «**وبين الأمْن والإِياس**» تقدَّم الكلامُ -أيضًا- علىٰ هذا المعنىٰ، وأنَّه يجبُ أن يكونَ العبد خائفًا من عذاب ربه، راجيًا رحمته، وأنَّ الخوف والرَّجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلىٰ الله تعالىٰ والدار الآخرة».

۞ [التعريف بأهم الفرق الإسلامية]

«قولُه: «**فهذا دينُنا واعتقادُنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن بُرآءُ إلى اللّه تعالى من كُلِّ مَن خالَف الذي ذكرناهُ وبيَّنَّاه، ونسألُ اللّه تعالى أن يُثَبِّتَنا على الإيمان، ويختِمَ لنا به، ويعصِمَنا من الأهواء المختلِفة، والآراء المتفرِّقَة، والمذاهب الرَّدِيَّة، مِثل المشبِّهة، والمعتزلة، والجهميَّة، والجبريَّة، والقدريَّة، وغيرِهم، من الذين خالَفُوا الجماعة، وحالَفُوا الضَّلالة، ونحنُ منهم بَراءٌ، وهُم عندنا ضلالٌ وأرْدِياء، وباللّه العِصْمة والتَّوفيقُ**»، الإشارة بقوله: «**فهذا**» إلىٰ كل ما تقدَّم من أوَّل الكِتابِ إلىٰ هنا».

الإشارةُ هُنا إلىٰ موجود في الأعيان، والإشارة في الكتب عند أهل العلم إما أن تكون في المقدِّمة كأن يقول مثلا: (أما بعدُ: فهذا كتابٌ)، أو تكون في نهاية الكتاب كما هنا، فإن كانت المقدِّمة قد كُتِبَت قبل التأليف كانت الإشارة إلىٰ موجود في الأذهان لا في الأعيان، وإن كُتبت بعد التأليف كانت الإشارة إلىٰ موجود في الأعيان كما هُنا، فقوله: «**هذا دينُنَا واعتقادُنا**» يعني: الذي تقدَّم، وبإمكانِه أن يُشير إليه؛ لأنَّه حاضرٌ بين يديه.

«**وباللّه العِصْمة**» الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة يَعصِمُ المُسلِمَ من الفِتن، وليس معنىٰ هذا أنَّه لا يُزاوِلُ ذنبًا ولا خطيئةً أو لا يصدرُ منه شيءٌ من ذلك؛ فليس المرادُ

بالعصمة هُنا عصمةُ الأنبياء التي لا يحصل معها زللٌ.

۞ [التعريف بالمشبهة]

«والمشِّبهة: هُم الذين شبَّهوا الله سبحانه بالخلق في صفاتِه، وقولهم عكسُ قولِ النَّصارىٰ؛ فإنَّ النَّصارىٰ شبهوا المخلوق - وهو عيسىٰ ﷺ - بالخالِق تعالىٰ وجعلُوه إلها، وهؤلاء شبَّهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي[1] وأشباهِه».

المشبِّهة يقولون: لله سمع كأسماعنا، وعينٌ كأعيُنِنا ويد كأيدينا وهكذا، فيشبِّهون الخالق بالمخلوق.

۞ [التعريف بالمعتزلة]

«والمعتزِلةُ: هم عمرو بن عُبيدٍ، وواصِلُ بن عَطاء الغزَّال[2] وأصحابهما، سُمُّوا بذلك لمَّا اعتزلُوا الجماعةَ بعد موتِ الحسَن البصريِّ ﵀ في أوائل المائة الثانية».

عمرو بن عُبيد، وواصل بن عَطاء الغزَّال من رؤوس المعتزِلة، اختلفوا مع الحسن البصريِّ في القدر، فاعتزلُوا حلقتَه، فسُموا معتزلة[3]، ومن الغرائب أنَّ القاضي عبد الجبار -وهو من رؤوس المعتزلة- ألّف كتاب: «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» ووضع الحسن البصريَّ علىٰ رأس الطبقة الثَّانية من طبقاتِ المعتزلة[4]، ووضع في الطبقة الأولىٰ أبا بكر

---

(١) داود الجواربي: رُمي بالرفض والتجسيم، ذكره الذهبي في الميزان، ٢/ ٣٢، وقال: «رأس في الرفض والتجسيم»، وزاد في السير: «من قرامىٰ جهنم»، وقال في تاريخ الإسلام: «كان رافضيا مجسما كهشام بن الحكم» وفاتُه ما بين سنتي (٢٠١ و٢١٠هـ). ينظر: الميزان، ٢/ ٣٢، السير، ٢/ ٣٢، تاريخ الإسلام، ١٦/ ٤٧٦.

(٢) ينظر: المعارف، (ص: ٤٨٣).

(٣) تقدمت ترجمتهما، ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٤) ينظر: «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص:٢١٤).

وعُمر[(١)]، وهذا عجيب؛ إذ كيف يمكنُ أن يكون الحسن البصري الذي كان السببَ في تسميتهم بالمعتزلة واحدًا منهم؟!

ثمَّ إنَّه من المتقدِّمين، فقد توفي سنة (١١٠هـ)، وليس مثلَ الأئمة الحفَّاظ الستَّة الذين تأخَّرت وفاتُهم وتنازعتهم المذاهب، فالحنابلة يقولون: هؤلاء حنابلة، والشافعية يقولون: هؤلاء أتباعٌ للإمام الشَّافعي، والمالكية يقولون: هؤلاء يقلدون الإمام مالكا، والحنفيَّة يقولون مثل ذلك، وهكذا، ولا شك أنَّه فخر لهذه المذاهب أن ينتسب إليها هؤلاء الكبار، والإمامُ البخاري تجدُ في أقواله ما يوافق فيه الإمام أحمد فيدَّعيه الحنابلة، ويوافق في بعض أقواله الإمام الشافعي فيدعيه الشافعية، وتجد هؤلاء كلَّهم مترجمًا لهم في طبَقات الفُقهاء الخاصة بأعلام هذه المذاهب، فهم مترجمون في طبقات الحنفية، وطبقات الشافعية، وطبقات المالكية، وطبقات الحنابِلة.

المقصودُ أن مثل هذه الادعاءات يمكنُ أن يقبلها أو يستوعبها بعض الناس، لكن لا يمكن أن تستوعب عقولهم أن يُعدَّ الحسنُ البصريُّ معتزليًّا، ويُترجم له في كتب المعتزلة، ويجعل علىٰ رأس الطبقة الثانية من طبقات المعتزلة! ما وجه الشَّبه بينه وبينهم؟! لو وضعوا في طبقاتهم الماوردي[(٢)] فإنَّه وافقهم في مسألة أو مسألتين[(٣)]، ولو وضعوا منذر بن سعيد فهو - مع أنَّه محسوب علىٰ أهل السنة - وافقهم بالقول بفناء الجَّنة والنار[(٤)]، فنحنُ نجدُ في كلام هؤلاء وأمثالهم موافقة

---

(١) ينظر: المرجع السابق، (ص: ٢١٣).

(٢) هو: علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن، الماوردي، أقضىٰ قضاة عصره، فقيه شافعي، توفي سنة (٤٥٠ هـ)، له مصنفات، منها: «أدب الدنيا والدين»، و«الأحكام السلطانية». ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، ٢/ ٦٣٦، وفيات الأعيان، ٣/ ٢٨٢.

(٣) أشار إلىٰ بعض ذلك ابن حجر في لسان الميزان، ٦/ ٢٤.

(٤) تقدمت ترجمته ومناقشة ما نُسب إليه، ٢/ ١٨٩.

لبعض ما قالتْه المعتزلة، ولو كانت يسيرة جدا، لكن أن يجعل الحسن البصري علىٰ رأس الطبقة للمعتزلة، فهذا لا يُقبل إطلاقا.

«وكانوا يجلسون معتزلين، فيقولُ قتادة وغيره: أولئك المعتزِلة.

وقيل: إنَّ واصلَ بن عطاء هو الذي وضع أصُول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عُبيد تلميذُ الحسن البصريِّ، فلما كان زمن هارون الرَّشيد صنَّف لهم أبو الهُذيل كتابين» وهو الهذيل العلَّاف من رؤوس المعتزلة ومُنظِّريهم(١)، «وبيَّن مذهبهم، وبَنىٰ مذهبَهم علىٰ الأصُول الخَمسة، التي سمَّوها: العدلَ، والتوحيد، وإنفاذ الوعِيد، والمنزِلة بين المنزِلتين، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحقَّ بالباطل».

قد لا يُلبَّس بتسميتيْ: إنفاذ الوعيد والمنزلة بين المنزلتين، لكن يُلبس بالعدل والتوحيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن حقائقها عندهم تختلف عن الحقائق الشرعيَّة.

«إذْ شأنُ البِدَعِ هذا، اشتمالُها علىٰ حقٍّ وباطل، وهم مُشبِّهةُ الأفعال؛ لأنَّهم قاسُوا أفعالَ الله تعالىٰ علىٰ أفعال عباده»؛ لأنَّهم مُعطِّلة في الصِّفات، «وجعلوا ما يحسُنُ من العِباد يحسُن منه، وما يقبُحُ من العباد يقبُحُ منه! وقالوا: يجبُ عليه أن يفعلَ كذا، ولا يجُوز لَه أن يفْعلَ كذا، بمقتَضىٰ ذلك القِياس الفاسد! فإنَّ السيِّد من بني آدم لو رأىٰ عَبِيده تزني بإمائه ولا يمنعُهم من ذلك؛ لعُدَّ إما مستَحْسِنًا للقَبِيح، وإمَّا عاجِزا، فكيف يصحُّ قياسُ أفعاله ﷻ علىٰ أفعالِ عباده؟! والكلامُ علىٰ هذا

(١) هو: أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل البصري، كان رأس المعتزلة، صاحب التصانيف، وقد زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي، وأنكر غالب الصفات، وزعم أن للقدرة نهاية لو خرجت إلىٰ الفعل، فإن خرجت، لم تقدر عل خلق ذرة أصلا، توفي سنة (٢٢٧هـ)، وقيل: بعد ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٥٤٢-٥٤٣.

المعنىٰ مبسوطٌ في موضعه.

فأمَّا العدلُ، فستَرُوا تحته نفْيَ القدَر، وقالوا: إنَّ الله لا يخلُقُ الشَّرَّ ولا يقضِي به؛ إذْ لو خلقه ثُمَّ يُعذِّبهم عليه يكون ذلك جَوْرًا!».

يقولون: إن قُلنا إنَّ الله تعالىٰ كتب علىٰ الإنسان المكلَّف الذي خلقَه ما يقوم به من الأقوال والأفعال، ثم بعد ذلك يُعذِّبه عليها فهذا جورٌ، فاضطرُّوا إلىٰ نفيِ مثل هذا؛ لئلا يصفوا الله ﷻ بالجور، وقالوا: من لازم إثبات العدل نفي الجور.

لكن ما نفوه هو القدَرُ في الحقيقة، مع أنَّ الإيمان به رُكنٌ من أركان الإيمان، هذا قولهم ومعتقدُهم، وضلالُهم، نسألُ الله العافية.

«والله تعالىٰ عادلٌ لا يجُورُ» رتَّب المعتزلة النُّفاة قولهم هذا علىٰ أصل جعلُوه، وهو حركة المخلُوق، فهم لمَّا نظروا إلىٰ قول الجبريَّة القائلين بأنَّ المخلوق حركتُه كحركة الشجر، وكحركة المرتعش، قالوا: المخلوق ليس كذلك، فإذا لم يكن مجبورًا؛ فهو مختارٌ اختيارًا تامًّا، ولم يوفَّقوا للتَّوفيق بين النُّصوص الواردة في هذا وهذا، ليجعلوا للمخلوق حرية واختيارا، لكنَّه لا يستقل بذلك؛ بل هي مشيئة مخلوقٍ تابعةٌ لمشيئة الله ﷻ.

«ويلزمهم علىٰ هذا الأصل الفاسد أنَّ الله تعالىٰ يكونُ في مُلكِه ما لا يريدُه، فيريدُ الشَّيءَ ولا يكون، ولازمُه وصفُه بالعجز! تعالىٰ الله عن ذلك.

وأمَّا التَّوحيد فستَرُوا تحتَه القولَ بخَلقِ القُرآن، إذ لو كان غيرَ مخلوقٍ لزم تعدُّدُ القُدَماء!» القُدماء جمع قديم، والقديمُ الموجود الذي ليس لوجوده ابتداء، وهذا ينطبقُ علىٰ الخالقِ تعالىٰ وحده، وضدُّه المحدث المخلوقُ، يقولون: لو قلنا إن القرآن قديمٌ مثل الخالق لصار لدينا أكثر من قديم «ويلزمُهم علىٰ هذا القول الفاسِد أنَّ علمَه وقدرتَه وسائرَ صفاته مخلُوقة أو التَّناقض!»

يعني إمَّا أن يقُولوا: القرآنُ مخلوقٌ فقط، وبقية الصِّفات غير مخلوقة، وهذا تناقضٌ ظاهرٌ، أو يقولوا باطراد القول بالخلق في جميع الصفات؛ لإبقاء القديم واحدًا، وهم لا يقولون بهذا؛ بل يُفرِّقون بين الصِّفات، وهذا هو التوحيد عندهم، نسأل الله العافية، ولو قالوا باطراد القول بعدم الخلق في جميع الصِّفات، لم يُعطِّلوا الصِّفات، ولم يتناقضُوا.

ويترتَّبُ على القول بخلقِ القُرآن عظائمُ الأمُور منها أن يصير القرآن كسائر المخلوقات، وألا يكون كلامَ الله ﷻ، كما يلزم منه تعطيل صفة الكلام وأمورٌ أخرىٰ عظيمة، ولو قرأنا مسألة خلق القرآن في «الصواعق المرسلة»[(١)]؛ وجدنا أن المسألة مهولة جدًّا؛ ولذلك كفّر من قال بخلق القرآن أكثرُ من خمسمائة عالم[(٢)]، وابن أبي دؤاد ممَّن كفَّره العلماء لقوله بخلق القرآن[(٣)].

«وأمّا الوعيدُ، فقالوا: إذا أوعَد بعضَ عَبيدِه وعيدًا، فلا يجوزُ ألَّا يعذِّبهم ويُخلفَ وعيده؛ لأنَّه لا يُخلِفُ الميعاد، فلا يعفُو عمَّن يشاء، ولا يغفِر لمن يريد، عندهم» ولذلك يحكمون بخلود أهل المعاصي في النار وإن لم يحكموا بكُفرهم،

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة، ٤/ ١٣٩٥-١٤١١.

(٢) قال ابن القيم في النونية، (ص: ٤٢):

ولقد تقلَّد كفرَهم خمسون في ... عشر من العلماء في البلدان

واللَّالكائي الإمام حكاه عنـ ... ـهم؛ بل حكاه قبله الطَّبراني

(٣) قال أبو بكر الخلال في السنة، (١٧٥٧): «أخبرني الحسن بن ثواب المخرمي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: ابن أبي دؤاد؟ قال: «كافر بالله العظيم». وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٨٩: «وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرىٰ في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل علىٰ أنه كفر به قوما معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان؛ ففيه نظر، أو يحمل الأمر علىٰ التفصيل، فيقال: من كفره بعينه؛ فلقيام الدليل علىٰ أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه هذه مع إطلاق قوله بالتكفير علىٰ سبيل العموم، والدليل علىٰ هذا الأصل: الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار»، ثم فصَّل ﷺ في ذلك.

وقالوا: هم في منزلة بين منزلتين، لكنهم خالدون مخلَّدون في النَّار؛ لأنَّه لا يجوز أن يعفىٰ عنهم.

«وأمَّا المنزلةُ بين المنزِلتين؛ فعندَهُم أنَّ من ارتكبَ كبيرةً يخرُجُ من الإيمان، ولا يدخُل في الكُفر.

وأمَّا الأمر بالمعرُوف، وهو أنَّهم قالوا: علينا أنْ نأمُرَ غيرَنا بما أمرنا به، وأن نُلزِمَه بما يلزمُنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

يقولون علىٰ حدِّ زعمهم: إنَّهم يقُومون بهذه الشَّعيرة مهما ترتَّب عليها من آثار، وأدرجُوا في ذلك الخُروجَ علىٰ الأئمَّة، فإذا نقموا عليهم خرجوا عليهم، ومذهبهم المتمثِّلُ في الحكم علىٰ أهل المعاصي والكبائر بالنار والخلود فيها يجعلُهم يثورون علىٰ أدنىٰ شيء كالخوارج؛ لأنَّهم أدرجوا في أصلِهم المذكور المعاصي التي تحصل من عامَّة الناس حتَّىٰ من الأئمة والولاة، فإذا حصل منهم منكرٌ؛ فلابد أن ينكر عليهم، ويُخرج عليهم ولو ترتَّب علىٰ ذلك ما يترتَّبُ من المفاسد والمضارَّ، وسموا هذا الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر تلبيسًا يُلبِّسون به علىٰ النَّاس.

والمقرر عند أهل العلم أنَّ المنكر وإن كان يجبُ إنكاره؛ لقوله ﷺ «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[1]، إلا أنه إذا كان يترتَّب علىٰ تغيير المنكر منكرٌ أعظم منه -كما هو مقتضىٰ صنيعهم-؛ لم يجز إنكاره بأي حال؛ لأنَّ درء المفاسد مقدَّم علىٰ جلب المصالح[2]،والسبيلُ في هذا أنَّ درء أعظمِ المفسدتين بحصُول أدناهما أمرٌ مقرَّرٌ في

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، (٤٩)، وأبو داود، (١١٤٠)، والترمذي، (٢١٧٢)، والنسائي، (٥٠٠٨)، وابن ماجه، (١٢٧٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم، (٤/ ١٦٢)، الأشباه والنظائر للسبكي، (١/ ١٢١)، كشاف القناع، (١/ ٤٩٦).

الشَّرع، كما هو شأن المصالح في تحصيل أعلاها بترك أدناها[١].

«وضَمَّنُوه أنَّه يجوزُ الخروجُ علىٰ الأئمَّة بالقِتال إذا جارُوا! وقد تقدَّم جواب هذه الشُّبه الخمسِ في مواضِعها[٢].

وعندهم أنَّ التوحيد والعدلَ من الأُصُول العقليَّة التي لا يُعلم صِحَّة السَّمع إلا بعدَها، وإذا استدلُّوا علىٰ ذلك بأدلة سمعيَّة، إنَّما يذكرونها للاعتِضاد بها، لا للاعتِماد عليها، فهم يقولون: لا تثبُتُ هذه بالسَّمع؛ بل العلمُ بها متقدِّمٌ علىٰ العلم بِصحَّة النَّقل! فمنهم من لا يذكرها في الأُصُول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرُها؛ ليبيِّن موافقة السَّمع للعقل، ولإيناس النَّاس بها، لا للاعتماد عليها!».

يعني أنهم يُموِّهُون علىٰ النَّاس أنَّهم يستدلُّون بدَليل سمعي، وهم في حقيقة أمرهم لا يُعولون علىٰ الدليل ولا يُعرِّجون عليه، فهم أهلُ عقلٍ ونظرٍ؛ ولذلك آل أمرُ مَن اتبع هذا المنهج إلىٰ الشَّكِّ؛ بل جعلوا الشك أول واجب علىٰ الإنسان؛ بل منهم من عاش في الشكِّ أربعين يومًا لا يدري من الخالق، ولا يدري من يعبُد، ولا يدري إلىٰ أين يتجه[٣]، وممَّا يبعثُ علىٰ الأسف الشديد أنْ تُطِلَّ علينا بعضُ الصحف بمثل هذه الآراء.

«والقرآنُ والحديثُ فيه عندهم بمنزلة الشُّهود الزائدين علىٰ النِّصاب! والمددُ اللَّاحقُ بعسكرٍ مُستغنٍ عنهم! وبمنزِلة مَن يتَّبع هواه واتَّفق أنَّ الشَّرع ما يهواه!».

---

(١) قال شيخ الإسلام في الاستقامة، ١/ ٤٣٩: «استقرت الشريعة بترجيح خير الخيرين، ودفع شر الشرين، وترجيح الراجح من الخير والشر المجتمعين»، وقال في مجموع الفتاوىٰ، ٢٠/ ٥٤: «ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين، وشر الشرين».

(٢) تقدم، ٢/ ١٠٤.

(٣) وقع هذا للجهم بن صفوان بسبب مناظرته للسمنية. ينظر: الرد علىٰ الجهمية والزنادقة، (ص:٩٤).

وبعض من يتصدَّر لإفتاء النَّاس تجده يُسأل عن مسألة، فيستعجلُ ويجيبُ وهو لا يستحضرُ جوابها بدليلِه بوضوح وبيان، ثُمَّ إذا تبيَّن له فيما بعد أنَّ فتواه خطأٌ ذهب ليبحثَ عن الأقوال الموافقة لفتواه ليُصرَّ عليها ويقرِّرَها بدلًا من أن يقول: (أخطأت، والصواب كذا).

ومثل هذه الطائفة من الناس، وجودُها في مجتمعاتنا واقعيٌّ لا افتراضي، والأصلُ أن يبحث قبل أن يفتي، ولا يفتي إلا إذا علم المسألة بدليلها، وكونُ المفتي يفتي بالشيء ثم يبحث عن تبريره، ولا يرجعُ عن قوله الذي يعلمُ قطعًا أنَّه أخطأ فيه ضربٌ من الكبر؛ لأنَّ نفسه تحمله علىٰ ألَّا يتنازل عن قوله؛ بل يُصرَّ عليه ويبحث عمَّن يدعمُه ويؤيِّده، والله تعالىٰ يقول: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، ويقول -جلَّ في علاه-: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر:٦٠]، نسأل الله السلامة والعافية.

«كما قال عُمر بن عبد العزيز: لا تكُن ممَّن يتبعُ الحق إذا وافق هواه، ويخالِفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تُثاب علىٰ ما وافقتَه من الحقِّ، وتُعاقب علىٰ ما تركتَه منه»[1].

ونحوهُ حكُم القاضي إذا حكم بغير علم، فهو آثِمٌ في كلِّ حال ولو وافق الحقَّ؛ لأنَّه تجرأ علىٰ الحكم بغير علم.

«لأنَّك إنَّما اتبعتَ هواك في الموضِعين، وكما أنَّ الأعمال بالنيّات، وإنَّما لكل امرئٍ ما نَوىٰ[2]، والعمل يتبعُ قصدَ صاحبِه وإرادتَه، فالاعتقاد القويُّ يتبعُ -أيضًا-

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٠/ ٤٨٠.

(٢) إشارة إلىٰ حديث عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعا: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله؛ فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها، =

علمَ ذلك وتصديقَه، فإذا كان ذلك تابعًا للإيمان كانَ من الإيمان، كما أنَّ العمل الصَّالح إذا كان عن نيَّةٍ صالحة كان صالحًا، وإلا فلا، فقولُ أهل الإيمان التَّابعِ لغيرِ الإيمان، كعملِ أهلِ الصَّلاح التَّابع لغير قصدِ أهل الصَّلاح.

وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضلَّ سعيُهم في الحياة الدُّنيا وهم يحسبون أنَّهم يُحسنون صُنعا».

[التعريف بالجهمية]

«والجهميَّة: هم المنتسِبُون إلىٰ جَهْم بن صَفْوان الترمذي، وهو الذي أظْهر نفيَ الصِّفاتِ والتعطيل».

الجهميَّةُ أشد من المعتزلة؛ لأنَّهم يُنفون الأسماء والصِّفات، بخلاف المعتزلة فهم ينفون الصِّفات فقط، فالمعتزلةُ معطِّلة في الصِّفات، والجهمية معطِّلة في الأسماء والصفات، نسأل الله العافية.

«وهو أخَذ ذلك عن الجَعْدِ بن دِرْهَمٍ، الذي ضحَّىٰ به خالدُ بن عبد الله القَسْريُّ بواسط، فإنَّه خطبَ النَّاسَ في يوم عيد الأضحىٰ وقال: أيُّها النَّاس، ضحُّوا، تقبَّلَ الله ضحاياكم، فإنِّي مضِّح بالجَعْدِ بن دِرْهم؛ فإنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخِذْ إبراهيم خَليلًا، ولم يُكلِّم مُوسىٰ تكليمًا، تعالَىٰ الله عمَّا يقول الجعْدُ عُلُوًّا كبيرا! ثُمَّ نزَل فذبَحَه، وكان ذلك بعد استِفتاء عُلماءِ زمانه، وهم السَّلفُ الصَّالحُ -رحمهم الله تعالىٰ-».

بعضُ مَن يكتُبُ في قصَّة خالِد بن عبد الله القسريِّ يُلبِّسُ علىٰ الناس،

= أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه»، أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان، (٦٦٨٩)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٦)، من حديث عمر رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

ويجعلُ ما فعلَه خالدٌ وغيرُه من جنس ما يحصل من بعض الطُّغاة، فيقول: هذا الرَّجُلُ لم يُعرفْ بعلم أو عمل، وقتلُه للجعدِ إنَّما كان لظُروف سياسيَّة. والذي يظهر أنه ليس كذلك؛ لأنَّه قال: لم يتخذ الله إبراهيم خليلًا، ولم يُكلِّم موسىٰ تكليمًا. ويدل عليه أن الأئمة جلُّهم تواطؤوا علىٰ ذكر هذه القصة، وربطُوا ما حصَل لخالد بن عبد الله من التَّضحية بِه عند قوله: إنَّ الله لم يتخذْ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، والله المستعان.

«وكان جهمٌ بعده بخُراسان، فأظْهرَ مقالته هُناك، وتبعه عليها ناسٌ، بعد أنْ تركَ الصَّلاة أربعين يوما شكًّا في ربِّه! وكان ذلك لمُناظرته قومًا من المشركين يقال لهم: السُّمْنيَّة» وهم قوم يقولون بالتناسخ، وقدم العالم، ولا يؤمنُون إلا بالحواسِّ، والخبرُ الذي لا يصلُ إليهم عن طريق الحواس، لا قيمةَ له عندهم[1] «من فلاسِفة الهِند، الذين يُنكرون من العلم ما سِوىٰ الحسيَّاتِ، قالوا له: هذا ربُّك الذي تعبُده، هل يُرىٰ أو يُشمُّ أو يُذاقُ أو يُلمسُ؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم! فبقي أربعين يوما لا يعبدُ شيئا، ثُمَّ لمَّا خلا قلبُه من معبود يألهُهُ، نقَش الشيطانُ اعتقادًا نحتَهُ فكره».

ماذا عنده من اليقين والعلم والإيمان بحيث تعرَّض لشبهة وزال كل شيء؟!، نسأل الله الثَّبات، لكنَّه خلو القلب من الكتاب والسنة، فإذا خلا القلبُ منهما صار عُرضةً للسَّلبِ والنَّهبِ من قبل لُصُوص القلوب.

«فقال: إنَّه الوُجُودُ المطلقُ! ونفىٰ جميعَ الصِّفات، واتَّصل بالجعد، وقد قيل: إنَّ الجعدَ كان قد اتَّصل بالصابئة الفلاسِفة[2] من أهل

(١) وهُم دهريّون بوذيون، سموا بهذا الاسم نسبة إلىٰ سومنات بلدة بالهند، وقيل إلىٰ سومنات: صنم هناك. ينظر: اللسان، ١٣/ ٢٢٠، التوقيف علىٰ مهمات التعاريف، (ص:١٩٧)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢/ ١٧٠٩.

(٢) ينظر: الصفدية، ٢/ ١٦٦.

حرَّان[١]، وأنَّه -أيضًا- أخذَ شيئا عن بعضِ اليهود المحرِّفين لدينِهم، المتَّصلين بلَبيد بن الأعْصم، الساحر الذي سحر النبيَّ ﷺ[٢]» فهي سلسلة، الجهم أخذ عن الجعد، والجعدُ أخذ عن طالوت، وطالوت أخذ عن لبيد بن الأعصم اليهودي[٣].

والمرءُ يعرف فكره من شيوخه، جاء إلينا أحدُ الرُّقاة، وعرض علينا رقيته وطريقته فيها، يقول: إنه يضع شيئًا علىٰ رأس المرقي، وينفث عليه بالفاتحة وآية الكرسي والمعوذتين، ثم يقول له: ماذا رأيت؟ فيقول: رأيت كذا وكذا، إما شبحًا أبيض أو أسود. قلت له: من أين تعلمت هذه الطريقة؟ قال من حاجٍّ إفريقي. قلت له: هل من أهل العلم؟ قال: لا. والله المستعان!

فإذا كان الجهمُ يتصل بلبيد بن الأعصم اليهودي، ويتَّبعُ طريقته، وهذا الراقي يتَّصل بحاجٍّ مجهول لا شيء عنده من العلم، ويأخذ عنه هذه الطَّريقة، مِن هنا تعرف أنَّ الطريقتين ليستا علىٰ الجادة.

«فقُتِل جَهْمٌ بخُراسان، قتله سَلْمُ بن أَحْوَز، ولكن كانتْ قد فشتْ مقالتُه في النَّاس، وتقلَّدها بعدهُ المعتزلة، ولكن كان الجَهْمُ أدخلَ في التَّعطيل منهم؛ لأنَّه ينكر الأسماء حقيقة، وهم»؛ أي: المعتزلة «لا ينكرون الأسماء؛ بل الصِّفات.

وقد تنازَع العلماءُ في الجهميَّة: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٥/ ٢١، وحرَّانُ: بتشديد الراء، وآخره نون، مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر، بينها وبين الرّها يوم، وبين الرّقّة يومان، وهي علىٰ طريق الموصل والشام والروم. ينظر: معجم البلدان، ٢/ ٢٣٥.

(٢) إشارة إلىٰ حديث عائشة رضي الله عنها، حيث قالت: «سحر النبي ﷺ، حتىٰ كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله...»، وفيه: «قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم...» الحديث، أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣٢٦٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر، (٢١٨٩)، وابن ماجه، (٣٥٤٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٥/ ٢٠.

ذلك قولان: وممَّن قال: إنَّهم ليسوا من الثِّنتين وسبعين فرقةً، عبدُ الله بن المبارك، ويُوسف بن أسباط[١]».

في لفظ حديث النبيِّ ﷺ: «تفترقُ أُمَّتي»[٢] إشارةٌ إلىٰ أنَّ هذه الفرق كلَّها من أمَّة الإسلام، فهل الجهميَّة فرقةٌ من فِرَق هذه الأمَّة أم لا؟

بعضُ أهل العلم يرون أنَّهم ليسوا من الأمَّة باعتبار أنَّ العُلماء كفَّروهم، ويرىٰ آخرون منهم أنَّهم داخلون في الثنتين والسبعين، وهم ينتسبون للإسلام، وكون الأمة تطلق علىٰ أمَّة الإجابة، فإنَّها تُطلق علىٰ أمَّة الدعوة -أيضًا-، ولا يلزم من ذلك دخولُ الملل الأخرىٰ، فالذي يظهرُ أنَّه خاصٌّ بالمسلمين[٣].

«وإنَّما اشتهرتْ مقالةُ الجهميَّة من حين محنة الإمام أحمد بن حَنبل وغيره من علماء السُّنَّة، فإنَّه من إمارة المأمُون[٤] قَوُوا وكثُروا، فإنَّه كان قد أقام بخُراسان مدَّةً واجتمع بهم، ثُمَّ كتَب بالمِحنة من طَرَسُوس[٥] سنة ثمان عشرة» أو ثمانيَ عشرةَ مبني علىٰ فتح الجزأين «ومائتين وفيها مات، ورَدُّوا الإمام أحمد إلىٰ الحبْسِ ببغداد إلىٰ سنَة عشرين، وفيها كانت محنتُه مع المعتصِم ومناظرتُه لهُم بالكلام، فلما رَدَّ عليهم ما احتجُّوا به عليه، وبيَّن أنَّه لا حُجَّة لهم في شيء من ذلك، وأنَّ طلبهم من النَّاس أن يُوافقُوهم وامتحانِهم إيَّاهُم جهلٌ وظُلْمٌ، وأراد المعتصِمُ إطلاقَه، أشار عليه من أشار بأنَّ المصلحة ضربُه؛ لئلا تنكسِرَ حُرمة الخِلافة مرَّة بعد مرَّة!

(١) يوسف بن أسباط: قال الذهبي: «الزاهد، من سادات المشايخ، له مواعظ وحكم». السير، ٩/ ١٦٩.

(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ٣٩٠.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ٣/ ٣٥٠-٣٥١.

(٤) هو: المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، أبو العباس أو أبو جعفر، عبد الله أمير المؤمنين، قرأ العلم والأدب والأخبار، والعقليَّات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، توفي سنة (٢١٨) هـ. ينظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٣٠، السير، ١٠/ ٢٧٢.

(٥) طَرَسُوس: بلدة بالشام، بين أنطاكية وحلب، وتقع اليوم في سوريا. ينظر: مراصد الاطلاع، ٢/ ٨٨٣.

فلما ضربُوه قامت الشَّناعَة في العامَّة، وخافُوا فأطلقوه، وقصَّتُه مذكورة في كتُب التاريخ(١).

ومما انفرَد به جهمٌ: أنَّ الجنَّة والنَّار تفنَيان، وأنَّ الإيمان هو المعرفة فقط، والكُفر هو الجهل فقط»، ومقتضىٰ كون الإيمان معرفةً، أنَّ إبليس وفرعونَ مؤمنان، وقدْ صُنِّف في إيمان فرعون وصُنِّف في إيمان أبي طالبٍ بناءً علىٰ هذا القول، وهو أنَّ المعرفة وحدها كافية.

«وأنَّه لا فعلَ لأحدٍ في الحقيقةِ إلا لله وحدَه، وأنَّ النَّاسَ إنَّما تُنسبُ إليهم أفعالُهم علىٰ سبيل المجاز، كما يقال: تحرَّكت الشَّجرة، ودار الفَلَكُ، وزالت الشَّمس! ولقد أحسن القائل:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً ... إِلَىٰ النَّارِ وَاشْتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمَ(٢)»

يعني: اشتُقَّ اسم الجهم من جهنَّم.

«وقد نُقِل أنَّ أبا حنيفة ﵀ لما سُئل عن الكلام في الأعْراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عَمرو بن عُبيد، هو فتَح علىٰ النَّاس الكلام في هذا(٣)».

هكذا نقل الشارح عن الإمام أبي حنيفة ﵀، لكن في كتب السُّنَّة كلامٌ شديد علىٰ أبي حنيفة وغيره، وهذه الكتب تنقل بالأسانيد، وإن كان فيها أشياء لا تثبُت، وأُخرىٰ لا تزال بحاجة إلىٰ تحقيق، ولعلَّ الكلام الشديد علىٰ أبي حنيفة في كتُب السُّنَّة أُدخل فيها آنذاك مراعاة للظَّرف الذي أُلِّفت فيه تلك الكتُب، حيث كانت الفتن في طور النشوء والنمو، فوقت نشوء الفتن يحتاج الأمرُ إلىٰ مزيدٍ من التَّشديد

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ٢٣٨، وما بعده.
(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، ١٣/ ١٨٤.
(٣) ينظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية، ٦/ ٨٦.

ما لا يحتاجُه بعد ذلك، فمثلًا: لو طُولب بالاختلاط في المدارس اليوم، فهل سيكونُ إنكار النَّاس له مثل إنكارهم علىٰ الاختلاط في المستشفيات، الذي وُجد من خمسين سنة؟ وهل ستكون ثورة النَّاس وإنكارهم له علىٰ المستوىٰ نفسه؟ الجواب: لا؛ بل ستكون ردَّةُ فعلهم أشدُّ في اختلاط المدارس؛ من أجل أن يُجتثَّ الأمرُ من جذوره.

وهكذا كان أهل العلم يفعلون، كانوا يُشدِّدون علىٰ أهل البدع في وقت نُشوء بدعهم؛ من أجل أن تُجتثَّ من جذورها؛ ولذا لا نجدُ من يتكلم في الزمخشري الذي جاء بعد سنة خمسمائة، مثلَ ما تكلَّموا في عمرو بن عُبيد، مع أنَّهم كلهم معتزلة، لكن الأمر يختلف من بداية الشيء إلىٰ أن يسري في الناس ويتوارثوه ويتواطؤوا عليه، ويُقلِّد فيه بعضهم بعضًا، وكثير منهم في تقليدهم قد لا يكون له نظر ولا رويَّة؛ ولذا هل يكون من المعقول أن يُعاملَ النوويُّ مثلا حينما أوَّل الصِّفات بمثل ما يُعامل به المنظِّرُون لمذهب الأشعريَّة وغيرهم؟ الجواب: لا؛ لأن الناس يتفاوتون.

والإمامُ أبو حنيفة، استقرَّ الأمرُ علىٰ أنَّه إمام من أئمة المسلمين؛ بل في كثير من أقطار المسلمين يقال له: الإمام الأعظم، فالكلام الذي وُجد في كتُب السُّنة للإمام أحمد وغيره- هو من أجل ما ذكرنا من اجتثاث البدع في وقت نشوئها، وإلا فلا يستطيعُ أحد أن يطبق كتاب السنة للإمام أحمد علىٰ المتأخِّرين من المبتدعة الذي فيهم شوب بدع.

وكثيرٌ ممَّن ينتسبُ إلىٰ العِلْمِ يترحَّمُ علىٰ الزمخشري، فهل نستطيعُ نقول: إنَّ الزَّمخشريَّ قال بخلقِ القُرآن، وقد أفتَىٰ الأئمَّة بكُفرِ من قال بخَلق القُرآن، إذن الزمخشريُّ كافر؟ لا، لا أحدَ يستطيعُ أن يقولَه.

وبالنِّسبة لطباعة الكتب التي فيها حطٌّ علىٰ بعض أهل العلم الذين لهم قدرُهم في الأمة، أو تعديل هذه الكتب، فنقول: صيانةُ كُتُب الناس من التغيير والتبديل والحذف والإضافة تقتضيه الأمانة العلميَّة، هذا أمرٌ، وما يترتب علىٰ هذه الكتُب من ضرر كبير أمرٌ آخر، ولو أُفرد بعضُ الفُصُول التي يُحتاج إليها من هذه الكتب، من غيرِ أن يخرج الكتاب كاملًا، فيكون انتقاءً أو تهذيبًا، هذا لا إشكال فيه.

أما إذا بقي الكتاب علىٰ اسمه واسم مؤلفه؛ فلا بد أن يُوجد كما هو، ومن الكتب التي فيها ردودٌ علىٰ أبي حنيفة: مصنَّفُ ابن أبي شيبة، وكان الهنود بصدد طباعته قبل سبعين أو ثمانين سنة، فلمَّا رأوا هذه الرُّدود طبعوا من المصنَّف خمسة مجلدات، ووقفوا.

وعلىٰ كل حال، الكلام في الناس الذين لهم أثرهم حسنٌ في الأمَّة، مثل: أبي حنيفة ونظرائه ليس كالكلام في الجهم والجعد، فهؤلاء لا خير فيهم ألبتة، نسأل الله العافية.

۞ [التعريف بالجبرية]

«والجبريَّة: أصلُ قولهم من الجهمْ بن صَفْوان كما تقدَّم، وأنَّ فِعل العَبد بمنزلة طُوله ولونه».

يعني: أن تأثير الإنسان في فعله كطُوله ولونه، فكما أنَّه وُجِد علىٰ طولٍ ولون معيَّنين، وليس لها فيهما إرادة وتدبير، فهكذا حالُه مع أفعاله، ويلزم من هذا أنَّه إذا كان جالسًا فأراد أن يقوم، فإنَّه لا يقدرُ علىٰ القيام؛ إذ ليست إليه إرادة ولا حريةٌ علىٰ حدِّ زعمهم، نسأل الله العافية.

«وهم عكسُ القدريَّة نُفاة القدَر، فإنَّ القدريَّة إنَّما نُسبوا إلىٰ القدَر لنفْيهم إيَّاه، كما سمِّيت المرجئة لنفيِهم الإرجاء، وأنَّه لا أحَد مُرْجَأٌ لأمرِ الله إمَّا يعذِّبُهم

وإمَّا يتُوب عليهم».

يعني: أن كلَّهم مجزومٌ عليهم، ومعروفٌ مصيرُه، لا أحدٌ مُرجأٌ فيهم، مع أنَّ الله ﷻ نصَّ في كتابه: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٦]، فهُم مؤخَّرون إلىٰ أن يقضي الله فيهم ما شاء.

«وقد تُسمَّىٰ الجبريَّةُ «قدريَّة»؛ لأنَّهم غَلَوا في إثباتِ القدَر، كما يسمَّىٰ الذين لا يجزِمُون بشيء من الوعْد والوعيدِ؛ بل يَغْلُون في إِرجاءِ كُلِّ أمرٍ حتَّىٰ الأنواع» فيكون هناك قدرية غُلاة وقدرية نفاة، وكلهم قدرية ينتسبون إلىٰ القول في القدر بما يخالف السنة، سواء كان نفيًا أو إثباتًا، «فلا يجزمون بثوابِ من تابَ، كما لا يُجزم بُعقوبة من لم يتُبْ، وكما لا يُجزمُ لمعيَّن، وكانت المرجئةُ الأولىٰ يُرجِئُون عثمانَ وعليًّا، ولا يشهدُون بإيمانٍ ولا كفرٍ!»

لا يجزمون بشيء من الوعد والوعيد؛ ولذلك لا يشهدُون بإيمان ولا كفر، فهم لا يجزمون بشيء، وكل ما عُرض عليهم شيءٌ قالوا: مُرْجَأٌ؛ أيْ: مؤجل، حتَّىٰ إنَّهم يرجُئون عليًّا وعُثمان ﵄، ويقُولون: لا نَحكُم عليهم بشيءٍ، أمرُهم بيدِ الله ﷻ.

«وقد ورد في ذمِّ القدَريَّة أحاديثُ في السُّنن: منها ما رَوىٰ أبو داود في سُننِه، من حديث عبد العزيزِ بن أبي حازِمٍ، عن أبِيه، عن ابن عُمر عن النَّبيِّ ﷺ قال : «القدريَّةُ مجوسُ هذه الأمَّة، إن مرِضُوا فلا تعودُوهم، وإن ماتوا فلا تشهدُوهم»[1].

ورُوِيَ في ذمِّ القدريَّة أحاديثُ أخرُ كثيرة، تكلَّم أهلُ الحديث في صِحَّة رفعِها، والصَّحيحُ أنَّها موقوفةٌ، بخِلاف الأحاديث الواردة في ذمِّ الخوارِج، فإنَّ فيهم في

(١) أخرج أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد، (٥٥٨٤)، والحاكم، (٢٨٦)، وقال: «صحيح علىٰ شرطهما إن صحَّ لأبي حازم سماع من ابن عمر»، ووافقه الذهبي، وجاء من حديث حذيفة، وجابر ﵄.

الصَّحيح وحدهُ عشرةَ أحاديث، أخرج البخاريُّ منها ثلاثةً، وأخرج مسلمٌ سائرَها».

الخوارجُ وُجدت أصولهم في عهده ﷺ، بخلاف الطَّوائف الأخرىٰ كالرافضة، فهم وُجدوا في زمن الصَّحابة، والقدريَّة وُجِدوا في زمن التابعين؛ بل جاء في صحيح مسلم ما يدلُّ علىٰ أنَّهم وُجِدوا في عهد الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنه[١].

«ولكنَّ مشابهتَهم للمجُوس ظَاهرةٌ؛ بل قولُهم أرْدأُ من قولِ المجُوس؛ فإنَّ المجُوسَ اعتقدُوا وجودَ خالقَين، والقدرية اعتقدُوا خالِقين!».

[البدع المتقابلة نتيجة الفتن المفرِّقة للأمة]

وهذه البدعُ المتقابِلة حدثتْ مِن الفتَن المفرِّقة بين الأمَّة، كما ذكر البخاري في صحيحه، عن سعيد بن المسيِّب قال: وقعتِ الفتنةُ الأولىٰ، يعني: مقتلَ عثمان، فلم تُبقِ من أصحاب بدرٍ أحدًا. ثُمَّ وقعت الفتنةُ -يعني: الحرَّةُ- فلم تُبقِ من أصحاب الحُدَيْبِيَة أحدًا، ثُمَّ وقعتِ الثالثة[٢]، فلم تَرتفِعْ وللنَّاس

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، (٨)، من حديث يحيىٰ بن يعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين – أو معتمرين – فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا، فأنفقه ما قبل الله منه حتىٰ يؤمن بالقدر...»، وذكر الحديث بطوله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر تعليقا علىٰ جملة: «ثم وقعت الثالثة»: «كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة: «ولو قد وقعت الثالثة»، ورجحها الدمياطي بناء علىٰ أن يحيىٰ بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر؛ لأن الذي يظهر أن يحيىٰ بن سعيد أراد الفتن التي وقعت بالمدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية، واستمرت أكثر من عشرين سنة، وذكر ابن التين أن مالكا روىٰ عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري قال: لم تترك الصلاة في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان، ويوم =

طَباخٌ[١]؛ أي: عقلٌ وقُوةٌ[٢].

فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولىٰ، والقدريَّة والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهميَّة ونحوهم بعد الفتنة الثالثة، فصار هؤلاء الذين فرَّقوا دينَهم وكانوا شيَعًا يُقابلون البدعة بالبدعة.

أولئك غَلَوا في عليٍّ، وأولئك كفَّرُوه!

وأولئك غَلَوا في الوعيد، حتَّىٰ خلَّدُوا بعضَ المؤمنين، وأولئك غَلَوا في الوَعْدِ حتَّىٰ نفَوْا بعضَ الوعيد، أعني: المرْجئة.

وأولئِك غَلَوْا في التَّنزيهِ حتَّىٰ نفوا الصِّفات، وهؤلاء غلوْا في الإثبات، حتَّىٰ وقعُوا في التَّشبيه!

وصاروا يبتدِعُون من الدَّلائل والمسائل ما ليس بمشرُوعٍ، ويُعرِضون عن الأمر المشرُوع، وفيهم من استعانَ علىٰ ذلك بشيءٍ من كتُب الأوائلِ: اليهود والنصارىٰ والمجوس والصابِئين، فإنَّهم قرؤُوا كُتُبَهم، فصار عندهم من ضلالَتهم ما أدخلُوه في مسائِلهم ودلائِلهم، وغيَّرُوه في اللَّفظِ تارةً، وفي المعنىٰ أخرىٰ! فلبسوا الحقَّ

= الحرة، قال مالك: ونسيت الثالثة، قال ابن عبد الحكم: هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي، قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومائة، وكان ذلك قبل موت يحيىٰ بن سعيد بمدة، ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد صحيح إليه، عن يحيىٰ بن سعيد نحو هذا الأثر، وقال في آخره: «وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ»، وأخرجه بن أبي خيثمة بلفظ: «ولو وقعت»، وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب، ويمكن الجمع بأن يكون يحيىٰ بن سعيد قال هذا أولا، ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة وهو حي، فقال ما نقله عنه الليث بن سعد». فتح الباري، ٧/ ٣٢٥.

(١) أخرجه البخاري تعليقا عقب حديث جبير بن مطعم في أسارىٰ بدر، (٤٠٢٤)، قال: «وقال الليث، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: وقعت الفتنة...» فذكره.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي، ٣/ ٤١، الغريبين في القرآن والحديث، ٤/ ١١٥٦.

بالباطلِ، وكتمُوا حقًّا جاء به نبيُّهم، فتفرَّقوا واختلفُوا وتكلَّموا حينئذ في الجسم والعرَض والتجسيم، نفيًا وإثباتًا.

وسببُ ضلال هذه الفِرق وأمثالِهم عدولُهم عن الصِّراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فوحَّد لفظَ صراطِه وسبيلِه، وجمع السُّبل المخالفة له».

لكن في قوله ﷻ: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦]، ذكرَ سبل السلام، فجمعها، لكنَّه وصفها بأنَّها كلها مُوصِلة إلىٰ السَلام، فهي فروعٌ عن سبيله.

«وقال ابن مسعُود رضي الله عنه: خطَّ لنا رسولُ الله ﷺ خطًّا وقال: «هذا سبيلُ الله، ثُمَّ خطَّ خُطوطا عن يمينِه وعن يسارِه، وقال: هذه سُبلٌ، علىٰ كلِّ سبيلٍ شيطانٌ يدعُو إليه»، ثُمَّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»(١).

ومن هاهُنا يُعلم أنَّ اضطرار العبدِ إلىٰ سُؤال هِداية الصِّراط المستقيم فوقَ كلِّ ضرورة» لأنَّه قد يهتدي في وقت، أو يكون ظاهره الهداية في وقت، ثُمَّ يزيغ قلبه بعد ذلك.

وفي مثل هذا الزمن الذي تكثر فيه الفِتنُ والانحراف والإلحادُ والرِّدَّة عن الإسلام علىٰ العبد أن يلجأ إلىٰ ربِّه، فهو يشابه زمنَ أبي بكر رضي الله عنه حينما ارتد من

(١) أخرجه الطيالسي، (٢٤١)، وأحمد، (٤١٤٢)، والدارمي، (٢٠٨)، والبزار، (١٦٧٧)، وابن حبان، (٦)، والحاكم، (٣٢٤١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ارتدَّ من العرب، وفي موطأ مالك أنَّ أبا بكرٍ ﷺ حينها كان يقنت في صلاة المغرب في الركعة الثالثة بقوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨](١)، فيلهج الإنسانُ بمثلِ هذا.

«ولهذا شرعَ اللهُ تعالىٰ في الصَّلاة قراءةَ أمِّ القُرآن في كلِّ ركعة، إما فرضًا أو إيجابا، علىٰ حسب اختلافِ العلماء في ذلك؛ لاحتياج العبدِ إلىٰ هذا الدُّعاء العظيم القدر، المشتمل علىٰ أشرفِ المطالب وأجلِّها، فقد أمرنا الله تعالىٰ أن نقول: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنَّه قال : «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنَّصارىٰ ضالُّون»(٢).

وكل من ضلَّ من أهل العلم ففيه شبه باليهود، ومن ضلَّ من أهل العمل والعبادة ففيه شبه من النصارىٰ، والتَّفسير بالفرد لا يقتضي التَّخصيص.

والمجوس لهم شبهة كتاب؛ ولذلك عُوملوا معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية، والصابئة عطفٌ علىٰ الذين آمنُوا والذين هادُوا والنصارىٰ والصابئين،

(١) لفظ الأثر في الموطأ، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب والعشاء، (٢٥): «عن أبي عبد الله الصنابحي قال: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، " فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن، وسورة: سورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتىٰ إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعته قرأ بأم القرآن، وبهذه الآية ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]».

(٢) هذا طرف من حديث طويل أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وأحمد، (١٩٣٨١)، والطيالسي، (١١٣٥)، وابن حبان، (٧٢٠٦)، والطبراني في الكبير، (٢٣٦)، من حديث عدي بن حاتم ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب».

وفرَّق شيخ الإسلام بين الصابئة الحرانيَّة المشرِكة، والصَّابئة الذين لهم نوعُ كتاب ويختلفون عن الأوَّلين(١).

وفي ظلِّ الظُّروف التي تعيشُها الأُمَّة، وفي ظلِّ ما يسمونه بالتعايش السِّلْمي، ارتفعت في بعض البُلدانِ المنتسِبة إلىٰ الإسْلام مطالباتٌ بمسح التفسير، وأن تُقرأ الآيات ولا تُفسَّر، وقالوا: لا داعي لتفسيرِ المغضُوبِ عليهم باليهُود، أو تفسيرِ النَّصارىٰ بالضَّالِّين، وأنَّ الزَّمن الحالي لا يسمحُ بمثل هذا، وبالفعل أُزيل من بعض المناهِج.

«وثبت في الصَّحيح عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لتتبعُنَّ سُننَ من كان قبلكم حَذْوَ القُذَّة(٢) بالقُذَّة، حتَّىٰ لو دخلُوا جُحْر ضَبٍّ لدخلتمُوه، قالوا: يا رسول الله: اليهودُ والنَّصارىٰ؟ قال: فمن؟!»(٣)؛ أي: فمن القوم إلا أولئك؟!

«قال طائفةٌ من السَّلفَ: من انحرَفَ من العُلماء ففيه شبهٌ من اليهُود، ومن انحرفَ من العُبَّادِ ففيه شَبهٌ من النَّصارىٰ. فلهذا تجدُ أكثرَ المنحرِفين من أهل الكلام، من المعتزِلة ونحوهم فيه شَبهٌ من اليهُود، حتَّىٰ إنَّ علماءَ اليهود يقرؤُون كتبَ شُيوخ المعتزلة، ويستحسنُون طريقتَهم، وكذا شيوخُ المعتزلة يميلُون إلىٰ اليهود ويُرجِّحونهم علىٰ النصارىٰ.

(١) ينظر: الرد علىٰ المنطقيين، ١/ ٢٨٧-٢٨٨، ٤٨٠.
(٢) القُذَّة: واحدة القُذذ، ريش السهم. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، (ص: ٨٤).
(٣) الحديث بهذا اللفظ ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ، ١٠/ ٥٥-٥٦، ولم نقف عليه في المصادر الحديثية الأصلية، وأخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٣٤٥٦)، ومسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارىٰ، (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتىٰ لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه»، قلنا يا رسول الله، اليهود، والنصارىٰ، قال: «فمن»، واللفظ للبخاري، وجاء من حديث أبي هريرة، وحذيفة، وشداد بن أوس رضي الله عنهم.

وأكثرُ المنحرِفين من العُبَّاد، من المتصوِّفة ونحوهم فيهم شَبهٌ من النَّصارىٰ، ولهذا يميلون إلىٰ نوع من الرَّهْبانيَّة والحُلول والاتِّحاد ونحو ذلك.

وشُيوخُ هؤلاء يذُمُّون الكلامَ وأهله، وشيوخُ أولئك يَعِيبُون طريقة هؤلاء، ويُصنِّفون في ذمِّ السَّماع والوَجْدِ، وكثير من الزُّهد والعِبادة التي أحدثَها هؤلاء».

كلُّهم يجمعُهم الانحراف، لكن هؤلاء مالوا إلىٰ العقْلِ وعظَّموه، ونبذُوا الأحكام التي جاء بها النقل، حتَّىٰ العبادة نبذوها وتخلَّوا عنها وتشبَّهوا باليهود، أمَّا أولئك؛ فهم أهل زُهدٍ وعبادة، لكنَّهم ليسوا علىٰ الجادة، فأشبهوا النَّصارىٰ من هذه الحيثية.

[طريقتا فرق الضلال في الحي]

قسم الشارح تبعًا لشيخ الإسلام[١] طرق فرق الضلالة علىٰ طريقتين.

[أولاً: طريقة التبديل]

«ولفِرقِ الضَّلال في الوحي طريقتَانِ[٢]: طريقةُ التَّبديلِ، وطريقةُ التَّجهيلِ. أمَّا أهلُ التَّبديل؛ فهم نوعان: أهلُ الوهم والتَّخيِيل، وأهل التَّحريف والتأويل.

فأهل الوَهْم والتَّخييل هم الذين يقولون: إنَّ الأنبياء أخبرُوا عن الله واليوم الآخر والجنَّة والنَّار بأمور غيرِ مطابقة للأمرِ في نفسِه!».

أي: أنهم أخبروا عن أمورٍ لا حقائق لها، فوعدوا الناس بالجنة؛ ليعملوا، وأوعدوا الناس بالنار؛ ليكفوا عن شرورهم وغيِّهم، وإلا فليس ثمة جنَّة أو نار، كذا زعموا، نسأل الله السلامة والعافية.

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٨.
(٢) ينظر: السابق، ١/ ٨-٩.

«لكنَّهم خاطبُوهم بما يتخيَّلون به ويتوهَّمون به أنَّ الله شيء عظيمٌ كبيرٌ، وأنَّ الأبدان تُعادُ، وأنَّ لهم نعيمًا محسوسًا، وعقابا محسوسًا، وإنْ كان الأمرُ ليس كذلك».

مثل قولهم هذا كأبٍ وضع خِزانةً ووضَع فيها شيئًا، وقال لأولادِه: اعملُوا في التِّجارة في المحلِّ والحَراجِ وكذا، فإذا فعلتُم قسمتُ هذه الأموالَ عليكم، فهم يشتَغِلُون ليلَ نهارَ من أجل هذه الأموال، والحقيقة أنَّ الخزانة خاوية ليس فيها شيء، أو فيها حصىٰ أو رمل أو غيرُ ذلك، فالأب أوهمهم بوجود المال في الخزانة من أجل أن يعملوا، أو أن يقول لهم مثلًا: الذي لا يفسد ولا يؤذي ولا يخرب نعطيه من هذه الأموال التي عندنا في مكان كذا، والحالُ أنَّ ليس عنده في ذاك المكان من شيء.

فأهل الوهم والتخييل يقولون: هذا مثلُ ما جاء به الأنبياءِ من عندهم، فكلُّ ما في كلامِ الله لا حقيقةَ له عندهُم؛ بل هو في زعمهم توهيمٌ وتخييلٌ من أجل أن يكفَّ الناسُ شرورَهم عن بعضهم البعض، وأن يعملوا شيئًا من الصالحات ينتفعون بها وينفعون بها، وإلا فلا حقيقة لجنَّة ولا لنار، ولا لعذاب ولا لميعاد، ولا لبعث أو نشور، هكذا يقولون، نسأل الله السلامة والعافية.

وسمعنا ناسًا يقولون عن الأخبار القرآنية والغيبيات الواردة في النصوصِ أنَّها مجرَّد تمويه، وإلا فما من شيء من ذلك هنالك، ومؤدَّىٰ كلامهم أنَّ الرسل ضحكوا علىٰ الناس، وأشغلوهم، وما هنالك شيءٌ ممَّا قالوُه وأخبروا به أقوامهم، -تعالىٰ الله عما يقولون، ونسأله السلامة والعافية-.

«لأنَّ مصلحة الجُمهور في ذلك، وإن كانَ كذِبًا فهو كذبٌ لمصلَحة الجُمهور! وقد وضع ابنُ سِينا وأمثالُه قانونَهم علىٰ هذا الأصلِ».

المقصود بقانونهم الإشارة إلىٰ «القانون في الطب» لابن سينا، وله كتبٌ في الإلهيَّات، وكتبٌ في الفَلسفَة والحكمةِ كما يسمُّونها، لكن كتابه القانون هو في الطب، ومع ذلكم هو كتاب مظلمٌ، حكىٰ النووي رحمه الله أنَّه أدخل كتاب القانون إلىٰ بيته؛ ليستفيد منه في الأدوية والعلاجات، يقول: فتأثَّر قلبي وأظلم، وأردتُ أنْ أحفظَ شيئًا فلم أستطع حتَّىٰ أخرجتُ الكتاب من بيتي(١).

هذا الكتابُ اليومَ موجودٌ في مكتبات الشُّيوخ والطلاب وفي البيوت وفي الجامعات، وفي كل مكان، ومع ذلك لا يحسُّ الإنسانُ بسببه ما أحسّه صاحب القلب الطاهر الإمام النوويُّ من ظلمة أو تأثير، فنسأل الله السلامة والعافية.

«وأمَّا أهل التحريف والتأويل(٢)؛ فهم الَّذين يقولون: إنَّ الأنبياء لم يقصدُوا بهذه الأقوال ما هو الحقُّ في نفسِ الأمر، وإنَّ الحقَّ في نفسِ الأمر هو ما علمناه بعقُولنا!»

علىٰ خِلاف ما جاء به الأنبياءُ والرُّسُل، فأهل التحريف والتأويل ينفون أمورًا قطعيَّة من الكتاب والسُّنة ومجمعًا عليها ممَّا نفيها والشكُّ بها كفر.

أما أصحابُ الوهم والتخييل؛ فيقبلون ما جاء به الأنبياء والرسل وإن كانوا لا يعتقدُونه، فيقولون للعَّامة: سيروا علىٰ ما قيل لكم، وهم في قرارة أنفسهم يقولون: ليس هناك شيءٌ من ذلك، لكن من المصلحة أنْ ينشغل النَّاس بما جاؤوا، فهؤلاء مثل الذي يدعي رؤية هلال رمضان كذبا، فإذا قيل له في ذلك، قال: اتركهم يصومون، ماذا يحدث لو زادوا علىٰ الشهر يومًا واحدا؟! وهذا منهم جهلٌ كبير.

(١) ينظر: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، (ص: ٥٠)، تاريخ الإسلام، ٥٠/ ٢٤٩.
(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٢.

«ثُمَّ يجتهدُونَ» يعني: أهل التَّأويل والتَّحريفِ «في تأويل هذه الأقوال إلىٰ ما يُوافق رأيَهم بأنواع التَّأوِيلات؛ ولهذا كان أكثرهم لا يجزِمُون بالتأويل؛ بل يقولون: يجوزُ أن يُراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللَّفظ.

[طريقة التجهيل والتضليل]

«وأما أهل التَّجهيل والتَّضليل الذين حقيقةُ قولهم: إنَّ الأنبياء وأتباعَ الأنبياء جَاهلون ضالُّون، لا يَعرِفُون ما أراد الله بِما وصَفَ به نفسَه من الآيات وأقوالِ الأنبياء!.

ويقولون: يجوزُ أن يكون للنصِّ تأويلٌ لا يعلمُه إلا الله، لا يعلمُه جبريل ولا محمَّد ولا غيرُه من الأنبياء، فضلًا عن الصَّحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنَّ محمدًا ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]، وهو لا يعرفُ معاني هذه الآيات!؛ بل معناها الذي دلَّتْ عليه لا يعرفُه إلا الله تعالىٰ! ويظنُّون أنَّ هذه طريقةُ السَّلف»[1].

بعضهم يستدلُّ لهذا، وأشيع في الآونة الأخيرة أنَّ مذهب السَّلفِ التَّفويضُ، وأن نصوص الصفات ليس لها معانٍ أصلًا، إنَّما نقرأُ حروفَها ونُفوِّضُ معانيها إلىٰ الله ﷻ، وليس هناك من شيءٍ يُعرف وراء هذه الحُروف، ويستدلُّون لنسبة مذهب التفويض إلىٰ السَّلفِ بما جاء عنهم من قولهم في الصِّفات: «تمر كما جاءت»[2].

نقول: إنَّ جُملة (تمر كما جاءت) يُمكن العملُ بها مع اعتقاد أنَّ لها معانٍ،

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٤-١٥.
(٢) تقدم التعليق علىٰ هذه العبارة، ٢/ ٥٤، ٥٥.

فالاستواء معلوم، والكيف مجهولٌ[(١)]، ولا يعني هذا نفي المعنىٰ عنها.

ولتوضيح المسألة نذكرُ مثالًا فنقول: لو ذُكِرَ لك زيدٌ من الناس أنَّه يقطنُ في الشَّرق أو في الغرب، فهل تعرفُ من هو زيدٌ من الناس؟ أنتَ لم تره؛ ولا تعرف عنه شيئًا سِوىٰ أنَّ هناك شخصًا يُسمَّىٰ زيدًا، لكن هل تقول: إنَّ زيدًا مثل ديز؛ لأنِّي لا أعرفه؟

أو تعرفُ أنَّ هذه الكلمة لها مدلولٌ خاصٌّ علىٰ شخصٍ معروف في الجُملة من معرفتِك لنُظرائه من بني الإنس؟ الثاني هو الصواب، لأنَّ زيدًا ليس حمارا ولا كلبا ولا حيوانا، إنَّما هو آدمي يمشي علىٰ رجلين مثل الناس، لكن تفصيلاته وحقائقه وكيفيَّات خلقه غائبة عنك فلا تعرفها، مع إدراكك للمعاني، فتعرفُ أنَّ له يدا، وتدرك معنىٰ اليد، وأنَّ له رجلا وتدرك معنىٰ الرجل، وأنَّ له رأسا، وتدرك معنىٰ الرأس.

وهكذا القولُ في صفات الله التي تتشابهُ في التسمية مع صفاتِ المخلوقين، نعرفُ معناها، وإن لم نعرف كُنهها وحقيقتها وكيفيَّتها، ولا نقول: إننا لم نرها، فلا نعرف منها إلا تسمياتها، وأن التسمية في صفاته تعالىٰ لا يدلُّ علىٰ معنىٰ، بخلاف كلمة (ديز) فنحنُ لا نعرفُ عنها ولا عن مدلُولِها شيئا، وهذا المثالُ أتينا به من أجل تقريب فهم المسألة، تعالىٰ الله الخالق عن مشابهة المخلوق، ولله المثل الأعلىٰ.

لكن أهل التفويض يقولون: لا فرقَ بين زيد وديز، وما دمت لا تعرف زيدًا ولا رأيته، فليس هناك فرقٌ بين زيدٍ وديزٍ، وبما أنَّنا لم نر الله ﷻ فنحنُ لا نعرفُ عن

(١) تقدم تخريج هذه العبارة، ٢/ ٥٤.

صفاتِه إلا تسمياتها، أما معانيها فلا نعرفُها؛ بل نُفوِّضُها إلىٰ الله تعالىٰ.

يقول أهل التفويض مثلا: الرسول ﷺ يقرأ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، يقولون: لا يعرفُ الرسولُ ﷺ معاني هذه الآيات؛ بل يقرؤها مجرد حروف، وفهمه لها فهم شخصٍ يُلقَّن كلمة أعجمية، فهو يُردِّدُها ولا يدري معناها، فلا فرق عند أهل التفويض بين هذا وذاك، هكذا يزعُمون، قاتلهم الله.

وكلامُ أهل التفويض لا يدلُّ عليه نقلٌ ولا يقبله عقلٌ؛ ولذلك شدَّد الأئمة علىٰ أهل التَّفويض؛ لأنَّ مآل كلامِهم هذا إلىٰ التعطيل، تعالىٰ الله عمَّا يقولون(١).

«ثُم منهم مَن يقُول: إنَّ المرادَ بها خلافُ مدلولِها الظَّاهر المفهُوم، ولا يعرفُه أحدٌ، كما لا يُعلمُ وقتُ السَّاعة!

ومنهُم من يقول: بل تُجرىٰ علىٰ ظاهِرها وتُحملُ علىٰ ظاهِرها! ومع هذا، فلا يعلمُ تأويلَها إلا الله، فيتناقضُون حيثُ أثبتوا لها تأويلًا يُخالِف ظاهرَها، وقالوا مع هذا: إنَّها تُحمل علىٰ ظاهرها.

وهؤلاء مشتركُون في القول بأنَّ الرَّسول لم يبيِّن المُراد بالنُّصوص التي يجعلُونها مشكلة أو متشابهَةً، ولهذا يجعلُ كلُّ فريقٍ المشكلَ من نُصوصِه غيرَ ما يجعلُه الفريق الآخرُ مشكلًا، ثُمَّ منهم من يقول: لم يَعلمْ معانيها -أيضًا-! ومنهم من يقول: علِمَها ولم يبيِّنها»(٢).

(١) قال شيخ الإسلام بعد أن وضَّح فساد كلام أهل التفويض: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٢٠٥.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٦.

كذا قالوا، ومن المعلوم قطعًا أن النبيَّ ﷺ وظيفتُه البيان، فإذا لم يبيِّن ما أُرسل به؛ فمعناهُ أنَّه لم يُبلِّغ مَن أُرسِل إليهم ما أُرسِل به، صحيحٌ أنَّ المتشابِه الذي لا يعلمُه إلا الله مستثنىٰ، ووجودُ المتشابه معروفٌ، والتشابُه نسبيٌّ، فمن أهل العلم من يعرفُه، ومنهم من لا يعرفه، وكلام أهل العلم في الخِلاف في الوقف علىٰ قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [آل عمران:٧] معروفٌ(١)، لكن حتَّىٰ المتشابه الذي استأثر الله بعلمه هذا نوعٌ يُختبر به النَّاس، وليس هو الغالبُ من التشريع.

«بل أحال في بيانها علىٰ الأدلَّة العقليَّة، وعلىٰ من يجتهد في العلم بتأويل تلك النُّصوص» يقولون مثل هذا تبريرا لأفعالهم، يدَّعون أنَّ الرسول يعلم المعاني ولم يُبيِّنها، لكنَّه قال: ابحثُوا عنها بعقُولكم.

«فهُم مشترِكُون في أنَّ الرَّسُول لم يَعلَمْ أو لم يُعلِّم؛ بل نحنُ عرفنَا الحقَّ بعُقُولنا ثم اجتهدْنا في حملِ كلامِ الرَّسُولِ علىٰ ما يُوافق معقولَنا، وأنَّ الأنبِياء وأتباعَهم لا يعرِفُون العقليَّات! ولا يفهمُون السمعيَّات! وكلُّ ذلك ضلالٌ وتضليلٌ عن سواء السبيل(٢).

نسأل الله السَّلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهيَة، المفضِية بقائلها إلىٰ الهاويَة، سبحان ربك رب العزَّة عمَّا يصِفُون وسلامٌ علىٰ المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

---

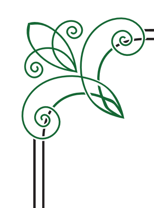
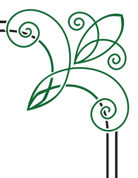
(١) ينظر: تفسير الطبري، ٦/ ٢٠١-٢٠٦، تفسير القرطبي، ٤/ ١٦-١٨، درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٢٠٥-٢٠٨.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٧، ٢٠.

بهذا يكون قد انتهىٰ التعليقُ علىٰ هذا الكتاب بإيجازٍ شديد، وإلا فمباحث الكتاب عظيمة، وفي غاية الأهمية في أصول الدين، ولكن ما لا يُدرك كلُّه لا يترك جُلُّه.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



فهرس المصادر والمراجع

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ.

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، ط دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧ هـ)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، ورضا بن نعسان معطي، و يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، وحمد بن عبد الله التويجري، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (٦٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية – الكويت.

(٦) الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت ١٤١٦هـ.

(٧) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (١٤١٣هـ)، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(٨) اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني

الزبيدي، المطبعة الميمنية، ١٣١١.

(٩) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

(١٠) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (١١١٧هـ) المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ.

(١١) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.

(١٢) إثبات صفة العلو، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(١٣) اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ط دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.

(١٤) الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.

(١٥) الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي المالكي (٤٦٣ هـ)، قرأه وعلق عليه: عبد الخالق بن محمد ماضي، وقف السلام الخيري، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

(١٦) الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (٢٨٧هـ) المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١١.

(١٧) الأحاديث الطوال، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل الطبعة: الثانية، ١٤٠٤.

(١٨) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري

ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

(١٩) الأحكام السلطانية للفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ) صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ.

(٢٠) الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار الحديث – القاهرة.

(٢١) أحكام القرآن للشافعي – جمع البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق قدم له: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(٢٢) أحكام القرآن، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م.

(٢٣) الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤١٦ هـ.

(٢٤) أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤١٨.

(٢٥) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (٦٣١هـ) المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان.

(٢٦) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٢٧) إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ط دار المعرفة، بيروت.
(٢٨) أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٤٠١ هـ.
(٢٩) إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (٦٤٦ هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ.
(٣٠) أخبار القضاة، أبو بكر محمَّد بن خلف بنِ حيَّان بنِ صدقة الضَّبِّي البغدادي، الملقَّب بِوَكِيع (٣٠٦هـ) المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ.
(٣١) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (حوالي ٢٧٢ هـ)، المحقق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
(٣٢) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ.
(٣٣) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، بدون طبعة، وتاريخ.
(٣٤) الإخلاص والنية، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه: إياد خالد الطباع، دار البشائر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
(٣٥) أخلاق العلماء، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، ط رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية.
(٣٦) آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

(٣٧) الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، ط عالم الكتب.

(٣٨) أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار مكتبة الحياة، الطبعة: بدون طبعة، ١٩٨٦م.

(٣٩) أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

(٤٠) الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

(٤١) الأذكار، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

(٤٢) الأربعون النووية، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

(٤٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٤٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

(٤٥) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

(٤٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحقثق: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.

(٤٧) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

(٤٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

(٤٩) إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (١١٨٢هـ) تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

(٥٠) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق- دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٥١) الاستغاثة في الرد على البكري، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ط مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(٥٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي (٦٨٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

(٥٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

(٥٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٥٥) أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.

(٥٦) الأسماء والصفات للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

(٥٧) أسنى المطالب شرح روض الطالب، للشيخ: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، وما بعدها، ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٥٨) الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

(٥٩) الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، المحقق: أبو حماد صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٦٠) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٦١) أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، تركي ضاهر، دار الحسام، لبنان بيروت.

(٦٢) الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.

(٦٣) إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ) المحقق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

(٦٤) الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (٢١٦هـ) المحقق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

(٦٥) أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: رتبها محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري، دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة.

(٦٦) أصول الدين، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (٤٢٩ هـ)، إستانبول، مطبعة الدولة، ١٣٤٦ هـ.

(٦٧) أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن.



(٦٨) أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٦٩) أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت.

(٧٠) أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، ط مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

(٧١) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٧٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٧٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ط دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

(٧٤) إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، (دار ابن كثير – دمشق، دار الكلم الطيب – بيروت).

(٧٥) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٧٦) الاعتقاد، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) المحقق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٧٧) إعراب لا إله إلا الله، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة الحادية والعشرون – العددان الواحد والثمانون والثانى والثمانون – المحرم – جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ.

(٧٨) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ) المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
(٧٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
(٨٠) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ط دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م.
(٨١) أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ) المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
(٨٢) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
(٨٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
(٨٤) الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (٦٠٠هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
(٨٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ.
(٨٦) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م.
(٨٧) الإقناع لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، (بدون) الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

(٨٨) إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ) المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤١٠.

(٨٩) الأم، ومعه مختصر المزني، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط: دار الفكر، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(٩٠) أمالي ابن بشران (الجزء الثاني)، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي، ط دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

(٩١) أمالي أبي يعلى الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـ ابن الفراء (٤٥٨هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

(٩٢) الأمثال السائرة من شعر المتنبي، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) المحقق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٨٥ هـ.

(٩٣) أمراض القلب وشفاؤها، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.

(٩٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ١٣٨٩هـ.

(٩٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

(٩٦) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (٥٥٨هـ) المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٩٧) الانتصار لأهل الأثر المطبوع باسم «نقض المنطق»، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن

حسن قائد، راجعه: سُعود بن عبد العزيز العُريفي - عمر بن سَعْدِي الجزائري، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ.

(٩٨) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ.

(٩٩) الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.

(١٠٠) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (٨٧١هـ) المحقق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩م.

(١٠١) الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (٥٦٢هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.

(١٠٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

(١٠٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، سليمان بن علي بن أحمد المرداوي، ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

(١٠٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

(١٠٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة.

(١٠٦) الأولياء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣.

(١٠٧) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن

سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (٧٣٣هـ) المحقق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(١٠٨) الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ) المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت الطبعة: الثالثة.

(١٠٩) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، وعليه: الإفصاح على مسائل الإيضاح على مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم لـ عبد الفتاح حسين، دار البشائر الإسلامية، بيروت - المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(١١٠) إيمان فرعون لجلال الدين الدواني والرد عليه للملا علي القاري، المطبعة المصرية ومكتبتها، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ، تحقيق: ابن الخطيب.

(١١١) الإيمان لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (٣٩٥هـ) المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

(١١٢) الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الرابعة - ١٤١٣ هـ.

(١١٣) الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

(١١٤) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(١١٥) الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (٦٦٥هـ) المحقق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٨.

(١١٦) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.

(١١٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم)، ط: دار الكتاب

الإسلامي، الطبعة الثانية.

(١١٨) بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (٣٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

(١١٩) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

(١٢٠) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ط دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(١٢١) بحر المذهب، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (٥٠٢ هـ)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.

(١٢٢) البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي (نحو ٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

(١٢٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة الطبعة: بدون طبعة، ١٤٢٥هـ.

(١٢٤) البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م.

(١٢٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(١٢٦) بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

(١٢٧) البدر المنير في تخريج الأحاديث، والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ط: دار الهجرة للنشر، والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(١٢٨) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

(١٢٩) البعث والنشور للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

(١٣٠) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (٢٨٢هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣.

(١٣١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المحقق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.

(١٣٢) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م.

(١٣٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

(١٣٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤.

(١٣٥) البناية شرح الهداية، للعلامة بدر الدين العيني، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى -١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣٦) البوذية وتأثيرها في الفكر والفرق الإسلامية المتطرفة، محمد علي الزعبي، علي زيعور، بيروت مطبعة الإنصاف، ١٩٦٤م.

(١٣٧) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (٧٤٩هـ) المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(١٣٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) المحقق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(١٣٩) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

(١٤٠) بيان فضل علم السلف على علم الخلف، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ط دار الصميعي للنشر والتوزيع.

(١٤١) البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ط دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

(١٤٢) البيان والتحصيل، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد)، ط دار الغرب الإسلامي-الطبعة الثانية-١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.

(١٤٣) تاج العروس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الشهير بالمرتضى الزبيدي، ط دار الهداية.

(١٤٤) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(١٤٥) التاج والإكليل شرح مختصر خليل، محمد بن يوسف العبدري المواق، ط دار الكتب العلمية.

(١٤٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

(١٤٧) تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

(١٤٨) تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

(١٤٩) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

(١٥٠) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، حسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري (٩٦٦هـ)، دار صادر - بيروت.

(١٥١) تاريخ الرسل والملوك، (تاريخ الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ط دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ.

(١٥٢) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، ط دار الفكر.

(١٥٣) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١٥٤) تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥٥) تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (٢٤٠هـ) المحقق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧.

(١٥٦) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

(١٥٧) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(١٥٨) تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين آتاي، أنقره، ١٩٩٣م.

(١٥٩) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (٤٧١هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(١٦٠) التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) حققه وعلق عليه: محمد الحجار الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

(١٦١) التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(١٦٢) التبيان في أيمان القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١) المحقق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

(١٦٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي، ط دار الكتاب الإسلامي الطبعة الثانية.

(١٦٤) التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (١٢٢١هـ)، مطبعة الحلبي الطبعة: بدون طبعة، ١٣٦٩هـ.

(١٦٥) التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، ط دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.

(١٦٦) تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

(١٦٧) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٨٨٥هـ) المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

(١٦٨) التحرير في أصول الفقه، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، الشهير: بابن همام الدين الحنفي (٨٦١هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥١هـ.

(١٦٩) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤ هـ.

(١٧٠) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٧١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ط المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(١٧٢) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، دار ابن حزم الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

(١٧٣) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (٧٢٤هـ) ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(١٧٤) تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(١٧٥) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ط دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.

(١٧٦) تحفة المريد على جوهرة التوحيد، برهان الدين الباجوري بن الشيخ محمد الجيزاوي بن أحمد (١٢٧٦هـ)، تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢.

(١٧٧) تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (التدمرية)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

(١٧٨) تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

(١٧٩) تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(١٨٠) تحقيق القول في مسألة: عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: قسم التحقيق بدار النشر، دار الصحابة للتراث - طنطا (مصر) الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

(١٨١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

(١٨٢) تخريج العقيدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ) شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(١٨٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط دار طيبة.

(١٨٤) تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(١٨٥) تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(١٨٦) تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.

(١٨٧) تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان، إبراهيم بن عبيد آل عبد المحسن «من علماء أهل القصيم، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(١٨٨) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

(١٨٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.

(١٩٠) التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية، محمد عَبْد الحَيّ بن

عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، المحقق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم - بيروت.

(١٩١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

(١٩٢) الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ) المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث - القاهرة الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ.

(١٩٣) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

(١٩٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ) دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(١٩٥) تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (٣٤٧هـ) المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ١٤١٩هـ.

(١٩٦) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

(١٩٧) التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

(١٩٨) تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (٢٩٤هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(١٩٩) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من

محفوظه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ط دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٠٠) تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن.

(٢٠١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢٠٢) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإِيجي الشافعيّ (٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(٢٠٣) التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ط عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

(٢٠٤) تفسير الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (١٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ.

(٢٠٥) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.

(٢٠٦) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ط مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة - ١٤١٩ هـ.

(٢٠٧) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٢٠٨) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٠ هـ.



(٢٠٩) تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعةالأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢١٠) تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٠ هـ.

(٢١١) تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٢١٢) تفسير القرآن، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، تحقيق: سعد بن محمد السعد دار المآثر، المدينة النبوية الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.

(٢١٣) تفسير القرآن، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي (٦٦٠هـ)، تحقيق ونشر: عبد الله بن إبراهيم الوهيبي، الأحساء، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

(٢١٤) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري؛ محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، دار المعرفة، ١٤٣٠هـ.

(٢١٥) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(٢١٦) تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

(٢١٧) تفسير آيات من القرآن الكريم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلتاجي، جمعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون.

(٢١٨) تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت.، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٢١٩) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (٤٨٨هـ) المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٥.

(٢٢٠) تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، ط دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

(٢٢١) تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ.

(٢٢٢) تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(٢٢٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

(٢٢٤) تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدَّهَّان (٥٩٢هـ) المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢٢٥) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

(٢٢٦) تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي (١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ - ٨: محمَّد سَلِيم النعَيمي جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م.

(٢٢٧) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

(٢٢٨) تلخيص صحيح الإمام مسلم (ت: عبد الغني والخولي)، أحمد بن عمر القرطبي أبو العباس، المحقق: رفعت فوزي عبد الغني - أحمد محمود إبراهيم عثمان الخولي، حالة الفهرسة: مفهرس على العناوين الرئيسية، ١٤١٤.

(٢٢٩) التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ.

(٢٣٠) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٢٣١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣ هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوى، ومحمد عبد الكبير البكرى، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

(٢٣٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلَطي العسقلاني (٣٧٧هـ) المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.

(٢٣٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

(٢٣٤) التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (١١٨٢هـ) المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.

(٢٣٥) تهافت التهافت، أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد، ابن رشد القرطبي (٥٩٥هـ)، التعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤م.

(٢٣٦) تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ) المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة - مصر الطبعة: السادسة.

(٢٣٧) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

(٢٣٨) تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٢٣٩) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م.

(٢٤٠) تهذيب السنن، ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، المحقق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ.

(٢٤١) تهذيب الصحاح، محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، أحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، مصر.

(٢٤٢) تهذيب الكمال، للعلامة يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

(٢٤٣) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(٢٤٤) التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٦ هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٢٤٥) توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ.

(٢٤٦) توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.

(٢٤٧) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

(٢٤٨) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ) المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

(٢٤٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.

(٢٥٠) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم(٧٥١ هـ)، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى (١٣٢٧هـ) المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦.

(٢٥١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

(٢٥٢) توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية، محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(٢٥٣) التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٢٥٤) التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ط مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢٥٥) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخطِّ الحافظ شمس الدين السَّخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ)، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّوْدُوْنِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ) دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.

(٢٥٦) الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ،١٩٧٣.

(٢٥٧) الجامع (مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق)، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (١٥٣ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

(٢٥٨) جامع الأحاديث الجامع الصغير وزوائده، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عباس أحمد صقر - أحمد عبد الجواد، ١٤١٤هـ.

(٢٥٩) جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان الطبعة: الأولى.

(٢٦٠) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٦١) جامع الرسائل، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط دار العطاء، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢٦٢) الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

(٢٦٣) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢٦٤) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة -

بيروت الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ.

(٢٦٥) جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ط دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٢٦٦) جامع المسائل، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، المطبعة الميمنية، ١٣١١ هـ، تصوير مؤسسة التاريخ العربي ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢٦٧) جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

(٢٦٨) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (المتوفى ٣٨٦ هـ) حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجفان - عثمان بطيخ.، مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

(٢٦٩) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ط دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٢٧٠) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، محمد عزيز بن شمس وعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد - مكة الطبعة: الثانية، شوال ١٤٢٢ هـ.

(٢٧١) الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢٧٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة، خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

(٢٧٣) الجامع، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، ط المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

(٢٧٤) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ.
(٢٧٥) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المحقق: أحمد بن على الدمياطي، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
(٢٧٦) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار العروبة - الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
(٢٧٧) الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
(٢٧٨) جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (٢٧٩هـ) تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
(٢٧٩) جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (١٧٠هـ) حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
(٢٨٠) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
(٢٨١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أشرف بن قيصر الأفغاني (١٤٢٠هـ)، دار الصميعي (أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية) الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
(٢٨٢) جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفي، محمد بن أحمد بن علي الجوير، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
(٢٨٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.

(٢٨٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار المعرفة - المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٢٨٥) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ) ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

(٢٨٦) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي.

(٢٨٧) جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني.

(٢٨٨) الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.

(٢٨٩) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مطبعة المدني، القاهرة.

(٢٩٠) حاشية ابن عابدين الموسومة ب (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد بن أمين بن عمر الشهير بابن عابدين، دار الفكر-بيروت-الطبعة الثانية-١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٢٩١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ط دار الفكر بدون طبعة، وتاريخ.

(٢٩٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢ هـ)، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

(٢٩٣) حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (بدون ناشر)، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.

(٢٩٤) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١ هـ المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٢٩٥) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٢٩٦) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي - مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.

(٢٩٧) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ) المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

(٢٩٨) الحبائك في أخبار الملائك، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

(٢٩٩) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.

(٣٠٠) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

(٣٠١) الحديث النبوي في المعجم العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ياسر الدرويش، العصر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

(٣٠٢) الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.

(٣٠٣) الحسنة والسيئة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: -، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة:.

(٣٠٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ط السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

(٣٠٥) حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ.

(٣٠٦) حياتي، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢م.

(٣٠٧) الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

(٣٠٨) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (٨٣٧هـ) المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.

(٣٠٩) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.

(٣١٠) خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

(٣١١) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة: الاولى، ١٤١٨هـ.

(٣١٢) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ) المحقق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(٣١٣) خلاصة البدر المُنير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣١٤) خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.

(٣١٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٣١٦) الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، زينب بنت علي بن حسين بن عبيد الله بن حسن بن إبراهيم بن محمد بن يوسف فواز العاملي (١٣٣٢هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: الأولى، ١٣١٢ هـ.

(٣١٧) الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.

(٣١٨) درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي



الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ.

(٣١٩) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ.

(٣٢٠) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت.

(٣٢١) الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (١٣٧٦هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ.

(٣٢٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ.

(٣٢٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للشيخ العسقلاني ابن حجر، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

(٣٢٤) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ق ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

(٣٢٥) الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣.

(٣٢٦) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.

(٣٢٧) الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٣٢٨) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (١٠٥٧هـ) اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ.

(٣٢٩) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب.

(٣٣٠) دولة الإسلام في الأندلس، محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري (١٤٠٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: جـ ١، ٢، ٥/ الرابعة، ١٤١٧ هـ.

(٣٣١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، ط دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(٣٣٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، المحقق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان - الخبر، ١٤١٦.

(٣٣٣) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ.

(٣٣٤) ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ.

(٣٣٥) الذخائر لشرح منظومة الكبائر، محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، المحقق: وليد بن محمد بن عبد الله العلي، دار البشائر الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢.

(٣٣٦) ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

(٣٣٧) الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٣٣٨) ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٣٣٩) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، جار الله الزمخشري، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٣٤٠) رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

(٣٤١) الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ.

(٣٤٢) الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق (يطبع كاملا لأول مرة)، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، راجعه: سعود بن عبد العزيز العريفي - جديع بن محمد الجديع، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ.

(٣٤٣) الرد على القائلين بوحدة الوجود، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) المحقق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(٣٤٤) الرد على المنطقيين، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: -، دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة.

(٣٤٥) الرسالة العرشية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

(٣٤٦) الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ط دار المعارف، القاهرة.

(٣٤٧) الرسالة، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، ط دار الفكر.

(٣٤٨) الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ط مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م.

(٣٤٩) رسائل وفتاوى الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد عبد الوهاب (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٨٥هـ)، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، بمصر ١٣٤٩هـ،.

(٣٥٠) رغبة التيسيرفي شرح منظومة التفسير، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ابن جوزي المملكة العربية السعودية/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.

(٣٥١) رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (١١٨٢هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

(٣٥٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.

(٣٥٣) رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (١٠٣٣هـ) المحقق: أسعد محمد المغربي، دار حراء - مكة المكرمة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣٥٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية ١٤٠٣ هـ.

(٣٥٥) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (١٣٠٤هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

(٣٥٦) الرقة والبكاء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ.

(٣٥٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٣٥٨) الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.



(٣٥٩) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(٣٦٠) الرّوض الباسم في الذّبِّ عن سنَّة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

(٣٦١) الروض المربع بشرح زاد المستقنع، منصور البهوتي، ط مكتبة البيان، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

(٣٦٢) الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

(٣٦٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.

(٣٦٤) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: ١٤٠٣هـ.

(٣٦٥) روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ط مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

(٣٦٦) رؤية الله، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (٣٨٥هـ) قدم له وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن سنة ١٤١١ هـ.

(٣٦٧) زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (٩٦٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسّكر، دار الوطن للنشر - الرياض.

(٣٦٨) زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة:

الأولى - ١٤٢٢ هـ.

(٣٦٩) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية،ط مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٣٧٠) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ) المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

(٣٧١) الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٣٧٢) الزهد لأبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

(٣٧٣) الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (١٨١هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣٧٤) الزهد، أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(٣٧٥) الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

(٣٧٦) زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (٤٥٣هـ)، دار الجيل، بيروت.

(٣٧٧) الزهر النضر في حال الخضر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: صلاح مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية - جوغابائي نيودلهي - الهند الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٣٧٨) الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (٩٧٤هـ)، دار الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٣٧٩) سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، أبو إبراهيم، ط دار الحديث، بدون طبعة وتاريخ.

(٣٨٠) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ.

(٣٨١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ط دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.

(٣٨٢) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

(٣٨٣) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ) المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي تدقيق: صالح سعداوي صالح إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا ٢٠١٠م.

(٣٨٤) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، عماد السيد محمد إسماعيل الشربينى، دار الكتب المصرية، مصر، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢ هـ.

(٣٨٥) السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، شامي، مكي، دار عمار، ١٩٩٩م.

(٣٨٦) السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (٣١١هـ) المحقق: د. عطية الزهراني، دار الراية - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣٨٧) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ومعه ظلال الجنة للألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٣٨٨) السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (٢٩٠هـ) المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

(٣٨٩) السنة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (٢٩٤هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

(٣٩٠) السنة، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١ هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني الخلال، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، أبو بكر بن أبي عاصم (٢٨٧ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

(٣٩١) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قرة بللي، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

(٣٩٢) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

(٣٩٣) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

(٣٩٤) السنن الكبرى للبيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الطبعة الأولى - ١٣٤٤ هـ.

(٣٩٥) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حققه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٣٩٦) السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١م.

(٣٩٧) سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(٣٩٨) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

(٣٩٩) سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن

الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ) تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

(٤٠٠) سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، ط دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.

(٤٠١) السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

(٤٠٢) سيكولوجية العنف، خالص جلبي، دار الفكر المعاصر، ٠١/٠١/١٩٩٨.

(٤٠٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (٨٠٢هـ) المحقق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٤٠٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

(٤٠٥) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٤٠٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ط دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.

(٤٠٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، ط دار طيبة - السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

(٤٠٨) شرح الرسالة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (٤٢٢ هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(٤٠٩) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

(٤١٠) شرح الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (٧٧٢هـ)، دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

(٤١١) شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٤١٢) شرح العقيدة الأصفهانية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المحقق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ.

(٤١٣) شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (٧٩٢هـ) تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

(٤١٤) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ط جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

(٤١٥) الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٤١٦) شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

(٤١٧) شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

(٤١٨) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٤١٩) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

(٤٢٠) شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار طيبة الخضراء، المملكة العربية السعودية/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ.

(٤٢١) شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ)، الضبط والتصحيح: محمود بن عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٤٢٢) شرح أم البراهين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، مطبعة الاستقامة، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ.

(٤٢٣) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ.

(٤٢٤) شرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر، الطبعة: الطبعة الرابعة ١٤٢٤هـ.

(٤٢٥) شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (٥٠٢هـ)، دار القلم - بيروت.

(٤٢٦) شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م.

(٤٢٧) شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ.

(٤٢٨) شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.

(٤٢٩) شرح صحيح البخارى لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.

(٤٣٠) شرح صحيح مسلم (إكمال المعلم بفوائد مسلم)، أبو الفضل القاضي عِياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ)، المحقق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٤٣١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

(٤٣٢) شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (٧١٦هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

(٤٣٣) شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ) المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. د. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان - د زينب محمد حسن فلاتة أعد الكتاب للطباعة وراجعه وصححه: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ.

(٤٣٤) شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٤٣٥) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

(٤٣٦) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ) حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

(٤٣٧) الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (٣٦٠هـ) المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض / السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ.

(٤٣٨) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

(٤٣٩) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣ هـ.

(٤٤٠) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (٨٧٣هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ.

(٤٤١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(٤٤٢) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (٨٣٢هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

(٤٤٣) الشفاء في بديع الاكتفاء، محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَّوَاجي، شمس الدين (٨٥٩هـ) تحقيق ومراجعة: الدكتور محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

(٤٤٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

(٤٤٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٤٤٦) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

(٤٤٧) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ هـ.

(٤٤٨) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، بيروت، طبعة مصورة من الطبعة الأميرية ببولاق (١٣١١هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(٤٤٩) صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.

(٤٥٠) صحيح الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ.

(٤٥١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٣٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤٥٢) صفة الجنة لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية.

(٤٥٣) الصفدية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

(٤٥٤) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨ هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي الطبعة: الثانية، ١٣٧٤ هـ.

(٤٥٥) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٤٥٦) صيد الخاطر، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) بعناية: حسن المساحي سويدان، دار القلم - دمشق الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ.

(٤٥٧) الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٤٥٨) الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٣هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٤٥٩) الضعفاء والمتروكين، للشيخ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ.

(٤٦٠) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٤٦١) طبقات الأولياء، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ) بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي، بالقاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

(٤٦٢) طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

(٤٦٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (١٠١٠هـ) المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، ١٩٨٣م.

(٤٦٤) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

(٤٦٥) طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ) المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

(٤٦٦) طبقات الشعراء، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (٢٩٦هـ) المحقق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة الطبعة: الثالثة.

(٤٦٧) طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (٤١٢هـ) المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٤٦٨) طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ) المحقق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

(٤٦٩) طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٧٠.

(٤٧٠) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري،

البغدادي المعروف بابن سعد، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٤٧١) طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٦.

(٤٧٢) طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤٧٣) طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ق ١١هـ) المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

(٤٧٤) طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (٣٧٩هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الثانية، دار المعارف.

(٤٧٥) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.

(٤٧٦) الطرق الحكمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة دار البيان.

(٤٧٧) طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

(٤٧٨) عارضة الأحوذي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

(٤٧٩) العاقبة في ذكر الموت، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١هـ) المحقق: خضر محمد خضر، مكتبة دار الأقصى - الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(٤٨٠) العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤٨١) العبودية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)

المحقق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الطبعة السابعة المجددة ١٤٢٦هـ.

(٤٨٢) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت/مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

(٤٨٣) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ.

(٤٨٤) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (٧٢٤ هـ) وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

(٤٨٥) العرش وما رُوِي فيه، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، ط مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

(٤٨٦) العرش، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

(٤٨٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٤٨٨) العزلة، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٩٩ هـ.

(٤٨٩) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (٦٢٣هـ) المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

(٤٩٠) العشرات في غريب اللغة، محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (٣٤٥هـ) المحقق: يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية - عمان.

(٤٩١) العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

(٤٩٢) العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسى المكي (٨٣٢ هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى.

(٤٩٣) العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

(٤٩٤) العقوبات، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) المتوفى ٢٨١ هـ تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ .

(٤٩٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث أو الرسالة في إعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار العاصمة، ١٤١٩.

(٤٩٦) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف – الرياض الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ.

(٤٩٧) علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

(٤٩٨) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٤٩٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني، ط دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

(٥٠٠) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.

(٥٠١) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ط مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٥٠٢) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

(٥٠٣) عمدة الفقه، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) المحقق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية الطبعة: ١٤٢٥هـ.

(٥٠٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥٠٥) عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ.

(٥٠٦) عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَريُّ، المعروف بابن السُّنِّي (٣٦٤ هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت.

(٥٠٧) عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٣هـ) المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ .

(٥٠٨) عوارف المعارف، أبو حفص عمر السهروردى (٦٣٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، دار المعارف.

(٥٠٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله مشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن،

شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

(٥١٠) عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤١٨ هـ.

(٥١١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٥١٢) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (١٢٩٣هـ) المحقق: حسين محمد بوا، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى.

(٥١٣) غاية المقصد فى زوائد المسند، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ) المحقق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

(٥١٤) غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣ هـ)، اعتنى به: ياسر إبراهيم المزروعي، رائد يوسف الرومي، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(٥١٥) غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ.

(٥١٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (نحو ٥٠٥هـ) دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

(٥١٧) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (٨٥٠هـ) المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

(٥١٨) غرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة، أبو إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي المعروف بالوطواط (٧١٨هـ) ضبطه وصححه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

(٥١٩) غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥] المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

(٥٢٠) غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨ هـ) المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق ١٤٠٢ هـ.

(٥٢١) غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ.

(٥٢٢) غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

(٥٢٣) غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، محمد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري (٣٣٠هـ) المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

(٥٢٤) غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ط دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

(٥٢٥) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ) تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

(٥٢٦) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه، والنظائر، للشيخ: أحمد بن محمد الحموي الحنفي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٥٢٧) الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي (٥٦١هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

(٥٢٨) الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان الطبعة: الثانية.

(٥٢٩) فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٥٣٠) فتاوى الإمام النووي = بالمسائل المنثورة، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، ترتيبُ: تلميذه الشيخ علاء الدِّين بن العطّار، تحقيق وتعليق: محمَّد الحجَّار، دار البشائر الإسلاميَّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: السادسة، ١٤١٧ هـ.

(٥٣١) فتاوى السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، دار المعارف.

(٥٣٢) الفتاوى الكبرى، تقي الدين ابن تيمية، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى-١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٥٣٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

(٥٣٤) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ)، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

(٥٣٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ط مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ومكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٥٣٦) فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٥٣٧) فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المَكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٢ هـ.

(٥٣٨) فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، ط دار الفكر.

(٥٣٩) فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار وعليه بعض حواشي البحراوي (ط. العلمية)، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.

(٥٤٠) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

(٥٤١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

(٥٤٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ط مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(٥٤٣) فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (٢٧٩هـ)، دار ومكتبة الهلال- بيروت.

(٥٤٤) فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (٢٥٧هـ)، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٥ هـ.

(٥٤٥) الفتوحات المكية، المؤلف، محيي الدين ابن عربي، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر ٢٠٠٦م.

(٥٤٦) الفتوى الحموية الكبرى، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط دار الصميعي - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

(٥٤٧) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور. ط دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

(٥٤٨) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق ١٤٠٥ هـ.

(٥٤٩) الفروع، محمد بن مفلح المقدسي، ط عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٥٥٠) الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (٦٨٤هـ)، عالم الكتب الطبعة: بدون طبعة.

(٥٥١) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (نحو ٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

(٥٥٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٥٥٣) فصوص الحكم، محيي الدين ابن عربي، تحقيق: أبو العلا عفيفي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

(٥٥٤) فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، رقم الطبعة ٦، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ.

(٥٥٥) فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

(٥٥٦) فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، مكتبة ابن تيمية الطبعة: الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.

(٥٥٧) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ)، القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، الحاكم الجسمي (٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ..

(٥٥٨) الفقه الأكبر، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن الزوطي التيمي (١٥٠هـ)، تحقيق: أبو شعبة السنبادي، مراجعة: عاصم بن سامي السعيد راشد.

(٥٥٩) الفقه الأكبر، ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، ط مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٥٦٠) فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(٥٦١) الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي – السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢١ه .

(٥٦٢) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف، مكتبة ابن تيمية، الكويت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ.

(٥٦٣) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

(٥٦٤) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ.

(٥٦٥) فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (٧٦٤هـ) المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت الطبعة: الأولى.

(٥٦٦) الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للشيخ أحمد بن سالم بن مهنا النفراوي، ط دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

(٥٦٧) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ..

(٥٦٨) الفوائد السنية في شرح الألفية، البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ – ٨٣١ هـ)، المحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة – مصر [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية – السعودية]، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ..

(٥٦٩) الفوائد، تمام بن محمد الرازي أبو القاسم،ط مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢.

(٥٧٠) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٦.

(٥٧١) قاعدة في المحبة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

(٥٧٢) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

(٥٧٣) قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة - مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري راجعه وقدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سفر الحوالي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان الطبعة: الأولى.

(٥٧٤) القرامطة، ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، المحقق: محمد الصباغ، ١٤٠١.

(٥٧٥) القصيدة الميمية في الوصايا والآداب العلمية، لحافظ بن أحمد الحكمي، (ضمن مجموع الرسائل والمنظومات العلمية للحكمي)، جمعها وحقق نصوصها وعلق عليها وخرج أحاديثها: محمد بن الصومعي البيضاني، طبعة مكتبة الكلم الطيب - الإمارات، سنة ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠م.

(٥٧٦) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، المحقق: خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥.

(٥٧٧) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (٩٧١هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

(٥٧٨) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٥٧٩) القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (٨٠٣هـ) المحقق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

(٥٨٠) القوانين الفقهية، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ).
(٥٨١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ط دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.
(٥٨٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
(٥٨٣) الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ .
(٥٨٤) الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
(٥٨٥) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.
(٥٨٦) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (٣٦٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
(٥٨٧) الكامل في ضعفاء الرجال، للعلامة عبدالله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي الناشر، ط: دار الفكر بيروت، ١٤٠٩ - ١٩٨٨ .
(٥٨٨) الكبائر (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول).
(٥٨٩) الكبائر، تنسب لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة - بيروت.
(٥٩٠) كتاب أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) المحقق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩.
(٥٩١) كتاب الأذكياء، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، مكتبة الغزالي. .

(٥٩٢) كتاب الأربعون حديثا، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (٣٦٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ.

(٥٩٣) كتاب الأربعين في شيوخ الصوفية، أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن خليل الأنصاري الهروي الماليني (٤١٢هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ .

(٥٩٤) كتاب الأيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ)، المحقق: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

(٥٩٥) كتاب التوبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.

(٥٩٦) كتاب التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره، جامعة الأمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٥٩٧) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، ط مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٥٩٨) كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ) المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

(٥٩٩) كتاب الضعفاء، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ) المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.

(٦٠٠) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(٦٠١) كتاب الفتاوى، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (٦٦٠هـ)، خرج أحاديثه: عبد الرحمن بن عبد الفتاح، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
(٦٠٢) كتاب الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (٢٢٨هـ) المحقق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٢.
(٦٠٣) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (٧٦٣هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ.
(٦٠٤) كتاب القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (٣٠١هـ) المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ.
(٦٠٥) كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
(٦٠٦) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
(٦٠٧) كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، ط: دار الكتب العلمية.
(٦٠٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
(٦٠٩) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار، حافظ الدين النسفي- ملاجيون، دار الكتب العلمية.
(٦١٠) كشف الأسرار، وهو شرح لأصول فخر الإسلام أبي الحسن البزدوي شرح عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، ط: دار الكتاب الإسلامي.
(٦١١) كشف الشبهات، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
(٦١٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى -

بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.

(٦١٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.

(٦١٤) كَشْفُ المَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أحَادِيثِ المَصَابِيحِ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، صدر الدين، أبو المعالي (٨٠٣هـ) دِرَاسَة وتحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم تقديم: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

(٦١٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢م.

(٦١٦) الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ط المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(٦١٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦١٨) كنز الدقائق، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) المحقق: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، دار السراج الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـالكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) المحقق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي - القاهرة.

(٦١٩) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م طبعة ثانية: ١٤٠١هـ .

(٦٢٠) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (١٠٦١هـ) المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٦٢١) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمَّى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها مراجعة: لجنة من العلماء

برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، دار المنهاج - دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

(٦٢٢) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

(٦٢٣) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ) المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ .

(٦٢٤) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (٦٨٦هـ) المحقق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم - الدار الشامية - سوريا / دمشق - لبنان / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

(٦٢٥) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

(٦٢٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي (ابن منظور)، ط دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

(٦٢٧) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

(٦٢٨) لفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٦٢٩) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي أبو الفيض، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروط، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٦٣٠) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

(٦٣١) اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.
(٦٣٢) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
(٦٣٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق الطبعة: الثانية - ١٤٠٢ هـ.
(٦٣٤) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
(٦٣٥) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
(٦٣٦) المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبي (٦٤٤هـ) المحقق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
(٦٣٧) المبدع في شرح المقنع، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
(٦٣٨) المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ط: دار المعرفة-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
(٦٣٩) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
(٦٤٠) المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح (ت: بن دهيش)، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي أبو محمد شرف الدين، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، ١٤١٤.

(٦٤١) المتمنين، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٦٤٢) متن العقيدة الطحاوية، أبي جعفر الطحاوي، المكتب الإسلامي، الطبعة: ١، ١٣٩٧هـ.

(٦٤٣) متن القصيدة النونية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

(٦٤٤) المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف الثقفي، أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (٤٠٩هـ) المحقق: مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠.

(٦٤٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٦٤٦) المجلد الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار المعارف - الطبعة الرابعة [سلسلة ذخائر العرب (٢٥)]، المجلد الثالث: تحقيق / د. عبد الله المحارب (رسالة دكتوراه) [قال المحقق في، آخره: الكتاب لا يزال ناقصا. ولعل الله يمن بالعثور على نسخة كاملة لهذا الكتاب النفيس.]، مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

(٦٤٧) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، دار ابن حزم الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٦٤٨) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلَبي الحنفي (٩٥٦هـ)، المحقق: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٦٤٩) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد شيخي زادة، ط: دار إحياء التراث العربي.

(٦٥٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٦٥١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

(٦٥٢) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ.

(٦٥٣) مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

(٦٥٤) مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

(٦٥٥) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (٥٨١هـ) المحقق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى.

(٦٥٦) المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).

(٦٥٧) المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي، ط مكتبة الإرشاد بالسعودية.

(٦٥٨) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

(٦٥٩) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.

(٦٦٠) مجموعة أجزاء حديثية مسألة سبحان، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب العتكي الأزدي الواسطي المعروف بنِفْطَوَيْه (٣٢٣هـ) قدم لها وعلق عليها وخرج أحاديثها: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الخراز، السعودية، دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٦٦١) مجموعة الرسائل والمسائل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

(٦٦٢) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة:.

(٦٦٣) محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

(٦٦٤) المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣ هـ.

(٦٦٥) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، ط شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

(٦٦٦) المحاضرات والمحاورات، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(٦٦٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة: ١٤٢٠هـ.

(٦٦٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

(٦٦٩) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (٦٥٢هـ)، مكتبة المعارف- الرياض الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

(٦٧٠) المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ.

(٦٧١) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

(٦٧٢) المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة.

(٦٧٣) المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ط دار الكتب العلمية بدون طبعة، وتاريخ.

(٦٧٤) محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ.

(٦٧٥) محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، المحقق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٦٧٦) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (٦١٦هـ) المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(٦٧٧) المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].

(٦٧٨) المخارج في الحيل، محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: بدون، ١٤١٩ هـ.

(٦٧٩) مختار الصحاح، زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ط المكتبة العصرية.

(٦٨٠) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن، دار العاصمة، الرياض.

(٦٨١) مختصر التحفة الاثني عشرية ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧ هـ) الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١ هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٣ هـ.

(٦٨٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (٧٧٤هـ) المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٦٨٣) المختصر الفقهي لابن عرف، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (٨٠٣ هـ) المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

(٦٨٤) مختصر القدوري في الفقه الحنفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (٤٢٨هـ) المحقق: كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٦٨٥) مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (٢٦٤هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٤١٠هـ.

(٦٨٦) مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦ هـ) المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.

(٦٨٧) مختصر سيرة الرسول ﷺ، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٦٨٨) مختصر في الطب = العلاج بالأغذية والأعشاب في بلاد المغرب، عبد الملك بن حَبِيب بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الإلبيري القرطبي، أبو مروان (٢٣٨هـ)، المحقق: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

(٦٨٩) المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (٨٧٩هـ) المحقق: علي زوين، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٦٩٠) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

(٦٩١) المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار،

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

(٦٩٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

(٦٩٣) المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

(٦٩٤) المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ) المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

(٦٩٥) المدهش، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: الدكتور مروان قباني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

(٦٩٦) المدونة، مالك بن أنس رواية بن القاسم، ط: دار الكتب العلمية-الطبعة لأولى-١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(٦٩٧) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ) تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققيه] محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٦٩٨) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٦٩٩) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (٦٦٥هـ) المحقق: طيار آلتي قولاج، دار صادر - بيروت ١٣٩٥ هـ.

(٧٠٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن

نور الدين الملا الهروي القاري، ط دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٧٠١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٧٠٢) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (٧٤٩هـ)،المجمع الثقافي، أبو ظبي الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٧٠٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

(٧٠٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

(٧٠٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، المحقق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

(٧٠٦) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)، تحقيق ونشر: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

(٧٠٧) المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

(٧٠٨) مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ .

(٧٠٩) مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ) المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٧١٠) مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

(٧١١) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

(٧١٢) مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (٢١٩هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

(٧١٣) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٧١٤) مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (٣٠٧هـ) المحقق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٦.

(٧١٥) مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (٤٥٤هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧.

(٧١٦) مسند الطيالسي، أبو بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (٢٠٤ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

(٧١٧) مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ) المحقق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء - المنصورة الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

(٧١٨) المسند، لعبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، المعروف بابن أبي شيبة، (٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٩٩٧م.

(٧١٩) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية (٦٥٢ هـ)، وأضاف إليها الأب: شهاب الدين عبد الحليم بن تيمية (٦٨٢ هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس

أحمد بن تيمية (٧٢٨ هـ)]، جمعها وبيضها: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني (وصورته دار الكتاب العربي).

(٧٢٠) مشارق الأنوار على صحاح الآثار،عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

(٧٢١) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤هـ) حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ.

(٧٢٢) مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، محمد محروس المدرس الأعظمي، ٢٠١٩/١٢/١٧، دار الكتب العلمية.

(٧٢٣) مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (٧٤١هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.

(٧٢٤) مصاعد النَّظر للإشراف على مقاصد السّور = المقصد الأسمى في مطابقة اسم كلِّ سورة للمسمَّى، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ.

(٧٢٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، ط دار العربية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

(٧٢٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ط المكتبة العلمية.

(٧٢٧) مصرع التصوف وهو كتابان: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥هـ)، المحقق: عبدالرحمن الوكيل، عباس أحمد الباز - مكة المكرمة.

(٧٢٨) مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ط مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٧٢٩) مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ط المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٧٣٠) المُصَنَّف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (٢٣٥هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

(٧٣١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٧٣٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبدة الرحيباني، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٧٣٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ.

(٧٣٤) المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، ط مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٧٣٥) المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.

(٧٣٦) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٧٣٧) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ.

(٧٣٨) معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٧٣٩) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.

(٧٤٠) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ.

(٧٤١) المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (٤٣٦هـ) المحقق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٧٤٢) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

(٧٤٣) المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

(٧٤٤) معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، ط: دار الفكر - بيروت.

(٧٤٥) المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (كتاب إلكتروني، مصدره: موقع ملتقى أهل الحديث الإلكتروني).

(٧٤٦) معجم ألفاظ الصوفية، حسن الشرقاوي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

(٧٤٧) معجم ألفاظ العقيدة، أبو عبد الله عامر عبد الله فالح، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكات، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

(٧٤٨) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

(٧٤٩) معجم الكتب، يوسف بن حسن بن أحمد، المعروف بابن المبرد الحنبلي (٩٠٩ هـ)، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، مصر.

(٧٥٠) معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ .

(٧٥١) معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد، ط دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦م.

(٧٥٢) معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (١٤٠٨ هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ.

(٧٥٣) المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

(٧٥٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.

(٧٥٥) معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، دار قتيبة، دمشق- بيروت، دار الوعي، حلب- القاهرة، دار الوفاء، المنصورة- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

(٧٥٦) معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٧٥٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (٢٧٧ هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.

(٧٥٨) المُعْلِم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، ط الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

(٧٥٩) المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (٤٢٢هـ) المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٧٦٠) معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ) المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر ١٩٦١م.
(٧٦١) الُمغرِب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي (٦١٠ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
(٧٦٢) مغنى اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام (٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
(٧٦٣) مغني المحتاج في شرح المنهاج، محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
(٧٦٤) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
(٧٦٥) المغني في الضعفاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
(٧٦٦) المغني في ضبط أسماء الرجال، محمد طاهر بن علي الهندي (٩٨٦هـ)، الرحيم أكادمي، باكستان، كراتشي.
(٧٦٧) المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة، ط مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
(٧٦٨) مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي الطبعة: الثانية.
(٧٦٩) مفاتيح الغيب، (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
(٧٧٠) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
(٧٧١) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهانى، ط: دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٧٧٢) المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (نحو ١٦٨هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة الطبعة: السادسة.

(٧٧٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ط (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

(٧٧٤) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

(٧٧٥) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ط دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

(٧٧٦) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.

(٧٧٧) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

(٧٧٨) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (٨٨٤هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٧٧٩) المقنع في علوم الحديث، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقِّن (٨٠٤ هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

(٧٨٠) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر الشهرستاني (٥٤٨ هـ)، مؤسسة الحلبي.

(٧٨١) منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان (١٣٥٣ هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، ١٤٠٩ هـ.

(٧٨٢) منازل السائرين، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٧٨٣) مناقب الإمام الشافعي، محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم، أبو الحسن الآبري السجستاني (٣٦٣هـ)، المحقق: جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.

(٧٨٤) مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ.

(٧٨٥) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

(٧٨٦) المنتخب من علل الخلال، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.

(٧٨٧) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتقي بن محمد الصيرفيني (٦٤١ هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ١٤١٤ هـ.

(٧٨٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر الكسي، أبو محمد، ط عالم الكتب.

(٧٨٩) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧ هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

(٧٩٠) المنتقى شرح الموطأ، للشيخ سليمان بن خلف الباجي، ط: دار الكتاب الإسلامي- القاهرة-الطبعة الثانية.

(٧٩١) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي.

(٧٩٢) المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م.

(٧٩٣) منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد الشهير بعليش، ط دار الفكر ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩م.

(٧٩٤) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (٩٢٦هـ)، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد

للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(٧٩٥) منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (٨٥٥هـ)، المحقق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

(٧٩٦) منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.

(٧٩٧) منظومة الكبائر، أبو النجا، شرف الدين، موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي الدمشقي الحنبلي (ت: ٩٦٨)، المحقق: أبو عبدالرحمن، عمرو بن هيمان بن نصر الدين السلفي،.

(٧٩٨) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (١٢٩٣هـ)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة.

(٧٩٩) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

(٨٠٠) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح النووي على مسلم، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

(٨٠١) المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي (٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

(٨٠٢) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠ هـ).

(٨٠٣) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

(٨٠٤) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي

عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(٨٠٥) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، شمس الدين أبي عبد الله الحطاب المالكي، ط دار الفكر الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(٨٠٦) المؤتلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١.

(٨٠٧) الموسوعة التاريخية الجغرافية، مسعود الخوند، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، طبعة عام ١٩٩٤م.

(٨٠٨) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠م.

(٨٠٩) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ).

(٨١٠) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

(٨١١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

(٨١٢) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنًا)، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، النبلاء للكتاب، مراكش – المغرب، الطبعة: الأولى.

(٨١٣) الموشى = الظرف والظرفاء، محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبو الطيب، المعروف بالوشاء (٣٢٥هـ) المحقق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، شارع عبد العزيز، مصر – مطبعة الاعتماد الطبعة: الثانية، ١٣٧١ هـ.

(٨١٤) الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.

(٨١٥) الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

(٨١٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

(٨١٧) النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٨١٨) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، ط دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

(٨١٩) النجم الوهاج في شرح المنهاج، محمد بن موسى بن عيسى الدميري (٨٠٨ هـ)، تحقيق: لجنة علمية، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

(٨٢٠) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (٨٧٤ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(٨٢١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار إحياء التراث العرب -بيروت.

(٨٢٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

(٨٢٣) نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي القاهري الملقب بابن دُقْماق (٨٠٩ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور سمير طبارة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

(٨٢٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٨٢٥) نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٨٢٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي (٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

(٨٢٧) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥ هـ)، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

(٨٢٨) نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

(٨٢٩) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد بن أمين بن فضل الله المحبي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(٨٣٠) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠ هـ) المحقق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٨٣١) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

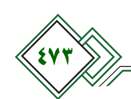
(٨٣٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ط أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٨٣٣) نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، ط دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٨٣٤) نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح عبد الكريم الشهرستاني، تحرير وتصحيح: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

(٨٣٥) نهاية السول شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

(٨٣٦) نهاية المحتاج شرح المنهاج، محمد بن شهاب الدين الرملي، ط دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
(٨٣٧) النهاية في الفتن والملاحم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: ١٤٠٨ هـ.
(٨٣٨) النهاية في غريب الحديث الدين أبو السعادات محمد بن محمد بن محمد، ابن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود.
(٨٣٩) نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، لمحمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي (نحو ٣٢٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
(٨٤٠) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)، ١٤٢٤ هـ.
(٨٤١) النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة، أبو الفضائل نجم الملة الحنفي، المحقق: علي محمد زينو، محمد طارق مغربية، الدار الشامية، تركيا، تاريخ الطبعة، ١٤٤٢ هـ.
(٨٤٢) نونية ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
(٨٤٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد، التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (١٠٣٦ هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠م.
(٨٤٤) نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد صبحي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
(٨٤٥) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي



القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

(٨٤٦) هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، محمد الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.

(٨٤٧) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

(٨٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

(٨٤٩) الواضِح في أصول الفِقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي (٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.الاستقامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

(٨٥٠) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ط دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

(٨٥١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٨٥٢) الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد.

(٨٥٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٨٥٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.

(٨٥٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

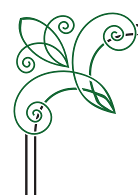
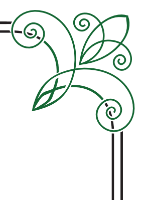
(٨٥٦) ولاية الله والطريق إليها، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، المحقق: إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة - مصر / القاهرة.

(٨٥٧) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد، المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (٣٤٥هـ)، المحقق: حققه وقدم له محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم - السعودية/ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٨٥٨) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، المحقق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٨٥٩) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.



فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة

